ألبير منصور

موت جمهورية

دار الجديد

ألبير منصور

موت جمهورية



دار الجديد

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد، ش. م. م. □ ص. ب: ١١/٥٢٢٢ بيروت – لبنان □ تلفون: ٣٤٣٧٥٢.

إلى ذكرى أبي

مقاصد الكتاب

جمهورية أولى تفتحت في ظل الوصاية الدولية المتمثلة بالتفرد الفرنسي وجمهورية باسم «الطائف» تفتحت في ظل الوصاية العربية المتمثلة واقعياً بالتفرد السوري. جمهورية أولى وَحّدَت اللبنانيين بالنضال على وعدٍ بالمساواة فانتزعت استقلالاً، وفرّقتهم بمكابرة الفَيْنَقَة وتيه الانعزال وممارسة الهيمنة فماتت وأخذت الاستقلال معها. وجمهورية حسمت، على وعد بالاستقلال، في تثبيت الهوية وترسيخ الانفتاح والغاء الهيمنة، فانقلبت بالممارسة إلى هيمنة جديدة معكوسة واضاعت ما وعدت به. جمهورية بلا اسمٍ ولا كنية، (يسميها البعض «ثانية»)، محتواها الفعلي اليوم هيمنة مستبدلة وسيادة منتقصة واستقلال شبه ضائع.

لم أعايش ولادة الجمهورية الأولى كما لم أعايش مرحلة انتزاع الاستقلال ولا مرحلة تثبيت الدولة. عايشتُ مرحلة تثبيت الحكم في هذه الجمهورية، ورافقتُ سنواتها الأخيرة الطوال فشهدتُ موتها وشهدتُ ولادة خليفتها. قصة الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً والثانية دستورياً، هي موضوع هذا الكتاب، أرويها من مواقع عدة. من موقع الناقل أحكي ولادتها ومن موقع المعايش أحكي نهوضها ومن موقع الشاهد أروي موتها وولادة التي تلتها. مواقع ثلاثة غير سياسية، يكتفي بها الكاتب عادةً، لأنها تستوفي شرطَي المحايدة والموضوعية المطلوبين في

الكتابة. أما وإني أمتهن السياسة وأنتمي عن قناعة ورغبة إلى أهلها، فواجب الأمانة يقتضيني الإعلان عن الموقع السياسي الذي ساحكي منه قصة هذه الجمهورية، وعن الوجع الذي يولده هذا النوع من الكتابة.

أوجع ما في الكتابة السياسية عن أحداث تخللها استشهاد وموت، إبداء الرأي وكأنه إصدارُ حكمٍ بحق الذين ماتوا واستشهدوا، وبخاصة أولئك الذين ماتوا واستشهدوا عن اقتناع وإيمان. فإن أنا قلتُ رأياً وأدنت فيه موقعاً، فإني أحمل لكل من قاتل فيه عن اقتناع وإيمان، واستشهد، احتراماً وتقديراً، وأعتبره شهيداً بطلاً، كان من رأيي أم لم يكن. إني أكنُّ لكل من قاتل عن اقتناع وإيمان ولكل من قُتل صدفة أو عرضاً بقصف أو بخطف، ولكل من فُرضت عليه الحرب قسراً أو شارك فيها اقتناعاً بموقف أو رأي، أكِنّ لهم جميعهم احتراماً، لن يَحولَ في الكتابة دون قول ما أعتقده حقاً، كما لم يَحُل في ممارسة العمل السياسي دون اتخاذ الموقف الذي اعتقدته صحيحاً.

أما المواقع، فقد انتقلت فيها من موقع وطني إلى موقع وطني آخر، دافعي الدائم في الانتقال، اختيار الموقع الأكثر مواجهةً والأكثر تقدماً في الصراع السياسي. وأكثر تلك المواقع محبةً إلى قلبي ذلك الذي هُزم على يد إسرائيل، والذي قاربت فيه الموت مراراً، موقع الحركة الوطنية اللبنانية. لذا أردت أن يكون كتابي في بعض صفحاته شهادةً للحركة الوطنية اللبنانية وللوطنيين الذين تشبّثوا بمواقعها حتى اللحظة الأخيرة وفضلوا أن يُهزموا فيها، على أن يغادروها انتهازاً أو طلباً لسلامة أو نجاة. إني أكتب شهادة لموقعٍ استشهد ولم أستشهد فيه: الموقع الوطني. لم أستشهد إلّا أني قاربتُ الموت مرّات أخصُ بالذكر منها اثنتين: الأولى في رحلة البحر الشهيرة برفقة كمال جنبلاط، والثانية يوم الدخول الإسرائيلي إلى بيروت وكنت في وسط إحدى المعارك التي واجه بها

الوطنيون احتلالَ العدو للعاصمة بيروت. شهادتي للتأكيد على انتمائي إلى هذا الموقع، الذي إن تكررت الأمور وجدتُ نفسي أعيدُ الانتساب إليه كما فعلتُ في السابق.

كنتُ يومَها في موقع هُزم. والهزيمة بحاجة دائمة إلى شرح وتفسير. هُزِم الموقع الوطني، ومعه الحركة الوطنية، على يد إسرائيل. وعلى يد إسرائيل أيضاً تمددت يومها الحالة الطائفية المذهبية حتى شملت تقريباً لبنان كله من كسروان إلى الشوف إلى الضاحية فالجنوب والشمال فالبقاع. إنسحبت إسرائيل وأورثت القوى الطائفية حالها، فاستمرت تلك الحال حتى اتفاق «الطائف» الذي حاولنا به اقتلاعها. ثم وقع الانقلاب على الطائف فعادت الحالة الإسرائيلية من بوابة الهيمنة، وإذا الوطنيون بأغلبيتهم قد أضحوا، من جديد، خارج مواقع القرار. مواقع القرار أضحت بغالبيتها في يد الطائفيين والتابعين. لم يبقَ للوطنيين سوى معاودة النضال سعياً لإنقاذ الوطن واستعادة سيادة الدولة وقرارها الوطني المستقل. القوى الميليشيوية الطائفية والتابعة انتصرت. نصَرَتها بدعة الاستيعاب، ومكّنتها من الدولة ومؤسساتها عملية الانقلاب على اتفاق الطائف. الطائفيون والتابعون هم اليوم في موقع السيطرة والصدارة في آن. الهزيمة، وإن كانت في موقع الوطنية والاستقلالية، بحاجة دائمة إلى الشرح والتفسير؛ أما الانتصار، وإن كان في موقع الطائفية والتبعية والعمالة، فهو مُبَرَّرٌ وفصيحٌ بذاته. لذا وجب الدفاع عن الموقع الوطني لأنه هُزم، ولأن الهزيمة في موقع الوطنية هي عندي أفضل من النصر في موقع الطائفية، والعزلة في موقع الاستقلالية أفضل من العزّ والسيطرة في موقع التبعية.

الحكم على الأحداث السياسية بعد حصولها، والتنبؤ بالصواب والخطأ في قراءة التاريخ بعد تحقق أحداثه، عملية سهلةٌ وكثيرةٌ

الشيوع في أوساط الوعّاظ والمرشدين وبعض السياسيين الدائمي الانتصار بقوة الانتهازية وسطوة التبعية. لذا آثرت وعظَ نفسي وإرشادها، توفيراً لوعظ الحاقدين وتجنباً لإرشاد الهاربين الحاقدين على الوطنية والوطنيين بسبب انتسابهم الدائم إلى موقع التبعية، والهاربين من المواجهة وقول كلمة الحق بسبب تظلّلهم الدائم فَيءَ الانتهازية واحتمائهم المستمر خلف أسوار صيرة السلطان.

كتابة الأحداث تفترض حسن قراءتها وأنا أقرأ الأحداث من نوافذ موقعي. شهدت بعضها عن قرب وبعضها عن بعد. لست أدّعي، في قراءتي هذه للأحداث، سوى أنها محاولة هي أقرب ما استطعت إلى واقع أمرها: إنها قراءتي للأحداث وليست الأحداث بذاتها، فمن حيث إن الكتابة تعريفٌ بالشيء، فقد حاولت التعريف بالجمهورية الأولى من منطلق ركائزها الثلاث: الوطن والدولة والحكم، ومن زوايا بناء هذه الركائز وتهديمها وصولاً إلى انهيارها وموتها وإلى التساؤل الصعب عن مصير الوطن ومستقبله. أمّا من حيث إن الكتابة موقف سياسي فقراءتي للأحداث إدانة للعصر الإسرائيلي الذي رافق موت الجمهورية الأولى وساهم في تهديمها بعد أن اجتاحت إسرائيل لبنان وعمّمت حالتها فيه؛ كما أنها شهادة للعروبة وللوطنية اللبنانية وتمسكاً بهما أصالتين لازمتين متكاملتين: شهادة للوطن النهائي السيد المستقل وشهادة للانتماء العربي الحر.

أ.م

الباب الأوّل

النهوض

١ ـ لبنان الوطن: العيش المشترك
٢ ـ لبنان الدولة: الاستقلال، الميثاق، الصيغة
٣ ـ لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

الفصل الأول

لبنان الوطن: العيش المشترك

١ ـ لبنان الملجأ

٢ ـ لبنان الإمارة

٣ ـ لبنان المتصرفيّة

٤ ـ لبنان الكبير أو الإمارة في الجمهورية

١ ـ لبنان الملجأ

للبنان الوطن نشأة وتاريخ كما لكل الأوطان. والوطن لقاء ارض وشعب. فقبل تكوُّن الشعب اللبناني بصورته الحديثة، بدا لبنان، ومنذ الحكم البيزنطي المسيحي، ارضَ ملجأ تَؤُمه، هرباً من اضطهاد الحكم المركزي، فئاتٌ وفرق وطوائف وشعوب. فبعد اندثار الكنعانيين الفينيقيين واندحارهم في مواجهة الفتح اليوناني، خوت جبال لبنان وتَهَلَّنَت شواطنه وفقدت الأرض هويتها فغاب اللبنان الفينيقي الكنعاني عن الوجود. مع غياب الشعب واندثاره تحولت الأرض من ارض وطن إلى ارض ملجأ. لبنان الحديث لقاء بين ارض اضحت هامشية خاوية، ولاجئين وفدوا إليها هرباً من صراعات الداخل البيزنطي والإسلامي. طوائف مسيحية كوّنتها وهجّرتها صراعات الحكم الأمبراطوري البيزنطي وطوائف إسلامية هجّرتها صراعات الحكم والخلافة والسلطنات والعنصريات منذ الفتح الإسلامي وحتى انهيار السلطنة العثمانية.

قصة تكوُّن لبنان الحديث هي قصة التقاء هذه الفئات على تعددها وانصهارها في بوتقة وطنية واحدة عبر تاريخ مشترك طويل، بدأ يوم خضعت هذه الفئات جميعها إلى سلطة سياسية واحدة في إطار جغرافي واحد: سلطة الأمير المعني وإطار إمارته. وبديهي ان لكل من هذه الفئات تاريخها الخاص السابق لتاريخ المشاركة في بناء الوطن. وبديهي ايضاً ان تلك الخصوصيات قد طبعت هذه الفئات وميزتها بشخصيات جماعية تشكل اليوم ما يميز الطوائف بعضها عن بعض. غير ان التاريخ المشترك بين تلك الطوائف وما انتج من

شخصية وطنية مشتركة، اخذ طابع الغلبة وتجلّى في انتصار الشخصية الوطنية اللبنانية وفي تمسّك جميع الطوائف بوحدة لبنان الوطن، ووحدة لبنان الشعب، ونهائية لبنان الكيان (ميثاق الوفاق الوطني اي اتفاق الطائف). وبدا انتصار الشخصية الوطنية اللبنانية اكثر وضوحاً عبر التعاطي اللبناني الطبيعي مع مسألة الهوية القومية؛ فبعد ان تثبتت الشخصية الوطنية اعتُبرت الهوية القومية من المسلمات الطبيعية واجمع اللبنانيون على إعلان هويتهم العربية.

ولدت الطوائف المسيحية من صراعات الكنائس المسيحية إبان الحكم البيزنطي والتدخل الأمبراطوري في الشان الكنسي لتوحيد الإيمان كاساس لتوحيد الأمبراطورية. وقد ادى تعاطي الحكم في الشان الديني إلى تفتيت المجتمع الديني وإلى ضرب وحدة الكنيسة المسيحية، كما ادى إلى انزلاق السلطات الدينية وتوسلها بسلطة الحكم لفرض نفوذها وهيمنتها، مكرسة تواطؤاً تاريخياً مريباً بين السلطة الزمنية والمرجعية الدينية، مع كل ما يرافق هذا التواطؤ عادة من سعي إلى المنافع الخاصة وانغماس في بهرجة الدنيا، وتحوّلٍ عن الروحانيات إلى الزمنيات، وتسخيرٍ للدين ورجاله في خدمة السلطان. وغالباً ما كانت الطوائف المُضطَهَدة ترحل بعد اجتياح اديارها ومصادرة كنائسها إلى ديارِ امانٍ تحتمي فيها، مستعينةً بوعورة الأرض وبُعدِها وهامشية موقعها، من جور السلطان واضطهاد المنافسين من رجال الدين. فالموارنة اهمّ تلك الطوائف التي اضطُهِدت ولجات إلى جبال لبنان الشمالية وبنت عبر سنين طوال شخصية خاصة ومتميزة. كذلك شان الأروام من ارثوذكس وكاثوليك، وشان الأرمن والسريان والأشوريين والكلدان في مراحل متعددة من التاريخ وحتى ايامنا هذه. ولجا إلى لبنان من المسلمين بعض المسلمين الشيعة، (الإسماعيلية والإثني عشرية)، الذين استوطنوا كسروان والشوف وجبل عامل وبعلبك والبقاع، وتحول بعضهم في آخر العهد الفاطمي إلى المذهب الدرزي، واضطُهِد البعضُ الآخر على يد المماليك وطرد من كسروان إلى الهرمل وجرودها.

لست بصدد التاريخ لتكوين الشخصيات الخاصة بكل من هذه الطوائف، وإنما اكتفي بالتاكيد على حقيقة لا بد من الإقرار بها كي تُفهم الخصوصية اللبنانية على حقيقتها، مع ما تستتبعه من وطنية لبنانية، وكي يُدركَ على حقيقته رسوخُ جذورها واصالتها، وكي يفهم ان الإقرار بتلك الحقيقة لا يعيب الانتماء القومي ولا يشوبه باية شائبة. فالخصوصية لا تنفي المشاركة الصادقة في العامّ، كما ان العامّ لا يُلغى ولا يُشاب إذا ما اعترفَ بالخاص وشجع على بروزه.

فان تكون الطوائف على اختلافها قد اتخذت من لبنان، وكل بدورها، ملجا تحتمي به وتصون معتقداتها وتمارس شعائرها وتتجنب فيه الاضطهاد الدائم او الموسمي، فهو امر يمكن المبالغة في إثباته كما يمكن المكابرة في إنكاره، إلا ان الثابت اليوم هو التقاء هذه الطوائف المتعددة على رغبة اكيدة في تحويل هذا الملجا إلى وطن نهائي ثابت مستقل سيد يُبقي في مقوماته على جميع خصائص جذوره التاريخية كملجا، اي على خصائص الأمان والحرية والاستقلالية وفهم الآخر وتفهمه. وهذه العلامات الباقية من لبنان الملجا تشكل في ابعادها الحضارية خصائص ومميزات لبنان الوطن.

فالحريات العامة، والحريات الفردية، والعيش المشترك، وفهم الآخر واحترامه، والقبول الرَّضيّ بتعدد الآراء وتضاربها، كلها من خصائص لبنان الملجا، حملها لبنان الوطن وتمسك بها وجعلها الأساس في مقدمة دستوره وقاعدة بنائه المجتمعي والسياسي. اهمية لبنان اليوم ومبرر وجوده يكمنان في تحويل هذه الخصائص – المبادىء إلى ممارسة فعلية وسلوك اجتماعي وسياسي في حياة اللبنانيين اليومية الاجتماعية والسياسية.

السياسة، عبر مقوماتها ومكوناتها، هي التي حولت ارض الملجا إلى وطن. لبنان الوطن بدا مع حكم الإمارة، اي بفعل القرار السياسي الهادف، واستمر بفعل تمسك ابنائه بخاصية وجودهم وفرادته وبفعل وعيهم لأهمية تلك الخصائص وتفرد وطنهم الملجا بها.

٢ ـ لبنان الإمارة

إختار الأمير فخر الدين المعني الأول الانحياز إلى جانب العثمانيين، (او بالأحرى عدم الانحياز إلى جانب المماليك كما فعل بنو بحتر امراء الغرب)، في معركة الحسم الشهيرة، معركة مرج دابق، التي انتصر فيها العثمانيون وانهوا حكم المماليك. فكان لذلك الحذر اثره البيّن في تثبيت حكم الإقطاعيات الذي كان معمولاً به في لبنان إبان عهد المماليك، مع تقديمٍ للأمراء المعنيين على سواهم من العائلات الإقطاعية، بعد ان خلع السلطان سليم على اميرهم لقب «سلطان البر» وثبّته في إقطاعه وإمارته وقدمه على اترابه.

لعب المعنيون دوراً اساسياً في توحيد لبنان الوطن. فالدور الوسيط الذي كان يقوم به الأمير بين الوالي العثماني والمقاطعجية من الحكام المحليين، افسح امامه في مجال الممارسة السياسية للعب دور الموحِّد والجامِع والمستقطِب، إضافة إلى مساهمته الكبرى في رسم الحدود الجغرافية للإمارة، التي اضحت، بحكم التوحيد السياسي، حدود الوطن. والدور الأهم الذي قامت به الإمارة المعنية على صعيد بناء الوطن هو دورها الاجتماعي والاقتصادي، إن لجهة تشجيع انفتاح الإقطاعيات بعضها على بعض وتسهيل انتقال الأشخاص والفلاحين، وإن لجهة انفتاح المجال الإقطاعي على السوق الراسمالية عبر تشجيع الصناعات والحرف والزراعات الصناعية. فالأمير فخر الدين الثاني اسهم، عبر عمله الاقتصادي والاجتماعي، في توحيد الوطن اجتماعياً واقتصادياً إضافة إلى إسهامه الكبير في توحيده سياسياً. البرعمة الراسمالية التي نشات مع الإمارة المعنية في المجال الإقطاعي اللبناني اسهمت في خلق الحاجة والإلحاح التوحيديَّين للإنماء الراسمالي. إن بذرة توحيد الوطن التي زرعها المعنيون ترعرعت على وتيرة النمو الراسمالي في مجتمع الجبل الإقطاعي بفضل تقاطع المصالح الإقطاعية في الاستقلالية السياسية واستمرار النفوذ، كما على قاعدة نظامٍ طوائفي حتّم وجوده واستمراره تعاطي الإسلام مع اهل الكتاب. هكذا فإنّ لقاء عوامل داخلية ثلاثة سياسية واقتصادية

واجتماعية، اتى إلى تحويل ملجا الطوائف إلى وطن وكيان. وكان ايضاً أن تزَامَن نموّ هذه العوامل مع انحطاط الدولة العثمانية ومع مداخلات الدول الأوروبية التي تمحورت حول مبادىء الحريات الفردية والمساواة بين المواطنين.

تجلّى انحطاط الأمبراطورية العثمانية في انهزامها المتكرر امام باشا مصر وامام الروس، وحاجتها المستمرة لدعم دول اوروبا لها كي تستمر وتحافظ على وحدتها. ومع كل تدخل داعم من قبل دول اوروبا كانت السلطنة تضطر إلى تقديم تنازلات جديدة على صعيد حقوق الأفراد والجماعات. فالتنظيمات والدستور وسائر الإصلاحات اعطيت نتيجة تدخلات اوروبية وفي ظروف كانت فيها السلطنة على ابواب هزيمة عسكرية ما. وقد استفاد النمو الراسمالي الموحّد في لبنان من هذه الإصلاحات، كما استفادت السلطات المحلية، وخاصة الإمارة، لتركيز بعضٍ من استقلالية سياسية وإدارية وُظّفت لمصلحة الوطن المستقل. وقد ساهمت الروح الاستقلالية التي بعثتها الإمارة في خلق المناخ الملائم، في المرحلة اللاحقة، لانبعاث الفكر القومي العربي والعصبية القومية في وجه الحكم التركي، كما شجّعَت ايضاً على انبعاثه رغبةُ الجماعات الطائفية في التحرر، وإيجادُ صيغةٍ لتمتين اتصالها وروابطها بعضها ببعض عبر السوق الراسمالية التي نشات في الوطن اللبناني. وقد عبّرت عن هذه التطورات، الأحداثُ والفتن التي عرفها لبنان بين سنتي ١٨٤٠، سنة انهيار الإمارة، وسنة ١٨٦٤، سنة ظهور صيغة الحكم الجديدة المتممة لوحدة الوطن بمعطياتها الراسمالية الحديثة.

٣ ـ لبنان المتصرفية

احتضرت العلاقات المجتمعية الإقطاعية طيلة عقدين ونصف، تاركةً المجال المجتمعي لعلاقات جديدة هي العلاقات المجتمعية الراسمالية. برعمت هذه العلاقات في مطلع عهد الإمارة ونمت في ظله وترعرعت حتى اضحت في آخره العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة. وهذه السيطرة في

العلاقات المجتمعية الجديدة، افسحت المجال لإمكان بروز علاقات سياسية من نوع غير إقطاعي. فإلى جانب القوى الإقطاعية القائمة، وان بضعف ووهن، برزت قوى اجتماعية وسياسية جديدة تمثلت بوجاهات الغنى الحديث وممثليه من تجار ومزارعين ومثقفين ومهنيين.

بدات مرحلة احتضار النظام الإقطاعي بنزاعات اجتماعية طبقية، غالباً ما اتخذت طابع الفتنة الطائفية لأسباب اهمها تركُز الإقطاع في يد فئة معينة، وتَجَسُّد مطلب المساواة بين المواطنين بتنظيمات مؤداها المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وخروج المسيحيين من «الذمية» إلى «المواطنيّة». كان التمييز في المجتمعات الإسلامية تمييزاً مزدوجاً: طبقياً من جهة، وطائفياً دينياً من جهة ثانية. إن قبول الإسلام باهل الكتاب خلق تمايزاً مجتمعياً موازياً للتمايز الناجم عن العلاقات الاقتصادية والتي تمثلت بـ«طوائف» في ارض الملجا (لبنان)، لأن بعض المسلمين فيه كانوا ايضاً من الفئات الإسلامية البعيدة عن الحكم والسيطرة كالشيعة الإثني عشرية والإسماعيلية والدروز.

الفتنة الطائفية التي بدات في جبل لبنان وتُرجمت مجازر بحق المسيحيين انتقلت إلى دمشق، بِغَضِّ طرفٍ وبعضِ تشجيع من الوالي التركي، وتمثلت فيها بمجزرة كبيرة للمسيحيين، حاول منعها بكثير من الشهامة الأمير عبد القادر الجزائري. استغلت الدول الأوروبية هذه الفتن لتمعن من تدخلها في شؤون السلطنة العثمانية ولتفرض عليها تطبيق نظام سياسي خاص بجبل لبنان عرف بنظام المتصرفية.

ارسى نظام المتصرفية اسس حكم المشاركة الطائفية في الجمهورية اللبنانية العتيدة، وثبّت بعض الأسبقيات والخصوصيات التي تميَّز بها الكيان اللبناني وما يزال: صيغة مشاركة الطوائف في الحكم وصيغة الرئاسة المسيحية واولية الموارنة بينهم؛ إلغاء النظام الإقطاعي وترسيخ الأسس الأولية لممارسة الديموقراطية باعتماد الانتخاب في اختيار ممثلي الطوائف في مجلس الإدارة المعاون للمتصرف.

عملت الدولة العثمانية، إثر تدخل الدول الأوروبية وإرسالها جيشاً فرنسياً إلى لبنان، على وضع حد للمجازر الطائفية المُرتَكَبة وإلى تسريع تدابير العقاب بحق مرتكبي المجازر وعلى الإسراع في وضع النظام السياسي الجديد للبنان، والمتفق عليه مع الدول الأوروبية، موضع التنفيذ. اوكلت الدولة العثمانية إلى والي الشام مهمة الردع والعقاب، فاعدم بعض زعماء الإقطاع ممن قادوا الأعمال الطائفية خلال احداث ١٨٦٠ ـ ١٨٦٤، كما اعدم بعض منفذي المجازر من رعاع الشارع في مدينة دمشق، وواكبت تلك التدابير حملة إعلامية كبيرة، طمانةً للدول الأوروبية وتسريعاً لوقف تدخلها. ومع التدابير العقابية سارعت الدولة العثمانية إلى تعيين متصرف مسيحي من رعاياها لتولّي الحكم في جبل لبنان يعاونه مجلس إدارة مؤلّف على اساس التمثيل الطائفي، تنفيذاً للاتفاق مع الدول الأوروبية بشان صيغة الحكم في جبل لبنان. واتُّفق على ان يكون المتصرف مسيحياً من التابعية العثمانية وان يعاونه مجلس إدارة تتمثل فيه الطوائف اللبنانية المتعايشة في جبل لبنان تمثيلاً يتناسب بصورة مبدئية عامة مع احجامها، وعلى ان يُسمى المندوبون بالانتخاب من قبل الشعب. على اثر هذه التدابير انسحبت الجيوش الفرنسية من لبنان واخذ نظام المتصرفية طريقه إلى التنفيذ الفعلي واضعاً اسساً وقواعد لكيان هو الأوّل (او من بين الأُوَل) في إطار السلطنة العثمانية.

عرف لبنان في عهد المتصرفية استقراراً سياسياً وامنياً مديداً لأكثر من خمسين سنة، رسَّخ تمسُّك اللبنانيين بكيانيتهم التي رادفت بمعناها الحرية والأمان حتى حُسد من له في (جبل) لبنان مرقد عنزة. غير انّ ضيقاً معيشياً رافق تزايد السكان فبدات الهجرة تلعب دور صمام الأمان بالنسبة للنظام الاقتصادي خالقةً خصوصيةً إضافيةً على الكيانية هي خصوصية الانتشار في ارجاء العالم والحنين الدائم إلى الوطن، خصوصية الاغتراب، كبديل للحرية، التي شعارها: «الحرية او الرحيل».

ركز عهد المتصرفية اسس الكيان التي انشاتها الإمارة، وبلور المرتكزات الأساسية التي شكلت العمود الفقري السياسي للبنان الكبير: كيان مستقل،

حرية، عيش مشترك (بمعنى المساواة السياسية بين جميع المواطنين)، مشاركة في الحكم، اختيار الممثلين بالانتخاب.

٤ ـ لبنان الكبير أو الإمارة في الجمهورية

اخضعت الدولة العثمانية، خلال الحرب العالمية الأولى، جبل لبنان إلى حكمها العسكري المباشر مبقيةً، شكلاً، على ظاهر نظام المتصرفية، ضاربةً حوله حصاراً تجويعياً هجّر وامات اكثر من ثلث اهله. وقد اعادت بعملها هذا إقحام ابناء جبل لبنان في السياسة العامة للسلطنة، وفي التيارات السياسية التي كانت تتنازع البلاد العربية، وخاصة المناطق السورية داخلاً وساحلاً، محركةً في اوساط المغتربين منهم حركات سياسية استقلالية تتنازعها اتجاهات سياسية متباينة متعارضة، تجمع بينها الرغبة في الاستقلال، وتفرقها الدوافعُ وتعدّدُ الأهداف والمطالب. تيارات ثلاثة كانت تتنازع القوى السياسية في سوريا ولبنان وخاصة في اوساط المغتربين الذين كانوا اكثرهم قدرةً على التحرك والمطالبة: تيار عربي وتيار سوري وتيار لبناني. شجعت بريطانيا التيار العربي، وشجعت فرنسا بدايةً التيار السوري ثم عملت لاحقاً على تلبية التيار اللبناني الساعي لاكتساب دعمها.

قاد التيار العربي الشريف حسين وابنه الملك فيصل الذي انشا في سوريا دولة عربية بُويع ملكاً عليها وعاشت ما يقارب السنتين (من تشرين الأول ١٩١٨ إلى الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠) وكانت نهايتها مع معركة ميسلون ودخول الفرنسيين دمشق وإخضاع سوريا للانتداب تنفيذاً لقرار عصبة الأمم. بدايةً، شجع البريطانيون هذا التيار، ثم تخلوا عنه عند انتهاء الحرب نتيجة اضطرارهم للتسوية مع الفرنسيين واقتسام النفوذ معهم. إلا ان الصراع البريطاني ـ الفرنسي الذي طبع تلك المرحلة ترك بصمات إيجابية لجهة تحديد مضمون العروبة والحكم العربي. صدر هذا التحديد في الإعلان الشهير الذي اطلقه الأمير فيصل في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩١٨ وجاء فيه ان حكمه هو حكم عربي مبني على العدالة والمساواة بين جميع العرب دون اي تمييز

في ما بينهم: «الدولة عربية ومواطنوها عرب متساوون في الحقوق اياً كان دينهم، الإسلام ام المسيحية ام اليهودية». إنه الإعلان الأول الذي يعطي العروبة مفهوماً حديثاً ويؤسسها على المساواة السياسية بين جميع المواطنين ويضع حداً للمزج التاريخي بين الدولة والدين، مميزاً الانتماء القومي عن الانتماء الديني: فالعروبة ليست الإسلام، وجميع العرب متساوون في المواطنية والانتماء القومي، والمساواة السياسية هي القاعدة. إن الفهم هذا للعروبة جعل عدد مؤيدي الدولة العربية في صفوف النصارى يوازي نسبياً عدد مؤيديها في صفوف المسلمين. غير انّ الفهم الشعبي للعروبة واختلاطها العفوي في اذهان العامة بالإسلام، ابقى الحذر لدى العديدين من ابناء سوريا ولبنان ودفع بهم إلى اختيار ودعم تيارات قومية اخرى: التيار السوري والتيار اللبناني.

حمل التيارَ السوريَّ مغتربون سوريون، تدعمهم مدرسة الاستشراق الفرنسية وبعض المفكرين والباحثين وفي طليعتهم الأب هنري لامنس اليسوعي، احد اهم المنظرين لسوريا الكبرى. كذلك عملت السياسة الفرنسية منذ مطلع الحرب العالمية على تشجيع قيام جمهورية سورية مستقلة في سوريا الكبرى الممتدة من جبال طورس إلى عريش مصر، كما حددها لمغتربي سوريا ولبنان في مصر السيد فرنسوا جورج بيكو قنصل فرنسا في بيروت. ومن دلائل تشجيع الفرنسيين فكرة سوريا الكبرى رعايتهم للمؤتمر السوري الذي انعقد في مرسيليا في كانون الثاني ١٩١٩، ودعمهم للرابطة السورية التي كانت تضم شخصيات سورية ولبنانية من اديان مختلفة، امثال شكري غانم وجورج سمنه وجميل مردم بي. إتسمت الدعوة إلى قيام سوريا الكبرى بفهم حديث لعلاقة الدين بالدولة، الفهم العلماني على الطريقة الفرنسية، وقد واجه الفرنسيون التيار العربي المرعي من بريطانيا بدعم هذا التيار العلماني السوري وافسحوا له في المجال لإسماع صوته في مؤتمر السلام بمواجهة الأمير فيصل. ولقي هذا التيار دعماً إضافياً من اوساط بعض الأميركيين العاملين في بيروت وبصورة خاصة السيد بليس الذي سعى لدى الرئيس الأميركي ولسن لتدعيم فكرة استقلال سوريا الكبرى.

في موازاة هذين التيارين، العربي والسوري، نشط تيار ثالث، التيار اللبناني الداعي إلى استقلال لبنان في حدوده الطبيعية. نمت جذور هذا التيار في عهد الإمارة، وترسخت في عهد المتصرفية، واعطت ثمارها بعد الحرب العالمية الأولى في ظل صراع النفوذ بين البريطانيين والفرنسيين، وفي ظل تصارع التيارات الاستقلالية المتعددة. وقد مهد لدعوة استقلال لبنان في حدوده الطبيعية مغتربون لبنانيون كثر، بدءاً بالاتحاد الوطني في مصر مع يوسف السودا وصولاً إلى رابطة اميركا الشمالية لتحرير لبنان مع ايوب ثابت، وإلى العديد من تجمعات المغتربين اللبنانيين في سائر بلدان اميركا الجنوبية. كما حمل هذه الدعوة مجلس إدارة المتصرفية وتوّجها بإعلان ٢٠ ايار ١٩١٩ الشهير وبإجماع اعضائه والذي جاء فيه: إعلان استقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية (اي مع الأراضي التي «انتزعت منه اغتصاباً في سنة ١٨٦١»)، وتشكيل حكومة لبنانية ديموقراطية مؤسسة على الحرية والمساواة والأخوّة وصيانة الأقليات والحرية الدينية، والمباشرة بوضع دستور للبلاد، والاتصال بحكومة فرنسا لتحديد اسس التعاون الاقتصادي مع البلدان المجاورة. وحملت دعوة الاستقلال هذه إلى مؤتمر السلام المنعقد في باريس وفودٌ لبنانية ثلاثة تراس ثانيها البطريرك حويك، بطريرك الموارنة. وقد استطاع هذا الوفد ان يقنع المسؤولين بإعادة مدن الساحل (بيروت وصيدا وطرابلس وصور) والأقضية الأربعة (المعلقة البقاع، بعلبك، حاصبيا وراشيا) إلى لبنان الكبير، وإعلان استقلاله. وقد تُوّجت هذه المساعي برسالة من رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو تعهّد فيها باستقلال لبنان بحدوده الحالية. وبعد اتفاق سان ريمو في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ صدر إعلان الجنرال غورو في الأول من ايلول ١٩٢٠ الذي تم بموجبه تثبيت استقلال لبنان بحدوده الحالية. وتُوّجت جميع هذه الاتفاقات بمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٢ وبإعلان الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ اللذين ابرما حلّ الأمبراطورية العثمانية ورسما طريق الاستقلال للشعوب العربية ومنها سوريا ولبنان.

حاول البعض، ومن موقع السعي إلى خدمة احد التيارات الاستقلالية (عن السلطنة العثمانية) العربية او السورية، الإيهام بان استقلال لبنان هو استقلال مصطنع، وان الدولة اللبنانية صنيعة الانتداب والاستعمار وانشاءَها تعدٌّ على الأُمتين العربية والسورية، وانّ سوريا دولة طبيعية ولبنان دولة مصطنعة. إن هذا الكلام هو من قبيل الكلام الدعائي وهو مغاير للحقيقة. وبديهي القول، بادىء ذي بدء، انه ليس في علم السياسة ولا في مفاهيمها بِدَعٌ كمثل القول بدول طبيعية ودول غير طبيعية. إن الكيانية اللبنانية تبلورت قبل الكيانية السورية بما يقارب المئتي سنة. وعرف لبنان انواعاً من الاستقلاليات الذاتية التي لم تعرفها سوريا في تاريخها الحديث. وربما كان الكيان اللبناني، من بين جميع الكيانات العربية، (عدا مصر والمغرب)، اقدمها تاريخاً واثبتها جذوراً واكثرها تبريراً ولزوماً. إنه، ومن موقع العروبة نفسها، الكيان العربي الواجب الوجود، شهادةٌ للعروبة على حضاريتها وقيمها في الحرية والمساواة السياسية، بما يعجز عنه اي كيان عربي آخر ولأمد غير قصير.

الفصل الثاني

لبنان الدولة: الاستقلال، الميثاق، الصيغة

١ ـ مرحلة الوصاية والانتداب: الدستور، الهيمنة المسيحية والانكماش الإسلامي

٢ ـ التحضير للاستقلال أو شراكة النضال الاستقلالي

٣ ـ الميثاق والاستقلال: الهوية والنفيان

٤ ـ الميثاق وصيغة الحكم: بناء السلطات

٥ ـ القضاء والصحافة والمقامات: تأسيس المرجعيات

١ ـ مرحلة الوصاية والانتداب: الدستور، الهيمنة المسيحيّة والانكماش الإسلامي

أُعلنت دولة لبنان الكبير، وأُعلن استقلالها عن السلطنة العثمانية في اول ايلول ١٩٢٠، ولم يحدد شكل الحكم فيها. فقد أُخضعت مباشرة لحكم الانتداب، ولم تكن معالم حكم الانتداب قد توضحت، ولم يكن قد استقر في ذهن السلطة المنتدبة شكل الحكم الذي ستعتمده، كما لم تكن قد تبلورت بعد اسس الانتداب التي ستقرها عصبة الأمم.

ظهرت الحاجة إلى تحديد شكل الحكم إثر تاكيد عصبة الأمم في إعلان الانتداب، سنة ١٩٢٣، على وجوب تزويد البلدان الخاضعة للانتداب بنظام سياسي اساسي، يوضع بالتشاور مع اهل البلاد الأصليين، وفي مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، اي قبل نهاية سنة ١٩٢٦. وتبلورت هذه الحاجة مع الحركات الشعبية المناهضة للانتداب، وبخاصة ثورة ١٩٢٦ التي اندلعت في جبل الدروز واتسعت لتشمل سوريا وبعض المناطق اللبنانية، والتي اضطُرّت سلطات الانتداب إلى تسريع وضع دستور لكل من لبنان وسوريا.

وضع الدستور اللبناني في ايلول سنة ١٩٢٦ وأُعلنت بموجبه «الجمهورية اللبنانية»، واصبح لبنان جمهورية اعتباراً من ١٩٢٦/٩/١. عدا هذا الشكل الجمهوري لم تُحدد معالم النظام السياسي الأخرى، إذ كان الانتداب يرغب بممارسة الحكم بصورة مباشرة. غير ان معالم النظام بدات تتسرب من خلال

بعض الممارسات ولا سيما تلك المتعلقة بإشراك اللبنانيين في الحكم ومؤسساته. فاتجه المنحى العام نحو النظام البرلماني والتمثيل الشعبي وفق ما نص عليه الدستور لجهة إنشاء مجلس نيابي منتخب بثلثي اعضائه. وكَرَّس هذا المنحى الاتجاه العام الذي بدأ منذ عهد المتصرفية ومجلس الإدارة، مُؤَصِّلاً اتجاه التمثيل النيابي بواسطة الانتخابات الشعبية، ومؤكِّداً على حرية اختيار الحكام من قبل الشعب وعلى السبيل الديموقراطي كوسيلة للتعامل السياسي بين اللبنانيين.

لم تواكب الوحدةُ الوطنيةُ اعلانَ الجمهورية ووضعَ الدستور، إذ بقي المسلمون على انكماشهم عن المشاركة في الحياة السياسية وعلى تمسكهم بمعارضة الكيان اللبناني المستقل مراهنين على الوحدة مع سوريا. انفرد المسيحيون بالحكم وعززوا حضورهم في مؤسسات الدولة وإداراتها ومكنوا هيمنتهم عليها بدءاً بتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية وانتهاءً بالسيطرة شبه التامة على المراكز الإدارية الحساسة. ففي التعديلين الدستورين الأولين، سنة ١٩٢٧ و١٩٢٩، عُزِّزت صلاحيات رئيس الجمهورية بامور ثلاثة: إعطاؤه حق إصدار مشاريع القوانين وتحويلها إلى قوانين نافذة بعد مرور اربعين يوماً على إيداعها المجلس النيابي؛ إعطاؤه حرية اختيار جميع الوزراء من خارج المجلس النيابي بعد ان كان واجباً عليه تعيين نصفهم على الأقل من داخله؛ تمديد مدة ولايته من ثلاث إلى ست سنوات. اما بالنسبة للإدارة فقد احتل المسيحيون اهم واغلبية مراكزها لسببين: هيمنتهم السياسية على الحكم وتفردهم فيه، واسبقيتهم على المسلمين لجهة التمرس بالعلم وإتقان اللغات الأجنبية ـ نتيجة ظروفهم الاجتماعية الأفضل ـ وإقبالهم المبكر على ارتياد المدارس الإكليركية ومدارس الإرساليات الأجنبية.

إستمر انكماش المسلمين عن المشاركة في الحياة السياسية حتى سنة ١٩٣٠. ففي عهد حكومة الرئيس إميل إده ونتيجة قراره القاضي بإقفال بعض المدارس العامة بسبب تدني مستوى التعليم فيها وعدم قابليتها للإصلاح، اتخذت مواجهة قرار الإقفال هذا طابعاً طائفياً شكل بداية تخلّي المسلمين عن

انكماشهم، وبداية عودتهم، ولو من باب المعارضة والتظاهر، إلى المشاركة في الحياة السياسية. ثم كان دخولهم المباشر إلى المعترك السياسي مع ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية سنة ١٩٣٢ وما استتبعه هذا الترشيح من تعليق للدستور وتعطيل للحياة البرلمانية.

شكل ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية بدايات العمل السياسي الوطني المُطلّ على الوحدة الوطنية بما استقطب من تاييد نيابي مسيحي وبما اوحى من تجاوز للفرز الطائفي الحاد الذي اتسمت به المرحلة السابقة. غير أن عوامل التوحيد الشعبية المؤسِّسة لوحدة وطنية اكثر عمقاً، بدات مع الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الوضع المعيشي. فانهيار الوضع الاقتصادي الناجم عن انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢) وسوء الوضع الاجتماعي، شكّلا المنطلق لحملة سياسية عامة ساهمت إلى حدٍّ كبير في إنماء الشعور الوطني العام الجامع لمختلف فئات اللبنانيين، وخلقا مرتكزاً لبداية وحدة وطنية في مواجهة الحكم، وبعثا مجدداً التفكير بالمصير الوطني العام وعلاقة الوطن الصغير بمحيطه السوري والعربي. تمثل الوضع السياسي الشعبي الجديد بالحملة التي شنها المطران مبارك من موقع الدفاع عن الفئات الشعبية، وتشجيعه للمؤتمر الشعبي الذي دعا إليه رشيد نخله وما طرح فيه من حاجة انفتاح على البعد السوري مع المحافظة على استقلالية جبل لبنان. إن التعبير السياسي العلني عن وحدة المصير الاجتماعي والاقتصادي، ومطلب الانفتاح على العمق السوري كسبيل معالجة، وصدور الموقفين عن الأوساط المسيحية، شكلا الحاضنة المحلية لعودة المسلمين إلى المشاركة في الحياة السياسية والوجه الآخر للتعبير عن الوحدة الوطنية وبداية التعاطي العقلاني الحافظ للخصوصية الوطنية والمنفتح على الشان القومي.

٢ ـ التحضير للاستقلال أو شراكة النضال الاستقلالي

بدات الحياة السياسية اللبنانية المشتركة، لقاءً وتعارضاً وتوحداً وتبايناً، مع المعاهدة ومعركتها، اي من السنوات الست المُمتدة ما بين سنة ١٩٣٣ إلى

سنة ١٩٣٩. الوطنيون السوريون هم اول من بادر للمطالبة بمعاهدة مع السلطات المنتدبة بقصد تحقيق هدفين وطنيين اساسيين: الأول انتزاع اعتراف من السلطات المنتدبة بالدولة والسيادة السورية، والثاني إرساء الانتداب على قواعد تعاقدية واضحة تحدد الحدود والمسؤوليات والمهل. المعاهدة تعني وجود طرفين متساويين وانتزاعها يعني بالنسبة للضعيف الاعتراف بحقوقه وبوجوده المستقل من قبل القوي، كما انها كانت تعني، في الوضع السوري الخاص، انتزاع الاعتراف بالوحدة السورية ومواجهة محاولات التقسيم التي ركز عليها الانتداب منذ بداية ممارسة سلطاته في سوريا. هذا هو الهدف الأول الذي كان يطمح إليه الوطنيون السوريون. واما هدفهم الثاني فكان تحديد اصول ومدة الانتداب تمهيداً لشق طريق الاستقلال والسيادة.

شجع التحرك السوري تحركاً لبنانياً مماثلاً انطلق من موقعين متعارضين، ومن منطلقات مختلفة. الموقع الأول الذي انطلق منه التحرك رعته البطريركية الأنطاكية المارونية بقيادة البطريرك عريضة، إثر مؤتمر للمطارنة الموارنة عقد في بكركي في شباط ١٩٣٦ وصدرت عنه مطالبات وتوصيات تتعلق بالمصير الوطني اللبناني اهمها:

□ المطالبة ببقاء لبنان المستقل في حدود لبنان الكبير.

□ المطالبة باستقلال وسيادة لبنان دون ان يعني ذلك التغاضي عن العلاقات اللبنانية السورية التي يجب ان تتمتن وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

□ وضع دستور جديد على اساس الاستقلال الوطني التام يحفظ للبنانيين، على اختلاف فئاتهم، كامل حرياتهم العامة (حرية التعبير عن المعتقدات والآراء وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التجمع وحرية إنشاء الأحزاب والعمل الحزبي).

□ عقد معاهدة مع فرنسا تثبّت الشخصية الوطنية اللبنانية.

□ دخول لبنان إلى عصبة الأمم.

قابل هذا التحرك المسيحي تحرك إسلامي تجسد في مؤتمر الساحل في تشرين الأول سنة ١٩٣٦ واهم مطالباته:

□ الإصرار على السيادة اللبنانية من ضمن الوحدة السورية باعتبارها خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

□ الانخراط في مفاوضات من اجل وضع معاهدة تؤمن توزيعاً عادلاً للوظائف العامة في الدولة.

□ الاعتراض على تشكيلة الوفد المفاوض والمطالبة بالمشاركة فيه.

رفضَ مسلمو طرابلس مقررات المؤتمر باعتبارها شديدة الاعتدال وطالبوا بالوحدة الفورية مع سوريا. وشذّ يومها عن الإجماعين الإسلامي والمسيحي صوت واحد هو صوت كاظم الصلح الذي طالب في كُتيب اسماه **بين الاتصال والانفصال** ببقاء لبنان منفصلاً عن سوريا وفي حدوده المعمول بها في حينه، وإنما على قاعدة الاستقلال التام عن فرنسا وعلى قاعدة الاعتراف بعروبته وتنمية هذه العروبة. إنه صوت الشّواذ الذي اصبح، لاحقاً، القاعدة التي أُرسيت على أساسها الجمهورية الأولى، قاعدة الميثاق الوطني.

وُقّعت المعاهدة مع الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني ١٩٣٦ بموافقة مسيحية كبيرة ورفض إسلامي كبير، علماً انها صُدّقت بإجماع المجلس النيابي بمن فيهم من عاد واعترض عليها لاحقاً يوم معركة الاستقلال سنة ١٩٤٣. واستتبع المعاهدة، (التي لم يصادق عليها المجلس النيابي الفرنسي)، إعادة العمل بالدستور وعودة الحياة السياسية إلى نشاطها. وقد رسخت معركة المعاهدة وإعادة العمل بالدستور انصهاراً وطنياً مرتبطاً بالتمهيد لمعركة الاستقلال. كما شكلت العودة إلى الحياة السياسية مرحلة اساسية من تاريخ الجمهورية الأولى اسّست للانصهار الوطني وللانقسام السياسي المُثبت له، والذي كوّن قاعدة الاستقلال السياسي الوطني وقاعدة الدولة في الجمهورية الأولى. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان الحديث تمحورت الحياة السياسية حول انقسام غلبت فيه الصفة السياسية على الصفة الطائفية المحضة، هو الانقسام

بين إميل إده وبشاره الخوري، والذي أصبح انقساماً حول اتجاهين سياسيين وحزبين سياسيين، انخرط في كل منهما مسلمون ومسيحيون على قاعدة صراع سياسي وطني رجحت فيه السياسة على الطائفية، بالرغم من بقاء جذورها غارقةً في الانقسام الطائفي. وكانت تلك المرحلة غنية بالعمل السياسي، إذ نشط فيها تاليف الأحزاب السياسية وتمحور العمل السياسي والوطني في جزء كبير منه في إطارها واهمها: الحزب الشيوعي (وقد بدأ واحداً في سوريا ولبنان) والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب الكتائب اللبنانية وحزب النجادة.

بدأت معركة الاستقلال الوطني خلال الحرب العالمية الثانية بإعلان ومؤتمر ونداء: إعلان الجنرال كاترو استقلال كل من سوريا ولبنان وإلغاء الانتداب عنهما باسم فرنسا الحرة في حزيران ١٩٤١، ومؤتمر بكركي، والنداء الذي اطلقه البطريرك عريضة في عيد الميلاد من السنة نفسها مطالباً بالاستقلال. إستفاد الاستقلاليون من التناقضات بين السياستين البريطانية والفرنسية فعملوا على انتزاع الاستقلال في سنة ١٩٤٣ إثر إعلان منفرد بتعديل الدستور وإعلان الاستقلال، مؤيدين من السلطات البريطانية ومن اغلبية اللبنانيين.

وكانت مناسبة الاستقلال أساسية في تعميق الانصهار الوطني وتاكيد غلبة الفرز السياسي على الفرز الطائفي، كما شكلت المناسبة لتاسيس الدولة والجمهورية على اساس تعاقدي وطني بين مختلف فئات الشعب اللبناني.

بدأ التحضير للاستقلال مع الانتخابات النيابية التي جرت على دورتين، في ٢٩ آب و٦ أيلول سنة ١٩٤٣، والتي فاز فيها الحزب الدستوري الذي يرئسه بشاره الخوري. وقد تمت الانتخابات على قاعدة تمثيل اصطلاحي للشعب اللبناني، قاعدة الـ ٦ إلى ٥، اي ستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين. اعتمدت هذه القاعدة لحسم الخلاف حول التمثيل وحق الاقتراع بين المسيحيين والمسلمين. اصر المسيحيون على حق المغتربين بالاقتراع

ورفض ذلك المسلمون، فاقترح الجنرال سبيرس، (ممثل بريطانيا)، على الطرفين اعتماد قاعدة الستة إلى خمسة واقنعهم بها وجرت الانتخابات على قاعدتها. وشكلت هذه القاعدة أساس التمثيل النيابي في الجمهورية الأولى حتى اتفاق الطائف الذي استبدلها واعتمد قاعدة المناصفة والمساواة.

إنتخب المجلس النيابي الجديد بشاره الخوري رئيساً للجمهورية فكلف رياض الصلح تاليف الحكومة الجديدة. تعهدت الحكومة فور تشكيلها وفي بيانها الوزاري بتعديل الدستور وتحقيق الاستقلال، واحتوى بيانها الوزاري نصاً حُمِّل معنى الميثاق الوطني الذي عاشت على أساسه الجمهورية الأولى.

تحقّق الاستقلال في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ على أثر العملية الاستقلالية المعروفة: تعديل الدستور، فاعتقال الرئيس والحكومة، فتشكيل حكومة مؤقتة لتامين الاستمرار، فانتفاضة شعبية، فعَلَمٌ جديد، فإنذار بريطاني، فتلبية مكرهة من السلطة المنتدبة، فاستقلال.

٣ ـ الميثاق والاستقلال: الهوية والنَّفْيان

تحصن استقلال لبنان وتعزز بانتماءَين أساسيين، إقليمي ودولي: الانتماء إلى جامعة الدول العربية والانتماء إلى منظمة الأمم المتحدة.

تاسست الجامعة العربية بمشاركة لبنانية فاعلة، حصنت الكيان الجديد في محيطه القومي، واعطته الشرعية الإقليمية والعربية، ومكنته من الانتقال إلى مصاف الدول المؤسِّسة لمنظمة الأمم المتحدة، مضيفة إلى شرعيته الداخلية والإقليمية شرعية دولية نهائية.

اكد ميثاق الجامعة العربية اعتراف الدول العربية بالكيان اللبناني كما اكد تخلي السوريين عن مطالبتهم بالأقضية الأربعة فارضى التيارين اللبنانيين: التيار الكياني الاستقلالي والتيار الوحدوي. الأول ارضاه الاعتراف بالسيادة والاستقلال، والثاني ارضته الصفة العربية. وفي ظل هاتين الشرعيتين، الإقليمية والدولية، اطمانت الجمهورية الأولى إلى إمكان استقرار متين وثابت،

يمكنها من الانصراف إلى ترتيب شؤون الدولة الداخلية وبناء مؤسساتها وتعزيز سيادتها واستقلالها.

الانتماء إلى الجامعة العربية يعبر عن جوهر الميثاق الوطني تماماً كما يعبر الانتماء إلى منظمة الأمم المتحدة عن جوهر الاستقلال. فالانتماء إلى الجامعة يحمل رفضين: رفضاً للخصوصية والكيان في ظل التبعية والحماية الغربية الفرنسية، ورفضاً للانصهار والذوبان في ظل الوحدة السورية. نفي للعلاقة الزائدة بفرنسا والغرب، ونفي للعلاقة الزائدة بسوريا والعرب، نفيان أُريد منهما بناء حاضر واعٍ بالكرامة والمساواة والحرية، حاضرٌ يشوبه القلق وتثقله المغامرة، إلا انه محطة استقلال وسيادة ومساواة وحرية.

الميثاق الوطني، من حيث شكله، خطبٌ رئاسية (خطب الرئيس بشاره الخوري) واسطرٌ في بيان وزاري (بيان الرئيس رياض الصلح). اما من حيث جوهره فهو تسوية كتبتها شراكة النضال الاستقلالي وضَمَّنتْها خلاصة تاريخ مشترك من التباين واللقاء.

خطبٌ القاها الرئيس بشاره الخوري في مناسبات الاحتفال بانتخابه او الاحتفاء بالاستقلال او في سواها من المناسبات الوطنية والتي ركز فيها مضامين ثلاثة للميثاق هي: الاستقلال الوطني المنجز التام، المساواة بين ابناء الوطن في جميع الشؤون وبصورة خاصة في تولي الوظائف العامة مع مراعاة حجم الطوائف والسعي إلى إلغاء الطائفية، التعاون إلى اقصى الحدود مع الدول العربية دون تبعية ولا انحياز ولا محاور ومن منطلق الانتماء إلى هذا العالم العربي الذي تنتظم فيه وتجتمع هذه الدول.

اسطرٌ في بيان حكومة رياض الصلح امام المجلس النيابي في السابع من تشرين الأول ١٩٤٣: «... وستُقبِلُ الحكومة على إقامة هذه العلاقات على اسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده ابناؤه الأباة

الوطنيون، فنحن لا نريده للاستعمار مقراً ولا لإخواننا في البلاد العربية ممراً، بل نحن وهم نريده وطناً سيداً حراً مستقلاً». وهي الأسطر التي تُستَذكر عندما يُطرح موضوع الميثاق الوطني ويُستشهد به أو يُستحضر. اسطرٌ هي، وليست هي الميثاق. إنها الميثاق من حيث إشارتها إلى محتواه ومن حيث اهمية ما لا تقول. وليست هي الميثاق من حيث الاكتفاء بحرفية نصها.

قيل في الميثاق إنه تخلي المسيحيين عن الحماية الغربية لقاء تخلي المسلمين عن الوحدة مع سوريا، كما قيل فيه إنه محاولة للبننة المسلمين وتعريب المسيحيين. وقد عرّفه احد صانعيه، الشيخ بشاره الخوري، بانه: «ليس مجرد مصالحة بين جماعتين بل هو ايضاً تحقيق لانصهار بين نظريتين: النظرية التي ترى مستقبل لبنان في اندماجه بدولة اخرى والنظرية التي ترى بقاءه رهناً بالحماية الأجنبية. جاء الميثاق الوطني، ليلغي بالتفهم والوفاق، هاتين النظريتين المتناقضتين ويحل محلهما إيماناً واحداً، إيماناً وطنياً لبنانياً؛ كما انه بما اثمر من تعايش بين مختلف طوائف الوطن شكل اساس بناء الدولة وتكوين الوطن».

إنه ميثاق، اي تعاقد واتفاق، وككل اتفاق هو نتيجة لقاء وتسوية: لقاء حول المشترك والجامع وتسوية في المتباين والمختلف عليه.

المشترك بين اللبنانيين يومها إرادة عيش سياسي في وحدة كيانية مستقلة، مبنية على شراكة نضال استقلالي وعلى امل بمساواة وحداثة، مشجعة بظروف صراع دولي بين فرنسا وبريطانيا وبدعم اكيد للحركة الاستقلالية من قبل البريطانيين. المشترك ايضاً قواعدُ الانتماء الوطني التي تلتقي مع قواعد الانتماء القومي: شراكة في اللغة والتاريخ وإمكان قراءة اكيدة لتكامل جغرافي مصلحي، جُمعت كلها وتجسدت في وحدة كيانية متميزة قائمة بذاتها أُسميت «الجمهورية اللبنانية». المشترك، إرادة استقلال وإرادة بناء دولة وإرادة عيش مشترك في مساواة وحرية. إرادة لم يعبر عنها شعبياً بصورة مباشرة معنية. فلا الميثاق طُرح على تصويت ولا استُفتي عليه في انتخاب. إلّا

ان الطبقة السياسية التي تركبت نتيجة الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٣ رات فيه تعبيراً عن رغبة شعبية، كما اعطت لنفسها حق تمثيل الشعب والنيابة عنه في وضع ميثاق وطني وتاسيس الدولة عليه. ليس لي ان أُقيّم الطبقة السياسية التي اقرّت الميثاق، من حيث تمثيلها او عدم تمثيلها للإرادة الشعبية الحقيقية، إلّا انني، من حيث العمل السياسي، اعتبر انها تصرفت بما املى عليها واجب العمل الوطني. ثم إنها ارست بالإرادة، وعلى قاعدة الحرية، نموذجاً سياسياً فريداً هو نموذج المساواة السياسية بين المسيحيين والمسلمين في ظل كيان سياسي واحد. نموذجٌ فريدٌ، لأنه الأول والوحيد في تاريخ هذا الشرق وربما الوحيد في العالم اجمع؛ نموذج العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين.

اما التسوية فعلى الهوية والكيان. نفيان، وإن كانا لا يشكلان امة، (كما قال جورج نقاش)، إلّا انهما اسسا استقلالاً ودولة. نفيان شكّلا تسوية هي الوجه الآخر للميثاق. نفي لعلاقتين؛ علاقة المسيحيين بفرنسا والحماية الأجنبية وعلاقة المسلمين بسوريا والعرب والوحدة. نفي مزدوج لعلاقتين دون التعرض لأساسهما: الهوية والكيان. تخلى المسيحيون عن علاقتهم بفرنسا والحماية الأجنبية مقرين لفظاً وظاهراً بوجه عربي للبنان وتخلى المسلمون عن الوحدة مع سوريا مُقرين مؤقتاً بالكيان اللبناني. بقيت مسالة الهوية عالقة كما مسالة الكيان. بقي المسيحيون مشدودين إلى وَهم انعزال، والمسلمون إلى وَهم وحدة واتحاد. مكابران، هذا يرفض الهوية وذاك يرفض الكيان. وفي الرفضين انفتاح دائم على كل مغامرة، كي لا نقول مؤامرة، تنفخ رياحُها من خارج. كما في الرفضين انفتاح دائم على كل سعي، داخلي او خارجي، يُؤمّل بالانعزال او بالوحدة. تسوية بين منحيين اسّست استقلالاً وسَعَت لبناء دولة على امل ان تتحول بالمشاركة والتفاعل والعمل المشترك إلى وحدة مُجتمعية منصهرة تُحسم فيها مسالة الهوية وتُبتُّ مسالة الكيان. الميثاق الوطني الذي اسس الجمهورية الأولى ابقى مسالتي الهوية والكيان عالقتين مشرعتين على كل رياح وافدة، حتى وفدت تلك التي اسقطت

الجمهورية واماتتها. ماتت الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً، وفي عداد ما ماتت به، انها لم تحسم مسالتي الهوية والكيان. والحسم المعني ليس بالكلام او بالإعلان وإنما بالتزام المقتضيات الوطنية المترتبة عليه. فباعتماد العروبة كان يمكن ضبط الثورة على إيقاع الدولة كما حصل في سوريا. اما بالفينقة فاستحال منع تحويل الكيان إلى ساحة صراع وابتزاز كما استحال منع تحويله إلى مسرح استباحة ونهب. إلّا ان عدم الحسم في موضوع الهوية لا يبرر مطلقاً الاستباحة التي تعرض لها لبنان. والاستباحة عمل سياسي مقصود ما كان لينجح لو ان الجمهورية الأولى حضنت نفسها بحسم مسالة الهوية واتخذت ما يقتضيه هذا الحسم من تدابير وإجراءات. وتقديري انها لو خسرت في حرب سنة ١٩٧٣ ما خسرته بفوضى المقاومة في سنة ١٩٧٨، لكانت اكثر قدرة على منع الساعين إلى تدميرها من تحقيق اغراضهم، وكان امكنها ان تَحُول بالوحدة الداخلية والتضامن دون تسرّب يد الفتنة والانقسام. عَبّرتُ عن هذا التقدير والراي في الجلسة السرية التي عقدها المجلس النيابي في اليوم الأول من حرب تشرين ١٩٧٣ وطالبت فيها بضرورة مشاركة لبنان في الحرب إلى جانب سوريا ومشاركتها في تحمل المسؤوليات القومية المنقذة من مزايدات المستقبل.

هو رايٌ وتقدير وليس جزماً. احتمالٌ وإمكان وليس حتماً. لا إدانة فيه ولا تقييم. إثبات راي يتنبّا بالتاريخ بعد حصوله. تبرير لموقف مَن كانوا يومها في الموقع الوطني وكانوا يُلامون على انتسابهم إليه وانا منهم. محاولةُ إنارة درب، إن كان يُرجى خلاصٌ بعد، من إنارة درب.

٤ ـ الميثاق وصيغة الحكم: بناء السلطات

بُنيت السلطات في الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً، على ازدواجية صلاحيات بين دستور وعرف. اساسها في الدستور، وممارستها في عرفٍ يقال إنه مستلهم من الميثاق، وفي طيّها التباسٌ مُطلّ على نزاع دائم.

القول باستلهام الميثاق في توزيع الرئاسات ونياباتها على الطوائف الكبرى

معلومة شائعة. قد لا يكون لتوزيع الرئاسات علاقة بالميثاق، لا من حيث النص ولا من حيث المضمون؛ غير ان العرف في توزيع رئاستي الجمهورية والحكومة كان قد استقرّ حين تمّت التسوية التي تضمنها الميثاق، فالتبس الأمر والتصق العرف بالتسوية، وشاع ان الميثاق هو ايضاً توزيع للرئاسات بين الطوائف. والواقع ان الصراع على رئاسة الجمهورية بين الأقطاب الموارنة، فرضَ، من حيث حاجات التحالف، الاستعانة بمختلف القوى السياسية، واوجب توزيع السلطات على سائر الحلفاء؛ فكان ان رست رئاسة الحكومة على الحليف السني الممثل للقوة السياسية الثانية في البلاد. واما رئاسة المجلس النيابي ونيابتها فقد اتت توليتها للشيعي وللأرثوذكسي مترافقة مع ترتيبات ما بعد الاستقلال، ترتيبات همُّها مراعاة المشاركة في إدارة الحكم ومؤسساته وفقاً لمقتضيات ومستلزمات الوحدة المرجوة من الميثاق الوطني. واستتبعت ترتيبات المشاركة في توزيع الرئاسات ونياباتها، ترتيباتُ تاليف الحكومات وتركيبها. فاعتمدت، منذ مطلع الاستقلال، قواعد معينة لتشكيل الحكومات من حيث تولية المناصب الوزارية وتوزيعها بين الطوائف. فلكل حكومة تركيب: الرباعية تتالف من مارونيين وسنيّين، والسداسية تتالف من ماروني وارثوذوكسي وكاثوليكي وسني وشيعي ودرزي، والثمانية تضيف مارونياً وسنياً والعشرية تضيف مارونياً وشيعياً، والإثنتي عشرية تضيف ارثوذكسياً وشيعياً، والأربع عشرية تضيف ارمنياً وشيعياً، والست عشرية تضيف مارونياً وسنيّاً، والثماني عشرية تضيف كاثوليكياً ودرزياً، والعشرينية تضيف ارثوذكسياً وشيعياً، والإثنتين والعشرين تضيف كاثوليكياً ودرزياً، والأربع والعشرين تضيف مارونياً وسنيّاً... والثلاثينية تتالف من ستة وزراء موارنة واربعة ارثوذكس وثلاثة كاثوليك وارمنيين ومن ستة وزراء سُنّة وستة شيعة وثلاثة دروز. التوزيعات هذه كلها تهدف إلى تامين المشاركة في السلطة التنفيذية، اما في السلطة التشريعية فتم التوزيع، بناءً لاقتراح الجنرال سبيرس، وفقاً لقاعدة ستة إلى خمسة ترجيحاً اصطلاحياً للمسيحيين المقيمين، لقاء تنازلهم عن احتساب المغتربين. فتكونت المجالس النيابية في الجمهورية الأولى من مُرَكَّبٍ

على قاعدة العدد احد عشر (ستة + خمسة)، فراوح عدد اعضاء المجلس النيابي تبعاً لقوانين الانتخاب من اربعة واربعين نائباً إلى تسعة وتسعين مروراً بالأعداد (٥٥ و٦٦ و٧٧).

حدد الدستور السلطات ووزعها بين نظام برلماني ونظام شبه رئاسي. ففي دستور الجمهورية الأولى العديد من القواعد التي تنتمي إلى النظام البرلماني (كالمسؤولية الوزارية، من جماعية وفردية، امام المجلس النيابي؛ وإمكانية طرح الثقة بالحكومة من قبل النواب في اي لحظة ولأي سبب خلال العقود العادية؛ ووجوب توقيع الوزير المختص مع رئيس الجمهورية على جميع المعاملات التي تصدر عنه باستثناء تعيين الوزراء وإقالتهم). وفي الدستور عينه مواد اخرى اعطت رئيس الجمهورية صلاحيات يصعب تلاؤمها مع مفهوم النظام البرلماني وقواعده المعروفة. فقد أُنيطت به السلطة الإجرائية وهو يمارسها بمعاونة الوزراء. واما الوزراء فهو الذي يعينهم ويقيلهم ويسمي من بينهم رئيساً. وإقالته للوزراء غير مشروطة باي قيد، فبالرغم من ثقة المجلس النيابي يستطيع رئيس الجمهورية ان يقيل الوزير ساعة يشاء. كما ان استمراريته لمدة طويلة نسبياً (لست سنوات متتالية) اعطته إمكانية التحكم بالمجلس النيابي عن طريق تحكمه بالسلطة الإجرائية مصدر جميع الخدمات والمنافع من عامة وخاصة. كما ان صلاحية الإحالة المعجّلة على المجلس النيابي مع إمكانية إصدار القوانين خلال اربعين يوماً من إحالتها، اعطته سلطة كبيرة تمكنه من التحكم بالمجلس، وعند الاقتضاء الاستغناء عنه.

السلطات الدستورية هذه لم تمارس نصّاً إلّا في حالات استثنائية، غالباً ما كانت حالاتِ بدايات عهد او نهاياته او حالاتِ ازماتٍ سياسية كبرى لجا فيها رئيس الجمهورية إلى استعمال صلاحياته الدستورية وفقاً للنص. اما في الحالات العادية فقد غلب العرف على النص؛ وكان العرف يحد من النص وإطلاقه ويشرك رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية في اختيار الوزراء وتعيينهم وإقالتهم، كما كان يجعله شريكاً فعلياً في جميع اعمال الرئيس باستثناء عملية اختياره هو التي ارتبطت إلى حد كبير بإرادة رئيس الجمهورية

مقيدة، قليلاً او كثيراً وتبعاً لشخصيته وضغط الأوضاع العامة، بالرغبات الطائفية والشعبية والمجلسية. كما ان توزيع المواقع على الطوائف (مارونية رئيس الجمهورية، وسُنيّة رئيس الحكومة وشيعية رئيس المجلس النيابي) شكل الركن الأساس في التعامل العرفي.

بقي العرف هذا موضع قبول ورضى طالما كان التفاهم قائماً بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته. اما في الخلافات والأزمات فغالباً ما كان الرئيس او انصاره يتذكرون النصوص والصلاحيات الدستورية. والالتباس هذا الذي خلقه اللجوء المزدوج، وتبعاً للمصلحة، إما إلى النص وإما إلى العرف، شكّل نقطةً من اهم نقاط الهيمنة الطائفية التى مورِسَت خلال النصف الأول من عمر الجمهورية الأولى، وبدا واضحاً، خلال البحث في الإصلاحات المطلوبة لتصحيح النظام السياسي، انه لا بد من اعتماد احد الاثنين: إما النص وإما العرف. فإن اعتمد النص أُلغي العرف القاضي بتوزيع الرئاسات على الطوائف، وإن اعتمد العرف وجب اعتماده بكليته اي بشقيه: ترتيب الصلاحيات وتوزيع الرئاسات. اما قاعدة جمع الغُنمين في اعتماد النص عند ممارسة الصلاحيات وفرض إرادة الرئيس ومشيئته، واعتماد العرف عند اختيار طائفة الرئيس وفرض مارونيته، فكان من المحال الاستمرار في اعتمادها لعصيانها على كل منطق. وكان طبيعياً ان ينحو الإصلاح في اتجاه ترجيح اعتماد العرف لأنه يقارب منطق المساواة والمشاركة، اي مطلب العدالة التي هي غاية كل إصلاح.

اما الإدارة فاحتل المسيحيون، وبخاصة الموارنة منهم، اغلبية واهم مراكزها مع مطلع الانتداب وإعلان جمهورية لبنان الكبير. الكفاءة العلمية وإتقان اللغات الأجنبية الذي انتجه نشاط الإرساليات الأجنبية، وانكفاء المسلمين وامتناعهم عن المشاركة في حياة الجمهورية الجديدة في بداياتها، وحاجة المنتدب الفرنسي إلى من يتولى بعض الشؤون الإدارية من السكان الأصليين للتعاطي المباشر مع المواطنين، كلها اسباب شجعت المسيحيين على شبه احتكار المراكز الإدارية والعسكرية في الدولة. ولم يُبدأ بإعادة التوازن إلى الإدارة إلّا مع العهد الشهابي وبعد ثورة ١٩٥٨.

إن التزاوج بين صلاحيات رئيس الجمهورية والهيمنة على الإدارة، ركز تحكماً بالدولة ومؤسساتها فريداً من حيث فعاليته وغياب المسؤولية عنه. «فقد كان النظام يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات غير محدودة ويُعفيه من تحمل ايّة مسؤولية... فالقرارات الأساسية السبعة المتعلقة بإدارة الدولة كانت جميعها في يد رئيس الجمهورية يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمل اية مسؤولية او تبعة او إمكان مراجعة او ملاحقة. فرئيس الجمهورية:

□ يتحكم بالقرار السياسي، فهو يعين رئيس الحكومة والوزراء ويرئس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة الإجرائية ومتوليها،

ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدماتية الأخرى.

□ يتحكم بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرة والخاضع له خارج إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به ايضاً سطوةً واستمراراً.

□ يتحكم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.

□ يتحكم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش المتصلين به مباشرة خارج إطار المؤسسات والقانون.

□ يتحكم بالقرار القضائي عبر رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدعي عام التمييز وهما على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات.

□ يتحكم بالقرار الإداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعبر سلطته الأصلية في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.

□ ويتحكم اخيراً بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة ان يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج اي إطار او مسؤولية.

اركان الدولة السبعة وقراراتها كانت بيد رئيس الجمهورية: السياسي، الأمني، العسكري، المالي، الإداري، القضائي، الإعلامي، والتوجيهي. وزاد في هيمنته أنتسابه إلى الطائفة المارونية وانتساب المسؤولين عن جميع مراكز القرار الأساسية هذه إلى الطائفة نفسها وعدم انتقالها إلى سواهم بحكم مبدأ طائفية الوظيفة: رئيس الجمهورية، قائد الجيش، حاكم مصرف لبنان، مدير المخابرات، مدير الأمن العام، مدير عام المالية، رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدعي عام التمييز، مدير عام الإعلام ورئيس الجامعة اللبنانية». (يُراجع كتابنا **الانقلاب على الطائف** ص ٤٦ و ٤٧).

عملت الجمهورية الأولى على معالجة مشكلة الهيمنة في الإدارة عبر خطوتين: الأولى اعتُمدت في العهد الشهابي وقوامها المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والتوزيع النسبي على طوائف الفئتين، والثانية اعتُمدت في عهد الرئيس فرنجية وقوامها إلغاء طائفية الوظيفة وإمكان المبادلة في الوظائف بين فئة واخرى وطائفة واخرى. اما الخضوع من خارج المؤسسات والمسؤولية لسلطة رئيس الجمهورية المباشرة فلم تعالج في الجمهورية الأولى لا نصاً ولا ممارسةً. وهي وإن عولجت نصاً في جمهورية الطائف، فمحاولة العودة إليها بالحنين الغبي والممارسة الدونكيشوتية مستمرة بداب وإصرار، حنينٌ لصلاحيات ازالتها التعديلات الإصلاحية الدستورية وممارسةٌ دونكيشوتية تُعَفّر من اجلها جباه وتُهدَر في استجدائها سيادةٌ وبعضُ استقلال.

إلتباسٌ بين دستور وعُرف ولّدَ تزواجاً بين نظامين، شبه رئاسي وبرلماني، وتركيبُ سلطات ومؤسسات، وتوزيعُ رئاسات ووزارات ومناصب إدارية على طوائف، ورئيس يحكم من خارج المسؤولية والمؤسسات، ومسؤولون امام المجلس والبلاد يحكمون ولا يحكمون تبعاً لقوة شخصياتهم ولرغبات وتسهيلات الرئيس: هكذا صيغةُ الحكم في الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً، والثانية دستورياً. صيغةٌ بُنيت على اساس من المساواة السياسية، حولتها الرواسب التاريخية ورغبة الانتداب والمنافع الشخصية وقِصَر النظر، إلى

هيمنة طائفية متمادية عزّزها الالتباس بين العرف والدستور والمزجُ المستمر بين شبه الرئاسية والبرلمانية في ممارسة النظام.

٥ ـ القضاء والصحافة والمقامات: تأسيس المرجعيات

ليس القضاء سلطة، ولا الصحافة. لا ثالثة ولا رابعة. السلطات اثنتان: تشريعية وإجرائية. إنهما الحكم، كل الحكم. ولا سلطة سواهما إلّا تجاوزاً ومجاملة. فإن أُسمِيَ القضاء سلطة ثالثة والصحافة سلطة رابعة، فمجاملة غايتها التدليل على الأهمية والمبالغة في التكريم ليس إلّا. اما عند الاحتساب الجدي والتصنيف الصحيح فالقضاء والصحافة مرجعيات وليسا سلطات. السلطة هي الإمساك بآلية الحكم، والحكم حدود يرسمها القانون وفسحة يملؤها القرار والإجراء والتنفيذ. القانون شان السلطة التشريعية والإجراء والقرار والتنفيذ شان السلطة الإجرائية. اما القضاء، فالإداري منه ليس سوى مرجعية لتصويب القرار الإداري من باب رفع اذاه، والعدلي منه مرجعية احتكام مُحايدة غايتها حلُّ الخلافات الفردية على قاعدة القانون والمساواة ومرجعية إعلان مقدار العقاب الواجب على الأفراد المعتدين على حقوق الجماعة تلافياً لتعسف السلطة الإجرائية. القضاء مرجعية احتكام وليس سلطة حكم، حتى ولو اعطيت له صلاحية تحديد مقدار العقوبة بالإعدام. قد يفوق مقامُه من حيث التقدير مقامَ السلطة إلا انه ليس سلطة بل هو مرجعية.

وقد اهتم الانتداب بإنشاء محاكم وتاسيس قضاء، معمماً الطريقة الحقوقية الفرنسية واصولها عبر المحاكم المختلطة (وربما كان القضاء اهم ما اعطى الانتداب وخلّف). وترسخ، في الممارسة الشعبية، تطبيق القوانين واللجوء إلى المحاكم لبت النزاعات، فتعزز بذلك ايضاً دور المحاكم والقضاء. وقامت مدرسة الحقوق الفرنسية للآباء اليسوعيين، المرتبطة بجامعة ليون، بتخريج افواج من الحقوقيين الجيدين، تلبية لحاجات المحاكم والإدارة. ومعلوم ان التربيةَ الحقوقية تمهد للحريات وتنشرها، كما انها تعزز اسس العمل السياسي بتغليب الاحتكام إلى القوانين وترجيح الاستغناء عن العنف والابتعاد عنه. وقد

شكل الحقوقيون اولئك عصب الطبقة السياسية والإدارية التي عاصرت الانتداب واسست الاستقلال وبنت الدولة. وقد برزت تلك التربية الحقوقية في مناقشات المجالس النيابية المتتالية ومستويات هذه النقاشات، كما برزت من خلال شهرة القضاء والمحامين اللبنانيين وسعة علمهم الحقوقي.

اما الصحافة، فما وصفها بالسلطة الرابعة إلّا من باب المجاملة المطلقة. الصحافة مرجعية وبشرط. هي مرجعية إذا عرفت ان تبتعد عن السلطة وان تُبقي بينها وبين الحكم واهله مسافة وبُعداً. وهي تكبر في مرجعيتها بقدر ما تكبر المسافة بينها وبين الحكم وبقدر ما تنأى بالبعد عن السلطة وإلّا فهي في خدمة السلطة، وقد تكون اكثر ادواتها قذارة لأنها اكثرها خبثاً. هي مرجعية بشرط ان تكون رأياً وان يكون الراي حراً. وهي تكبر في مرجعيتها بقدر ما يكون الراي رأياً. والراي رأي، بقدر الفهم والحرية، وبقدر الشجاعة والعصب. واما رصف الكلام مع الغباء، وامتهان الشتم والإطراء مع التبعية، والتجرّؤ على الضعيف مع الانحلال امام القوي، فليست تصنع مرجعية بل تُنشىء ادوات حكم ودعاية. على ان المساوىء كلها التي يمكن ان تتجمع في الصحافة، لا تساوي سيئة منعها او مراقبتها. وقد عرف لبنان الدولة، وخاصة منذ قانون ١٩٦٢، ان يعطي الصحافة مقامها ويساعدها على تكوين مرجعية اساسية في إطار صيغة الحكم والنظام اللبنانيين. وقد تكونت المرجعية الديموقراطية هذه عبر تطور ونضال طويلين عمرهما من عمر لبنان الكيان ولبنان الاستقلال ولبنان الدولة. بدات مراحل التكوين مع القانون العثماني الصادر في سنة ١٨٦٥ مروراً بقوانين ايام الانتداب وصولاً إلى قانوني عهد الاستقلال في سنتي ١٩٤٨ و١٩٥٢ انتهاء بمرحلة العشر سنوات من النضال التي توجت في آخرها، اي في سنة ١٩٦٢، بقانون عصري من حيث صون الحرية والاحتكام في امرها إلى مرجعية القضاء لا إلى استنساب السلطة الإجرائية.

القضاء والصحافة في لبنان مرجعيتان اساسيتان شكلتا ملجأ للفرد وملاذاً للأقلية، وكونتا دعائم ثابتة في بنيان الكيان والاستقلال اللبنانيين. لقد كوّنا على مدى عهود الاستقلال مرجعيتين لحماية الفرد واحترام الراي الآخر، راي

الأقلية. مرجعيتان لصون الحرية والحق عندما تجور السلطة ويتجبر الحكم او يتيه. إلى جنب هاتين المرجعيتين تكونت، ومنذ نشوء الدولة، مرجعية اساسية في الحياة السياسية اللبنانية هي المرجعية المتمثلة بالمقامات الدينية. قد يكون لهذه المرجعية جذور عميقة في تاريخ لبنان الملجأ وبخاصة في تاريخ الموارنة، غير ان ما نسبناه تاريخاً إلى بداية الدولة يرجع إلى الدور الأساسي الذي لعبه البطريرك الحويك في إعلان لبنان الدولة في حدوده الحالية. وقد لعب الكرسي الأنطاكي للموارنة، اي بكركي، دوراً اساسياً في الحياة السياسية اللبنانية الحديثة. فكان للحويك دورٌ في بناء الدولة وتأسيسها، ولعريضة (مع المطران زيادة) دورٌ في بناء الاستقلال وتأسيسه، وللمعوشي دورٌ في ترسيخ الحريات والنظام وحمايتها، ولصفير اليوم دورٌ اكثر من هام في استعادة الاستقلال والسيادة وفي ترسيخ عروبة لبنان وعلاقاته العربية، وخاصة تلك المميزة مع سوريا، على قواعد متينة ثابتة ونهائية.

وإلى جنب هذه المرجعية الدينية المارونية تكونت مع ترسُّخ قواعد الدولة مرجعيات دينية إسلامية سنية وشيعية. الأولى تكونت مع مطلع الاستقلال وفي خلال فترة النضال لتحقيقه، والثانية في فترة تثبيت الدولة والنضال السياسي بقصد تطوير النظام في منحى العدالة والمساواة وإلغاء الهيمنة الطائفية. وقد تمثلت هذه المرجعيات باسماء اساسية في مراحل النضال هذه من محمد الجسر وعبد الحميد كرامي وحسن خالد عن السُنّة إلى السيد موسى الصدر عن الشيعة. فكان لهذه المرجعيات الدينية، التي لعبت دوراً سياسياً كبيراً، يدٌ في تثبيت الكيان اللبناني خلال مرحلة الاستقلال، وفي ترشيد مسار الدولة خلال مرحلة تثبيت قواعدها واسسها. ولعبت هذه المرجعيات الدينية دور الحامي للحريات العامة، ودور المواجه لظلم السلطان عند الاقتضاء. كما تحول بعضها إلى مؤسسات قانونية هامة ومؤثرة في الحياة السياسية اللبنانية، اهمها مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي أُنشىء بمبادرة من الإمام السيد موسى الصدر، ولعب منذ إنشائه قبل الأحداث اللبنانية، وما يزال، دوراً اساسياً في السياسة اللبنانية.

المرجعيات الثلاث هذه، الدينية والقضائية والصحافية، المقامات الدينية والقضاء والصحافة، شكلت مع ثوابت النظام الأخرى دعائم وركائز بنيان لبنان وجمهوريته الأولى. فالنظام اللبناني يتكون من سلطات ومرجعيات ويقوم على تعاقد في ميثاق يرسم صيغة تعايش فريدة في المنطقة والعالم.

لجاوا فأسسوا وطناً وسيّجوه بكيان. اهتموا بالشأن العام وولعوا بالحرية، فبنوا سلطة وعززوا مرجعيات. حاولوا بناء دولة فقاربوا، حتى نفذ إليهم من مطامح الهيمنة ومكر التآمر ما افسد كل بناء. افتُعل وسطهم اقتتال لترتيب أوضاع إقليمية وتحضيراً لتامين تدخُل وقصداً لبسط هيمنة وتحقيق مطامح وتمريراً لمشاريع صلح وخطط سلام. فهي المؤامرة تمر: أماتت جمهوريتهم الأولى واجهضت التي تلتها، قتلت حركتهم الوطنية وخدرت عصب الاستقلالية فيهم وعممت الإذعان للتبعيّة في صفوفهم، فاضحى مصير الوطن نفسه مهدداً بالزوال.

الفصل الثالث

لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

١ ـ بناء الدولة سياسيّاً واقتصاديّاً: عهدا بشارة الخوري وكميل شمعون

٢ ـ بناء الدولة إدارياً واجتماعياً: عهد فؤاد شهاب

١ ـ بناء الدولة سياسياً واقتصادياً: عهدا بشاره الخوري وكميل شمعون

بدأ العهد الاستقلالي الأول باستعادة مؤسسات الدولة من السلطة المنتدبة. فاستُعيدت تدريجياً مصالح الدولة الأساسية التي كانت حكراً على السلطة المنتدبة تحت اسم المصالح المشتركة، (المشتركة بين الدول الخاضعة للانتداب)؛ سكك الحديد والنقل، إدارة حصر التبغ والتنباك، الجمارك... ثم تم استكمال الاستقلالية في الشان الجمركي والنقدي. كذلك استعيدت للدولة مكونات السيادة والاستقلال من لغة وقضاء ودرك وجيش وامن عام. أُعلنت اللغة العربية وحدها لغة رسمية للبلاد والدولة والإدارة، وأُنشئت وزارات جديدة كالدفاع والخارجية وسواها، وأُلغيت المحاكم المختلطة واصبحت المحاكم اللبنانية، (أي دون مشاركة فرنسية)، تحكم باسم الشعب اللبناني وتُصدر احكامها بالعربية، واستُعيدت وحدة الدرك وعُين لها قائد لبناني، كما حُلَّ جيش الشرق وأُنشىء الجيش اللبناني وعُيِّن له قائد (الزعيم فؤاد شهاب في حينه)، وما كادت نهاية السنوات الست من العهد تطل حتى اكتملت الدولة سياسياً وإدارياً وترسخت وحدتها وبانت صورة استقلالها كاملة.

ويبقى ان اهم إنجازات عهد بشاره الخوري، بعد تحقيق الاستقلال ووضع اسس الدولة السياسية والإدارية، هي مشاركة لبنان في بناء جامعة الدول العربية ومحاولة تجاوز عروبة الوجه («عربي الوجه»)، التي بدت في حينه

وكانها تنازل لبناني عن علاقات مميزة بالغرب وفرنسا، لقاء عزوف المسلمين عن المطالبة بالاندماج، إلى عروبة اكثر التصاقاً بالواقع والحقيقة والمصلحة، فجاء الانتماء إلى جامعة الدول العربية والمساهمة في تاسيسها بمثابة خطوة متقدمة نحو عروبة واقعية وضعت لبنان على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى دون شائبة ولا انتقاص. وقد عبّر لبنان عن هذا المنحى في توجهه، من خلال مشاركته في الحرب العربية الإسرائيلية، وتحمّله قسطاً كبيراً من اعباء ونتائج الحرب عندما استضاف على ارضه اعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين تفوق، نسبة إلى حجمه، ما تحمّل سواه.

شائبات ثلاث عابت عهد بشاره الخوري: المبالغة في العروبة من موقع عقدة النقص، والتي حمّلت لبنان عبء عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين لا يتناسب ومساحته وعدد سكانه؛ ضعف الرئيس حيال الحاشية والأقارب؛ شبق الحكم المغري بتعديل الدستور قصد التجديد. الشائبة الأولى شكلت الضعف الأساسي في البنية الاستقلالية واحد المنافذ التي تسللت منها المؤامرة الكبرى في السبعينات. والشائبتان الأخريان كونتا على مدى العهود وهناً دائماً شكل الأساس المستمر لتسهيل التآمر على لبنان ونظامه ووجوده. فما من عهد إلّا وحاول التمثل بما فعله بشاره الخوري لجهة محاولة التجديد. وما من عهد إلّا واحاطت به حاشية تمتعت بامتيازات على حساب المساواة والعدل. غير ان محاولات التجديد وارتكابات الحاشية، بالرغم من جدية بعضها، لم تشكل الأسباب الحقيقية لسقوط العهود، بل كانت دائماً ذرائع للتدخل الخارجي الهادف إلى إسقاط تلك العهود او إنهائها. فالذي اسقط بشاره الخوري ليس التجديد ولا ارتكابات الحاشية، (التي كانت اقل مما كان يشاع عنها)، وانما أُسقط لرفضه الانصياع إلى المخطط البريطاني الرامي إلى إدخال لبنان في حلف مع الغرب برعاية بريطانيا. فسقوط بشاره الخوري كان انقلاباً بريطانياً استعان بكل الهنات الداخلية لإنجاح الانقلاب. وقد تكشفت معالمه مع انتخاب الخلف، اي كميل شمعون، الذي وصل إلى السدّة الأولى برعاية بريطانية وتدخل مباشر من النظام السوري، (نظام اديب الشيشكلي في حينه)، رجّحا

كفته على منافسه الأقوى حميد فرنجية. وقد تم الانتخاب والتدخّل تحت ستار كثيف من العروبة الصافية!! (فكميل شمعون كان يُعتبر عربي المنحى والاتجاه، «فتى العروبة الأغر»: والعروبة كانت يومها، كالسورية، بريطانية الهوى)، بينما اعتُبر حميد فرنجية كيانيّ المنحى والاتجاه إذ سبق له وطالب مرة(!!) بوجوب إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا واعتماد سفراء بينهما.

يبقى ان من يقرا لبشاره الخوري، في مجموعة خطبه وحقائقه اللبنانية، ذاك الأدب الرفيع، يحزن لما الحقت به دعاية ارتكابات الحاشية من إساءة في حينه، بالرغم من ضآلة تلك الارتكابات إذا ما قيست بما يُرتكب اليوم. فقد عجبتُ كثيراً لكبير من مثل بشاره الخوري، يقع ضحية تاثير الأقارب والحاشية، حتى تبينت ان للدعاية والإعلام شاناً كبيراً في تضخيم مساوىء ذاك التاثير. وإننا لو قِسنا شلة الأقارب والحاشية وما ارتكبته في حينه، إلى شلة المُتسلطين اليوم وما ارتكبت وترتكب، لبدت لنا شلة الأقارب والحاشية مجموعة اطفال طاهرين. يكفي شلة الأقارب انها لم تتاجر بدين ولا بطائفة ولا بشهداء، ولم تلطخ يدها بدم، ولم تدّعِ الطهارة والوطنية في موقع الإثراء الوقح والمتاجرة الفاجرة، ولم تنهب الفقراء تحت ستار حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم والنطق باسمهم، بينما هي تركز في خدمة مصالحها الخاصة اهم احتكار لتجارة المحروقات، ولم تَرعَ شبكات نهب الآثارات وتصديرها، ولم تفرض الخوة والمحاصة على جميع الالتزامات المعطاة بسلطة قرارها او المنفذة في مناطق نفوذها. ولكن، وأياً كانت كبيرة ارتكابات اهل التسلط اليوم، فلا يجوز ان تصبح قاعدة نسبة السيّىء إلى الأسوا مقياساً للحكم عليه او له او مقياساً لإبداء الراي باصوله. فارتكابات الحاكم والحاشية، بل مجرد وجود الحاشية، عيب كبير يُسيءُ إلى سمعة رجل الحكم ويفسح للنيل من موقعه السياسي ولو بغير وجه حق.

انتقل كميل شمعون بالدولة إلى مرحلة جديدة. عزز النمو الراسمالي وشجع البورجوازية على تعاطي الشان العام كما شجع تحولها من تجارية محضة إلى

تجارية ـ صناعية. اما القطاع المصرفي فعرف انطلاقته في عهده. وفي عهده تقدم ريمون إده باقتراحَي قانون سريّة المصارف والحساب المشترك اللذين اصبحا بعد إقرارهما العمود الفقري للنظام المصرفي اللبناني وسرّ نجاحه. اما في السياسة فقد وضع كميل شمعون قوانين الانتخاب التي قلّصت من نفوذ الزعامات السياسية وساعدت في ابراز ابناء الطبقة البورجوازية الجديدة. فصغّر الدوائر الانتخابية، واعتمد التمثيل الأكثري والدورة الواحدة فحدّ من تسلط الزعامات التقليدية (شبه الإقطاعية) وافسح للقوى السياسية الجديدة، خاصة الراسمالية منها، المشاركة في إدارة الشان العام ودخول الندوة النيابية. كما عرفت الإدارة في عهده انطلاقة جديدة إذ كان اول من اعتمد الامتحان سبيلاً لتولّي الوظائف العامة عوضاً عن التعيين الكيفي والاستنسابي.

إلّا ان انحياز كميل شمعون إلى عرب بريطانيا ووقوفه في مواجهة المد الناصري صدّعا الوحدة الوطنية ومَهّد لأحداث ١٩٥٨. بدا المد الناصري مع معركة القنال وحرب ١٩٥٦ التي انتهت بفرض الولايات المتحدة الأميركية (موقف الرئيس ايزنهاور) والاتحاد السوفياتي (إنذار بولغانين) الانسحاب على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، مما اعطى عبد الناصر زخماً ودفعاً كبيرين انطلق بهما نحو العالم العربي، اولى دوائر تحرك مصر الثلاث وفقاً لنظريته في كتاب **فلسفة الثورة**. لقي التحرك الناصري تجاوباً كبيراً في سوريا ولبنان؛ سوريا اتحدت مع مصر في وحدة سياسية باسم الجمهورية العربية المتحدة، ولبنان تحول إلى ساحة صراع سياسي عنيف بين الناصرية وعرب ما قبلها حُسم بنتيجة احداث ١٩٥٨ لصالح الناصرية. خسر كميل شمعون في مواجهة عبد الناصر لأن المعركة التي بداها في الداخل ضد الطبقة السياسية لم تكن قد حسمت بعد لصالحه حين هبت رياح الموجة الناصرية. فاستطاعت هذه الموجة ان تنفذ إلى ساحة الصراع اللبنانية من خلال تصدُّع الجبهة الداخلية والتقائها مع مصالح الطبقة السياسية التي حاول كميل شمعون القضاء عليها ولم يُتح له الوقت الكافي. حُسِمَت المعركة في لبنان يوم سقط الحكم في بغداد وانتصرت الناصرية في المنطقة العربية كلها حتى خلت لها الساحة ولم يبق في

مواجهتها إلا إسرائيل. غير ان حسم الصراع على الساحة اللبنانية لم يتم على قاعدة غالب ومغلوب بل على قاعدة تسوية ذكية بين عبد الناصر وفؤاد شهاب.

٢ ـ بناء الدولة إدارياً واجتماعياً: عهد فؤاد شهاب

وعى عبد الناصر الخصوصية اللبنانية واحترمها وادرك اهمية استمرار تجربة العيش المشترك وتجربة الديموقراطية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي. وفي المقابل كان فؤاد شهاب، بالإضافة إلى كونه كياني المنحى، يعي اهمية موقع لبنان العربي وما يترتب على هذا الموقع من ضرورة تفاهم مع العرب وبصورة خاصة مع قيادتهم الصاعدة، الناصرية. عقد الاتفاق بين عبد الناصر وفؤاد شهاب على قاعدة فهم متبادل وعميق لخصوصية لبنان ولانتمائه إلى المنطقة العربية ولخصوصية المرحلة التي يمر بها العالم العربي والاتجاهات الجديدة التي تحكم القوى الفاعلة فيها. حتى إن اللقاء بينهما راعى في الشكل هذه الاعتبارات، فتم في خيمة نصبت على الحدود بين البلدين؛ بين لبنان وسوريا (التي كانت قد اصبحت يومها جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة عبد الناصر).

جوهر الاتفاق ـ التسوية، الانسجام التام بين الحكم اللبناني وعبد الناصر في السياسة الخارجية، العربية والدولية، ووقوف الحكم اللبناني إلى جانب عبد الناصر، ومنع اي تآمر عليه او على نظامه انطلاقاً من لبنان، ودعمه في سياسته العربية والدولية بالمقدار الذي لا يضرّ بمصلحة لبنان ولا يهدد وحدته الداخلية. وفي المقابل التسليم باستقلالية القرار الداخلي اللبناني واحترام سيادة واستقلال لبنان ومنع التآمر عليه من خارج. توازن حكيم ودقيق بين استقلالية القرار الداخلي وتنسيق الموقف في الشان السياسي العربي والدولي. كان سرُّ نجاح التجربة في الثقة المتبادلة بين القيادتين؛ الثقة الكبيرة التي كانت لعبد الناصر بفؤاد شهاب وبنفسه، فلم يشعر بحاجة إلى التدخل في الشان اللبناني كي يضمن، بفعل سيطرته على الوضع الداخلي، استمرارية وقوف

لبنان إلى جانبه، وثقة فؤاد شهاب بصوابية موقفه وقوة حكمه مما حال دون الإفساح في المجال لأيّ تدخل يتجاوز حدودَ استقلالية القرار الفعليةَ ويتجاوز السيادة والكرامة الوطنيتين. تنسيق وتفاهم في السياستين العربية والدولية، واستقلالية قرار في الشأن الداخلي اللبناني، هذه هي دعائم التسوية التي اتفق عليها عبد الناصر وفؤاد شهاب والتي امنت استقراراً مكن الدولة اللبنانية من الانتقال إلى مرحلة متقدمة على صعيد بناء مؤسساتها.

واكب فؤاد شهاب مرحلة النهوض الناصرية بثقة واطمئنان إلى حسن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع عبد الناصر، واستفاد من فترة الاستقرار الإقليمي فانصرف إلى ترتيب شؤون الدولة الداخلية وإعادة بناء مؤسساتها.

فبعد تثبيت الأمن وترتيب شؤون التوازنات السياسية الداخلية وتركيب المعادلة السياسية التي شكلت قاعدة التوازن والاتزان (النسبي) في عهده والتي ارست التحالف والنهج السياسيين اللذين أُسميا «الشهابية»، سارع فؤاد شهاب إلى إعادة تركيب مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية والإدارية والاجتماعية.

فعلى صعيد التوازنات السياسية اسس فؤاد شهاب لشراكة جدّية في الحكم بين القوى الممثّلة في حينه للتيارات الشعبية. فجمع على مقاعد مجلس الوزراء بين قادة الثورة ضد كميل شمعون وبين قادة الثورة «المضادة» الذين كانوا مناصرين له، مستبعداً من هؤلاء واولئك من لم يكن كيانياً او من كانت له ارتباطات خارج حدود الوطن، او من كان مفرطاً في عدائه للتوجه العربي الجديد الذي اعتمدته الشهابية، ومستبعداً كذلك انصار كميل شمعون الأقربين واركان عهده ومحازبيه. فتكونت المعادلة من حزبي الكتلة الوطنية والكتائب والدستوريين السابقين وحزب الطاشناق الأرمني ومن شخصيات مسيحية مستقلة قريبة في تكوينها السياسي من اجواء هذه الأحزاب، ومن قادة وزعماء المسلمين في بيروت وطرابلس (صائب سلام ورشيد كرامي) ومن الحزب الاشتراكي (كمال جنبلاط) ومن قادة وزعماء المسلمين في الجنوب والبقاع الذين عاداهم كميل شمعون وحاول استبدالهم. وعدّل قانون الانتخاب

فاعتمد التمثيل الأكثري على دورة واحدة، واتخذ القضاء اساساً للدائرة الانتخابية واستثنى مدينة بيروت التي قسمها إلى دوائر ثلاث، واجرى انتخابات نيابية في مطلع ربيع ١٩٦٠ ثبّت فيها الطبقة السياسية التي كونت ركيزة عهده والعهد الذي تلاه.

اما تثبيت الأمن فتولته الحكومة الشهابية الأولى(الثانية فعلياً، لأن الأولى اسقطتها الثورة المضادة في الشهر الأول من العهد). وكانت حكومة رباعية رَاَسَها رشيد كرامي وتولى فيها حقيبة الداخلية ريمون إده. وقد عملت بجد واقدام كبيرين على تثبيت الأمن وإعادة الاستقرار وعلى بناء قوى الأمن الداخلي بما يتناسب والحاجات الأمنية المستجدة بعد الأحداث.

اما بناء الأمن الموازي، اي الأمن العام والمخابرات، فقد تولاه الرئيس شهاب واوكل امر تحقيقه إلى ضباط من الجيش. فانشاوا جهازاً للمخابرات في إطار المؤسسة العسكرية (عُرف بالمكتب الثاني) تعدى نطاق عمله إطار المؤسسة العسكرية وشمل الدولة بكاملها واصبح المنسق الفعلي لسياسة الأمن في البلاد. وقد ضبط المكتب الثاني امن الدولة ضبطاً محكماً حتى اتُّهِمَ بتجاوز حدود ضبط الأمن وبلوغ حد ضبط الديموقراطية والحريات. وقد توسلت القوى المعادية للشهابية، ثغرة التجاوز هذا لضبط الأمن من قبل مخابرات الجيش، لتنقضّ عليها بتشجيع اميركي وتخلٍّ سوفياتي: تشجيع اميركي بالحث على تاليف الحلف الثلاثي تمهيداً لضرب عصب الدولة المتمثل بجهاز ضبط الأمن، تحضيراً لأجواء المواجهة مع الناصرية، إذ كانت الناصرية قد اضحت على عداء مستحكم مع الولايات المتحدة الأميركية وعقبةً مستمرة امام الحلول الإسرائيلية بعد ان حول عبد الناصر هزيمة ١٩٦٧ إلى تضامن عربي جديد، ولاءات ثلاث منعت إسرائيل واميركا من الاستفادة السياسية من النصر العسكري الذي حققاه في حرب حزيران ١٩٦٧؛ وتخلّ سوفياتي عن الشهابية في لبنان بالرغم من تحالفها مع الناصرية، حين اجتهد المكتب الثاني لاسترضاء الولايات المتحدة الأميركية، او استدرج إلى ذلك من قبل شارل حلو، فاعلن بشكل تشهيري استفزازي عن محاولة سوفياتية لخطف طائرة ميراج لبنانية،

فيما كان بعض اركان الحلف الثلاثي يبدي علاقة ملتبسة بهذا الحلف ويوحي للسوفيات بحياد واتزان شجعا على حياده في الصراع الداخلي اللبناني.

بعد تثبيت الأمن وضبطه، انتقلت الشهابية إلى إعادة بناء إدارات الدولة ومعالجة المسالة الاجتماعية والاهتمام بإنماء المناطق.

فعلى صعيد الإدارة اسست الشهابية لبناء الدولة الحديثة فانشات المؤسسات التي تضمن استقلالية الإدارة عن الحزبيات والانتماءات السياسية ووضعها في خدمة الدولة كدولة والمواطن كمواطن. كما وضعت اسساً علمية لتولية الوظائف العامة بعيداً عن الاستنساب والمحسوبيات، ووضعت شروطاً عامة وخاصة لكل وظيفة واخضع تولّيها لامتحان او مباراة تبعاً لأهميتها وتقنيتها. واحتاطت لفعالية العمل الإداري وإنتاجيته فانشات مؤسسات رقابة ومحاسبة وفعّلت دورها. فإدارة مجلس الخدمة المدنية، وإدارة التفتيش المركزي، وإدارة الأبحاث والتوجيه، والمجلس التاديبي العام، كلها مؤسسات إدارية استحدثتها الشهابية وبنت الإدارة على قواعدها واطلقتها عبر تعيينات جديدة وعناصر مختارة من الذين توفرت فيهم شروط التعيين العلمية المستحدثة. فاعتباراً من منتصف سنة ١٩٥٩ كانت الإدارة اللبنانية قد استكملت هيكليتها الجديدة الحديثة وانطلقت مؤسسات البناء الإدارية بورشة منظمة ومبرمجة لإعادة البناء والتنظيم والتحديث: مجلس الخدمة المدنية يملأ شواغر الإدارة بالعناصر الشابة المتعلمة، وإدارة الأبحاث والتوجيه تضع اسس وتنظيمات العمل الإداري الحديث وتصف مسالك العمل والمهام، ومعهد الإدارة والإعداد في مجلس الخدمة يجري الدورات التدريبية المتتالية لإعداد الموظفين الجدد وإعادة تاهيل الأقدمين، والمعهد القضائي يعدّ القضاة الجدد ويلبي حاجة الجسم القضائي وفقاً لبرمجة علمية، ودور المعلمين تعد المعلمين للمدارس الرسمية، والجامعة اللبنانية التي انشئت حديثاً تخرج أساتذة التعليم الثانوي، والتفتيش المركزي يتابع عمل جميع الإدارات ويراقبها لضبط فعاليتها وحسن قيامها بمهامها. ورشة بناء لإدارة رسمية حديثة وجدية لم يعرف لبنان في تاريخه الحديث مثيلاً لها كما لم تعرفها اية دولة من دول المنطقة.

اما الإنماء فقد عملت له الشهابية وفقاً لمخطط علمي اعتمد الأساليب الحديثة. فانشات وزارة للتصميم العام وإدارة للإحصاء المركزي واعدت، بواسطة بعثة علمية، عرفت باسم بعثة إيرفد والأب لوبريه، دراسات علمية إنمائية عن المناطق اللبنانية كلها، حاولت الإفادة منها في تنفيذ عملية الإنماء الشاملة التي اطلقتها. اوصلت الشهابية الكهرباء والماء إلى اغلبية المدن والقرى اللبنانية، كما انشات شبكة حديثة من الطرقات العامة ربطت المناطق بعضها ببعض ووسعت دائرة السوق الراسمالية ووحدتها. كذلك نشرت المدارس الرسمية ودور المعلمين، وانشات الجامعة اللبنانية، وعززت التعليم الرسمي المجاني ورفعت من مستواه العلمي حتى ضاهت المدرسة الرسمية المدارس الخاصة، وشجعت ابناء المناطق والريف على تعليم ابنائهم. وفي المجال الصحي انشات الشهابية المستشفيات الحكومية المجانية في العاصمة والمحافظات ووضعت، عبر وزارة الصحة ومؤسسة الإنعاش الاجتماعي، شبكة من المستوصفات المجانية في القرى والمناطق المحتاجة. وعلى صعيد العمل والعمالة وضعت قوانين حديثة للعلاقات بين العمال وارباب العمل كعقود العمل الجماعية والوساطة والتحكيم، كما فعّلت مؤسسة تفتيش العمل وانشات مؤسسة للاستخدام والعمالة.

اما على صعيد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فاهم إنجازات العهد الشهابي مؤسسة مصرف لبنان ومؤسسة الضمان الاجتماعي، (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي). انشا العهد الشهابي مصرف لبنان وجعله مؤسسة مستقلة اناط بها امر رعاية النقد الوطني وتطوير النظام المصرفي اللبناني، كما وضع القوانين المنشئة لمؤسسة الضمان الاجتماعي ومهد الأجواء العلمية لوضعها موضع التنفيذ وارسى علاقات العمل على قاعدة ثابتة، قاعدة التفاهم الثلاثي بين ارباب العمل والعمال والدولة. إن إدخال التامينات الاجتماعية إلى مؤسسات المجتمع اللبناني وضعَ لبنان في مقدمة دول المنطقة على طريق التقدم المتوازن.

فالتوازن بين تثبيت الأمن وضبطه وبين احترام الديموقراطية والحفاظ على

الحريات العامة في جوهرها وفي اهم مظاهرها، (قانون الصحافة المعمول به حالياً وهو الأكثر تقدماً بين قوانين الصحافة في المنطقة العربية كلها والذي يضاهي بعض قوانين الدول الأوروبية من حيث احترام الحرية الصحافية، وضع في سنة ١٩٦٢ اي في العهد الشهابي)، والتكامل بين تحديث وبناء إدارات الدولة ومؤسساتها وبنيتها التحتية وبين إطلاق المبادرة الفردية وتشجيع الراسمالية والاقتصاد الوطنيين، واللقاء بين إدراك البعد الحقيقي للمسألة الاجتماعية وبين الاهتمام بإيجاد حلولٍ تتلاءم وطبيعة النظام الاقتصادي وإمكاناته، كلها صفات ميّزت عهد فؤاد شهاب عن سواه من العهود كما ميّزت الشهابية عن غيرها من الحركات السياسية المعنية بالنظام وحمايته.

إنه العهد الأول الذي تعدى في فهمه ونهجه سياسة الواقع اللبناني الضيق، (سياسة القرى في جبل لبنان المتصرفية)، إلى فهم مقومات الدولة الحديثة ومقومات بناء الدول في الأنظمة الليبرالية الديموقراطية، ومحاولة العمل بمقتضيات هذا الفهم. إنه عهد الذروة في النهوض اللبناني الحديث بالرغم مما عابه من شوائب تتعلق بتجاوز الأجهزة العسكرية حدود ضبط الأمن إلى التدخل المباشر في السياسة والتعدي على حدودها. ومعلوم ان التجاوز هذا بدأ يحصل بعد التعدي على النظام والديموقراطية من قبل الحزب السوري القومي الاجتماعي في محاولته الانقلابية عشية راس السنة ١٩٦٢.

حاول الحزب السوري القومي الاجتماعي في منتصف عهد فؤاد شهاب، ليلة راس السنة في ٣١ كانون الأول ١٩٦١، قلب الحكم وتسلم السلطة بالقوة العسكرية والمسلحة. بدت محاولة الانقلاب في حينه وكانها إحدى الحلقات في المسعى الأميركي الغربي في مواجهة الناصرية وما كان يسمى بالتيار القومي العربي التقدمي. بدت في الداخل وكانها مؤيّدة من بعض السياسيين والقوى التي كانت على علاقة بكميل شمعون، وبدت في المنطقة وكانها مؤيّدة من القوى المعادية للناصرية (وبعض الأوساط المسماة رجعية في التصنيف السياسي في حينه)؛ فقد تمت في سياق الانقلاب الذي وقع في دمشق واطاح بالوحدة بين مصر وسوريا؛ كما ان الذين استطاعوا الفرار، من بين القوميين

السوريين، بعد فشل الانقلاب، لجاوا إلى الأردن المعروف بعدائه للناصرية وحسن علاقته بالسياسة البريطانية (وبعدها الأميركية) في المنطقة. ظهرت محاولة انقلاب القوميين في حينه وكانها الحلقة الأخيرة في محاولة الغرب («الاستعماري») لعزل النظام الناصري وتصفية قواه وقواعده في المشرق العربي، فبعد سوريا وحكم الانفصال وثبات الأردن والملك حسين، محاولة انتزاع لبنان بواسطة القوميين السوريين وضمه إلى سوريا والأردن ومواجهة الناصرية.

فشلت المحاولة إلا انها تركت اثراً بالغاً في تحوُّل الشهابية وحَرفِها نحو المزيد من تولية المخابرات العسكرية شؤون ضبط الأمن والسياسة، مما اوجد ثغرة كبيرة في جدار النظام، (ثغرة الضغط على الحريات)، نفذ منها التيار المعادي للعروبة والمتمسك بالانعزال واوهامه، بعد تحييد القوى الديموقراطية وبعد التحالف مع بعض السياسيين الليبراليين، لتقويض الشهابية والقضاء على نهجها، تحت ستار حماية الحريات وصيانة الديموقراطية.

الباب الثاني

الانهيار

١ ـ ضياع الحكم
٢ ـ الحركة الوطنيّة اللبنانيّة
٣ ـ انهيار الدولة
٤ ـ موت الجمهورية

الفصل الأول

ضياع الحكم

١ - التحول أو عهد شارل حلو: الحلف الثلاثي واتفاق القاهرة

٢ - مقدمات الحرب أو النصف الأول من عهد فرنجيّة: شلّ المخابرات والجيش وتسليح الميليشيات

٣ - حرب السنتين في أحداثها السياسية (النصف الثاني من عهد فرنجيّة)

٤ - المواقع والقوى والتحالفات والمشاريع في حرب السنتين

١ ـ التّحول أو عهد شارل حلو: الحلف الثلاثي واتفاق القاهرة

شكل عهدُ شارل حلو التحولَ في عملية بناء الدولة، فاعتباراً من منتصف هذا العهد بدأ العد العكسي للانهيار الكبير. وتمثلت عملية التحول بأحداث اربعة وبلقاء خطين. الأحداث الأربعة هي: هزيمة ١٩٦٧ وانطلاقة المقاومة الفلسطينية وقيام الحلف الثلاثي والتصديق على اتفاق القاهرة. أمّا الخطان الملتقيان فإقليمي ومحلي: خط صعود الثورة الفلسطينية وما رافقها من دعم عربي ولبناني، وخط شلّ عصب الدولة المتمثل بشلّ جهاز ضبط الأمن فيها، اي جهاز المخابرات والمكتب الثاني في حينه.

بدأ شارل حلو منذ انتخابه رئيساً، بتسميةٍ من فؤاد شهاب (وبمسعى من فيليب تقلا كما اشيع في حينه)، يعمل وكانه يُحضّر لتقويض العهد الشهابي. فشاعت مسألة خلافه (الحقيقي او الوهمي!) مع المكتب الثاني وكثرت إشاعات تسلط هؤلاء على السياسة والقرار، حتى عمّت النقمة عليهم وبدات تتألّب ضدهم قوى عديدة لا يجمع بينها سوى التمسك الظاهر بالديموقراطية والمحافظة على الحريات. اهم تلك القوى ما أُسمي في حينه الحلف الثلاثي، اي الحلف بين الأحزاب السياسية المسيحية الثلاثة: حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون، وحزب الكتائب برئاسة بيار الجميل، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة ريمون إده. نشا هذا الحلف بعد هزيمة ١٩٦٧، ولعب شارل حلو دوراً هامّاً في المساعدة على إنشائه. وقد بدت في حينه للحلف الثلاثي اهداف ثلاثة: محاولة الإفادة من هزيمة ١٩٦٧ للعودة بالنهج

السياسي في المجالين العربي والإقليمي إلى ما قبل الشهابية، العودة إلى التحالفات العربية والدولية السابقة للناصرية والشهابية، التحضير لرئاسة الجمهورية بانتخاب رئيس للجمهورية غير شهابي ومن أوساط الحلف ونهجه.

شكل الحلف الثلاثي، برايي، الخطيئة السياسية الأكبر في جمهورية الاستقلال لأنه اعاد فرز اللبنانيين على اساس طائفي بعد ان كانوا قد فُرزوا على اساس سياسي وطني منذ عهد إميل إده. ففي ايام إميل إده، وبعده مع بشاره الخوري، كان الفرز بين اللبنانيين على اساس سياسي بين كتلوي ودستوري، لا على اساس مسلم مسيحي كما حصل بعد إعلان الحلف الثلاثي. لقد كان للحلف الثلاثي اسوا الأثر في التحضير لضرب الوحدة الوطنية والمساهمة في إفساح المجال امام اعداء النظام اللبناني للقضاء على تجربة العيش المشترك وشق الصف الوطني على اساس طائفي. إن احداث ١٩٥٨ لم تستطع ان تفعل ما فعله الحلف الثلاثي على صعيد تصديع الوحدة الوطنية والتمهيد لضرب العيش المشترك.

وبالإضافة إلى ما تسبب به من فرز طائفي ومن تبرير لتصديع الوحدة الوطنية، شكل الحلف الثلاثي احد اطراف الصراع الرئيسية في مواجهة المرحلة الجديدة من المحاولة العربية المستمرة للتصدي لإسرائيل، مما جعل منه احد اهم الممهدات للانهيار اللبناني. فبدل ان يستمر نهج الشهابية في مماشاة مراحل المحاولات العربية في مواجهة إسرائيل، (على غرار ما كان من مماشاة للناصريَة)، عاد الحلف الثلاثي بلبنان إلى سياسة العهد الشمعوني المعادي للقوى العربية غير المحافظة. وإذ كانت قاعدة الحلف الثلاثي طائفية، اتخذ الصراع في مواجهة الثورة الفلسطينية، التي شكلت عنوان المرحلة الجديدة من الصراع مع إسرائيل، منحىً طائفياً عملت على تغذيته، بداب وعناية، إسرائيل والدول والقوى المستفيدة من تفتت لبنان وانهيار دولته.

وفي منتصف عهد شارل حلو، (سنة ١٩٦٧)، وقعت هزيمة حرب الأيام

الستة، وما استتبعها من استنهاض للقوى المعادية للمد القومي العربي الذي كان يتزعمه عبد الناصر. وعندما هزمت الناصرية في حرب ١٩٦٧ وانكسرت شوكتها، بدات قوى المقاومة الفلسطينية وفصائلها تبرز، واخذت تنتشر دعوة الثورة والكفاح المسلح كبديل لحروب الأنظمة والجيوش النظامية. وكان نشاط المقاومة والثورة والقوة الداعمة لها بحاجة إلى قدر من الحرية السياسية اكبر مما كانت تسمح به ضوابط الأمن المعتمدة في العهد الشهابي والتي زادت مظاهرها بعد محاولة انقلاب القوميين السوريين.

بدا التحول في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بعد هزيمة ١٩٦٧. فانتشرت دعوة الثورة والكفاح المسلح وبدات التنظيمات الفلسطينية تتكون وتتسلح. وبدات تضيق ضوابط الأمن اللبنانية ومعها الصدامات المتكررة مع القوى الثورية الجديدة والفصائل المسلحة. وسبق هذا التطور، (١٩٦٦)، ورافقه، استلام حزب البعث الحكم في سوريا، واعتماد قيادة الحزب نظريّة الكفاح المسلح، فضلاً عن تشجيعها ودعمها للثورة الفلسطينية وتسهيل تسليح فصائلها، وإنشاء فصيل مسلح مرتبط مباشرة بالحكم السوري، إلى احتضان ودعم العديد من الفصائل الأخرى.

فمن جهة اولى، الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة، تحضنها نظرية الكفاح المسلح والتحرير بالبندقية وتدعمها الأنظمة العربية، بيمينها وبيسارها، بالسلاح والمال والدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي، ومن جهة ثانية المعارضة للشهابية، متمثلةً في لقاء القوى اليمينية المعادية للعروبة الناصرية مع القوى الليبرالية بصورة عامة ومع القوى اليسارية، جميعها التقت على تقاطع مرحلي وهدف مشترك آني: ضرب المكتب الثاني اللبناني واجهزة ضبط الأمن المعتمدة في العهد الشهابي. لقاءٌ (!) لم تعِ السياسة اللبنانية ابعاده في حينه إذ كانت له نتائج مدمرة على صعيد الدولة تحت ستار الدفاع عن الحرية وحمايتها. اكلَ الغُلُوّ الديموقراطي حدودَ الديموقراطية، فنفذت من بين ثغرات الحدود الماكولة، الثورةُ الفلسطينية وفصائلها المسلحة، ومن

ورائها وتحت ستارها جميع الأنظمة العربية، وكذلك نفذت إسرائيل وعملاؤها، فتحول لبنان من وطن إلى ساحة وتحولت الدولة من سلطة وسيادة إلى مجرد شرعية.

نفذت الثورة الفلسطينية من خلال ما أُسمِيَ في حينه اتفاق القاهرة. واتفاق القاهرة، الذي يشكل من وجهة نظرٍ دستورية انتقاصاً من سيادة الدولة اللبنانية لمصلحة الثورة الفلسطينية، فرضه تصدع الوحدة الوطنية اللبنانية وصراع الموارنة على الرئاسة. شكل اتفاق القاهرة نقطة التحول في السياسة الداخلية اللبنانية اللاحقة واحد محاور الصراع. وبسببه انفرط عقد الحلف الثلاثي إذ عارض ريمون إده الاتفاق وايده كل من كميل شمعون وبيار الجميل. (اما اسباب تصدع الوحدة الوطنية الذي ادى إلى فتح هذه الثغرة المهمة في جدار السيادة والسلطة، فيرد بحثها وتحليلها عند البحث في اسباب الحرب والظروف التي سمحت بها وبتطورها على الشكل الذي نعرف).

اعطى اتفاق القاهرة ارضاً للثورة الفلسطينية وشرعية لسلاحها وشكل مُرتَكَزَ الرافعة التي اطاحت بالدولة اللبنانية، كما شكل إحدى الثغرات الكبرى التي فتحها الغُلُوّ الديموقراطي في حدود النظام والتي نفذت منها القوى التي هدمت الدولة ومقوماتها. امّا وقد وُقِّع الاتفاق، وهذا رايي الثابت وموقفي المستمر منذ تحالفي مع ريمون إده إلى حين انتسابي إلى الحركة الوطنية، فكان بالإمكان، بدل الاستمرار في رفضه او التنكر له بعد توقيعه والسعي إلى تعطيله او نقضه او الالتفاف عليه وعلى المقاومة الفلسطينية التي عُقِدَ معها، تحويله إلى قاعدة تفاهم وتحالف مع الثورة الفلسطينية، يُحَصِّن الدولة ويحفظ الكثير مما بقي من سلطتها وسيادتها ويمنع تحول الوطن إلى ساحة والدولة إلى مجرد شرعية. إلا ان خيار المواجهة الذي اتخذته الجبهة اللبنانية، وريثة الحلف الثلاثي بعد ان تركه ريمون إده، واتجاهها إلى لعب دور القامع للثورة الفلسطينية ومن ثمّ التحالف مع سوريا ضد الثورة، ادى إلى تحويل هذا الاتفاق إلى مرتكزٍ لرافعات تهديم الدولة والنظام.

٢ ـ مقدمات الحرب أو النصف الأوّل من عهد فرنجيّة: شلّ المخابرات والجيش وتسليح الميليشيات

انتخب سليمان فرنجيه في ظل توازن قوى داخلي ناجم عن انقسام سياسي كبير تمحور حول الحريات والديموقراطية، وحول اتهام مخابرات الجيش بالتدخل في السياسة والتسلط على القرار السياسي في البلاد. ربح التحالف، المنتصر للديموقراطية، المعركة الرئاسية بفارق صوت واحد، كفى للإطاحة بإنجازين هامين للشهابية: سياستها الخارجية وجهازها الأمني. ففي السياسة الخارجية عَدّل عهد سليمان فرنجية، وخاصة بعد وفاة عبد الناصر، من التضامن مع النهج الناصري، واتجه بداية، حتى سنة ١٩٧٤، إلى التقرب من السعودية وعرب الخليج، ثم انتقل بعدها إلى التقرب من سوريا والعرب الآخرين. اما على صعيد الأمن فقد شُلّت، من خلال إلغاء الصلاحيات وملاحقة الضباط، مؤسسة المخابرات وما كان يسمى بالمكتب الثاني، مما ادى إلى شلٍّ مؤسسة الجيش باكملها. ورافق هذا العمل وزاد في سوء نتائجه إقدام إسرائيل على اغتيال ثلاثة من اركان منظمة التحرير الفلسطينية في احد شوارع العاصمة، مما ادى إلى إظهار المؤسسة العسكرية التي كان قد شُلَّ جهاز مخابراتها بمظهر العاجز المقصّر.

قد يكون القضاء على المكتب الثاني، من حيث المهام الأمنية التي كان يقوم بها لضبط حدود الديموقراطية، هو الخطا السياسي الثاني الكبير الذي وقع فيه اهل النظام، بعد خطا إنشاء الحلف الثلاثي. فامن الدولة كان يقضي إنشاء مؤسسة بديلة تؤدي الدور الأمني ذاته في إطار القانون والأصول الديموقراطية بحيث تحفظ حدود الديموقراطية وتمنع الإفادة من الموقع الأمني للتعدي على القرار السياسي. ربما حاول سليمان فرنجية ذلك في إحدى مراحل عهده، (محاولة بناء الأمن العام)، غير ان الحرب داهمت العهد ولم يكن قد اعدّ العدة لمواجهة التخريب المتاتي عن شل الأجهزة الأمنية الشهابية وعدم بناء البديل عنها. بل إن الإمعان في الحياة السياسية العادية وإغفال

التحولات التي كانت قد بدات في العهد السابق ميَّزت عهد سليمان فرنجية واظهرت سنواته الثلاث الأول وكانها محاولة لاستمرار البناء الذي بداه فؤاد شهاب وإنما في ظل تعزيز اكبر للديموقراطية. فبدا العمل في شباط ١٩٧١ على تنفيذ الضمان الصحي الذي بدا في حينه من اهم الإنجازات الاجتماعية. وفي ظل غياب اجهزة التدخل في الدولة، (المكتب الثاني)، جرت انتخابات سنة ١٩٧٢ فكانت الأكثر نزاهة في تاريخ لبنان. فالدولة على حياد سياسي تام وعلى حضور إداري وامني كبيرين. تاثير السلطة كان غائباً بينما النشاط الديموقراطي على اكمله وحرية التعبير عن الراي والموقف على إطلاقها. ومع آخر حكومة عادية للعهد أُدخلت على مسار الصيغة تعديلات طاولت تاليف الحكومة والإدارة: فمن حيث التاليف اعتمد مبدا المساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث، المارونية والسنية والشيعية، ومن حيث الإدارة تم التخلي عن طائفية الوظيفة، (باستثناء بعض المراكز العسكرية والأمنية والمالية)، بمعنى التخلّي عن تعيين السُني محلّ السُني والماروني محلّ الماروني كما كان قد استقر الحال مع عهد شارل حلو فاكتُفي بطائفية الموظف مع اعتماد مبدا المداورة بين الموظفين.

مع مطلع عهد سليمان فرنجية انتقلتُ من موقع المعايش للأحداث إلى موقع الشاهد عليها ولها. فكان لي حظّ تاسيس الضمان الصحي وإدارته منذ سنة ١٩٦٨، (برفقة الصديق الدكتور رضا وحيد)، وتنفيذه اعتباراً من سنة ١٩٧١، كما حالفني التاييد الشعبي بانتخابي إلى الندوة النيابية في سنة ١٩٧٢ على لائحة ائتلافية برئاسة صبري حماده. فدخلت النظام بصورة رسمية من باب الندوة النيابية، إلا انني بقيت فعلياً خارجه وفي موقع المعارضة حتى نهاية الجمهورية الأولى وإلى ما بعد اتفاق الطائف.

إن حسن مسار الحياة الديموقراطية وسلوكها العادي في مطلع عهد سليمان فرنجية كادا يُنسيان اللبنانيين ما كان يُعَدُّ، في الخفاء وفي غياب الأجهزة الأمنية الضابطة، من ترتيبات لتدمير وطنهم ودولتهم وديموقراطيتهم. والذي كان يُعَدُّ، كان خطيراً.

فبعد احداث ايلول ١٩٧٠ والقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة في الأردن، بدا الإعداد لنقل الصراع إلى لبنان ومتابعة الإجهاز على المقاومة الفلسطينية في آخر معاقلها. بدات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، اعتباراً من هزيمة الأنظمة في حرب ١٩٦٧ ورواج نظرية التحرير بالكفاح المسلح الشعبي، تتحول إلى مراكز ثورية للمقاومة. وزاد تسلحها وتحصينها بعد تجربة الأردن واحداث ايلول «الأسود». وفي المقابل وعلى خطٍّ موازٍ بدا تسليح الميليشيات المسيحية وتدريبها لإحلالها محل الجيش في مهمة الإجهاز على المقاومة الفلسطينية. وكان السلاح يتدفق على المخيمات الفلسطينية من سوريا بكافة وسائل التهريب المتاحة وهي كثيرة، تحت غطاء التنظير لدعم المقاومة الفلسطينية ونصرة الثورة. وكان السوريون، كما سائر الأنظمة العربية غير المحافظة، قد خلقوا في صفوف المقاومة منظمات فلسطينية مرتبطة بهم إما بصورة مباشرة وإما بالتحالف. اما الميليشيات فبدا تسلُّحها بمعرفة ورعاية رسميتين.

في بداية الأحداث حصل اجتماع ثلاثي بين اركان الموارنة في بكركي، حضره إلى جانب البطريرك الماروني كل من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده. نقل ريمون إده عن الاجتماع الكلام التالي: «دَعوتُ المجتمعين إلى مفاهمة مع المقاومة الفلسطينية لتجنب ما كنت اتوقعه من احداث ولمنع الانهيار الذي بدات طلائعه تطل، فاجابني بيار الجميل بالرفض لانه في خلال اسبوعين سينهي امر المقاومة الفلسطينية المسلحة ويقضي عليها».

تورطت، او وُرِّطَت الميليشيا (الكتائبية) في خطة وهمية ترمي إلى الإجهاز السريع على المقاومة الفلسطينية إكمالاً للعمل الذي بُدِىء به في الأردن. إن سبب التخطيط لهذا العمل وتلزيمه إلى الميليشيا الكتائبية، يعود اولاً إلى الرغبة في القضاء على التجربة اللبنانية في الديموقراطية (الشاذة عن مسار المنطقة العام) وعلى العيش المشترك (الشاذ عن مسار النهج والخطة الإسرائيليين)، ويعود ثانياً إلى معرفة المُكَلِّف بان الحكومة والجيش اللبنانيين لن يقدما على عمل من النوع المطلوب، وان التورط في عمل كهذا يفتح

الساحة اللبنانية على احتمالات صراع مديد تحتاجه الأنظمة جميعها لضبط مساراتها ونقل الصراعات بعيداً عنها.

مقاومة فلسطينية تحصنت بالسلاح والمخيمات والتحالفات السياسية خوفاً من تصفية محتملة ذاقت مرّها في ايلول الأردن، فتجاوزت حدود التحصُّن إلى التجاوز على الدولة والأمن والنظام، وميليشيا تدربت وتسلحت برعاية رسمية وعناية اجنبية محتملة للحلول محل الجيش في حماية النظام والحكم وللقيام بما قد لا يستطيع الجيش القيام به من تصفية مطلوبة للمقاومة الفلسطينية فانوهمت وتورطت، وشقيقة جارة رغبت في إبعاد الصراع عن ارضها وفي السيطرة على قرار إدارة الصراع مع إسرائيل فرعت انتقال الصراع إلى لبنان بتسهيل تسليح الفصائل الفلسطينية وسعت إلى تخصيص بعض تلك الفصائل برعاية خاصة ومباشرة لاستخدامها كاداة لوضع اليد والإمساك بالقرار الفلسطيني، وعمل إسرائيلي دؤوب على زرع الأوهام وتدبير الفتن وتحريض الأطراف على الصراع فيما بينها وتقديم الدعم لإذكائه وتشجيعه بصورة مباشرة او بالواسطة الأميركية. هكذا كان يبدو الوضع عشية الانفجار الكبير.

فُتِحَ ملف الصدام بين الجيش والمقاومة سنة ١٩٧٣ ثم اقفل على زغل المداخلات والحسابات الخاصة والتردد في اتخاذ القرار الوطني الواضح، فاتجه اهل النظام إلى ترجيح تكليف الميليشيات امر التعاطي مع المقاومة، وغلبت لديهم فكرة القضاء على المقاومة بدل محاولة التفاهم معها، مُشَجَّعين في اتجاههم هذا بإشارات عربية وإسرائيلية واميركية. كما ان المواجهة مع النظام السوري بمناسبة الصدام بين الجيش والمقاومة، ومن ثم التفاهم الذي حصل معه، فتحا ثغرة جديدة في جدار التعاطي السوري اللبناني لمصلحة تدخل السوريين كطرف مباشر في الصراع الدائر او المزمع إدارته في لبنان.

شكلت سنة ١٩٧٣ سنة التحول في الصراعين العربي ـ الاسرائيلي والصراع الداخلي اللبناني.

فعلى صعيد الصراع العربي الإسرائيلي حصلت حرب تشرين التي عبر فيها

المصريون القنال والسوريون الجولان واستعاد بها العرب بعضاً من الثقة بانفسهم، إلا ان نتائجها العملية لم تحقق الغرض كاملاً من اندلاعها. فعلى الصعيد المصري، يبدو، بنتيجة قراءة الأحداث بعد حصولها، انّ الحرب قد حققت غرض تحريك السلام، فاتُّهِمَ انور السادات بانه دبّر حرب تحريك لا حرب تحرير، خاصة بعد مؤشرات التعاطي مع نتائج الحرب والدخول السريع في مفاوضات واتفاقات بدت وكانها متابعة لاتصالات سابقة. اما على الصعيد السوري فبدت الحرب بدون نتائج مباشرة سريعة إلّا تلك التي اعطت الجيش السوري ثقة اكبر بنفسه، وحسّنت العلاقة بين الحكم اللبناني والحكم السوري بنتيجة التعاطي اللبناني الإيجابي والداعم للسوريين في حربهم ضد إسرائيل. اما الانعكاس السلبي الكبير بالنسبة للبنان فكان في الإصرار السوري على مسك الورقة الفلسطينية لمواجهة تعاطي انور السادات مع نتائج الحرب ومنع الاستفراد بسوريا. والإمساك بالورقة الفلسطينية ما كان ليتم إلا حيث هم الفلسطينيون كقوة مؤثرة، اي في لبنان.

اما على صعيد الصراع الداخلي فقد برزت معارضة كبيرة للسياسة التي كان ينتهجها العهد وتمحورت حول اقطاب سياسيين على راسهم صائب سلام ورشيد كرامي وريمون إده، ومعهم نواب كتلهم، إضافة إلى النواب مخايل الضاهر وحسين الحسيني وكاتب هذه السطور. كما ظهرت خلال سنة ١٩٧٣ الحركة التي اطلقها الإمام موسى الصدر، حركة المحرومين، وسلسلة المهرجانات السياسية الكبيرة التي اقامها للتعبير عن معارضته لنهج الحكم وللخلل (الاجتماعي والسياسي) في بنيان النظام. تمحورت المعارضة حول امرين اساسيين: داخلي وإقليمي. في الشان الداخلي أُخذ على الحكم انجرافه في منحى تغليب المصالح الخاصة وتسليط الأقارب والمقربين والحاشية، وفي الشان الإقليمي اتجاهه إلى رفض التفاهم مع المقاومة الفلسطينية، على قاعدة ضبطها في حدود الاتفاقات المعقودة معها، وإلى التورط في مخطط القضاء عليها. وصل الصراع السياسي الداخلي إلى اوجه في خريف سنة ١٩٧٤ عندما مُنع الرئيس سلام من تشكيل حكومة كانت ترمي إلى تصحيح الخللين الداخلي

والإقليمي، وخاصة الخلل الإقليمي المتمثل بفقدان الثقة بين المقاومة الفلسطينية والدولة، وتفلُّت المقاومة من الالتزام بحرفية الاتفاقات المعقودة معها. كان التحالف المعارض يهدف إلى تشكيل حكومة تضبط الوضع الفلسطيني ضبطاً محكماً في حدود الاتفاقات (ولا سيما اتفاق القاهرة) وتعيد الثقة إلى العلاقات بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية من خلال التفهم والانفتاح على مخاوفهم ودعم قضيتهم ومن خلال الحرص على التعامل القانوني معهم، حفظاً لحدود السيادة والحريات، وللحؤول دون الانقسام اللبناني الداخلي وتصدُّع الوحدة الوطنية ولمنع إعطاء الفرصة للمصالح الإقليمية لتحقيق اغراضها على ارض لبنان. من الأخطاء السياسية التي ارتكبها اهل النظام، منعُ تشكيل حكومة صائب سلام والاستعاضة عنها، لأسباب مصلحية صغيرة، بحكومةٍ رَأَسَها رشيد الصلح فاوصلت البلاد، في مهلة خمسة اشهر، إلى الانفجار الكبير.

من هو المُخطِّط المُكلَّف الذي افاد من تصدع البنيان الداخلي اللبناني لتحويل لبنان إلى ساحة تُحلُّ فيها، وعلى حسابه، جميع قضايا المنطقة ومشاكلها؟ هل هو مُخطِّطٌ واحد اشرف على العمل كله ام هو لقاء مصالح بين قوى إقليمية، بدا بنتيجة التقاطع وكانه عقل مدبر واحد؟ لست أؤمن بالتآمر الدولي وغرف التخطيط الكومبيوتري الدقيق وغير ذلك من الأوهام التي تُركَّب لإشباع العقل السحري في العالم التابع. اهدافٌ تسعى إليها الدول في تحقيق مصالحها فيبدو تقاطعها وكانه مخطط محكم التدبير والرسم. إسرائيل سعت في مصالحها، وسوريا سعت والفلسطينيون سعوا، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وغاب السعي اللبناني الموحد الهادف، فكان ما بدا للبنانيين على انه مؤامرة محكمة التخطيط لهدم وطنهم. الولايات المتحدة اوهمت الميليشيا الكتائبية بالتورط، وإسرائيل شجعت، والمقاومة الفلسطينية تجاوزت في تحسُّبها فتجاوزت على مصالح الحكم والفئات الحاكمة وعلى راسها الكتائب، وسوريا شجعت المقاومة والمنظمات التابعة لها وجرّاتها على الحكم والدولة. اما غياب الوعي عن المصلحة الوطنية العامة في لبنان فكان منذ ان كان سعيُ الحاكمين الدائم وراء مصالحهم الخاصة وتقديم تلك المصالح على

ما عداها. غاب الوعي عن المصلحة الوطنية منذ ان ضاقت الهيمنة ذرعاً باهل الإصلاح والانفتاح ومنذ ان أُقفلت الأبواب دونهما ودون اهلهما. فمنذ ان أُخرج كمال جنبلاط من النظام ولم يعد بوسعه ولوج بابه حكمت الهيمنة على نفسها بان تنقلب إلى تبعية. فالنظام الذي ضاق في عهد سليمان فرنجية عن استيعاب وتحمُّل كمال جنبلاط في مجلس وزرائه، اضحى في عهد الياس الهراوي عاجزاً عن تاليف حكومات ليس من اركانها وليد جنبلاط ونبيه بري. فمن نقيض إلى نقيض، هكذا راوح النظام اللبناني في تحولاته: من الهيمنة المتفردة المقيمة على حدود الانعزال إلى التبعية الراضخة المقيمة على حدود الذلّ والإذلال.

٣ ـ حرب السنتين في أحداثها السياسية (النصف الثاني من عهد فرنجيّة)

في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥، وفي عين الرمانة، من ضواحي بيروت، تعرضت «بوسطة» ركاب تُقِلُّ فلسطينيين عائدين من مهرجان سياسي اقيم في مخيم صبرا لاعتداء ذهب ضحيته عدد من القتلى والجرحى. وقع حادث الاعتداء على الحافلة الفلسطينية إثر اعتداء تعرض له، وفي عين الرمانه ذاتها، مصلون كان في عدادهم رئيس حزب الكتائب بيار الجميل، وذهب ضحيته كتائبي من آل ابي عاصي.

لم تُعرف الجهة التي اعتدت على المصلّين وقتلت ابي عاصي، ولا تلك التي اعتدت على «البوسطة» الفلسطينية او هكذا اشاعوا. إلا ان سوء تصرف الحكومة سهل في حينه توجيه التهم السياسية. فاتُّهِمَ فلسطينيون بقتل ابي عاصي واتُّهِمَ حزب الكتائب بالاعتداء على الحافلة الفلسطينية. كان لا بد من ذريعةٍ ما حتى يُشعِل اصحاب المصالح الإقليمية فتيل الحرب في لبنان ويحولوه ساحة صراع وينقلوا إليه جميع مخططاتهم ويحاولوا من خلاله تحقيق اغراضهم. إفتعلوا الذريعة ام اتتهم صدفةً؟ لا اهمية، برايي، لمعرفة الجواب. فهي تقع في باب المعرفة البوليسية، ولا تقدم ولا تؤخر في تكوين الراي

واتخاذ الموقف. اتت الذريعة واشتعلت الأحداث وبدأ مسلسل العنف الرهيب يطوي صفحات الجمهورية الأولى ويهدم، بدأبٍ وعناد، خصوصيات الوطن الصغير. وكانت رعاية خاصة توجه الأحداث في منحى قتل العيش المشترك وإلغاء الحريات وتهديم البنى الاقتصادية والإنمائية، رعاية دؤوبة هادفة إلى تحطيم مكونات لبنان الكيانية والنظامية والحياتية.

ثم توالت الأحداث اشد خطورة. إنقسمت الحكومة على بعضها وانفرط عقد التحالف الذي كانت ترتكز إليه. إستقال رئيسها مكرهاً، (بعد ان سبقه إلى الاستقالة وزراء حزب الكتائب)، إثر تلاوته بياناً اعدته له القوى الحزبية المتحالفة مع الحزب الاشتراكي المشارك في الحكومة، حمّلت فيه حزب الكتائب وحلفاءه مسؤولية تفجير الأحداث. إنفجرت الحرب في شوارع العاصمة وحول مخيماتها وفنادقها وانتشر الخطف الطائفي والقنص وتوسعت الحرب الطائفية فامتدت إلى بعض القرى في البقاع وعكار، وتعمدت فيها يد المؤامرة مهاجمة قرى مسيحية حدودية، (القاع وبيت ملات)، تحت ستار قتال الكتائب، بقصد نشر الرعب الطائفي. الطريقة إياها في توليد الحاجة وإشباعها: نشر الرعب بواسطة اداة تنفيذ، ظاهرية الاستقلال فعلية التبعية، فالتدخل كضابط لها او منقذ منها.

حاول الحكم مواجهة الأحداث فشكل حكومة عسكرية. إلا ان النقمة العارمة التي استثارها هذا التدبير اضطرت الحكومة إلى الاستقالة والحكم إلى التراجع وتاليف حكومة مدنية برئاسة رشيد كرامي. شكلت حكومة رشيد كرامي بنتيجة تسوية سياسية لعب فيها السوريون دوراً حاسماً. إستمرت التسوية طيلة ربيع وصيف كانا كافيين لتستكمل اطراف الصراع استعداداتها تسليحاً وتدريباً لمتابعة الحرب.

استؤنفت الحرب في خريف سنة ١٩٧٥ وعنفت الأعمال الطائفية فيها إلى حد البربرية. واختُتِمت تلك السنة بما عرف في حينه بمجزرة «السبت الأسود» (في السادس من كانون الأول ١٩٧٥)، وهي مجزرة ارتكبتها عناصر من

الميليشيات المسيحية بحق اكثر من منتي مواطن مسلمٍ خطفتهم وقتلتهم إثر خطف وقتل ثلاثة شبان مسيحيين على يد عناصر من المقاومة الفلسطينية. مع مجزرة السبت الأسود بدات عمليات التهجير و «تنظيف» المناطق على اساس طائفي، وبدات تُطل معها النوايا التقسيمية والمشاريع المدمرة لصيغة العيش المشترك وسائر المخططات الوهمية ذات النتائج التدميرية الانتحارية.

ردّاً على عملية السبت الأسود اطلقت احزاب اليسار، بالاتفاق مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، ما أُسْمِيَ في حينه بحرب الفنادق. كانت الغاية من حرب الفنادق الحؤول دون ردات الفعل الطائفية ومحاولة ضبطها ما امكن وتحويل الحرب في منحى سياسي وفي إطار عمل عسكري ذي اهداف سياسية يمنع الأذى والخطف الطائفي عن المدنيين المسيحيين المتبقين في المناطق الإسلامية. نجحت العملية في التخفيف من ردات الفعل الطائفية على عملية السبت الأسود إلا انها وسعت نطاق الحرب والدمار واعطت الحرب صفة اكثر نظامية وضراوة.

مع تصعيد الحرب العسكرية تصعّدت وتيرة العمل العسكري – السياسي الهادف إلى إيجاد حل ومخرج من الأزمة الكبيرة التي دخلت فيها البلاد فجرت محاولات عدة للقيام بانقلاب عسكري، في مسعى لاستخدام ما تبقى من جيش في الصراع الدائر، وبالتالي القضاء على الجيش بصورة نهائية لتعطيل إمكان استخدامه في اي حل مرتقب او محتمل، ولفرض الاستعانة بجيوش من خارج. جرت المحاولات مرعيةً من قبل الأطراف المتصارعة، كل منها يحاول إيجاد فريق من العسكريين يستخدمه لقضم قطعة من رقعة الحكم. السوريون حاولوا مع ما أُسْمِيَ يومها بالطلائع، والفلسطينيون (اي منظمة فتح) مع ما أُسْمِيَ «انقلاب عزيز الأحدب» ثم مع جيش لبنان العربي بقيادة ملازم اول اسمه احمد الخطيب. لم تسفر المحاولات العسكرية – السياسية سوى عن شرذمة الجيش وتفتته.

اما التازم فبقي على حاله، وساد الأوساط السياسية اعتقاد بان انتخابات

رئاسية مبكرة قد تُسرّع الحل المنشود، او تكون هي الحل. فاعدت المعارضة النيابية عريضة وقعها اكثر من ستة وستين نائباً (اي اكثر من ثلثي اعضاء المجلس النيابي) تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة. رفض الرئيس الاستقالة فتمحور الصراع السياسي حوله وركزت الحملات السياسية على ان الحل هو في انتخاب رئيس جديد. فاقترحت تسوية تقضي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، اي قبل المدة المحددة دستورياً لإجرائها، على ان ينهي الرئيس مدة ولايته. وهكذا رضي الطرفان فاستمر الرئيس حتى آخر ولايته واتُّفق على تعديل دستوري يسمح بإجراء انتخابات رئاسية قبل ستة اشهر من انتهاء الولاية علماً ان المهلة الدستورية هي شهران.

بدأ الإعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية في ظل الصراع السياسي المستحكم بين المواقع المختلفة التي يتقاتل منها اللبنانيون والتي تتشابك مع تحالفات ومواقع فلسطينية وعربية وإقليمية متضاربة متنافرة متصارعة. اصطفت المواقع في خطين: واحد يؤيد ريمون إده وآخر يؤيد الياس سركيس. الجبهة اللبنانية (اي حزب الكتائب والأحرار والرهبانيات وبعض الشخصيات المسيحية المستقلة) والشهابيون السابقون ورئيس الجمهورية والسوريون وحلفاؤهم من الفصائل الفلسطينية (الصاعقة وجبهة احمد جبريل وآخرين) يؤيدون الياس سركيس، والمعارضة للحكم (كتلة صائب سلام وكتلة ريمون إده وحزب الكتلة الوطنية وكتلة بعلبك الهرمل والعديد من النواب المستقلين) مؤيّدة من بعض المنظمات الفلسطينية وعلى راسها فتح تؤيد ترشيح ريمون إده. تقرر ان تجرى الانتخابات في الثامن من ايار من سنة ١٩٧٦، فحضر إلى بيروت، تمهيداً لها، في شهر نيسان، المستر دين براون موفداً من قبل الرئيس الأميركي. اجرى براون اتصالات بالسياسيين اللبنانيين، اعلنَ على اثرها ريمون إده عزوفه عن الترشيح، فخلت الساحة للمرشح الياس سركيس المدعوم من قبل السوريين والجبهة اللبنانية. عزف ريمون إده عن الترشيح إثر اجتماع عقده مع المندوب الأميركي دين براون توضحت فيه معالم المرحلة القادمة وما يُخطط للبنان، وقد رفض ريمون إده ذلك.

عشية لقائه مع براون طلب مني ريمون إده، وكنت من اشد المؤيدين لترشيحه، ان آتي إليه صباح اليوم التالي لبحث امر هام. ذهبت صباح اليوم التالي إلى منزله وكان حضر ايضاً شقيقه بيار. ففاجانا ببيان مكتوب يعلن فيه عزوفه عن الترشيح. حاولنا ثنيه فلم نفلح. ثم اطلعنا على ملخص لقائه مع براون. قال: سالني براون:

– ما هو الحل الذي ستعتمده إذا انتُخبت رئيساً؟

– ساستخدم الجيش اللبناني لإعادة فرض الأمن والنظام.

– الجيش اللبناني فقد مصداقيته وقوته ولا يستطيع القيام بالمهمة ولا بد من الاستعانة بقوة اخرى.

– اطلب مساعدة القبعات الزرق (قوات دولية).

– لن تاتي.

– لن تسمحوا لها بان تاتي! إذاً ما هو المطلوب؟

– قد يكون من الأفضل الاستعانة بالجيش السوري.

– لا، لن استعين بالجيش السوري.

– السيد الياس سركيس على استعداد لطلب مؤازرة الجيش السوري وهو ما نراه مناسباً.

فهمنا ان المعركة الرئاسية حسم امرها لمصلحة السوريين والجبهة اللبنانية ومن معهما، واتفقنا على متابعتها من حيث غرضها السياسي، آملين ان يطرا ما يساعدنا على منع المخطَّط المرسوم من تحقيق اهدافه.

حُدِّدت الانتخابات في الثامن من شهر ايار، ودُعي المجلس النيابي للانتخاب. كان المطلوب، وفقاً لنص الدستور، نصاباً من ستة وستين نائباً اي ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً. رات المعارضة المكونة من تحالف سلام – إده والعديد من النواب المستقلين، وكذلك تحالف اليسار

بقيادة كمال جنبلاط، ان مقاطعة الانتخابات بقصد منع اكتمال النصاب، قد تؤدي إلى تعطيل خطة تسليم الأمن إلى الجيش السوري، وقد تمهد لتسوية يُستبدل فيها الجيش السوري بجيوش عربية اخرى وربما بقوات من الأمم المتحدة. أُعدّت الخطة بالاتفاق بين المعارضة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية غير التابعة لسوريا، اي فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى باستثناء منظمتَي الصاعقة ومنظمة احمد جبريل. اما السوريون فقد سعوا ورئيس المجلس النيابي كامل الأسعد والجبهة اللبنانية إلى تامين النصاب لجلسة الانتخاب. كلفوا منظمة الصاعقة تامين نقل معظم النواب إلى المجلس النيابي في الشطر الغربي من العاصمة، كما كلفوا بعض سعاة الخير الاهتمام بمعالجة اوضاع بعض الكتل والنواب المترددين او غير المتحمسين لانتخاب الياس سركيس وعلى راسهم كميل شمعون الذي بقي يامل، وحتى اللحظة الأخيرة، ان يُنتخب بدلاً من الياس سركيس. الواقع ان سيناريو تمثيلية جلسة الانتخاب ومحاولة منعها كان قد رُتّب ووضعت لمساته الأخيرة قبل ثمان واربعين ساعة من موعد الجلسة، (في السادس من ايار)، خلال زيارة غير علنية قام بها ابو عمار (ياسر عرفات) إلى دمشق واتفق فيها مع السوريين على تسهيل تامين النصاب وعدم تعطيله. عشية عودة ابي عمار من دمشق قصدت منزل الرئيس سلام وكنت من المتابعين عن كثب لمعركة الرئاسة فوجدت الرئيس سلام مجتمعاً بابي عمار وابي إياد والوجوم يلف الاجتماع. سالت ما الأمر؟ فاخذ ابو عمار يشرح لي التدابير المتخذة لمنع اكتمال النصاب في جلسة الانتخاب. فنظر إليه الرئيس سلام وقال: «اخبره بحقيقة الأمر يا ابا عمار» وتوجه نحوي وتابع: «إنتهى الأمر، لقد اتفق ابو عمار اليوم في دمشق مع السوريين على تسهيل تامين النّصاب وعدم منع اكتماله، الإخوان عندهم ظروفهم ولا يستطيعون ان يفعلوا اكثر من ذلك». فهمت انّا خسرنا معركة الرئاسة، وانّا تُركنا من حلفائنا الذين جهدنا كثيراً للدفاع عن التحالف معهم وضحينا في سبيله بالكثير من مصالحنا الخاصة، واغضبنا العديد من اصدقائنا وعلى راسهم الإمام موسى الصدر.

فصديقنا الكبير الإمام موسى الصدر كان رغب إلينا، (نواب كتلة بعلبك الهرمل: حسن الرفاعي وحسين الحسيني وانا)، ان ننتخب الياس سركيس، فاعتذرنا منه وقَبِلَ اعتذارَنا بسبب ارتباطنا السابق بوعد قطعناه لريمون إده.

بدات منظمة الصاعقة إعداد الترتيبات لتامين نقل النواب إلى مبنى المجلس النيابي المؤقت على خطوط التماس قرب المتحف الوطني، وسرت إشاعات عن محاولات للضغط على النواب لنقلهم بالقوة، تحسّبنا للأمر، صديقي حسن الرفاعي وانا، وسالنا الرئيس سلام رايه فاشار علينا ان نقضي ليلتنا بضيافته طالما ان النواب المقاطعين للانتخابات قرروا أن يلتقوا عنده في الغد لإظهار التضامن ومتابعة سير المعركة. قضينا الليل، حسن الرفاعي وانا، في منزل الرئيس سلام؛ وفي الغد واكبنا مسرحية تامين النصاب ومحاولة عرقلتها. بعض القوى الوطنية، تلك المتحالفة مع كمال جنبلاط والتي تتمتع بحد من استقلالية القرار، حاولت ان تمنع اكتمال النصاب بينما كان حلفاؤها (في منظمة فتح وبإشراف ابي حسن سلامة) يسهلون انتقال النواب عبر بوابة خاصة فتحوها لهذه الغاية في إحدى نقاط العبور على خطوط التماس. إعتصم كميل شمعون لبعض الوقت في منزله رافضاً حضور الجلسة ومعه نواب حزبه. ثم حضروا بنتيجة مساعي اللحظة الأخيرة. فاكتمل النصاب وتم انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية على ان يتسلم مهامه في الثاني والعشرين من ايلول.

اكملت منظمة الصاعقة ترتيبات الانتخابات محتفية بالنصر، فوقعت بينها وبين بعض الأحزاب المقاطِعة، ولا سيما الحزب الاشتراكي، بعض الصدامات المسلحة، كان اعنفها في منطقة ساقية الجنزير قرب فندق الكارلتون حيث يقع منزلي، فاضطررت ان ابيت ليلتي الثانية في منزل ريمون إده لتعذر الوصول إلى المنزل.

لم تكن المرة الأولى التي اعرف فيها الخسارة السياسية. سبق لي وترشحت مرتين للانتخابات النيابية وخسرت. وكنت قد تعودت المثابرة

والتحمّل وتعلمت ان الهزيمة والخسارة ليستا في النتائج المعلنة بقدر ما هما في العزيمة والإرادة والقرار. فمن لا تهزم عزيمته ولا تتزعزع قناعته بفعل الانتهازية، يعرف كيف يخسر وكيف يتحمل الخسارة وكيف يحول الهزيمة والخسارة إلى عزم للمتابعة والمثابرة في الموقع والنضال.

هُزمنا يومها امام السوريين، يؤيدهم الأميركيون، بينما حيّد الفلسطينيون انفسهم على امل النجاة. لم تكن المرة الأولى التي يُخطىء فيها الفلسطينيون تقدير مصالحهم فيسيئون إلى انفسهم وإلى حلفائهم.

اما خطا التقدير الفلسطيني الثاني فكان الموافقة على نقل الحرب إلى الجبل المسيحي والمساهمة فيها، ومحاولة إخضاع مناطق مسيحية بالقوة؛ وهو خطا ناجم عن خطا سابق قوامه القبول بدخول الحرب الطائفية وقبول التّسَيُّج بالعصبية الطائفية للحماية بدل التحصن والاكتفاء بالعصبيتين الوطنية والقومية دون سواهما. فعاد شبح تدمير الدامور وتهجير اهلها إلى الواجهة، وشعر المسيحيون باستفراد وخوف دفعا بهم للاستعانة بالقوى الإقليمية طلباً للحماية، فاتّجه بعضُهم شطر إسرائيل، خاصة ابناء الشريط الحدودي والقرى المسيحية المتاخمة لها والتي عزلتها الحرب الطائفية عن الاتصال بالعاصمة والجبل والمناطق اللبنانية الأخرى، محققين للإسرائيليين ما حلموا به لإظهار انفسهم بمظهر الحامي للمسيحيين ولحرية الأقليات، واتجه البعض الآخر شطر سوريا طالباً المساعدة والحماية محققاً للسوريين إدخال جيشهم إلى لبنان بطلب شرعي ورضى اميركي وغربي، وسيلة للإمساك بالقرارين اللبناني والفلسطيني وللتحكم بمسار الصراع.

شعر الفلسطينيون بفداحة ما فعلوا لمّا بدات القوى المتحالفة مع سوريا تزيد من ضغطها للسيطرة على العاصمة بيروت والمناطق اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، وتعدّ العدة المسلحة لذلك، وتوترت الأجواء بينهم وبين السوريين. وكانت القوى الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط قد سبقتهم إلى الخلاف مع السوريين، على اثر الانتخابات الرئاسية وحرب الجبل الأولى

والوثيقة الدستورية وفشل المقابلة الشهيرة بين الرئيس الأسد وكمال جنبلاط والتي دامت تسع ساعات والتي عاد على اثرها كمال جنبلاط رافضاً التدخل السوري في لبنان.

في اول حزيران من سنة ١٩٧٦ دخلت قوات نظامية من الجيش السوري إلى سهل البقاع وتمركزت فيه متاهبة لمتابعة سيرها باتجاه العاصمة والجبل، وفي السادس من الشهر عينه قامت حركة فتح بعملية خاطفة في بيروت والمخيمات الفلسطينية جردت فيها القوى التابعة للسوريين من سلاحها واخرجتها من العاصمة، مما اثار خيبة القيادة السورية التي كانت تعتقد انها تمسك ببيروت والمخيمات بواسطة هذه القوى. ضربت القوات السورية حصاراً حول العاصمة بيروت وبدات مرحلة من الصراع السياسي حول دخول القوات السورية إلى لبنان وبيروت. فطالبت القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية بقوات عربية غير سورية بإشراف الجامعة العربية تدخل العاصمة وتوقف الحرب وتحفظ الأمن، وتحول دون تفرد السوريين بالحل وبالقرارين الوطنيين اللبناني والفلسطيني.

اتت المداخلات السياسية والاتصالات مع الدول العربية إلى إرسال قوات سلام عربية متعددة الجنسيات (سعودية وخليجية وليبية ويمنية...) وُضعت بتصرف الأمين العام للجامعة الدكتور محمود رياض وبإمرة لواء مصري (اللواء غنيم).

بعد حصار طويل ومفاوضات مضنية حول الانسحاب الفلسطيني من الجبل والدخول السوري، قررت القوات السورية متابعة سيرها باتجاه العاصمة والجبل ومدينة صيدا. وقررت القوى الوطنية والفلسطينية التصدي لها. توقف تقدم القوات السورية على ابواب صيدا وفي قرية صوفر، وعُزلت كتيبة لها في موقع خلدة مع قوات الصاعقة التي فرض عليها التراجع من بيروت في ٦ حزيران.

بقيت قوات السلام العربية تحاول القيام بمهامها إلى ان تقرر في مؤتمري

الرياض والقاهرة تحويلها إلى قوات ردع. فتشكلت قوات الردع وعمادها الأساسي القوات السورية، مما حوّل دور القوات العربية الأخرى إلى دور هامشي.

فمع نهاية سنة ١٩٧٦ انتهت احداث حرب السنتين على قاعدة تسلُّم السوريين الأمن في بيروت وتكليفهم، باسم قوات الردع العربية، وضع حد للحرب في لبنان ومساعدة الشرعية على ضبط الأمن وإعادة المؤسسات وتطبيق الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية.

٤ ـ المواقع والقوى والتحالفات والمشاريع في حرب السنتين

يتسم تحديد القوى والمواقع المتصارعة على الساحة اللبنانية بطابع الصراع نفسه. البعض يصوره بين قوى داخلية وخارجية، والبعض الآخر يحصره بين قوى داخلية. القول باحد الرايين انتساب إلى موقع وانخراط مباشر في الصراع.

لم يكن الصراع داخلياً محضاً، ولا مجرد صراع بين داخل وخارج. لم يكن بوسع القوى الخارجية ان تنفذ إلى ساحة الصراع اللبنانية وتتخذ فيها مواقع، لولا تصدُّع الجبهة الداخلية وبداية صراع بين قواها ومواقعها. والصراع بين القوى الداخلية وحدها ما كان لياخذ هذا المنحى العسكري التدميري لولا تدخُّل قوى الصراع الخارجية. وبعض تلك القوى ملتبس الانتساب بين داخل وخارج: فهو داخلي من حيث الإقامة على ارض لبنان، وخارجي من حيث الهوية الوطنية. قوى خارجية وداخلية اتخذت لها مواقع على ارض لبنان، يحمل كل منها مشروعه الخاص، يلتقي به مع آخرين فيتحالف، او يتعارض معهم فيتصارع. تحوّل الوطن الصغير، واحة الديموقراطية الوحيدة العزلاء في العالم العربي كله، إلى ساحة احتلت فيها قوى الصراع مواقع لها وتهيأت فيها للقتال او افتعلته، تبعاً لمقتضيات وحاجات الأنظمة التي ترتبط بها، او تبعاً لرغبة تلك الأنظمة في تحويل الأنظار عن مشاريعها.

بدا الصراع، الذي ادى إلى حرب لبنان، إثر هزيمة التيار القومي العربي الناصري في حرب حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنها من اختلال في التوازنين الداخلي اللبناني والإقليمي ـ العربي. فالهزيمة اجّجت الصراع الداخلي اللبناني واعطت القوى المعادية للشهابية زخماً ودفعاً، توجته في التحالف الثلاثي بين احزابها: الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية. إتخذت هذه القوى المعادية للشهابية وللتيار العربي الناصري، من هزيمة ١٩٦٧ مرتكزاً لإعادة إحكام السيطرة والهيمنة على الحكم في لبنان. إلا انها، بإعلانها تحالفاً مكشوفاً وعلنياً بين احزاب طائفية التركيب، يغلب فيها الميل إلى الانعزال كما العداء للعروبة، ويغلب فيها الميل إلى الأنظمة العربية المحافظة كما العداء للتيار القومي العربي، ركزت وضعاً لفرز القوى على الساحة الوطنية يتسم بالطائفية المجردة وادت إلى بلورته وإبرازه بشكل صارخ.

تشكل الحلف الثلاثي تمهيداً للانتخابات النيابية المقررة في ربيع ١٩٦٨، وقد حقق الحلف في هذه الانتخابات انتصاراً كبيراً نتيجة امرين: الأول التضامن الطائفي الذي افتعله في بعض المناطق، والثاني وقوف القوى الوطنية والديموقراطية عامة، ضد الشهابية وضد ممارسات مخابراتها العسكرية (المكتب الثاني) وتدخلها في الشان السياسي. فبعد انتخابات ١٩٦٤ التي رتبتها المخابرات العسكرية (المكتب الثاني) بتدخل سافر واوصلت فيها اغلبية نيابية تاتمر بامرها، اتت انتخابات ١٩٦٨ تعطي الحلف الثلاثي قوة نيابية توازي قوّة التكتل الشهابي، وتمكنه، بمساعدة بعض الظروف المحلية والدولية، من التحكم بانتخابات رئاسة الجمهورية في سنة ١٩٧٠. وفي المقلب الآخر من هضبة العمل السياسي كانت الأحزاب اليسارية والمنظمات الشعبية تصعّد الوعي في مواجهة نظام الهيمنة الطائفية، طارحة شعار الإصلاح الديموقراطي للنظام. كما كانت الدعوة إلى المشاركة الفعالة في الحكم ومؤسساته تنتشر في الأوساط السياسية الإسلامية التقليدية وهيئاتها الشعبية والمثقفة والدينية.

ومع هزيمة ١٩٦٧ بدات المراجعة العامة على الساحة الإقليمية والعربية، فتجذرت التيارات واخذ الفكر الثوري يلقى صدى وقبولاً في الأوساط المثقفة

والشعبية. وقارب الشك بعجز الأنظمة اليقين، فَعَلَت راية العمل الشعبي الثوري، وانتشرت الدعوة إلى تأييد المقاومة، وبدا، تحت اقلام المثقفين، سباق الدعوة للكفاح المسلح والنضال الشعبي. وبالرغم من استمرار سيطرة الأنظمة، تاسست حركات للمقاومة والكفاح المسلح اهمها: حركة فتح والجبهة الشعبية. وانتشرت دعوة الكفاح الشعبي المسلح في اوساط الفلسطينيين ومخيماتهم في الأردن ولبنان، وبدات التنظيمات الثورية السرية تنشط وتتسلح وتتهيا لأعمال المقاومة. التحرير بالكفاح الشعبي المسلح اصبح شعار المرحلة وقناعة الجيل بعد فشل الأنظمة وهزيمتها.

شكلت هزيمة حزيران ١٩٦٧ الأرضية التي نشات فيها او ارتكزت عليها جميع مواقع وقوى الصراع من داخلية وخارجية. كما شكل تقييمها وتقييم نتائجها الأساس العقائدي لحركة هذه القوى طيلة عقدين من الزمن. واهم نتاجات تلك المرحلة الاستنتاج الجازم بان الديموقراطية هي السبيل الأفعل للتحرير لأنها افضل سبيل لإشراك الشعب في النضال واستنفار جميع طاقاته. والأنظمة العربية، بوجهيها «التقدمي» و«الرجعي»، كانت سواء في مواجهة العدو. فهي، عسكرية كانت ام ملكية، دكتاتورية النظام والمنحى والسلوك. وهي لا تترك للمبادرة الشعبية اي مجال تحرك، كما انها تمنع، بالوصاية الثورية او الإلهية او الأبوية، المواطنين والشعب من التعاطي بشؤون الحكم، ومن النظر في امر مستقبلهم او المساهمة في تحضيره. وفي الاستنتاج تفسير لإصرار بعض الأنظمة على ذبح هذه الديموقراطية التي عرفها لبنان والتي ثَبُتَ لاحقاً انها التربة الوحيدة في العالم العربي كله التي استطاعت ان تُنبت مقاومة شعبية جدية للاحتلال وتضطره إلى التراجع والمساومة. فالكثير من الأرض العربية تمّ احتلاله، اما المقاومة فلم تعرفها إلّا ارض لبنان بسبب ما تمتعت فيه القوى الشعبية من ديموقراطية ومن حريات سياسية: حرية في التعبير والعمل، حرية في إنشاء التنظيمات والأحزاب وحرية في ممارسة العمل السياسي وتعاطي الشأن العام.

تمحورت قوى الصراع الداخلية حول موقعين اساسيين: موقع السيطرة

والمحافظة، وموقع التغيير والإصلاح. وكان لكل موقع قواه ومشاريعه وتحالفاته التي تغيرت وتبدلت تبعاً لتغير مسار الصراع وتبدل المواقع. في موقع المحافظة جناحان: جناح ليبرالي وجناح ميليشيوي. تصادم الجناحان وانحاز الجناح الليبرالي إلى التيار الإصلاحي على صعيد التحالفات مع القوى الخارجية. سببُ التصادم بين اجنحة القوى المحافظة خلافُها حول اتفاق القاهرة المعقود مع المقاومة الفلسطينية، وخلافها حول اسلوب التعاطي مع المقاومة الفلسطينية بعد عقد الاتفاق. فالجناح الليبرالي المسيحي، المتمثل بحزب الكتلة الوطنية ورئيسه ريمون إده، عارض منذ البداية اتفاق القاهرة لأنه ينتقص من السيادة الوطنية، كما عارض نهج الحل العسكري الذي اعتمده حزب الكتائب والجبهة اللبنانية. وآثر هذا التيار تطبيق الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية بالتفاهم الحازم معها على مصادمتها عسكرياً. كما آثر التحالف مع المقاومة الفلسطينية كتيار واتجاه إقليمي ذي فعالية داخلية على التحالف مع سوريا. وآثر الحوار في الداخل مع دعاة الإصلاح والمشاركة على التصلب حيالهم واقفال ابواب التفاهم في وجههم. اما الجناح الميليشيوي فتمثل في حزب الكتائب ومعه حزب الوطنيين الأحرار وبعض القوى والأحزاب التي انضوت جميعها تحت راية تنظيم واحد أُسمِيَ «الجبهة اللبنانية». مشروع الجبهة اللبنانية كان إحكام السيطرة والهيمنة على الحكم والإمساك بلبنان كله في ظل هذه الهيمنة، وإن تعذر فارتداد نحو مشروع انعزال وتقسيم على اساس فرز طائفي في إطار وحدة او اتحاد فدرالي. وقد بدات قوى هذا الجناح تنفيذ مشروعها بالتورط في مخطط القضاء على المقاومة الفلسطينية في المخيمات اللبنانية، تَشَبُّهاً بما حصل في الأردن في ايلول ١٩٧٠، اعتقاداً منها ان القضاء على المقاومة سوف يمكنها من إحكام سيطرتها على الحكم إلى امد غير منظور، كما انه سيحول دون اي تغيير في اسس النظام ولزمن غير قصير. مشروعان: واحد كحدٍّ اقصى وآخر كحدٍّ ادنى، راوحت بينهما قوى الجبهة اللبنانية منذ بداية الأحداث وحتى نهايتها، غير مستقرة على مشروع، مبددةً قواها بين تنازع المشروعين، مدمِّرة، بالصراع الداخلي على السلطة وبالانتهازية

وعدم الثبات على تحالف، مقومات النجاح لأيٍّ منهما.

اما موقع التغيير فاحتلته واحتمت فيه قوى من نوعين: قوى تقليدية محافظة، مشروعها المشاركة في الحكم واقتسام مواقعه ومنافعه، وقوى تغيير ونضال، من شيوعيين واشتراكيين وناصريين وبعثيين وقوميين سوريين اجتماعيين ووطنيين مستقلين، مطلبها المشترك في الإصلاح والتغيير، إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة وتعديل قانون الانتخاب باعتماد التمثيل النسبي في إطار دائرة انتخابية موسعة تشمل لبنان كله، كما ولكل منها مطالب خاصة تتعدّى إطار وحدود المطلب المشترك لتبلغ نظرياً عند البعض مطلب الوحدة وإلغاء الكيان. لم تتحالف قوى النضال مع القوى التقليدية، بل اختارت، في مطلع الأحداث وقبل اندلاعها، التحالف مع حزب الكتائب في حكومة مشتركة شكّل انفراط عقدها الإيذان باندلاع القتال والحرب. شكلت قوى النضال الحزبية عصب المواجهة في صراع القوى والحرب ضد الجبهة اللبنانية.

إلى جنب هذه القوى الحزبية اسس الإمام موسى الصدر حركة المحرومين، إطاراً مطلبياً سياسياً عاماً، بنى في ظله، قبل اندلاع الحرب، حركة سرية عسكرية اسماها «افواج المقاومة اللبنانية (امل)». بدات حركة المحرومين عبر لقاءات سياسية رعاها الإمام الصدر وجمعت شخصيات وطنية عديدة من سائر المناطق اللبنانية ومختلف الطوائف وكادت تتحول إلى حركة سياسية إصلاحية كبرى لو لم يُغيَّب مؤسسها في ايلول ١٩٧٨، وهو يقوم بزيارة رسمية لليبيا بمناسبة ثورة الفاتح من ايلول. غير ان حركة امل استمرت، بالرغم من غياب الإمام المؤسس، متخذة صبغة مذهبية محضة، متحالفة مع السوريين، مشاركة في احتلال موقع التغيير والإصلاح، مزاحمة فيه القوى الحزبية الأخرى، مختلفة عنها، متباينة معها في مطالب الإصلاح واولوياته، وفي التحالفات المحلية والعربية.

اما قوى الصراع الخارجية فتمحورت في الإطار العام للصراع العربي

الإسرائيلي، وفي إطار موقع المواجهة مع العدو، حول تيارين اساسيين: التيار السوري والتيار الفلسطيني، قادت منظمة التحرير الفلسطينية التيار الفلسطيني الراغب في المحافظة على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني متصدية لمحاولات مصادرة هذا القرار باسم القومية العربية. فباسم الحق القومي رغب السوريون بتولي القضية الفلسطينية رافضين اولوية المسالة الوطنية والقرار الوطني بشانها. اما منظمة التحرير الفلسطينية والأغلبية الساحقة من فصائلها المكونة فكانت ترى ان القضية الفلسطينية هي شان فلسطيني اولاً، وإن كانت من حيث الطرح العام شاناً عربياً، وان التصدي لها اولوية فلسطينية واساس التصدي القرار الوطني الفلسطيني المستقل، خاصة وان معركة كبرى تُخاض مع العدو والعالم لانتزاع الاعتراف بهذا الشعب وبحق المنظمة في تمثيله، كما ان طرح القضية من منظار محض قومي يضعفها. فهو يضع شعباً صغيراً هو الشعب الإسرائيلي في مواجهة ملايين الشعوب العربية، وارضاً صغيرة هي ارض فلسطين المحتلة في مواجهة مساحات شاسعة من الأرض العربية. والعالم كما نعلم، اميَلُ لنصرة الصغير الضعيف، فكيف إذا كان هذا الصغير يحسن الدعاية كالصهاينة؟ والدعاية الصهيونية معروفة ومسموعة وقوامها ان الفلسطينيين عرب وان الأرض العربية شاسعة واسعة فلماذا الإصرار على العودة إلى هذه الأرض الصغيرة التي تضيق بالشعب الإسرائيلي فكيف لها ان تتسع لشعب آخر؟ اما تقديم القضية الفلسطينية على انها قضية وطنية اولاً، اي قضية شعب صغير طرد من ارضه هو الشعب الفلسطيني، وانه شعب مشرد لا ارض له، فعدا عن كونه طرحاً صحيحاً فهو يسقط الدعاية الصهيونية ويحول الصهاينة من معتدىً عليهم إلى معتدين. إن طمس معالم الخصوصية الوطنية لأي شعب هو مدخل اكيد للقضاء عليه ولإضاعة حقوقه. الفلسطينيون كانوا حريصين على استقلالية قرارهم ممثلين بمنظمة التحرير وفصائلها، والسوريون بالمقابل يدّعون الحق القومي بحمل لواء القضية الفلسطينية والتحدث باسمها واسم اهلها.

من هذين المنطلقين بدأ الصراع بين السوريين والفلسطينيين على ارض لبنان. فقد بدأ السوريون، ومنذ تسلُّم حزب البعث الحكم في سوريا وبصورة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، باعتماد نظرية الكفاح المسلح للتحرير، وبالتالي تشجيع الفلسطينيين على التسلح والعمل المقاوم. فاغلبية السلاح الذي دخل المخيمات الفلسطينية في لبنان والأردن مصدره سوريا. ويوم ضُربت المقاومة في الأردن في ايلول ١٩٧٠، كادت سوريا تتدخل عسكرياً، ونشب خلاف بين اركان البعث الحاكم فيها ادى بنهاية المطاف إلى الحركة التصحيحية في تشرين ١٩٧٠ فتسلم الرئيس الأسد القيادة واقصى الجناح الآخر. وسوريا بقيادة الرئيس الأسد تحمل نظرية اولوية الشان القومي على الشان الوطني واحقية سوريا، من منطلق الحق القومي، في تولي القضية الفلسطينية كما اهلها. لذا انشات في صفوف الفلسطينيين منظمات تابعة لها مباشرة، (منظمة الصاعقة)، كما رعت تسليح المنظمات الأخرى متخذة من حمايتها ذريعة للتدخل في الشان اللبناني، مضافة إلى الذريعة النابعة من نظرية الحق القومي. فبالإضافة إلى ذريعة حماية المقاومة والثورة، وإلى نظرية الحق القومي، يحمل النظام السوري نظرية حق حماية امنه الوطني ولو بالتدخل خارج إطار حدوده الوطنية. من منطلق هذه النظريات الثلاث، ومن منطلق الرغبة السورية الخاصة بشان لبنان والمقاومة الفلسطينية فيه، كان التدخل السوري في الأحداث اللبنانية والصدام او التحالف مع القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على امتداد مراحل الصراع.

مشروع سوري قوامه الإمساك بالقرار القومي العربي بغية قيادة الصراع في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومقتضياته الإمساك بالقرارين الوطنيين اللبناني والفلسطيني. ومشروع فلسطيني قوامه كيانية فلسطينية مستقلة مركزة حول منظمة التحرير لانتزاع الاعتراف بها وبالحق الفلسطيني، وسائله الكفاح المسلح انطلاقاً من ارض لبنان لتعذر الانطلاق من ارض اخرى. هذان هما المشروعان السوري والفلسطيني اللذان تصارعا في لبنان وتداخلا مع المشاريع التي تحملها القوى اللبنانية، ناسجين شبكات التحالفات والصراعات على مدى

مراحل الحرب اللبنانية وعلى مدى ست عشرة سنة من الصراع.

مشروعان داخليان – مشروع إحكام الهيمنة والسيطرة وإلا فالارتداد إلى انعزال طائفي في إطار فدرالية، ومشروع إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة وإلا فالمشاركة المتساوية في الحكم – شكّلا بتصارعهما الأرضية لنفاذ المشاريع العربية واتخاذها مواقع لها داخل ساحة الصراع اللبنانية. ومشروعان عربيان – مشروع الإمساك، باسم العروبة والقومية وباسم حماية امن النظام السوري، بالقرارين اللبناني والفلسطيني، ومشروع استقلالية فلسطينية تنتزع الاعتراف بالحق الوطني الفلسطيني وبمنظمة التحرير – شكّلا محرك الصراع واسباب تفاقمه وتصاعده واتخاذه المنحى العسكري التدميري.

مشاريع اربعة تحركت على خلفية مواجهة مشروع إسرائيلي معادٍ مثلث الأهداف قوامه: فرض صلح المنتصر على الدول العربية، السعي الدؤوب إلى عزل المشرق العربي عن مصر، العمل على تفتيت المشرق إلى دويلات طائفية متناحرة فيما بينها متصالحة مع إسرائيل. بدات إسرائيل بالعمل على تحقيق شروط النجاح لمشروعها منذ حرب تشرين ١٩٧٣، فسعت اولاً لطمس الخصوصية الوطنية الفلسطينية والقضاء عليها بالقضاء على رمزها، اي على منظمة التحرير الفلسطينية. ثم عملت على تدمير نظام العيش المشترك اللبناني كمقدمة لتعميم النموذج الصهيوني على المشرق العربي المحيط بها – ومعلوم ان النموذج الصهيوني الذي قوامه تاسيس الدولة على الانتماء الديني لاستحالة العيش المشترك في ظل اختلاف الدين، يتناقض بالجوهر مع النموذج اللبناني ويستحيل عليه الاستمرار والتجاور معه. وراوحت وسائل عمل إسرائيل وتدخلها من التشجيع على الاقتتال بتقديم العون المادي والمعنوي للأطراف المتصارعة إلى التدخل العسكري المباشر لتحقيق الأغراض التي كان التكليف او الاقتتال يعجزان عن تحقيقها.

على نسيج هذه المواقع والقوى والمشاريع بدات الحرب في لبنان. وإذ

استمرّت بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان في صيف ١٩٨٢، فبسبب من تمادي الصراع بين المشروعين الإقليميين، السوري والإسرائيلي، وتمادي استخدام لبنان كساحة لهذا الصراع. وكل صراع بين مشروعين على ساحة غريبة، يبدو احياناً لأهل الساحة وكانه اتفاق وتواطؤ وليس قتالاً او صراعاً. وهذا ما كان يبدو للبنانيين احياناً كثيرة يوم كانت الحرب تدمر مقومات اقتصادهم وتهدم مؤسساتهم السياسية وبنيتهم الاجتماعية. انتشرت الصراعات المذهبية فبدا وكانها تتم جميعها لغير حساب المصلحة العربية. والحقيقة ان ظاهر لقاء المشروعين في بعض الأحيان لم يكن سوى نتيجة تقاطع ظرفي آني نُسب من قِبَلِ الشاهد المعادي او غير المطلع إلى اتفاق. فالسعي في سبيل المصالح كافٍ وحده لتحقيق كل ما تحقق دون ما حاجة إلى اتفاق او تواطؤ. فالسعي السوري في سبيل تحقيق المشروع السوري والسعي الإسرائيلي في سبيل تحقيق المشروع الإسرائيلي، كافيان للتسبب بجميع ما حدث. فالفرز الطائفي الذي شجعته ورعته إسرائيل والذي يخدم مصلحة مشروعها، استخدمته اطراف الصراع الأخرى لأغراضٍ مختلفة. فالفلسطينيون استخدموه في مطلع حرب السنتين، كما القوات اللبنانية، لاستثارة العصبيات الطائفية بقصد تعبئة المقاتلين. وكذلك استخدمه السوريون للإمساك ببعض الطوائف عبر الإمساك بتنظيماتها المسلحة. فشجعوا تلك التنظيمات الميليشيوية الطائفية ودعموها وسلحوها، فظهروا بالتالي بمظهر المشجع على الفرز الطائفي والمذهبي تماماً كما كانت إسرائيل ترغب او تفعل. ونتيجة لتصارع المشروعين الإقليميين ضُربت المشاريع الوطنية والقوى الوطنية التي كانت تحملها. وتناوب طرفا الصراع، كلٌّ في معرض السعي لتحقيق مشروعه الخاص، على ضرب هذه المشاريع الوطنية والقوى الحاملة لها، فبدا وكان تواطؤاً يجمع بين تلك الأطراف في تنفيذ مخطط مشترك. وهو انطباعٌ خاطىء نتيجة وَهم الرؤية وسوء التحليل وسوء فهم طبيعة الصراعات السياسية ووسائلها وطريقة حصولها. الصراع بين سوريا وإسرائيل صراع جدّي، تماماً كما الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين صراع جدّي، كما الصراع بين السوريين والفلسطينيين صراع

جدّي، وكذلك الصراع بين القوى الوطنية اللبنانية وبينها وبين السوريين وبين الفلسطينيين. كلها كانت صراعات جدّية، والمستمر منها هو ايضاً صراع جدّي.

اما الشعارات التي تستّرت بها تلك المشاريع او رغبت ان تتّخذ منها وجوهاً لها، فعديدة لا تحصى. فمن حماية المقاومة الفلسطينية، إلى الدفاع عن عروبة لبنان، إلى منع التقسيم، إلى منع الاقتتال الطائفي، إلى قتال عملاء إسرائيل، إلى حفظ الأمن، إلى مساعدة الدولة في استعادة سيادتها... كلها شعارات استخدمت في بعض مراحل الحرب وما تزال تستخدم. ونتيجتها كلها الهيمنة على لبنان واستمرار استخدامه ساحة صراع وتحويله تدريجياً، بفعل إحكام الهيمنة، من ساحة إلى ورقة تُستخدم في لعبة الصراع الإقليمي.

من بين تلك المواقع اخترتُ لنفسي احدها. قاتلتُ فيه ومنه المواقعَ والمشاريعَ الأخرى. وتحالفتُ فيه مع قوى شارَكتُها ساعات الضِّيم والصعاب، رافقت بعضها على قربٍ وصداقة، وجاورت بعضها الآخر على مودة واحترام. الموقع هو الموقع الوطني، والمشروع هو المشروع الوطني، والقوى هي قوى الحركة الوطنية اللبنانية.

الفصل الثاني

الحركة الوطنية اللبنانية

١ - الحركة الوطنية موقع ذهبتُ إليه

أ - ممارسة الصراع من الموقع الليبرالي الديمقراطي

ب - ممارسة الصراع من موقع الحركة الوطنية اللبنانية

I - الذهاب إلى الحركة الوطنية

II - تأسيس وتنظيم الحركة الوطنية

III - الحصار والإدارة المدنيّة

IV - السعي لحل بواسطة قوات عربية أوروبيّة مشتركة (رحلة البحر)

V - لماذا بقيت في الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جنبلاط؟

٢ - الحركة الوطنية: تاريخ وموقع وطنيان

أ - التاريخ، التسمية، الموقع

ب - برنامج العمل الوطني: البرنامج المرحلي

I - إلغاء الطائفية السياسية توصلاً إلى العلمنة الكاملة

II - التمثيل الشعبي على أساس النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة

ج - الحركة الوطنية، ما لها وما عليها

د - النضال الوطني بعد الحركة الوطنية

١ ـ الحركة الوطنية موقع ذهبتُ إليه

أ ـ ممارسة الصراع من الموقع الليبرالي الديموقراطي

إتجاهان تقاسما حياتي السياسية العامة: الاتجاه الليبرالي الديموقراطي الوَلِع بنظام الحريات العامة والذي يعتبر الحرية مقياس التقدم والرقي في المسيرة السياسية للمجتمعات البشرية؛ واتجاه العدالة الاجتماعية الساعي إلى تحقيق حدٍّ ادنى من المساواة الفعلية ابعد مدى من المساواة القانونية التي تحملها الديموقراطية والتي تتعداها إلى مفهوم اكثر واقعية، يُؤمّن بالعدالة والحق القانوني، لكل مواطن وفرد، الحدّ الذي يحفظ كرامته كإنسان. كبيران مثّلا هذين الاتجاهين في الجمهورية الأولى: ريمون إده وكمال جنبلاط. عرفتهما وكنت على صداقة معهما وعملت مع كلّ منهما في مجالات السياسة العامة، مختاراً في كل مرحلة من مراحل الصراع مَن كان من بينهما في الموقع الأكثر مواجهةً.

إلّا اني اتيت إلى السياسة العامة من معبر السياسة المحلية، فحملت ثقل هذا الأصل واعباءه في معاناة انفصام دائمة بين الوطني والعام ومستلزماتهما، والمحلي والخاص ومتطلباتهما. حاولت التوفيق ما استطعت، إلا ان عطائي في الوطني والعام كان افضل منه في المحلي والخاص، لأن رغبتي في الأول كانت اقوى منها في الثاني، وظروف الحرب الأهلية حجبت إمكانات العطاء في المحلي وافسحت لها في الوطني والعام.

بدات العمل النيابي سنة ١٩٧٢ في كتلة بعلبك ـ الهرمل النيابية وكانت مؤلفة من ستة نواب. فزنا في انتخابات سنة ١٩٧٢ على لائحة ائتلافية رئيسها الرئيس صبري حماده. كانت ائتلافية لأنها جمعت بين تيارين من لوائح متباينة سبق لها وتنافست في انتخابات سابقة، انتخابات سنة ١٩٦٨. مهندس اللائحة الائتلافية، الزميل حسن الرفاعي، جمعنا إلى الرئيس صبري حماده، السيد حسين الحسيني والدكتور طارق حبشي والمحامي نظير جعفر وانا ومع الرئيس حماده المختار صبحي ياغي. عملنا في كتلة نيابية واحدة، وتمثلنا في أول حكومة تألفت بعد الانتخابات، ـ مثّلنا فيها الرئيس حماده. إختلفنا مع الرئيس حماده عندما قررت الحكومة صرف بعض المعلمين على اثر إضراب قاموا به. طلبنا منه ان يسعى لدى الحكومة كي ترجع عن قرارها او ان يستقيل منها. فرفض الطلبين، فانفصلنا عنه وشكلنا كتلة مستقلة قوامها حسن الرفاعي وحسين الحسيني وطارق حبشي وانا. شكلت عملية الانفصال، دفاعاً عن المعلمين المصروفين، الخطوة الأولى في حياتي النيابية العامة، لجهة التعاطي في الشأن الوطني العام من خلال موقف سياسي علني رتب نتائج عملية هامة. من يومها بدات الصلة العملية بين الأحزاب الوطنية وبيني كنائب: التقينا بمناسبة الدفاع عن المعلمين، إلّا انّها بقيت علاقات عاديّة اصولها الوحيدة العطف المشترك على القضايا الشعبية، النابع من مطلب جامع هو مطلب العدالة الاجتماعية.

منذ دخلت الندوة النيابية ربطتني علاقة احترام وود بالعميد ريمون إده بالرغم من بُعد مناطقنا الانتخابية وانتفاء علاقات المصلحة بيننا. كنت وما ازال ليبرالي المنحى ديموقراطي التصرف أؤمن بقيم الحرية والمساواة في العمل السياسي. وكان ريمون إده يمثل في الحياة النيابية اللبنانية القيم عينها. فالتقيت معه وبقيت في الموقف السياسي إلى جانبه حتى تاريخ مغادرته البلاد في آخر سنة ١٩٧٥.

كنت معه في معارضة السياسة التي انتهجها الرئيس فرنجية في النصف الثاني من عهده، سياسة الانحياز إلى الجبهة اللبنانية.وكنت معه في الجبهة

التي الفها هو والرئيسان سلام وكرامي في محاولة لوقف الانهيار الذي كانت ملامحه قد بدات تلوح في الأفق اعتباراً من منتصف سنة ١٩٧٤. إعتقدت يومها ان تسلم هذه الجبهة دفة الحكم قد يساعد على إعادة الأمور إلى نصابها ضمن مسارها القانوني النظامي، وانها قادرة على فرض احترام الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية بشكل صارم وحازم، وقادرة على منع الميليشيات من التسلح والحلول محل الجيش ووقف مخطط الحرب وتحييد لبنان عن ساحة الصراع. الواقع كان اكثر تعقيداً مما اعتقدت في حينه، ولم تكن الجبهة المؤلفة من إده وسلام وكرامي، ومن معهم من نواب وقوى، قادرةً وحدها على وقف الانهيار ومنع الحرب. منع الحرب كان يقتضي توحُّد جميع اللبنانيين من كمال جنبلاط إلى كميل شمعون وبيار الجميل إلى سلام وكرامي واده إلى سائر الأحزاب والقوى والزعامات الأخرى، ووقوفهم جميعاً صفاً واحداً وفي فهم واحد لمستقبل لبنان وحكمه والعلاقات بين مختلف فئاته، كي يمكن بالجهد المشترك والتعاون التام منع حصول الحرب ووقوع لبنان فريسة لها. كان التوحيد المطلوب هذا شبه مستحيل، فكانت الحرب شبه حتمية. طبعاً انا اليوم، في حكمي هذا، اقرا كتاب التاريخ من آخره والقراءة من الآخر سهلة وتبدو معها الحتمية (!!) اكثر وضوحاً. تُرى، هل الحتمية، قراءة للتاريخ من آخر؟

عارضت ايضاً، مع ريمون إده، حكومة رشيد الصلح التي كان من نتائج سوء تاليفها وسوء ادائها، الإسراعُ في إشعال فتيل الحرب. وقفت إلى جانبه في انتخابات رئاسة الجمهورية وكنت من اشد المتحمسين لانتخابه إيماناً مني انه قادر على ضبط المقاومة الفلسطينية دون ذبحها، وقادر على إنقاذ لبنان وصون استقلاله وسيادته ووحدته ونظامه وصيغته وحرياته، وقادر في الوقت عينه على إدارة حوار ديموقراطي منفتح على الإصلاح والتقدم. لم ننجح في انتخابه لأن اهل المصالح الراغبين في تهديم لبنان كانوا اقوى باعاً واكثر متابعة وسعياً ووعياً لمصالحهم وسهراً عليها من اهل النظام اللبناني وابنائه.

في حزيران ١٩٧٦ سعى ريمون إده إلى تشكيل جبهة وطنية في مواجهة دخول الجيش السوري إلى لبنان ومحاولة منعه. تالفت الجبهة في ١١ تموز

١٩٧٦ باسم «جبهة الاتحاد الوطني» وضمت جميع رؤساء الوزراء السابقين (باستثناء تقي الدين الصلح الذي حضر موافقاً على المضمون متريثاً في التوقيع). فقد ضمت، إلى ريمون إده، الرؤساء صائب سلام ورشيد كرامي ورشيد الصلح وعبد الله اليافي واحمد الداعوق والسيدين أمين بيهم ونجيب قرانوح والنواب: حسن الرفاعي وعبد المجيد الرافعي وعلي الخليل وجميل كبي ومخائيل الضاهر والبير منصور، كاتب هذه الأسطر. وقعوا جميعهم وثيقةً ادانوا فيها التقسيم ودخول الجيش السوري إلى لبنان وطالبوا بانسحابه فوراً كما كرروا مطالبتهم المقاومة الفلسطينية بوجوب تنفيذ اتفاقاتها مع الدولة اللبنانية. وفي ما يلي نص الوثيقة:

« نحن الموقعين ادناه قد اتفقنا على إنشاء جبهة الاتحاد الوطني التي تضع في راس اهتماماتها الملحة في الظرف الراهن الأهداف الأساسية الآتية:

اولاً: الحؤول دون تقسيم لبنان او تجزئته او التنازل عن اي قسم من ارضه، وإبقاؤه جمهورية ديموقراطية عربية سيدة حرة مستقلة.

ثانياً: العمل من اجل انسحاب الجيش السوري من كل الأراضي اللبنانية والمطالبة بتنفيذ قرارات الجامعة العربية.

ثالثاً: التاكيد على وجوب تقيد المقاومة الفلسطينية بكل فصائلها بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الدولة اللبنانية وكل ملحقاتها احتراماً للسيادة اللبنانية».

شكلت جبهة الاتحاد الوطني ذروة النضال السياسي الذي قاده ريمون إده في مواجهة الدخول السوري إلى لبنان، كما عبرت بمواقفها الثلاثة عن جوهر موقف ريمون إده، ونحن معه، من الأزمة اللبنانية تحليلاً وحلاً.

على اهميتها، لم تشكل جبهة الاتحاد الوطني ذروة العمل الممكن في مواجهة الدخول السوري، وكان لا بد، برايي، من محاولة مواجهة اكثر فعالية. هذا ما شعرت به في حينه، فرايتني ابحث، إضافة إلى ممارسة المواجهة من موقع جبهة الاتحاد الوطني، عن موقع في الصراع اكثر تقدماً. لم يكن في المواقع المتقدمة سوى موقع الحركة الوطنية اللبنانية، فذهبت إليه.

ب ـ ممارسة الصراع من موقع الحركة الوطنية اللبنانية

انذَرَتْ سوريا الفلسطينيين والحركة الوطنية بوقف تقدمهما في الجبل، (المتن الأعلى)، وادخلت وحداتٍ من جيشها إلى الشمال وإلى البقاع ومنه إلى ضهر البيدر فصوفر دون مقاومة تذكر. في صوفر لقي الجيش السوري مقاومة من القوات المشتركة الفلسطينية اللبنانية (كما كانت تسمى) والتي كانت قد تورطت باحتلال المنطقة الجبلية في المتن الأعلى وصولاً إلى مشارف ضهور الشوير. توقف الجيش السوري عن التقدم مبقياً على خط اتصال بين القوات المشتركة المرابطة في منطقة صنين وتلك التي في عاليه عبر ممر بين حمانا وبعلشميه فبحمدون. يومها التقيت كمال جنبلاط في غرفة العمليات العسكرية في عاليه وكان يقود بنفسه المقاومة في وجه تقدم الجيش السوري. استقبَلَنا بترحاب ظاهر انا وصديقي فؤاد شبقلو. صدف وجودنا في بعلشميه، فؤاد وانا، بسبب انقطاع الطريق بين بيروت والجبل عند مفترق خلده. فقد احتلت القوات السورية مفترق خلده بعد انسحابها من بيروت نتيجة إقصائها منها في عملية ٦ حزيران، وقطعت طريق الجبل. دخلنا بيروت من طريق فرعية عبر منطقة حي السلم بعد اكثر من اسبوعين صعبين قضيناهما مع عائلاتنا في منطقة بعلشميه على خط التماس بين القوات السورية والقوات المشتركة. وكانت إقامتنا الجبرية في بعلشميه المواجهةَ الأولى مع الرعب والحرب، دفعنا فيها غالياً ثمن قضاء يوم عطلة تاعس في نهاية اسبوع لم نحسن توقّع احداثه!

١ ـ الذهاب إلى الحركة الوطنية

بعد لقائي كمال جنبلاط في عاليه قصدت لقاء الأحزاب في منزله في بيروت في موعد التئامه، دون دعوة ولا سؤال. دخلت على الاجتماع وكاني من اهله، لم استاذن احداً من الحضور ولا سالني احدٌ عن سبب وجودي، سوى ان صاحبَ الدار الكبيرَ، وبكلمات ثلاث، ثبّتني مع اهل اللقاء الأولين: «اهلاً بصديقنا الدكتور»، قال، فحسم بادب الترحاب، انتسابي إلى اللقاء. شاركت في هذا اللقاء الأول بنقاش خطة التصدي للدخول السوري، وكلفني يومها الرئيس إعداد كتاب موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة نحتج فيه، باسم اللقاء، على

دخول الجيش السوري إلى لبنان بصورة غير شرعية، ونطالب الأمم المتحدة بالتدخل لحماية لبنان من «العدوان السوري على أرضه وسيادته». كان الكتاب باكورة عملي في الحركة الوطنية وكانت ما تزال تُسمّى «لقاء الأحزاب والقوى الوطنية».

كان لي بين الحضور اصدقاء ورفاق وزملاء دراسة، وتعرفت إلى آخرين فصادقتهم. اما معرفتي بكمال جنبلاط فترجع إلى سنة ١٩٦٣ إثر عودتي من باريس بعد إتمام دراستي فيها. قرات له محاضرة حول الاشتراكية والماركسية، فكاتبته مبدياً بعض الملاحظات، وكم كانت دهشتي كبيرة يوم علمت انه يبحث عني وانه حدّد لي موعداً للقائه في منزله لمناقشة موضوع المحاضرة والكتاب. بعد جلسة صباحية طويلة تركت كمال جنبلاط وفي نفسي له احترام وإعجاب كبيران، وفي نفسه لي تقدير واحترام عبّر عنهما بشهامة وكِبَرٍ وصداقة طيلة فترة علاقتي به وحتى استشهاده.

اتيت إلى الحركة الوطنية كونها اكثر المواقع تقدماً في الصراع الداخلي. كنت قد اصبحت على قناعة ثابتة ان التدخل السوري في لبنان يشكل احد اهم اسباب الحرب اللبنانية، وانه عامل الاضطراب الأساسي للبنان ونظامه وكيانه، كما هو ايضاً عامل تدمير للمقاومة الفلسطينية؛ وانه لولا التدخل السوري في لبنان لاستطاع اللبنانيون والفلسطينيون إيجاد صيغة للتفاهم والتضامن تصون لبنان ودولته وتصون المقاومة وثورتها. غير اني ارى من واجبي اليوم، ولحاجة الإنصاف، ان اعدّل في هذا الراي لجهة عدم تحميل السوريين كل التبعات. فعلى ضوء قراءة التاريخ من آخره، تبدو لنا اليوم تبعات تلك المرحلة مشتركة بينهم وبين بعض الآخرين من فلسطينيين ولبنانيين، كما وان للإسرائيليين والأميركيين المسؤولية الأكبر في ما خُطّط ونُفّذ على صعيد الأزمة اللبنانية، وقد استُخدِم سعيُ السوريين والفلسطينيين واللبنانيين في مصالحهم وَوُظّف في خدمة المخططات الإسرائيلية المدعومة اميركياً. ولم يكن ممكناً في سنة ١٩٧٦ تمييز المسؤوليات بهذا الوضوح، خاصة وان الانخراط في الصراع يتجنب التفصيل العلمي في إلقاء التبعات ليستعيض عنه بالأحكام الكلية الدافعة إلى الفعل والمشجعة على العمل. ومعلومٌ ان للطبائع الفردية ايضاً اهمية كبرى

على صعيد اتخاذ المواقف العملية، فلكلٍّ طبعُه في التعاطي مع الأمور السياسية وخاصة في مراحلها الصراعية؛ فانا فيها من اهل الطباع الكلية، إما ضد وإما مع، لا مكان عندي لأيّ زغل في الموقف الذي اتبناه. ذهبت إلى لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية لانخرط في الصراع من الموقع الأكثر تقدماً. اتيت إلى موقع الحركة الوطنية مع علمي المسبق بالتحالف بينها وبين المقاومة الفلسطينية، ومع عدم موافقتي على تجاوزات المقاومة لحدود الاتفاقات المعقودة بينها وبين الدولة وعلى تعديات افراد منظماتها المستمرة على سيادة الدولة. غير اني كنت اجد للمقاومة اعذاراً، ناسباً تجاوزاتها إلى دافع الدفاع عن النفس، محملاً مسؤولية تجاوزاتها للسوريين وللجبهة اللبنانية. السوريون لأنهم عملوا على تسليح المقاومة وشجعوها على التجاوز ليستخدموها اداة سيطرة على لبنان ولمحاولاتهم الدؤوبة في السيطرة بواسطة المنظمات التي انشاوها لهذه الغاية، والجبهة اللبنانية لأنها عالجت التجاوز بإنشاء جيش رديف مستفيدة من التجاوز لتحقيق احد هدفين، إما القضاء على المقاومة وإحكام السيطرة والهيمنة على الحكم في لبنان، وإما تبرير التقسيم والانعزال تحت ستار شعارات اللامركزية والفدرالية. ورسخت قناعتي بمسؤولية السوريين والجبهة اللبنانية عندما ظهر تحالفهما بمناسبة الانتخابات الرئاسية، (انتخاب الياس سركيس)، وبمناسبة دخول الجيش السوري إلى لبنان خارج إطار الشرعية وبترحيب من الجبهة اللبنانية. طبعاً، وفي قراءة للتاريخ من آخر، تبدو الأمور اليوم اكثر تعقيداً مما بدت في حينه، فلعلّ المقاومة لم تكن على قدر البراءة الذي كنا نراها فيه، ولعلّ الرغبة السورية لم تكن على قدر السوء الذي نسبناه لها ولا نوايا الجبهة اللبنانية على قدر التطرف الذي رميناها به. توزيع المسؤوليات قد ياتي تحديده عند البحث في ممهدات الحرب واسبابها.

اتيت إلى لقاء الأحزاب والقوى الوطنية احمل تحديداً واضحاً للمسؤوليات، وتحدوني رغبة جامحة للدفاع عن استقلال وسيادة لبنان وعن وجود المقاومة الفلسطينية واستقلالية قرارها. كنا ما نزال نعتقد في حينه ان المقاومة

الفلسطينية، وبالرغم من جميع اخطائها وتعدياتها على سيادة الدولة والاتفاقات المعقودة معها، هي حربة الصراع في مواجهة العدو الإسرائيلي، وطليعة العمل القومي، وان حمايتها واجبة، وان تصحيح اخطائها ممكن بالمفاهمة الصادقة والحزم الجاد المنطلقين من موقع الصداقة والثقة.

II ـ تاسيس الحركة الوطنية وتنظيمها

في النصف الثاني من تموز ١٩٧٦ بدات مفاعيل الحصار السوري على العاصمة والجنوب والجبل تظهر، وبدت الحاجة إلى تنظيم القوى اكثر إلحاحاً من ذي قبل. كما ان الرغبة الفلسطينية في مصادرة القرار الوطني اللبناني والممارسات الفلسطينية في الهيمنة والتسلط بدات تاخذ طريق الأذى والإضرار بالمصلحة الوطنية اللبنانية مستوجبة تماسكاً لبنانياً وطنياً افعَلَ مما كان عليه لقاء الأحزاب. اصبحت فكرة التنظيم اكثر إلحاحاً بعدما ثبت للقوى الوطنية، في معركة الانتخابات الرئاسية وفي معركة المواجهة مع السوريين، قصورها وعجزها منفردة عن اية مواجهة. كان لا بد من تامين المستلزمات التي تمكن من ممارسة استقلالية القرار الوطني المستقل وتامين الأداة التنظيمية لها. القرار الوطني المستقل يحتاج إلى قيادة تعبر عنه وإلى قوة منظمة تحميه: إلى الحركة الوطنية اللبنانية.

اكثر الراغبين في تاسيس تنظيم وطني جامع كان كمال جنبلاط ومعه الشيوعيون. وكان كمال جنبلاط يرغب في انتقاء القوى التي ستنضوي تحت لواء التنظيم الجديد وإقصاء البعض ممن كان يبدي حيالهم بعض التحفظ، وبصورة خاصة بعض القوى الجديدة التي نشات مع الأحداث وبفعل الدعم الفلسطيني. اما الشيوعيون فكانوا يرغبون في جمع اكبر عدد من القوى، وابدوا، من موقع حرصهم على إنجاح العمل، تمسكاً شديداً بالقوى البيروتية التي كانت تثير تحفظات كمال جنبلاط، لأنها تُؤمّن برايهم تغطية بيروتية ضرورية للعمل الوطني في مرحلته تلك. إستجاب كمال جنبلاط مقتنعاً براي الشيوعيين بعد ان اقترحوا صيغة تنظيمية تاخذ بالاعتبار تحفظات كمال جنبلاط دون ان تستبعد من التنظيم اياً من القوى اللازمة برايهم لإنجاحه.

إقترحوا تنظيماً على درجتين: مجلس مركزي يضم جميع القوى والأحزاب ويكون بمثابة هيئة عامة، ولجنة تنفيذية مصغرة تضم القوى الأساسية وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة وتكون بمثابة القيادة والسلطة التنفيذية. كان راي كمال جنبلاط ان تكون نيابة الرئاسة لشخصية مستقلة وعرض عليّ ان اتولاها. اما الشيوعيون فكان رايهم ان يتولاها ابراهيم قليلات رئيس تنظيم «المرابطون» وهو تنظيم ناصري بيروتي ذو صبغة إسلامية سنية. رفض كمال جنبلاط رفضاً قاطعاً وكاد يعدل عن إنشاء التنظيم الجديد كله. قصدني جورج حاوي ومحسن ابراهيم لإقناعي باقتراحهما. كان رايهما ان المرحلة التي يمر بها الصراع تقتضي إبراز تنظيم «المرابطون» وإرضاءه ببعض الوجاهة والصدارة ولو على حساب المقاييس التي يتمسك بها الرئيس كمال جنبلاط، لأن «المرابطون» بما لهم من رصيد في الأوساط الإسلامية السنية ومن دعم فلسطيني، لازمون لتامين بعض الدعم للموقف الوطني في العاصمة ولدعم موقع الحزب الاشتراكي نفسه في مواجهة الإسلام السياسي التقليدي. رافقتهما وحاولنا إقناع الرئيس فبقي مصراً على موقفه الرافض. فاعتذرت له عن قبول نيابة الرئاسة واقترحت تعيين جميع رؤساء الأحزاب الكبرى نواباً للرئيس بحيث تضيع معالم التعيين ويتم إغراق اقتراح الشيوعيين دون إلغائه. قبل الرئيس جنبلاط على مضض بالاقتراح باعتباره الأقل سوءاً لا الأفضل، ووافق عليه الشيوعيون باعتباره يلبي المطلوب من اقتراحهم. وهكذا تنظمت الحركة الوطنية اللبنانية: مجلس مركزي ولجنة تنفيذية برئاسة كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، رئيس الجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية.

III ـ الحصار والإدارة المدنية

واجهت الحركة الوطنية منذ تاسيسها مشكلة الحصار ونقص بعض المواد الأساسية من طحين ومحروقات للأفران والسيارات. كما عانت من الانهيار الكامل لأجهزة الدولة في مناطق سيطرتها، ومن فقدان جميع الخدمات الضرورية للمواطنين بدءاً بالأمن وصولاً إلى سائر الخدمات الضرورية الأخرى.

فعمدت إلى تنظيم إدارة مدنية تتولى تفعيل اجهزة الخدمات الرسمية، وحيث تعذر التفعيل، القيام مباشرة بالمهام المطلوبة. فاضطرت إلى إنشاء جهاز أمن وقضاء اسمتهما «الأمن الشعبي» تولّاهما السيدان سنان براج للأمن ممثلاً تنظيم «المرابطون»، والسيد فؤاد شبقلو للقضاء. واقامت جهازاً للإدارة المدنية تسلمتُ مهام تنظيمه والإشراف عليه بمعاونة ممثلين عن جميع الأحزاب المشاركة، عملَ على تامين الحاجيات الحياتية الضرورية خاصة الطحين والمحروقات للأفران، كما فعّل سائر اجهزة الخدمات التابعة للدولة واضعاً بتصرف رئيس الحكومة آنذاك، المغفور له رشيد كرامي، العناصر والخبرات وسائر الامكانات المتوفرة والكفيلة بتفعيل المرافق والخدمات الحياتية من ماء وكهرباء وهاتف ونظافة وسواها.

واجهت الحركة الوطنية بسبب الإدارة المدنية حملة كبيرة من التجني والاتهامات. اتُهمت بانها تريد الحلول محل الدولة وانها بعملها هذا تشجع على التقسيم وتبرر الأعمال التقسيمية التي كانت تقوم بها الجبهة اللبنانية. والواقع ان الحركة الوطنية كانت في معاناة كبيرة نتيجة إيمانها العميق بوحدة الوطن، ووقوفها بعنف ضد التقسيم بجميع مظاهره من جهة، وفقدان ضرورات الحياة اليومية نتيجة انهيار وغياب مؤسسات الدولة من جهة ثانية. فإن اقدمت على العمل لتلبية حاجات المواطنين بدلاً من اجهزة الدولة المتداعية اتُهمت بالتقسيم او بتسهيله، وإن احجمت اتُهمت بالتقصير والغياب عن حاجات المواطنين الفعلية والملحة. والحقيقة ان الحركة الوطنية اقدمت على الإدارة المدنية مكرهةً مرغمةً ولم يكن لديها اي مشروع للحلول محل الدولة، وكانت بريئة من جميع التهم التي وُجهت إليها في حينه تشويهاً لموقفها. استغلت بعض الزعامات السياسية المعادية لكمال جنبلاط ولنفوذه في العاصمة بيروت مناسبة إقدام الحركة الوطنية على تلبية حاجة المواطنين بواسطة الإدارة المدنية لتلصق بها تهمة تسهيل التقسيم وتشجيعه. لم تكن الإدارة المدنية مشروعاً وطنياً ولا مطلباً في برنامج العمل الوطني بقدر ما كانت وسيلة لتلبية حاجات ظرفية اضطرارية، الغاية منها تلبية حاجات المواطنين ومساعدتهم

على تحمُّل مشاق الحصار واستمرارهم في دعم الموقف الوطني وتاييده. كانت الإدارة المدنية وسيلة عمل جماهيري ولم تكن مشروعاً وطنياً. وكل ما أُلصق من تهم بالحركة الوطنية بسبب الإدارة المدنية كان كلاماً ظالماً لا سند حقيقياً له. وكان المعارضون يسهلون باتهاماتهم إفراغ المناطق الوطنية وتسهيل إغراقها بالفوضى.

IV ـ السعي لحل بواسطة قوات عربية اوروبية مشتركة: رحلة البحر

كيف السبيل إلى منع السوريين من الدخول إلى لبنان او على الأقل كيف السبيل إلى الحؤول دون تفردهم بالحل؟ تلك كانت المسألة الأساسية التي واجهتها الحركة الوطنية وسعت إلى إيجاد الحلول لها. الحل الذي تم التوصل إليه وتم الاتفاق بشانه مع قيادة الثورة الفلسطينية يقضي بالسعي لدى الدول المعنية بازمة لبنان من اجل تامين قوات عربية من مصر والجزائر والسعودية تحل محل القوات السورية، وتعمل على إيقاف الحرب والاقتتال. وارتُئِيَ في حينه إشراك قوات اوروبية مع القوات العربية لأن وجودها يساعد على صون الحريات العامة تبعاً لطبيعة انظمتها الديموقراطية، ويحول دون جنوح القوات العربية إلى التعاطي مع الحريات العامة على منحى طبيعة انظمتها وشحّ الديموقراطية فيها. القوات العربية من دول غير مجاورة تحفظ السيادة والاستقلال، والقوات الأوروبية تصون الحريات، فياتي الحل في مصلحة لبنان المستقل السيد الديموقراطي، وتصان المقاومة الفلسطينية، ويحال دون مصادرة قرارها ودون مصادرتها للقرار اللبناني. إن وقف الحرب والاقتتال وتطبيق القانون والاتفاقات من قبل اطراف محايدة مهتمة ومعنية بصيانة استقلال وسيادة لبنان وحرياته العامة وبحفظ المقاومة ومنع تجاوزاتها وانحرافاتها، هو الحل الذي سعت إليه الحركة الوطنية ورات فيه الخلاص والإنقاذ. كان كمال جنبلاط كبير الثقة بصوابية الحل المقترح، شديد القلق حيال إمكان تحقيقه، فسعى إليه بنفسه واضعاً كل إمكاناته في سبيل إنجاحه. قرر تولّي الدفاع عن الحل المقترح والتوجه إلى الدول العربية المعنية لإقناعها بصوابيته وانتزاع موافقتها عليه. وقد ارتاى ان ارافقه في جولته هذه مع وفد من اركان حزبه (الحزب التقدمي الاشتراكي).

كنا في حصار ولا طريق امامنا للسفر إلا طريق البحر. وبحرنا وسائله قليلة عاجزة. رُتّب السفر بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، فتقرّر ان نبحر من مرفأ الزهراني في صيدا في اواخر شهر تموز من سنة ١٩٧٦. وصلنا إلى المرفأ قرابة الظهر فإذا بنا امام مركب خشبي صغير اسمه «فينيسيا»، قوامه قاعة كبرى محاطة بنوافذ زجاجية، فيها مقاعد حديدية للجلوس، وقعر يحتوي على المحركات وبضعة اسرّة وعلى ظهره قارب للنجاة. دخلنا المركب: كمال جنبلاط، محسن دلول وزياد البيطار وانا، وكان على متنه، بالإضافة إلى القبطان، إثنان من البحارة ومدنيان علمنا في ما بعد انهما ضابطان من جيش التحرير الفلسطيني مسافران بمهمة إلى مصر، كما رافق كمال جنبلاط مرافقه الظريف السيد محمد درويش. ابحرنا قرابة الساعة الثانية بعد الظهر وبدانا نبتعد عن الشاطئ ببطءٍ شديد، فالمركب صغير قديم ومحركاته ضعيفة وعلمنا اننا لن نصل إلى قبرص قبل صباح اليوم التالي، اي اننا سنبقى في البحر قرابة سبع عشرة ساعة. نزل كمال جنبلاط إلى الطابق السفلي ليرتاح قليلاً وبقينا نحن في القاعة الكبرى نتطلع إلى ذاك الجبل الأخضر الذي يبتعد وراءنا ويكاد يغيب: الشمس في المغرب والجبل الأخضر في المشرق والإثنان يغيبان ويغرقان في اليمّ، ونحن على خشبة بين مغيبين نحاول تمضية الوقت الطويل، حتى بدت لنا من بعيد كتلة سوداء كبيرة تتجه نحونا مسرعة كانها البرق. «إنه زورق حربي، إنه زورق إسرائيلي يتجه نحونا من الشمال، إنه قادم من مرفأ جونية» صاح القبطان. اسرعنا نُعلم الرئيس جنبلاط بالأمر، فصعد إلى القاعة مرتدياً ثوباً عربياً طويلاً (دشداشة)، حاملاً بيده سبحة طويلة، وجلس إلى المقعد الأمامي. قال القبطان: « إجلسوا إلى المقاعد وتصرفوا بشكل طبيعي». وصل الزورق الحربي باسرع مما انتظرنا فإذا به كتلة ضخمة من الفولاذ تتهادى وتترنح فوق المياه وعلى ظهرها ابرص احمر الشعر يقف وراء رشاش كبير يصوبه باتجاه مركبنا الصغير ويده على الزناد يتقهقه فرحاً وكانه لقي حظ عمره. ثم سمعنا مكبراً للصوت يطلب من القبطان التوقف عن السير وإيقاف المحركات عن العمل. فامتثل القبطان للأمر لأن

الزورق كان قد اقترب في هذه الأثناء ووقف امامنا قاطعاً الطريق. ثم اقترب منا يتفحصنا ويتفحص المركب. سأل القبطان عن سجل الرحلة واسماء المسافرين وعن الحمولة فأعطى القبطان اسماء البعض صحيحة واخترع للبعض الآخر اسماء جديدة. ثم همَّ احدهم بالنزول إلى مركبنا للتثبّت، ثم عدل، ثم دار الزورق حولنا مرتين واخذ يتراجع، ثم توجه نحونا بسرعة ظاهرة فاعتقدنا انه يقترب للتثبّت من صحة المعلومات التي اعطيت له، وإذا به يصدم مركبنا بعنف، ثم يستدير ويعاود الكرة من الجهة المقابلة فيصدمنا باشدّ مما فعل ثم يستدير ويرحل متجهاً جنوباً، فتنفسنا الصعداء واخذنا نهنئ بعضنا بسلامة النجاة ومحمد درويش يمازح الرئيس جنبلاط: « يا بك كانت الحركة الوطنية ستفقد اهم ركنين فيها كمال جنبلاط ومحمد درويش». وفي لحظة استعادة الأنفاس هذه راينا الزورق الإسرائيلي يستدير من جديد ويرجع إلينا باسرع مما غادر فاستعذنا من الشيطان وحسبنا الف حساب وغرقنا في صمت عميق، وصل وعاود اقتحام مركبنا باشدّ مما فعل في المرة الأولى فوقعنا جميعنا ارضاً مرتطمين بالجانب الآخر من المركب، ثم التف وعاود الاقتحام والصدم من الجهة المقابلة ملقياً بنا على حائط الطرف الآخر. امران ما زالا حتى اليوم عالقين بذهني وكانهما يحصلان الآن: عبارة: «بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الرحمن الرحيم» التي اخذ يرددها كمال جنبلاط، وصوت طقطقة اخشاب مركبنا تحت صدمات الزورق الحربي. شعرت وانا اسمع طقطقة خشبات المركب وهي تتكسر تحت صدمات الفولاذ كانها عظامي تتحطم وتُطحن. خشب المركب يتحطم والألم في عظامي. كاني والمركب اصبحنا واحداً، عظامي اخشابه وزجاجه لحمي. اتراه شعر بالألم مثلي، اشفقت عليه من شدة وجعي. ثم رايت ابرص الشؤم يوجه رشاشه إلى اسفل مركبنا ويطلق ناراً غزيرة، ثم إلى اعلى ويطلق النار على قارب النجاة، ثم يعود الزورق فيقتحم ويصدم للمرة الأخيرة ثم يستدير ويرحل. استفقنا من الصدمة على صوت بحار وهو يصرخ من اسفل : «الماء! الماء! الماء يتسرب إلى المركب». هرعنا نحمل الماء ونلقي به خارجاً وعمل البحارة على سد

الثغرات التي فتحها رصاص الرشاش في قعر المركب. وبعد جهد توقف تسرب الماء. سأل القبطان: «كمال بك ماذا تريد ان نفعل نرجع ام نتابع؟» سأل جنبلاط على اية مسافة اصبحنا؟ اجاب القبطان إننا اصبحنا في منتصف الطريق. فقرر متابعة الرحلة «والاتكال على الله». امضينا ليلنا جلوساً على الكراسي، ومع الفجر لاحت لنا معالم جزيرة قبرص فتنفسنا الصعداء. طلب منا الرئيس جنبلاط ان نكتم خبر الزورق وما تعرضنا له لكي لا يصاب المواطنون المحاصرون في المناطق الوطنية بالإحباط ويتسرب الخوف إلى نفوسهم. لم اكن من هذا الراي، وقد استهولت عمل القرصنة هذا وعدم إدانته العلنية، فما كاد المركب يرسو بنا في مرفا لارنكا حتى اخبرت بالأمر مراسل رويتر. فنشرت رويتر الخبر واصفةً ما حصل بانه عمل قرصنة، متهمةً به إسرائيل، وفي اليوم التالي تناقلته إذاعات العالم وصحفه. لم نعلم إن كانت وشاية قد اعلمت الإسرائيليين بنا ام هي مراقبتهم المستمرة للشواطىء اللبنانية وصدفة اللقاء، ما اعلمه اننا قاربنا الموت في تلك الليلة إلى حد المجاورة والتحرش، حتى إن صور دقائق الرعب وثوانيه ما تزال عالقة في الذهن لا تغادر.

وضع الرئيس المصري انور السادات بتصرفنا طائرته الخاصة التي اقلتنا من مطار لارنكا إلى القاهرة. استُقبل جنبلاط في مصر استقبالاً عظيماً وكُرم تكريماً كبيراً. ففي اليوم التالي لوصولنا استقبله السادات ودعاه لحضور الاحتفال بذكرى الثالث والعشرين من يوليو الذي سيقام بعد يومين من وصولنا، استُقبل جنبلاط في الاحتفال مكرماً في مقعد متقدم على مقعد نائب الرئيس المصري، وافتتح السادات كلمته مرحباً بـ «ضيف مصر الكبير صديق ورفيق الراحل الكبير الرئيس جمال عبد الناصر». اذكر اهمية التكريم في الاستقبال لاقارن بينه وبين سوء الوداع، يوم لم نعد نلقى من المسؤولين من نلتقيه او نتحدث إليه بعد ان التقى السادات في الرياض الرئيس حافظ الأسد وتصالح معه.

وعد السادات في لقائه الأول مع جنبلاط ان يرسل عشرة آلاف جندي

مصري وان يسعى لدى الجزائر كي تشارك بمئتي دبابة مبدياً عدم اعتراض على مشاركة فرنسية. كان على كمال جنبلاط ان يقنع السعودية بالأمر ومن ثم ان يتوجه ليقنع الفرنسيين والجزائريين. غادرنا القاهرة إلى الطائف على متن طائرة السادات الخاصة وكنا، إلى الرئيس جنبلاط، عباس خلف ومحسن دلول وتوفيق سلطان وانا. وصلنا الطائف مساءً وكان في استقبالنا في مطارها سمو الأمير بدر بن عبد العزيز نائب رئيس الحرس الوطني ممثلاً سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني الذي استضافنا في تلك الليلة واجرى محادثات مع الرئيس جنبلاط تمهيداً للقاء جلالة الملك في صباح اليوم التالي. كان جلالة الملك خالد بن عبد العزيز يهم بمغادرة الطائف إلى الرياض في صباح اليوم التالي لوصولنا إليها فاخّر سفره من الساعة الثامنة صباحاً حتى العاشرة كي يلتقي كمال جنبلاط. في تمام الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي استقبلنا جلالة الملك خالد وإلى جانبه سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز. بدا جنبلاط مدافعاً عن الحركة الوطنية وعن مطالبها المشروعة نافياً عنها تهمة الشيوعية واليسار والتطرف التي كان اخصامها يحاولون إلصاقها بها وخاصة امام السعودية، ثم انتقل إلى شرح المطالب الوطنية التي اختصرها بإلغاء الهيمنة الطائفية ومطلب المساواة بين المسلمين والمسيحيين (محاولاً من طرف خفي استثارة الحمية الإسلامية عند الملك خالد)، ثم تكلم بإسهاب عن التدخل السوري متهماً السوريين برغبة القضاء على المقاومة الفلسطينية والسيطرة على لبنان، خالصاً إلى طلب المساعدة السعودية لإنقاذ لبنان والمقاومة بالعمل على إرسال قوات سلام عربية تشارك فيها المملكة العربية السعودية إلى جانب مصر والجزائر. لم نشعر بحماس زائد للحل الذي اقترحه الرئيس جنبلاط وسمعنا من جلالة الملك كلاماً عاماً لا يوحي باهتمام زائد وإنما بعطف عام غير قابل للترجمة بمشروع عملي. لم نُحبط لاننا اعتبرنا ان نتائج اللقاء مع جلالة الملك سوف تظهر بعد ان يلتقي جلالته بالأمير عبدالله الذي وعد بالسعي لترتيب الأمور مع السوريين وبحث الحل المقترح معهم والمساعدة فيه. غادرنا السعودية دون كبير امل ولم نكن نعلم في حينه انها

ترعى مشروع مصالحة بين الرئيسين الأسد والسادات، وان المشروع الذي حملناه للحل سيُستخدم لتسريع المصالحة واعتماد حل آخر همه الأول المقاومة الفلسطينية وليس الشان الوطني اللبناني.

تركنا السعودية واتجهنا إلى العراق. كان السعي في العراق لطلب الدعم والتاييد للمشروع الوطني المقترح والطلب من العراق استخدام علاقاته الدولية لتشجيع إرسال قوات سلام عربية اوروبية مشتركة إلى لبنان. استقبلنا في العراق نائب الرئيس العراقي السيد صدام حسين ودخل معنا في نقاش تحليلي طويل حول الأزمة اللبنانية واسبابها وسبل حلها، ترك لدينا انطباعاً عاماً بالاستحسان لرصانة التحليل وبعده عن الأوهام والمزايدات التي خشينا منها قبل اللقاء بسبب ما كنا نتوقع، نتيجة معرفتنا بالخلاف المستحكم بين الحزبين الحاكمين في سوريا والعراق. تركنا العراق وعدنا إلى مصر حيث اطلع الرئيس جنبلاط المصريين على نتائج الاتصالات واعددنا لمتابعة الرحلة إلى فرنسا والجزائر.

إستقبَلَنا في باريس عشية وصولنا إليها وزيرُ خارجيتها السيد دو غيرانغو. وابلغنا استعداد فرنسا للمساعدة في حفظ سيادة واستقلال لبنان والمحافظة على سلامة المقاومة الفلسطينية، معتذراً عن المشاركة في قوات سلام مبدياً تاييد فرنسا لفكرة قوات سلام عربية مصرية جزائرية سعودية، متفهماً القلق اللبناني الوطني والفلسطيني من دخول القوات السورية إلى لبنان. إلى وزير الخارجية التقينا في فرنسا عدداً من السياسيين من قادة اليمين واليسار الفرنسي اهمهم السيد فرنسوا ميتران الذي كان ما يزال اميناً عاماً للحزب الاشتراكي الفرنسي، والسيد جورج مارشيه الأمين العام للحزب الشيوعي. إستقبلنا فرنسوا ميتران في منزله بحضور مساعده السيد ليونيل جوسبان واستمع إلى كمال جنبلاط باهتمام وإصغاء كبيرين، ثم ادان الاعتداء الذي تعرضنا له من قبل إسرائيل في البحر، وطلب ان نشرح له ما حصل فاستهجن الأمر وطلب من جوسبان ان يستدعي السفير الإسرائيلي في اليوم التالي لتقديم احتجاج على ما اسماه بعمل قرصنة واعتداء على زعيم اشتراكي، ثم ادان

التدخل السوري في لبنان وشرح لنا وجهة نظره مسهباً في تقديره لجهة موافقة الأميركيين على التدخل السوري في لبنان لضبط المقاومة الفلسطينية، وبرَّر عدم التدخل الفرنسي مؤيداً وجهة النظر الرسمية التي قوامها عدم مشاركة فرنسا في اي عمل عسكري او امني خارج إطار الأمم المتحدة. فهمنا يومها ان سعينا للحصول على قوات اوروبية للمشاركة في حفظ السلام في لبنان لن يحصل إلّا في إطار الأمم المتحدة، والوصول إلى قرار الأمم المتحدة يستحيل بدون الموافقة الاميركية، وان الأمر في حكم المستحيل، وان جانباً كبيراً من سعينا بُني على رغبات وتقدير خاطىء. بقي الأمل بالقوات العربية وحدها.

قصدنا الجزائر وكان رئيسها، هواري بومدين، قد ارسل إلى دمشق وزير الدولة للشؤون الخارجية الطيب الإبراهيمي للبحث مع السوريين بشان دخولهم إلى لبنان. وصلنا الجزائر عند العصر فاستقبلنا الرئيس بومدين عند الساعة السادسة وجماهير غفيرة ازدحمت على جانبي الطريق إثر إذاعة خبر وصول جنبلاط من إذاعة الجزائر ترحب به وتهتف للحركة الوطنية. عرض كمال جنبلاط الوضع في لبنان عامة كما عرض للعلاقات السورية اللبنانية، والسورية الفلسطينية، محملاً سوريا رغبة التاثير على قرار الثورة الفلسطينية ونصرة الهيمنة الطائفية في لبنان على حساب المشروع الوطني والوطنيين، وخلص مطالباً باسترداد دَين لبنان على الجزائر: دَين الوطنيين اللبنانيين على الثورة الجزائرية من تاييد ودعم. تحدث الرئيس بومدين وعرض لمهمة الإبراهيمي في دمشق ولتعنّت السوريين وإصرارهم على الدخول إلى لبنان وبيروت. ولما بدا كمال جنبلاط معترضاً مطالباً بموقف حازم وجهد اكبر استدعى الرئيس بومدين وزير خارجيته السيد عبد العزيز بوتفليقة، وكان في الطابق العلوي من القصر مجتمعاً بالرئيس ساعة وصولنا، وطلب إليه ان يخبرنا بكل ما يعرف. وإذا بنا امام مسلسل الأحداث كما ستحصل، رواها لنا من مصادرها عليم مُطّلع خبير. قال بوتفليقه إن السوريين سيدخلون إلى بيروت وإن الأميركيين موافقون وإن السعودية تعمل بالاتفاق مع الأميركيين على

مصالحة السادات والأسد، وإن العرب سيدعمون السوريين في مهمتهم في لبنان، وإن الجزائر حاولت ان تمنع ذلك وان تجد حلاً آخر ياخذ بالاعتبار مصالح المقاومة الفلسطينية والوطنيين اللبنانيين ولم تفلح، وآخر مسعى قامت به بناءً لطلب الرئيس بومدين قام به الأخ الطيب الإبراهيمي ولم يوفق، وهو سوف يذهب إليكم في صباح الغد ويخبركم بتفاصيل مهمته. وبالرغم من كل هذه المعلومات ابدى الرئيس بومدين كل استعداد لتقديم منتي دبابة يضعها بتصرف القوات المصرية والسعودية في حال قبل السادات إرسال قوات سلام إلى لبنان. وفي الختام نصح ايضاً بالتعريج على ليبيا لطلب مساعدة القذافي فربما استطاع ان يقنع السوريين بالعدول وقبول قوات عربية مشتركة بدل قواتهم. وافق جنبلاط على الذهاب إلى ليبيا فاجرى الجزائريون الاتصالات اللازمة وتم الاتفاق على موعد في الغد في طرابلس الغرب مع العقيد القذافي.

هممنا بمغادرة الجزائر فاعترضتنا عقبة شكلية مفادها ان الطائرة التي تقلنا هي طائرة السادات الخاصة وهي ممنوعة من الذهاب إلى ليبيا لأن العلاقات مقطوعة بين ليبيا ومصر. قرر جنبلاط إلغاء رحلة ليبيا والعودة مباشرة إلى القاهرة. ولما علم الرئيس بومدين بالأمر وضع طائرته الخاصة بتصرفنا، فحُلّ الإشكال وتوجهنا من الجزائر إلى طرابلس الغرب.

وصلنا طرابلس في ايام التحضير للفاتح من ايلول وليبيا في احتفالات مستمرة. انتظرنا في الفندق تحديد الموعد مع العقيد وطال الانتظار فقرر جنبلاط مغادرة ليبيا والعودة إلى القاهرة. استُدعي طاقم الطائرة وتوجهنا إلى المطار. وفي الطريق ادركتنا سيارة مستعجلة فيها مسؤولون من الخارجية ابلغونا اعتذار العقيد عن عدم استقبالنا في طرابلس لأنه موجود في بنغازي وهو ينتظرنا هناك، وبنغازي هي على طريق العودة بين طرابلس والقاهرة. وافق جنبلاط فعرجنا على بنغازي ووصلناها قرابة المغيب وانتظرنا اللقاء مع العقيد فتاخر إلى ما بعد التاسعة ليلاً. عند التاسعة، وكان قد طال بنا الانتظار، ابلغَنا الليبيون ان موعدنا مع العقيد قد حدد في الساعة العاشرة ليلاً وطلبوا

منّا التهيؤ للذهاب إلى اللقاء. وكانت المفاجاة إذ رفض كمال جنبلاط الموعد معتذراً بانه لا يستطيع السهر بعد الساعة الثامنة وانه تعب ويرغب في النوم ودخل غرفته واستسلم للنوم. اسقط في يد الليبيين، فبتنا ليلتنا باكراً على وتيرة النعاس السياسي المفاجىء الذي انتاب الرئيس جنبلاط على امل ان نلتقي العقيد في اليوم التالي ونغادر. إنتظرنا الموعد صباحاً، فتاخر، فقرر جنبلاط المغادرة فوراً وتوجهنا إلى المطار. في الطريق اعترضتنا سيارات عسكرية واعلمتنا ان العقيد ينتظرنا في ثكنة على مقربة من المطار. دخلنا إلى الاجتماع وكان قد انضم إلينا في ليبيا السيد رياض رعد. إستقبلنا العقيد بثياب عسكرية عادية وببرودة ظاهرة واستهل الكلام منتقداً الحركة الوطنية لعدم ثوريتها وعدم إعلانها اللجان الثورية الشعبية وعدم تبنيها جيش لبنان العربي و... . إنتفض كمال جنبلاط وقاطع العقيد بلهجة لا تخلو من الحدة قائلاً: «نحن لا ناخذ دروساً في الثورية والوطنية من احد، نحن نوزع هذه الدروس على العالم العربي كله وبدل انتقاد الحركة الوطنية من موقع الجهل بالواقع اللبناني وتعقيداته كان احرى بالثورة الليبية ان تقدم المساعدة للحركة الوطنية لا المواعظ والإرشادات» ثم وقف ووقفنا معه وهم بالرحيل. عندها تغيرت لهجة العقيد وبدا غير منتظر لردة فعل جنبلاط وعزا الأمر إلى ان جنبلاط قد اساء فهمه فهو لم يقصد الانتقاد بل المُساعدة وفتح باب النقاش. تابعنا الجلسة وتابع جنبلاط شرح الوضع ببلاغة كبيرة اثارت إعجاب العقيد، فتغير خطابه كلياً واصبح يخاطب جنبلاط متودداً متحبباً، ووعد بتقديم المساعدة بعد ان وضحت له الأمور بغير ما كان قد تصورها او صُوِّرت له. بعد انتهاء المقابلة علمنا ان العقيد كان استقبل قبلنا مباشرة الملازم احمد الخطيب قائد ما كان يسمى بجيش لبنان العربي الذي كان يُكنّ حقداً كبيراً لجنبلاط وللحركة الوطنية والذي استخدمته المقاومة الفلسطينية كرديف للحركة الوطنية ووسيلة ضغط عليها.

عدنا إلى القاهرة حاملين معنا امرين متناقضين: صورة التطورات المستقبلية غير المشجعة التي رسمها لنا السيد بوتفليقة وزير خارجية

الجزائر، واملاً ضعيفاً لا سند موضوعياً له سوى زخم الاندفاع في المواجهة الذي كنا نحمل، ورسوخ قناعتنا باننا على حق.

في القاهرة بدات المعاناة وبدا معها الشعور بالهزيمة يتسرب إلى النفوس. اخبار العاصمة بيروت غير مشجعة، تقدم السوريون في الجبل، واخذ الشك يتسرب إلى النفوس وجبهات الصمود، والاتصالات من اركان الحزب الاشتراكي تتكثف مطالبة بعودة جنبلاط السريعة. حاول جنبلاط معاودة الاتصال بالسادات فزاد التهرّبُ والمماطلةُ والتسويفُ من الم المعاناة. ولما قرّر جنبلاط العودة برزت مصاعب مختلقة الواحدة تلو الأخرى، حتى خلنا ان قراراً ما يمنعنا من السفر ينفذ دون إعلان. فالجواب الدائم الذي كنا نُعطى: «المسؤولون الأمنيون يعدون للسفر بسرية تامة ولسنا نعلم ما هي الوسيلة التي سيختارون، غواصة ام باخرة ام طائرة، لسنا ندري». تكرر الجواب على مدى اسابيع ثلاثة حتى كاد الشك بقرار منعنا من السفر يترسخ في اذهاننا ويقلق تفكيرنا ويجعلنا في وضع من العصبية والتوتر الدائمين. حتى علمنا ان السادات قد طار إلى الرياض، وجاءنا ضابط الأمن يقول وشوشةً وهمساً: «احزموا الحقائب واتركوها في الغرف، سنرحل اليوم، اجهزة الأمن ستهتم بالحقائب، وتفضلوا بالنزول إلى مدخل الفندق للذهاب بالسيارات للقاء وزير الخارجية». ذهبنا إلى الخارجية وكاننا في زيارة عادية كالتي كانت تتم في بداية الرحلة يوم المقابلات المتكررة مع المسؤولين، الموكب رسمي وكبير والمرافقة لائقة وملفتة. في الخارجية استقبلنا امينها العام في زيارة وداعية بروتوكولية شكلية دار فيها حديث عام، ثم غادرنا إلى الإسكندرية والإذاعة تنشر خبراً عن زيارة لنا في الغد إلى المغرب بناء لدعوة من جلالة الملك. فعلمنا انا بدانا رحلة العودة وان كل ما يذاع إنما هو للتمويه وإخفاء الحقيقة لأسباب امنية. في الطريق إلى الإسكندرية، أُدخلنا إلى مزرعة بجانب الطريق ابدلنا فيها ثيابنا ولبسنا تنكراً العقال والجلابية المصرية وانتقلنا إلى سيارات غير تلك التي اتينا فيها من القاهرة وتابعنا سيرنا باتجاه الإسكندرية. وصلناها ليلاً وتوجهنا فوراً إلى مرفئها ودخلناه من باب خلفي وقصدنا باخرة شحن كبيرة متوقفة إلى

الرصيف، وبدانا رحلة العودة إلى لبنان. كان على الباخرة اربع كابينات صغيرة واحدة للقبطان تخلى عنها لكمال جنبلاط، وواحدة احتلها رياض رعد وزوجته، وواحدة فضل شلق وزوجته، ولم يبقَ سوى كابينة واحدة تقاسمناها مناوبة محسن دلول وعصام نعمان وحسن بيان وفتحي عرفات شقيق السيد ياسر عرفات وانا. طاف بنا المركب في المتوسط ثلاثة ايام وثلاث ليالٍ متنقلاً من اتجاه إلى اتجاه. وفي فجر اليوم الرابع طلب إلينا القبطان ان نتحضر لأنه سينزلنا على شاطىء بلدة الجية. مع ساعات الفجر الأولى بدانا نرى الشاطىء وفي اقل من دقائق معدودات وصل المركب إلى خليج الجية وتوقف. هرعت إلينا بعض الزوارق فانزلتنا، وكان في الجوار مركز لفتح امّن لنا سيارات نقلتنا إلى بيروت. إنتهت رحلة السعي الأخيرة كما بدات، ذكرتني بكلام لكمال جنبلاط قاله عشية انتصاره في الانتخابات النيابية الفرعية في الشوف بعد وفاة النائب انور الخطيب: «ليست السياسة سوى لعب اطفال فوق رمال شواطىء الأبدية». لعبنا وخسرنا واصعب ما في الخسارة تخلّي الحلفاء والأصدقاء. بعد مصالحة الرئيسين الأسد والسادات في الرياض تخلت المقاومة عن التحالف مع الحركة الوطنية وسعت لإنقاذ نفسها. وفي مؤتمري الرياض والقاهرة في خريف سنة ١٩٧٦ انتهت المسالة الوطنية اللبنانية إلى الحسم لمصلحة قوى الهيمنة، والمسالة الفلسطينية إلى الضبط بإشراف قوات ردع عربية، اي بإشراف الجيش السوري الذي شكل القوة الأساسية شبه الوحيدة في هذه القوات. دخلت قوات الردع وبدا مع دخولها ان فريقاً انتصر على الآخر: فمن كان ضد الدخول السوري إلى لبنان بدا منهزماً، ومن كان معه (ولو في الساعات الأخيرة) بدا منتصراً، والقوى الوطنية من احزاب وشخصيات وكذلك القوى الليبرالية الديموقراطية المعترضة انكفات إلى عزلة وحصار، وبعضها شعر بالخطر يقترب فسافر ورحل. ريمون إده توجه إلى مصر مدعواً من السادات ومنها إلى باريس، صائب سلام اقام في منزله في المصيطبة يتابع بحذر ودراية، وكمال جنبلاط دعاه السادات مجدداً فرفض وبقي في لبنان يتنقل بين بيروت والمختارة، حتى اغتيل في السادس عشر من آذار سنة ١٩٧٧. تسبب

مقتله بمذبحة طائفية ارتكبتها عناصر مشبوهة بحق بعض المسيحيين المسالمين في بعض قرى الشوف، مثيرةً عصبية طائفية طالما حرص كمال جنبلاط طيلة ايام الحرب على خنقها ومنع إثارتها. وبالمقابل بدت القوات اللبنانية، بما اعلنت من مظاهر الابتهاج في مناطق سيطرتها، وكانها تتبنى عملية الاغتيال مراكمة الأحقاد معمقة الانقسام بين اللبنانيين.

٧ ـ لماذا بقيت في الحركة الوطنية بعد اغتيال كمال جنبلاط؟

سببان اساسيان دفعا بي للذهاب إلى الحركة الوطنية: موقعها المتقدم في الصراع ووجود كمال جنبلاط. هُدم الموقع وقتل كمال جنبلاط فلماذا بقيت؟ الهزيمة والوفاء والأمل هي الأسباب التي ابقتني حيث انا في موقع متهدم وفي صحبة غاب كبيرها.

واجب تحمّل الهزيمة والخسارة ودافع كره الانتهازية والانتهازيين، شكلا السبب الأول لبقائي في الحركة الوطنية بعد تدمير مواقعها ومقتل قائدها. الانتهازية هي عملية الانتقال الفوري من المواقع الخاسرة إلى المواقع الرابحة، فهي في جوهرها إصرارٌ وسعيٌ دائمين للوقوف إلى جانب الفريق الرابح بعد حصول الربح. والصفتان الملازمتان للموقف الانتهازي واللتين تميزانه عن الموقف السياسي الكريم، هما السعي الدائم للتفيؤ في ظل الفريق الرابح والإفادة الدائمة من موقع الرابحين بعد التثبت من حصول عملية الربح. الموقف السياسي الكريم هو الذي يقيم للكرامة وزناً في عالم السياسة. والكرامة هي احترام الذات واحترام الآخرين، هي جُراة التطلع إلى المرآة والتبحر فيها تاملاً في الذات ومحاسبةً لها. لم احسن في حياتي السياسية كلها الانتقال إلى موقع رابح بعد حصول الربح، وقد امضيت حياتي النيابية كلها، حتى اتفاق الطائف، في موقع المعارضة بعيداً عن اهل الربح والحكم. لم ادخل الحكمَ، إلا ساعة لم يبقَ في ساحة الصراع سوى قلة ارتضت ان تحمل، عن قناعة وإيمان وبعيداً عن اية رغبة في حكم لم تكن له بعد لا هيبة ولا منافع، تبعة تنفيذ اتفاق الطائف ومسؤولية مواجهة التعبئة الشعبية المعادية له.

اما السبب الثاني لبقائي في الحركة الوطنية فالوفاء للرفاق والأصدقاء الذين تحملوا الخسارة والهزيمة بكثير من الكبر والإصرار على الإيمان بصحة الموقف ولو بعد الخسارة والهزيمة. مؤكدين ان النّصر ليس برهان صواب والهزيمة ليست برهان خطأ. وفي الوفاء حنين وإشفاق على حلم لم يتحقق، حلم المشروع الوطني الذي حاولناه وهُزمنا ولم نُعذر. والوفاء موقف سياسي كما هو طباع ونمط سلوك... موقف هو نقيض الانتهازية، وطباع هي نقيض اللؤم، ونمط سلوك هو حفظٌ وإظهارٌ للود ساعة الشدة كما في ساعة الرخاء. والناس كثرة على وفاء وكرم، وقلة على لؤم، بعكس اهل السياسة وممتهنيها، فهم اغلبية على لؤم وقلة على كرم ووفاء.

السبب الثالث لبقائي هو الأمل الذي ظل يحدونا بإمكان تخفيف وطاة الهزيمة ومنع تحقيق كامل نتائجها، عن طريق التضامن والوحدة والتماسك بين القوى التي هزمها ميزان القوى. وربما كانت المذكرة التي اعدتها الحركة الوطنية في ٢٨/٦/٧٧، (يراجع نصها في الملحق)، هي افضل تعبير عن هذا الأمل، وقد حددت فيها مصدر الخطر الرئيسي على لبنان بالمشروع التقسيمي الطائفي، كما حددت الجهة التي تحمل هذا المشروع والتي تتحمل مسؤولية اندلاع الحرب واستمرارها، كما رسمت خط المواجهة وضرورتها واسس التنسيق الممكنة بين اطراف الصف الوطني لمنع ذاك المشروع من تحقيق اهدافه في التقسيم والهيمنة.

إنه امل مكابر، هكذا هو امل الخاسرين، إلا انه املٌ حفظَ وحدة القوى الوطنية، والوحدة حفظت الموقع واعادت بناءه، حتى اتت إسرائيل فدمرته وقوضت اركانه وبعثرت قواه فرقاً طائفية مذهبية او شراذم تابعة وهمَّشت القلة الوطنية الباقية من احزاب وشخصيات. إسرائيل هي التي هزمت الحركة الوطنية، ولم تهزمها في الاجتياح والحرب لأن الخسارة العسكرية وحدها لا تهزم، وإنما هزمتها بنقل العدوى الصهيونية إلى الصراع. هُزمت الحركة الوطنية يوم سادت الصهيونية ساحة الصراع بانتشار الفكر السياسي الديني والطائفي والمذهبي واصبحت الأحزاب الأكثر استقطاباً وسيطرةً في ساحة الصراع هي

الأحزاب الدينية الطائفية المذهبية. فحقيقة بقائي في الحركة الوطنية بعد استشهاد كمال جنبلاط لا ترجع إلى كون الحركة الوطنية موقعاً وطنياً بل «الموقع الوطني».

٢ ـ الحركة الوطنية: تاريخ وموقع وطنيان

أ ـ التاريخ، التسمية، الموقع

الحركة الوطنية اللبنانية تواصلٌ نضاليٌ طويل، تمثل في كل محطة من محطات النضال بصيغة محددة للعمل الوطني الذي ادى عبر محطات البناء الأساسية إلى تاسيس الكيان وبناء الوطن وإنشاء الدولة وإرساء الحكم وبسط الحريات وتدعيم الوحدة الوطنية، كما ادى، عبر محطات الدفاع عن هذه المكتسبات، إلى محاولة منع انهيارها بالتصدي لمشاريع تركيز الهيمنة او تحقيق الانعزال او الانجرار إلى التبعية والإلحاق.

فالحركة الوطنية اللبنانية بصيغتها التنظيمية، (المجلس السياسي المركزي)، لم تكن سوى الصيغة الأخيرة التي تمظهرت بها الحركة الوطنية، كما انها لم تاتِ من عدم أو من افتعال، فهي وريثة نضال طويل الأمد بنى لبنان كياناً ووطناً وجمهوريةً واستقلالاً ودولةً وحكماً وحرياتٍ وعيشاً مشتركاً، ونظّم صيغ العمل الشعبي لحمايته والدفاع عنه.

بدات الحركة الوطنية منذ محاولات الإمارة صوغ كيان وحدود، ورسم معالم وطن مستقل. واستكملت في النضال الشعبي المعادي للتخلف وللإقطاع، والساعي إلى وحدة وطنية تتجاوز حدود التقسيمات الإقطاعية لتبلغ وحدة السوق الراسمالية ومعها الوحدة المجتمعية والوطنية. وتتابعت مع النضال من اجل التحرر من الحكم العثماني وإنشاء جمهورية لبنان ودولة لبنان الكبير. وحققت وحدة النضال الوطني للتحرر من الانتداب الفرنسي وانتزاع الاستقلال الوطني، وكرست انتماء لبنان العربي بالانتماء إلى جامعة الدول العربية ومحاربة الدولة الصهيونية في فلسطين. كما ناضلت لاحقاً لمنع ابتعاد لبنان عن الخط القومي العربي وبنت، في ظل التوافق معه، اسس الدولة

الحديثة والمؤسسات. ثم قادت معركة الحفاظ على الحريات الديموقراطية ومنع تسلط المخابرات العسكرية على الحياة السياسية. واخيراً ناضلت لرفع الظلم الاجتماعي والحرمان، وللحفاظ على عروبة لبنان ولإصلاح نظام حكمه وإلغاء الهيمنة الطائفية ولمنع مصادرة وإلغاء المقاومة الفلسطينية، والتمسك بسيادة واستقلال لبنان واستقلالية قراره الوطني في إطار الانتماء العربي والمصير العربي المشترك.

هذا هو الخط البياني العام لعناوين نضال الحركة الوطنية اللبنانية التي ينتسب إليها «تنظيم الحركة الوطنية ـ المجلس السياسي» مشكّلاً تتويج نضالها ووريث تاريخها حتى حلول العصر الإسرائيلي. من فخر الدين إلى طانيوس شاهين، إلى البطريرك الحويك واميل إده، إلى بشاره الخوري ورياض الصلح، إلى فؤاد شهاب، إلى موسى الصدر وريمون إده وكمال جنبلاط، إلى رفاقهم جميعهم وآخرين كثر ساهموا في إغناء النضال وإعلاء البنيان الوطني من موقع الحكم او المعارضة.

أُسميت حركة وطنية للاعتراف العلني بالتاريخ النضالي كله، فهي حركة واستمرار: استمرار لما قبلها ولمن سبقها، وحركة لن تهدا او تستكين حتى يُنجز الاستقلال وترسخ السيادة وتعلو المؤسسات ويسود القانون ويتصالح الكيان والهوية، الكيان الوطني اللبناني السيد المستقل، والهوية العربية بما فيها العلاقات المميزة بسوريا.

حمل لواء الحركة الوطنية التاريخية هذه، في ادق واصعب مراحل نضالها على مدى تاريخ لبنان الحديث، كمال جنبلاط واحزاب معه ورفاق له كان لي شرف الانتماء إليهم والاستمرار معهم اختياراً علنياً طوعياً، ساعة عزّت المجاهرة بالوطنية وغلبت الانتهازية، وكان النصر بالتبعية للمنتصر سيّدَ المواقف كلها. حملنا اللواء ومعه برنامج عمل وطني لصيغة إصلاح النظام وتطويره وإيمان كبير بالديموقراطية وإمكاناتها وبالوطن ومستقبله.

نُظّمت الحركة الوطنية، وانتقلت من لقاء للأحزاب إلى إطار اكثر تضامناً

وتوحيداً في مجلس موحد وهيكلية عملت قدر المستطاع على توحيد القوى السياسية والعسكرية، لمواجهة توحد القوى في الجبهة اللبنانية، ولممارسة استقلالية القرار الذي عانت من انتقاصه في مناسبات عدة لصالح المقاومة الفلسطينية التي كانت متحالفة معها. تنظمت الحركة الوطنية حول المراتب التالية: مجلس سياسي مركزي ولجنة تنفيذية ومكاتب مركزية وإقليمية وقوات مشتركة.

تألفت اللجنة التنفيذية من كمال جنبلاط رئيساً (وبعد استشهاده تراسها وليد جنبلاط او من يمثل الحزب الاشتراكي)، ومن اربعة نواب رئيس وامين عام تنفيذي: جورج حاوي امين عام الحزب الشيوعي، وعبدالله سعادة رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي (او إنعام رعد تبعاً لتولي الرئاسة في الحزب)، وعبد المجيد الرافعي الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادته القومية في العراق)، وإبراهيم قليلات رئيس التنظيم الناصري «المرابطون» (وغالباً ما مثله سمير صباغ وسنان براج)، ومحسن إبراهيم امين عام منظمة العمل الشيوعي اميناً عاماً تنفيذياً، ومن مستقلين هم السادة: أسامة فاخوري وعصام نعمان ومحمد قباني والبير منصور.

اما المجلس السياسي المركزي فكان يضم، إضافة إلى من ذكرت، جميع التنظيمات الناصرية في بيروت (الاتحاد الاشتراكي العربي بمختلف اجنحته ممثلاً بكمال يونس وعبد الرحيم مراد ومنير الصياد، وتنظيم قوات ناصر ممثلاً بعصام العرب، والاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم الأفواج العربية ممثلاً بخليل شهاب)، والتنظيم الشعبي الناصري في صيدا ممثلاً بمصطفى سعد، والحزب الاشتراكي الثوري العربي ممثلاً بحسين مسيلب وصالح المصري، والحركة اللبنانية المساندة لفتح ممثلةً بهاني فاخوري وسليم شاتيلا ورفيق البلعة، وتنظيم المسيحيين الوطنيين ممثلاً بسمير فرنجية، وبعض الشخصيات المستقلة: السيدان فؤاد شبقلو وعزت حرب (ممثلاً جمعية خريجي المقاصد).

اما المكاتب الإقليمية فاهمها مكتبا بيروت والبقاع، وقد تولى الدكتور اسامة فاخوري مسؤولية مكتب بيروت، وتوليت مسؤولية مكتب البقاع. وقد اشرفَت هذه المكاتب على العمل السياسي الشعبي في المناطق من خلال لجان وطنية توزعت في الأحياء والمدن والقرى وامنت التواصل بين الحركة الوطنية وقواعدها الشعبية.

اما المكاتب المتخصصة فكان اهمها المكتب العسكري، وقد اشرف عليه المسؤولون العسكريون في الأحزاب المنتسبة، وعمل على تنظيم القوات المشتركة، ومكتب الخدمات الاجتماعية وقد اهتم بالشان الاجتماعي وتولى مسؤوليته السيد فؤاد شبقلو، والمكتب المالي وتولت مسؤوليته الحركة اللبنانية المساندة ممثلة بالسيدين سليم شاتيلا ورفيق البلعة، وتولى ضبط المحاسبة وتلقي المساعدات المالية وتامين حاجات الأجهزة المشتركة. اما العلاقات الخارجية فتولتها مباشرة اللجنة التنفيذية، وقد توليتُ الدوليةَ منها (غربية وشرقية) وشاركتُ في العربية مع توفيق سلطان ممثل الحزب الاشتراكي.

ب ـ برنامج العمل الوطني: البرنامج المرحلي

شكل البرنامج المرحلي للحركة الوطنية مرتكزاً هاماً للنضال الوطني على مدى عشر سنوات من عمر الجمهورية الأولى وما زال حتى اليوم يُطرح، وخاصة في ما يتعلق بقانون الانتخابات، كبديل جدّي للقانون الحالي المفروض تغييره بموجب اتفاق الطائف. يطرح البرنامج المرحلي مشروعاً متكاملاً للإصلاح السياسي مرتكزه امران اساسيان: إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة، وجعل الوطن كله دائرة انتخابية واحدة واعتماد التمثيل النسبي. وما تبقى فاقتراح إصلاحات مكملة ومتممة للإصلاح الأساسي الذي قد ينجم عن تحقيق الإصلاحين السابقين.

ا ـ إلغاء الطائفية السياسية توصلاً إلى العلمنة الكاملة

«لقد بات مستحيلاً قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن او الإبقاء

عليه بعد ان نخرجه من مجمل التطوارت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث اصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن ان **الحل الديموقراطي العلماني** المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني اصلاً، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الأهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان، **وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة** للنظام السياسي وازالة كل اثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات البنية اللبنانية.

وترى الأحزاب التقدمية، في هذا الطور من نضالها المستمر لإلغاء الطائفية السياسية، ان الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل وفي الإدارة والقضاء والجيش.

إن تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الأولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من اثقال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الإنسانية والوطنية».

هذا هو النص الذي طرح به البرنامج المرحلي مطلب إلغاء الطائفية السياسية. الغاية من إلغاء الطائفية الوصول إلى العلمنة الكاملة. لم تطرح الحركة الوطنية مطلبها من موقع طائفي كما تفعل اليوم بعض القوى الطائفية والمذهبية في محاولة للتستر على طائفيتها بورقة من تين وطنية، فيما هدفها الحقيقي استبدال هيمنة طائفية باخرى. إنه التذاكي الاحتيالي بطرح مطلب وطني لبلوغ هدف طائفي محض ولتحقيق غرض ابعد من الهيمنة الطائفية قوامه تقويض النظام الديموقراطي المدني وإقامة نظام ديني. فيما الهدف المعلن الصريح في مطلب الحركة الوطنية بإلغاء الطائفية السياسية هو تحقيق العلمنة الكاملة. مطلبها بإلغاء الطائفية السياسية مطلب وطني

بخلاف مطلب سواها من القوى الميليشيوية الطائفية او من المرجعيات والأحزاب الدينية. هوية المطلب تحدّدها الغاية منه ونوعية القوى التي تحمله، تماماً كما هو المطلب النقيض محمولاً من القوى الطائفية المعاكسة. فمطلب العلمنة الذي طرحته القوى الطائفية في المقلب الطائفي الآخر هو ايضاً مطلب طائفي إذ كانت الغاية من طرحه التعجيز بقصد الإبقاء على نظام الهيمنة، كما ان القوى التي حملته كانت قوى طائفية. فمن بين القوى السياسية التي رفعت شعار إلغاء الطائفية والعلمنة، تبقى الحركة الوطنية وحيدة في صدقها ومصداقيتها إن من حيث الغاية وإن من حيث القوى التي كانت تتكون منها، وهي ابعد ما تكون عن التركيب الطائفي او الانتماء الطائفي الأوحدي.

وإن كانت الحركة الوطنية قد آمنت بإلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة حلاً جذرياً، فهي لم تتوهم يوماً ان الحل هذا قابل للتحقيق بين ليلة وضحاها، ولم تعمل من اجل فرضه بالقوة، وإنما اصرت على التطوير من خلال الحوار الديموقراطي وتكوّن القناعة الراسخة بصوابيته سياسياً وشعبياً. كما انها كانت تعلم علم اليقين ان مكامن السوء في النظام الطائفي ليست في الاعتراف المتبادل بوجود الطوائف وإعطائها بعض الحقوق والضمانات، بقدر ما كان في الهيمنة التي ترتبت لصالح طائفة على حساب المواطنين والطوائف الأخرى. فلما اختل ميزان القوى الداخلي نتيجة الدخول السوري الأول إلى لبنان عدّلت الحركة الوطنية في مطلب «إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة» وانتقلت إلى حده الأدنى اي إلى مطلب المشاركة المتوازنة في الحكم ومؤسساته. فقد ورد في المذكرة التي وضعتها الحركة الوطنية في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٧٧ ما حرفيته: «إقامة حكم المشاركة الديموقراطية المتوازنة وذلك بطلب الأخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديموقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم، والتمثيل الشعبي والإدارة وسائر اجهزة الدولة امام جميع الفئات اللبنانية...». إن مطلب الحد الأدنى هذا، (مطلب المشاركة المتوازنة)، الذي اكتفت به الحركة الوطنية في يوم الضيق، واعتبرته خطوة اولى نحو تحقيق المطلب الأساسي في إلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى

العلمنة الكاملة، يُعبّر تعبيراً دقيقاً عن جوهر المطلب الأصلي والأساسي، وهو إلغاء الهيمنة الطائفية والاستغلال الطائفي والامتيازات الطائفية. فالمساواة، ولو في إطار طائفي، هي خطوة صحيحة على طريق إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة. وإلغاء الهيمنة الطائفية والامتيازات الطائفية، في إطار المساواة والمشاركة المتوازنة في مؤسسات الحكم والإدارة، خطوة متقدمة في تطوير النظام وإصلاحه، ومحطة هامة واساسية يمكن الانتظار فيها طويلاً لاستكمال البحث الجدي في مسالة إلغاء الطائفية السياسية. فمحطة الانتظار هذه هي المحطة التي انشاها اتفاق الطائف من منطلق شعار الحد الأدنى الذي رفعته وروجت له الحركة الوطنية اعتباراً من حزيران ١٩٧٧. كان اهل النظام يرغبون في البقاء في محطة الانتظار السابقة، اي مع الهيمنة الطائفية والامتيازات، فجاء اتفاق الطائف لينقل النظام إلى محطة انتظار متقدمة تفتح آفاق النقاش على مصراعيه؛ فمن يرغب بإلغاء الطائفية السياسية وصولاً إلى العلمنة الكاملة عليه ان يثبت صدق اهدافه بطرح البدائل العلمانية للنظام، ومصداقيته بتكوين قوة سياسية غير طائفية تحمل المطلب وتعمل على تحقيقه. اما مَن يطرحه من باب الابتزاز السياسي ليبرر استمرار تبعية، او ليصل منه إلى إعادة هيمنة طائفية اخرى، فلا بد وان يُواجَه بوعي سياسي وشعبي رادع يفرض عليه الانتظار في محطة الطائف التي الغت الهيمنة والامتيازات والتبعية، مناضلاً من اجل تنفيذ الاتفاق تنفيذاً صحيحاً. فبين الطرح الاحتيالي والطرح الجدي لإلغاء الطائفية، مسافة لا يكشفها إلّا تبيان الأهداف الحقيقية وطبيعة القوى الفعلية. والطرح الجدي الوحيد كان وما يزال طرح الحركة الوطنية، لأن القوى التي حملته هي قوى وطنية تركيباً ومنحىً، والأهداف المرجوة منه بيّنة معلنة وهي العلمانية الكاملة على اساس المواطنة التامة، لا العودة إلى هيمنة طائفية من باب العدد او من باب التبعية والاستقواء بالقوى الخارجية.

واستكمالاً لمصداقية طرحها اتبَعَت الحركة الوطنية مطلب إلغاء الطائفية السياسية بمطلب صَهرٍ وطني قوامه قانون جديد للانتخاب يعكس الرغبة الحقيقية لديها من وراء طرح مطلب إلغاء الطائفية السياسية، وهي تحقيق

هدف وطني جامع على اساس المساواة السياسية التامة بين جميع المواطنين وعلى اساس مواطنة صافية من ايّةِ عوالق او تمايزات دينية او طائفية او مناطقية.

II ـ التمثيل الشعبي على اساس النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة

إقترحت الحركة الوطنية لإصلاح التمثيل الشعبي قانون انتخاب جديداً وفقاً للأسس التالية:

«١ ـ إلغاء الطائفية السياسية ـ جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة ـ الأخذ بنظام التمثيل النسبي ـ نائب لكل عشرة آلاف ناخب ـ تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً ـ اعتماد البطاقة الانتخابية ـ تامين مراكز الاقتراع في اماكن السكن ـ الاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدا التكتل البرلماني ـ إنشاء لجنة قضائية للإشراف على الانتخابات وبتّ الطعون ـ إلغاء الضمانة المالية ـ إخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الإثراء غير المشروع ـ وضع سنّ لتقاعد النواب في الرابعة والستين.

٢ ـ وضع نظام إداري جديد للدولة اكثر تطابقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان إلى عشر محافظات.

٣ ـ إنشاء مجالس تمثيلية إقليمية في المحافظات والأقضية منتخبة لأربع سنوات يكون من صلاحياتها إقرار الموازنات المحلية...

٤ ـ إعادة النظر باوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق التمثيل النسبي...

٥ ـ إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الدفاع الأعلى وتعديل قانون الجيش وإخضاعه للسلطة السياسية».

أهم ما في الاقتراح المطروح امران اساسيان، على اهمية المطالب الأخرى:

الوطن دائرة انتخابية واحدة والتمثيل النسبي. فالمطالب الأخرى كتلك التي تُخضع البتّ بالطعون النيابية إلى لجنة قضائية والتي تخفض سن الانتخاب إلى ثماني عشرة سنة وتفرض المساواة في وسائل الدعاية والإعلام، وتفصل النقابة عن الوزارات، مطالب تُحسِّن وترفع من مستوى العملية الانتخابية في ذاتها؛ اما المطلبان الأساسيان في النسبية والوطن دائرة واحدة، فمن شانهما المساهمة في تطوير الحياة السياسية والنظام السياسي، اي انهما يرميان إلى اكثر من تحسين في النظام الانتخابي ويستهدفان التطوير والتقدم الوطنيين.

عرف لبنان في تاريخه السياسي الحديث عدة قوانين انتخاب وضعت في مراحل مختلفة وفُصِّل بعضها لأداء اغراض مصلحية بقصد تركيز الفئة السياسية المسيطرة او تركيز هيمنة اهل النظام بصورة عامة. فالقانون كان يُفَصَّل مباشرة قبل الانتخابات فتجري في ظلّه، ثم يُعدّل لأجل انتخابات جديدة. وحده قانون ١٩٦٠ استمرّ لأكثر من دورة انتخابيّة واحدة إذ جرت في ظله اربعة انتخابات متتالية في عهود متباينة، (١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢)، كما جرت في ظله، معدلاً ومفصلاً على قياس بعض المصالح، عملية صيف ١٩٩٢ التي أُسميت انتخابات.

لقوانين الانتخاب اهمية خاصة في النظام السياسي لأنها تحدد طريقة اختيار الحكام وطريقة توالد الطبقة السياسية الحاكمة وصيغ إعادة إنتاجها. إظهار اهمية ومدلولات النظام الانتخابي المقترح من قبل الحركة الوطنية يقتضي بعض الإلمام بالنظم الانتخابية وقواعدها بصورة عامة وبموقع القوانين اللبنانية منها بصورة خاصة.

الخطوط العريضة لتصنيف النظم الانتخابية ثلاثة: من حيث الناخب ومن حيث المرشّح ومن حيث كيفية الانتخاب. فمن حيث الكيفية تنطلق المقاييس من الاعتبارات التالية: الدرجة (إنتخاب على درجة واحدة او اكثر)، والتمثيل (نسبي او اكثري وعلى دورة واحدة او على دورتين)، واللائحة (إنتخاب فردي او انتخاب لائحة، ولائحة إلزامية او اختيارية)، والدائرة (دائرة

واحدة او اكثر)؛ ومن حيث الناخب تكون عامة او تمييزية؛ ومن حيث المرشح تكون مفتوحة او مقفلة.

فمن حيث المرشح والناخب حملت النظم الانتخابية في بداياتها معالم مصدرها ومولدها كوسيلة لنقل السلطة إلى الطبقة البورجوازية وتثبيتها في الحكم خلفاً للفئات الأرستقراطية والإقطاعية. بدات النظم الانتخابية باعتبار العملية الانتخابية حقاً من حقوق المواطن (لا الفرد) وفرضت شروطاً صعبة للمواطنة يتعلق اكثرها بدفع الضرائب؛ فمن لم يكن يدفع نسبة معينة من الضرائب للدولة لم يكن مواطناً كامل المواطنة ولم يكن بالتالي مؤهلاً لممارسة العملية الانتخابية واختيار الحكام. وإضافة إلى شرط المال والضريبة اقامت البورجوازية الجديدة جميع صفات طبقتها شروطاً للحكم، فاشترطت درجة معينة من العلم يوم كان العلم عزيزاً إلّا على المتموّلين، كما فرضت شروطاً اخلاقية تتعلق بالسيرة القانونية واحترام القوانين، كما افترضت لممارسة الحكم مستوىً مُعيّناً من النضج والخبرة؛ فاشترطت سناً متاخرة لممارسة حقّي الانتخاب والترشيح، واعتبرت ان الحكم شان من شؤون الرجال فمنعت عن النساء هذا الحق انتخاباً وترشيحاً. اما التحول من اعتبار الانتخاب وظيفة وواجباً إلى اعتباره حقاً عاماً، فقد اقتضى تطوراً طويل الأمد تحللت فيه تدريجياً الشروط المفروضة للمواطنة وانتفت واخذت تقترب في مفهومها من مفهوم الفرد العادي، فتحول المواطن إلى فرد او تحول الفرد إلى مواطن، واصبح كل فرد في المجتمع يعتبر مواطناً بغض النظر عن مقدار مساهمته في دفع الضرائب او درجة علمه او جنسه او عمره. ومع اتساع نطاق الديموقراطية خفت الشروط المفروضة على ممارسة العملية الانتخابية واصبح التمثيل عن طريق الانتخاب هو القاعدة واصبحت الانتخابات هي وسيلة اختيار الحكام الفضلى، وباتت تعتبر مقياساً للديموقراطية وليست فقط مجرد وسيلة من وسائلها.

ومن حيث مقياس المرشحين تعتبر النظم الانتخابية مقفلة او مفتوحة بقدر ما هي تتشدّد او تتساهل في شروط الترشيح. والقوانين الانتخابية اللبنانية

اختصرت مراحل التطور الديموقراطي الحاصل في الغرب عامة وفي فرنسا خاصة، فبدات عامة بالمعنى المعروف، ولم تُضف اية شروط معيقة لحرية الترشيح إلّا تلك التي ما تزال مطلوبة حتى في ظل اكثر الديموقراطيات تقدماً، كالحد الأدنى من العمر المطلوب لتولي الشان العام ومنع كبار الموظفين الإداريين او العسكريين من الترشيح مع احتفاظهم بوظائفهم. فالقانون الأول (القانون رقم ٢ الصادر في ١٩٣٤/١/٢ والمعدل بالقرار ٢٧٩ تاريخ ١٩٣٤/١٢/٣ وبالمرسوم الاشتراعي ٤٩ تاريخ ١٩٤٣/٦/١٧ وبالقرار ٣١٢ تاريخ ١٩٤٣/٧/٣١) وضعه المفوض السامي دي مارتيل، ولم يكن فيه اية شروط إضافية للترشيح غير تلك المعتمدة بصورة عامة في جميع الأنظمة الديموقراطية الليبرالية. وكذلك كان شان القوانين التي تلته، (في سنة ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٧)، حتى قانون ١٩٦٠ الذي اضاف شرطاً مالياً للترشيح تمثل في وجوب تقديم تامين مالي لا يُستعاد إلّا في حال الحصول على حد ادنى من الأصوات (٢٥٪). والواقع ان التامين المطلوب لم يكن شرطاً مالياً للتمييز بين المواطنين بقدر ما كان شرطاً لتامين حد من الجدية في الترشيح للانتخاب. ففي لبنان يعتبر الترشيح للانتخابات (النيابية او الرئاسية) وجاهة وزعامة (فالبعض يعتبرها لقباً يكتبه على بطاقات الزيارة التي يطبعها: فلان مرشح لرئاسة الجمهورية او مرشح للنيابة)، كما ان مناسبة الانتخابات فرصة نادرة لبعض المهووسين تفسح لهم في التعبير عن عقدهم وسوء تقديرهم لأنفسهم (على طريقة «من استطاع ان يشتري الناس بقدر ما تساوي وباعها بما تُقدّر نفسها اصبح اغنى الناس»). لذا كان التامين نوعاً من التدبير الاحترازي ضد الهوس وضابطاً للجدّية في عملية التمثيل، اكثر منه شرطاً مالياً يرمي إلى إقصاء الفقراء او اصحاب الدخل المحدود او إلى خلق تمييز ما بين المواطنين.

ومن حيث مقياس الناخبين، فالنظم الانتخابية إما عامة وإما تمييزية. التمييزية هي تلك التي تميّز بين ابناء الشعب فتنسب المواطنة لبعضهم (وتعطيهم حق الانتخاب) وتحجبها عن بعضهم الآخر (فتحجب عنهم هذا

الحق) تبعاً لمقاييس كانت في اغلبيتها مقاييس مالية. ولم تصبح الانتخابات عامة إلا في فترة متاخرة وحديثة، واقتضت، كي تصبح كذلك، تطوراً طويلاً واحياناً ثورات دامية، (ثورة ١٨٤٨ في فرنسا)، وبعض البلدان المتطورة كسويسرا مثلاً لم تعطِ حق الانتخاب للنساء إلّا في سنة ١٩٧١، وفي بعض الكانتونات السويسرية الصغيرة ما تزال المراة محرومة حتى اليوم من حق الانتخاب. اما في لبنان فبدات الانتخابات عامة للرجال دون اي شرط مالي او علمي، وإنما احتفظت القوانين الانتخابية اللبنانية بتمييزين، واحد للنساء انتهى في سنة ١٩٥٧، وآخر للعسكريين ما يزال مستمراً، وبحدٍّ للسنّ تجاوزته اغلبية البلدان. فلم تعطَ المراةُ اللبنانية حق الاقتراع إلّا في سنة ١٩٥٢ وبشرط ان تكون قد بلغت مستوىً علمياً يوازي الشهادة الابتدائية («ويشترط لقيد اسماء الإناث في القوائم الانتخابية ان يكنّ حائزات شهادة التعليم الابتدائي على الأقل او شهادة مدرسية تثبت ان حاملتها درست دروساً توازي منهاج شهادة التعليم الابتدائي»). ولم يُلغَ شرط العلم هذا للنساء إلا في قانون ١٩٥٧. اما العسكريون فما زال المنع يطالهم حتى اليوم. ومنع العسكريين من الانتخاب (إلّا إذا كانوا في إجازة قانونية منذ اكثر من شهر) له سببان: الأول يرجع إلى كونهم يخضعون للأوامر ولرؤسائهم بما قد يمكّن الحكومة او السلطة من استخدامهم في ترجيح كفة مرشحيها، ويؤدي بالتالي إلى تزوير الانتخابات، والسبب الثاني يعود إلى الرغبة في منع العسكريين من التعاطي بالشان السياسي والتدخل في السياسية خوفاً من الإفساح في المجال للانقلابات العسكرية وإفساد الديموقراطية. اما حدّ السن الذي ما تزال تعتمده القوانين اللبنانية فهو حدّ الإحدى وعشرين سنة بينما الاتجاه العام يميل إلى إشراك اكبر عدد ممكن من الشباب في العمليات الانتخابية وبالتالي تخفيض السن إلى ثماني عشرة سنة.

اما من حيث عملية الانتخابات وكيفيتها، فالمقاييس للحكم والتصنيف تاخذ بالاعتبار المنطلقات التالية: الدرجة (إنتخاب على درجة واحدة او اكثر) والتمثيل (نسبي او اكثري وعلى دورة واحدة او على دورتين)، واللائحة

(إنتخاب فردي او انتخاب لانحة، ولانحة إلزامية او اختيارية)، والدائرة (دائرة واحدة او اكثر).

الانتخاب على درجة واحدة يعني انتخاباً مباشراً للمرشح من قبل الناخبين، اما الانتخاب على درجتين فيعني ان ينتخب الناخبون أوّلاً ممثلين لهم او مندوبين يتولّون هم انتخاب المرشح فتكون الانتخابات على درجتين، الأولى يُنتخب فيها المندوبون وفي الثانية يُنتخب المرشحون النهائيون. ومن شأن الانتخابات على درجتين ان تخفف من حدة التيارت الجامحة الآنية التي تجتاح الراي العام بشكل انفعالي، وان تحدّ من انعكاسها المباشر والفوري على الانتخابات، كما من شانها ان تخلق فئة وسيطة بين الحكم والشعب قد تلعب دور الحامي من التسلط كما قد تلعب دور الوسيط لتسهيل الخدمات وإيصال الرغبات إلى مراكز الحكم والقرار؛ غير انها قد لا تعبر حقيقة عن رغبات الناخبين وآرائهم في المرشحين النهائيين خاصة إذا كان المندوب حراً في اختياره لهم، فهي لذلك تعتبر اقل ديموقراطية من الانتخابات المباشرة. وعرف لبنان هذا النوع من الانتخابات في عهد المتصرفية إذ كانت الانتخابات لمجلس الإدارة في جبل لبنان على درجتين. واعتباراً من قانون سنة ١٩٣٤ اصبحت الانتخابات في لبنان على درجة واحدة مباشرة دون وسيط أو مندوبين.

المميز الأساسي للنظم الانتخابية هو مقياس النسبية والأكثرية. الانتخابات في العالم اليوم إما نسبية (كما في إسرائيل وهولندا وفي فرنسا بالنسبة للانتخابات البلدية والمحلية) وإما اكثرية (كما في بريطانيا والولايات المتحدة) وإما مختلطة بينهما (كما في المانيا).

قوام النظام الأكثري في دورة واحدة ان يعتبر فائزاً بين المرشحين من نال اكبر عدد من الأصوات المقترعة في العملية الانتخابية (يميز عادة بين اصوات الناخبين واصوات المقترعين والأصوات الصالحة؛ اصوات الناخبين هي تلك المسجلة في لوائح الانتخاب او ما يسمى لوائح الشطب. واصوات المقترعين هي تلك التي انتخبت فعلاً، اي تلك التي تقدم اصحابها من اقلام الاقتراع فعلاً،

والأصوات الصالحة هي تلك التي تحسب للمرشحين بعد الفرز وبعد إسقاط الأصوات التي تخالف قواعد الانتخاب كالأوراق التي تحتوي على علامات فارقة وغير ذلك من اسباب تعطيل الورقة المنصوص عليها في قوانين الانتخابات). من حسنات هذا النظام انه بسيط وسهل التطبيق ويؤمن اكثرية نيابية ثابتة يمكنها ان تؤمن بدورها حكومات ثابتة ومستمرة لمدى عمر المجلس النيابي. غير ان الحسنة هذه لا تظهر في النظام الأكثري إلّا إذا كانت الحياة السياسية متمحورة حول العمل الحزبي، وكان الفائزون فيها ينتمون إلى احزاب. اما إذا لم تكن الحياة السياسية متمحورة حول العمل الحزبي، فالحسنة من النظام الأكثري تنتفي وتغلب فيه المثالب على الحسنات. ومن مساوئه انه يبقي العديد من الناخبين دون تمثيل، كما يمكن ان يقوم على اساسه حكم لا يتمتع بالأكثرية الشعبية. فإن ترشح اكثر من مرشَّحَين اثنين للمقعد الواحد غالباً ما يصبح النجاح غير معبر عن حقيقة الأكثرية الشعبية، اي ان الحزب الفائز او مجموع الفائزين في الانتخابات قد لا يمثّلون الأكثرية لأن مجموع الأصوات التي نالوها قد لا تبلغ النصف وهي غالباً ما لا تبلغه إذا زاد عدد المرشحين للمقعد الواحد عن الإثنين. فالانتخابات على اساس النظام الأكثري انتخابات قد تركب فئات او احزاباً او مجموعات في سدّة الحكم، منتخبة من قبل اقلية شعبية، بحيث تتحوّل العملية الانتخابية إلى وسيلة لشرعنة الحاكمين اكثر منها وسيلة لاختيارهم. لسدّ هذه الثغرة في التمثيل تلجا نُظم الانتخابات عادة إلى انتخاب الدورتين فتصحح بها مساوىء النظام الأكثري البسيط على دورة واحدة، خاصة إذا كان النظام الحزبي المعمول به يشتمل على اكثر من حزبين اثنين (علماً ان النظام الأكثري على دورة واحدة يصلح مع نظام ثلاثة احزاب شرط ان يكون اثنان منها رئيسيين والثالث ثانوياً). فالانتخاب الأكثري على دورتين لا يعتبر فائزاً إلّا من ينال في دورة الانتخاب الأولى الأكثرية المطلقة من الأصوات المقترعة (اي نصفها زائد واحد) او الأكثرية التي يحددها القانون. وإن لم ينل اي من المرشحين الأكثرية المطلقة في الدورة الأولى او تلك التي حددها القانون تُعاد الانتخابات. وفي الدورة الثانية

تختلف النظم الانتخابية وتتعدّد: فبعضها يفرض ان لا يبقى للدورة الثانية سوى مرشّحَين اثنين هما اللذان نالا اكبر عدد اصوات في الدورة الأولى، ومنها ما يسمح ببقاء جميع من نالوا في الدورة الأولى نسبةً معينةً من الأصوات تثبت جدية ترشيحهم (بين ١٠ و١٥٪ على الأقل من المقترعين)، ومنها ما يسمح ببقاء من يرغب، ويعتبر فائزاً من ينال اكثرية اصوات المقترعين العادية. حسنات هذا النظام انها تصحح قاعدة التمثيل الشعبي وتؤمّن اكثرية مطلقة من اصوات الناخبين المقترعين كقاعدة شعبية للحكم. وافضلها لهذه الجهة تلك التي تحصر الترشيح في الدورة الثانية في مرشحين اثنين او بين المرشحين الجديين. من مساوىء النظام الانتخابي الأكثري على دورتَيْن انه يشجع المساومات والصفقات الانتخابية خاصة بمناسبة الدورة الثانية، إلّا ان هذه السيئة يوازيها ان النظام يفرض عملية ائتلاف سياسية وتقريب بين الأحزاب والمرشحين قد تكون مطلوبة من اجل تطوير التضامن الوطني والوحدة الوطنية، كما انه يسهّل عملية التحالفات لمنع التيّارات المتطرفة من الوصول إلى الحكم وتعطيل الديموقراطية. في النظام الأكثري يمكن اعتماد انتخاب اللائحة او الانتخاب الفردي فهو يعمل وفقاً للاثنين. والانتخاب الفردي هو الذي يقترع فيه الناخب لمرشح واحد وهي الطريقة المعتمدة في الدوائر الانتخابية الفردية واحياناً في الدوائر التي يُطلب لها اكثر من نائب. اما انتخاب اللائحة فهو الذي يقترع فيه الناخب لأكثر من مرشح. ويكون هذا الانتخاب إما وفقاً للائحة إلزامية يُلزم فيها الناخب بالاقتراع للائحة بكاملها دون إمكانية التغيير في اي إسم من اسماء المرشحين المدرجين فيها، واما وفقاً للائحة حرة، فيختار الناخب لائحة يؤلفها هو كما يرغب من بين جميع المرشحين.

بقي النظام الانتخابي الأكثري بدورتين معتمداً في لبنان حتى انتخاب سنة ١٩٥٣. فقوانين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ اعتمدت كلها هذا النظام. وبينما كانت قوانين ١٩٣٤ و ١٩٤٧ تفرض الأكثرية المطلقة للفوز في الدورة الأولى والأكثرية العادية في الدورة الثانية وتسمح لمن يرغب بالاستمرار في الترشيح في الدورة الثانية، كان قانون ١٩٥٠ و ١٩٥١ يشترط للفوز في الدورة الأولى نسبة ٤٠٪

من اصوات المقترعين ويشترط للاشتراك في الدورة الثانية نيل المرشح في الدورة الأولى نسبة ١٥٪ من اصوات المقترعين. إلّا انه اعتباراً من قانون ١٩٥٢ و١٩٥٣ اعتمدت القوانين اللبنانية النظام الأكثري العادي على دورة واحدة وما تزال حتى اليوم، كما اوجدت في القانون عينه إمكانية إجراء الانتخابات على عدة مراحل (اي إمكانية عدم إجرائها كلّها في يوم واحد وإنما في ايام متتالية) لأسباب تتعلق بحفظ الأمن، وربما لأسباب اخرى اهمها تمكين اجهزة الدولة من التدخل بشكل افضل إذا ما رغبت في ذلك. ومنذ ذلك التاريخ لم يتغير في القوانين الانتخابية اللبنانية إلّا عدد النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية.

اما التمثيل النسبي فقوامه ان ينال كل حزب (او لائحة انتخابية) عدد النواب الذي يتناسب مع عدد الأصوات التي ينالها في الانتخابات، وهو غير قابل للتطبيق إلّا في دوائر موسعة (اي اكثر من مقعد واحد) وعلى اساس انتخاب اللائحة. ومن حسناته انه نظام عادل يعطي لكلٍّ حقه، عاكساً في التمثيل النيابي صورة صادقة عن التمثيل الشعبي، ويسمح بالتعبير عن جميع وجهات النظر الجدية، ويحمي تمثيل الأقليات ويفسح لها بان تشارك في السلطة ولو عن طريق إبداء الراي والمعارضة. ومن مساوئه انه يشجع على تعدد الأحزاب واحياناً على تفسخها، كما يقلل من إمكانيات التوافق والتقارب، ويجعل الاستقرار الحكومي اقل ثباتاً واستمراراً (إلّا إذا استطاع حزب واحد نيل الأغلبية المطلقة من الأصوات)، كما انه صعب التطبيق من الناحية التقنية. ففي لبنان مثلاً يصعب تطبيقه من الناحية التقنية في ظل الدوائر الانتخابية الراهنة حتى ولو وُسّعت لتصبح على اساس المحافظات إذا ما أُبقِيَ على التوزيع المذهبي للمقاعد النيابية. اما المشروع الذي اقترحته الحركة الوطنية فهو قابل للتحقيق من الناحية التقنية لانه يفرض إلغاء التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية، كما انه يجعل الوطن كلّه دائرة انتخابية واحدة. فمع إلغاء الطائفية، واقرار لبنان دائرة انتخابية واحدة، يصبح تطبيق النسبية ممكناً وسهلاً. وقد رات الحركة الوطنية ان الحسنات التي ستتاتى من تطبيق النسبية والدائرة الواحدة كبيرةٌ واساسية، اقلها إعادة فرز اللبنانيين على اساس سياسي لاطائفي، وتسريع

الانصهار والاندماج الوطنيين، وتمثيل جميع القوى الحية في المجتمع اللبناني، والإفساح في المشاركة السياسية الجدية في المجلس النيابي لهذه القوى، مع إمكان تجديد الطبقة السياسية بما يضمن للنظام السياسي تطوراً ديموقراطياً وسليماً وطبيعياً. لم يكن حلمُ العلمنة، اي حلم إلغاء الطائفية السياسية على طريق السير نحو العلمنة، ممكنَ التحقيق لأسباب اقلها ان العلمنة تعني بالنسبة للمسلمين تغيير دينهم او التخلي عن بعض احكامه الشرعية، كما ان إلغاء الطائفية دون التوجه نحو العلمنة يعني بالنسبة للمسيحيين استبدال هيمنتهم بهيمنة إسلامية عن طريق ديموقراطية العدد والانتقال منها لاحقاً إلى لاديموقراطية (بل ديكتاتورية) الجمهورية الدينية. غير ان مشروع الحركة الوطنية، بالرغم من استحالة تطبيقه في حينه وانهيار الجبهة التي حملته، يتخذ اهمية كبرى في ضوء المشروع الذي اقره اتفاق الطائف، والذي يقضي بالتوجه إلى إلغاء الطائفية السياسية بصورة تدريجية ونقلها من المجلس النيابي إلى مجلس للشيوخ وحصرها فيه. فالتمثيل النسبي مع إلغاء المذهبية في التمثيل النيابي ممكن من الناحية التقنية، ويشكل في الوقت نفسه خطوة متقدمة على طريق إلغاء الطائفية السياسية. فإذا أُبقي في مرحلة اولى على المناصفة في المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين دون تمييز مذهبي، امكن التقدم على طريق إلغاء الطائفية، واصبح اعتماد التمثيل النسبي في إطار لبنان دائرة واحدة، او حتى في إطار المحافظات، امراً ممكناً ومشجعاً على الانصهار الوطني وعلى فرز اللبنانيين في مواجهات وصراعات تغلب فيها السياسة على الطائفية. وقد يتعزز الاتجاه الوطني هذا في العمل السياسي إذا الزَمَ القانون، تحت طائلة عدم قبول الترشيح، جميعَ اللوائح بأن تكون كاملة العدد، اي ان تضم مرشحين لجميع المقاعد المطلوبة. وفرض ترتيب اولويات احتساب الناجحين من كل لائحة بشكل متوازٍ، وبالتساوي بين المرشحين المسيحيين والمسلمين المفروض وجودهم إلزامياً على كل لائحة. وقد يؤدي توحيدُ الوطن في دائرة انتخابية واحدة إلى الإسراع في تجاوز العقبات والحواجز الطائفية بين اللبنانيين، وقد يصبح عاملاً مساعداً على نقل لبنان

بصورة ديموقراطية، من رواسب الطائفية إلى الحداثة، ومن مستوى العصبية الطائفية إلى مستوى العقلانية المواطنة. إن الوعي والنهج اللذين يتكشف عنهما طرح الحركة الوطنية يكشفان عن اصالة وايمان عميقين بالديموقراطية واساليبها كوسيلة للتطوير والتقدم. إن اعتماد الدائرة الواحدة (وفي مرحلة تدريجية اولى المحافظة)، والتمثيل النسبي، وإلغاء المذهبية في توزيع المقاعد النيابية (كمرحلة تدريجية اولى على طريق إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة الكاملة او انتقالاً إلى حصرها في إطار مجلس للشيوخ تحصر صلاحياته في الأمور النظامية الحتية كما نص على ذلك اتفاق الطائف)، وفرض حدٍّ ادنى على اللوائح (لا يقل في مرحلة اولى عن ٥٪ من اصوات المقترعين) لإعطائها الحق بالحصول على مقاعد نيابية، وإلزامها بان تكون كاملة، وإلزامها ان تكون اولوياتها لاحتساب النجاح متوازية بين المرشحين المسلمين والمسيحيين، إن اعتماد هذه القواعد في الانتخابات من شانه برايي ان يدفع بالحياة السياسية اللبنانية نحو تقدم ديموقراطي في الاتجاه الوطني، وان يجدد الطبقة السياسية اللبنانية بصورة طبيعية ومتدرجة، وان يحفظ حقوق جميع المجموعات والأقليات، ويفسح لها المجال الدائم في التعبير عن مواقفها. إن الانتقال من الوضع المقفل الراهن إلى وضع مفتوح بصورة ديموقراطية سليمة على التقدم الدائم يقتضي برايي اعتماد النظام الانتخابي وسيلة له. وقد تكون افضل الوسائل الانتخابية تلك التي عَرَضتها من منطلق اطروحات الحركة الوطنية اللبنانية وبرنامجها المرحلي. فالصدق الوطني والديموقراطي، لا بد ان يُنبت افكاراً صحيحة، تنمو بنمو الفكر الديموقراطي الوطني العام، وتصبح جزءاً من تراثه ومكتسباته. هكذا شان البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية.

ج - الحركة الوطنية، ما لها وما عليها

في كل معركة او صراع سياسي تتعدد الوسائل وتتنوع وتُستنفد، فينتقل المتصارعون، طلباً للفعالية، من المجال السياسي إلى ما دونه او إلى ما بعده، مستبدلين الوسائل السياسية بالتهديد والعنف في مجال ما دونها، وبالوعظ

والنقد الأخلاقيين في مجال ما بعدها. تعرضت الحركة الوطنية على مدى الصراع الذي خاضته إلى جملة حملات، لن اتوقف في بحثها والرد عليها او تقويمها إلّا عند تلك التي بقيت في المجال السياسي، مغفلاً الشتائم والانتقادات والاتهامات غير السياسية، تاركاً لأصحابها حقدهم في صدورهم.

إتهموها بانها شيوعية او اتهموا الشيوعيين بالسيطرة عليها، واتهموها بانها إسلامية او بانها تستغل الشارع الإسلامي (استمرت الإذاعة البريطانية طيلة فترة الأحداث تطلق عليها إسم القوات اليسارية الإسلامية). إتهموها بانها تتعامل بارتهان مع انظمة عربية كالعراق وليبيا وسوريا. إتهموا كمال جنبلاط بشهوة الحكم ورغبة الاستيلاء على رئاسة الجمهورية او رئاسة الحكومة. عاب عليها اعداؤها انها لا تتمتع بقرار مستقل، وانها مجرد اداة فلسطينية. كما عابوا عليها توسلها بالمقاومة الفلسطينية والاستقواء بها لتغيير النظام اللبناني، وعابوا على المقاومة بالمقابل استخدام الحركة الوطنية لأغراضها الخاصة واتخاذها مطية للتعاطي في الشان السياسي اللبناني الداخلي.

لم تكن الحركة الوطنية شيوعية ولم يكن قرارها يوماً بيد الشيوعيين، وإنما كان الشيوعيون من المشاركين الفعليين والجديين في صياغة قرارها. كانوا من المؤمنين بها والملتزمين بمواقفها. وربما كانت مصداقيتهم وجديتهم في العمل السياسي هي التي اعطت الانطباع بانهم يسيطرون عليها. ومعروف ايضاً ان تهمة الشيوعية كثيراً ما استخدمت احتيالاً ضد كل خصم سياسي يقول باي تغيير او إصلاح، او يبدي اي عطف او غيرة على اية قضية اجتماعية او عمالية او نقابية او على اية قضية سياسية فيها تهديد جدي بمعارضة النظام. فمن حيث القرار، كان قرار الحركة الوطنية الفعلي في ايام كمال جنبلاط قراره؛ وبعد استشهاده كان قرار الحركة جماعياً وللحزب الاشتراكي فيه ارجحية. اما من حيث المشاركة الجادة في العمل الجبهوي، فربما كان الشيوعيون من بين الأكثر نشاطاً ومرونة في العمل الجبهوي ومن بين الأقل تحسساً بالاعتبارات الحزبية الفئوية الضيقة. اما من حيث القاعدة الشعبية فالفئات التي ناصرت الحركة الوطنية فئات غير مستفيدة (بصورة

مباشرة) من الأوضاع النظامية القائمة، فبدت للناظر من موقع الصراع المقابل فئات تغييرية على حدود الثورية قابلة للاتهام بالشيوعية. وتهمة الشيوعية مربحة لمطلقها لانها تضعف مَنْ تُلصَق به وتُلحق به الأذى عند من يُرجى العونُ منه وتُؤمل النصرة. فاتهام الحركة الوطنية بانها شيوعية كان، برايي، ظلماً كبيراً بالرغم من المشاركة الفعلية والمفيدة للشيوعيين فيها.

اما اتهامها بانها حركة إسلامية فإذكاء للصراع الطائفي الذي حرصت الحركة الوطنية، وبوعيٍ من جميع الفئات المشاركة فيها، على إخماده وتجنبه وعلى المغالاة في التصرف من الموقع الوطني المناقض. فلطالما ناهضت الإسلام السياسي كما ناهضت المسيحية السياسية، ولطالما حرصت على ان تكون جميع اطروحاتها وطنية بعيدة عن اي مطلب طائفي. فقد رفعت شعار إلغاء الطائفية وصولاً إلى العلمنة الكاملة مع معرفتها الأكيدة ان العداء له كبير في الأوساط الإسلامية. اما ان تكون الأكثرية الإسلامية متضررة من استمرار الهيمنة المارونية، فالتقت بمطالبها لجهة إلغاء الهيمنة مع مطالب الحركة الوطنية، فهو امر لا يمكن التذرع به لاتهام الحركة الوطنية بانها إسلامية. فإنّ لقاء على مطلب سياسي لا يغير في هوية المطالبين ولا يبدل. وبديهي ان الأمر هذا لا يخفى على مطلقي الاتهام، غير ان لهم منه غاية اخرى. فلهذا الاتهام وظيفة خارجية ترمي إلى إظهار الصراع الدائر بمظهر الصراع الديني الطائفي خدمة للغرض الصهيوني، وتدعيماً للنظرية الصهيونية باستحالة العيش المشترك، وضرورة تبرير الكيانات الدينية او الطائفية. وهذه الوظيفة تظهر في الاستغلال الذي حرصت الدعاية الصهيونية على الإفادة منه واعتماده دون كلل، بدءاً بالإذاعة والتعليقات الإسرائيلية وصولاً إلى تعليقات الأغلبية من الصحفيين والمراسلين الغربيين المتاثرين بالدعاية الصهيونية، والذين كانوا على متابعة دائمة للأحداث اللبنانية، وعلى داب في تزويرها امام الراي العام الغربي على انها حربٌ طائفية.

اما اتهامها بالارتهان لبعض الأنظمة العربية كالعراق وليبيا وسوريا، فمرده إلى اسباب ثلاثة: وجود بعض الأحزاب في صفوف الحركة الوطنية تنتسب

بالعقيدة إلى الأنظمة او الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان ـ كالبعثيين بالنسبة للعراق وسوريا والناصريين بالنسبة لليبيا ـ، تَدَخَّل هذه الأنظمة والبلدان في الصراع الدائر في لبنان، والدعم الذي تلقاه بعض احزاب الحركة الوطنية نتيجة هذا التدخل من سلاح او مال. إن الدفاع المشروع عن النفس بالوسائل المتاحة كافة هو من قواعد الصراع التي يحق للحركة الوطنية التذرع بها لرد هذه التهمة. فعندما يبلغ الخصم حدّ التعامل مع العدو وحدّ تلقّي الدعم سلاحاً ومالاً منه، تسقط تهمة التعامل مع الأشقاء وتصبح موضع اعتزاز لا موضع انتقاد؛ اما الارتهان لهذه الأنظمة فتهمة باطلة من اساسها، لأن الحركة الوطنية عرفت ان تفرض المساعدة على هذه الأنظمة من منطلق انها واجب قومي وتبرئة لذمة غير قابلة للتحوُّل إلى طلب ارتهان. وهذه الوسيلة استخدمتها الحركة الوطنية بذكاء، وهي من الحسنات التي اشهد بها لوليد جنبلاط، فهو يجيد، وما يزال، تلقي الدعم من منطلق انه واجب على الداعم، ولا يقتضي بالتالي اي مقابل من المدعوم، إلا المسايرة التي لا تتعدى على الاستقلالية في اتخاذ القرار، وهكذا كان شان الحركة الوطنية في ايام رئاسته. اما في ايام رئاسة كمال جنبلاط فلم تتلق الحركة الوطنية اي دعم يُذكر ويستاهل التوقف عنده لرد الاتهام بالارتهان، ثم مع مثل كمال جنبلاط يسقط الاتهام بمجرد وجوده.

الواقع هذا لا ينفي وجود ارتهانات فردية اقلية لبعض الأطراف المشاركة في الحركة الوطنية، غير ان الارتهان الفردي هذا لم يكن ليؤثر في القرار الفعلي، إذ بقي هذا الأخير بمامن من الارتهان، وفي يد الأكثرية التي لم يستطع احد ان يرتهنها ولو لمرة واحدة. فلطالما فضلت الهزيمة على الارتهان والتبعية. وإن حصل ان بدا للناظر من بُعد انها وقعت في تبعية، فلعجز في القرار المستقل ناتج عن عجز في تامين الوسائل لاتخاذه وتنفيذه، وخاصة الوسائل العسكرية ايام الحرب الصعبة.

ولكن لا بد من الإقرار ان اللبنانيين الذين لم يتعاطوا الصراع من مواقعه العسكرية، ولم تضطرهم ظروف القتال إلى اي استعانة او استنصار، لهم

الحق بلوم الحركة الوطنية على مجرد تعاطيها مع انظمة ودول، ومجرد السماح لهذه الأنظمة والدول ان تتوسلها معبراً للتعاطي بالشان اللبناني. وللحركة الوطنية ان تجيب متذرعة عن حق، ولو لم تُمْنَح لعذرها البراءة التامة، انها لم ترتهن يوماً لأي نظام او دولة رغم الاضطرار إلى التعاطي من موقع الحاجة، وان الحاجة لم تكن نتيجة رغبة بل نتيجة التورط الإلزامي في الصراع العسكري الذي لم تستطع تجنبه لانه فرض عليها فرضاً.

اما اتهام كمال جنبلاط بالرغبة في الحكم وفي تولي رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزارة فلا بد من الإجابة عليه إنصافاً له وتسفيهاً لمتهميه. اناء من موقع الصداقة والمحبة لكمال جنبلاط، اقبل التهمة. الرغبة في الحكم عند رجل الدولة رغبة مشروعة ومطلب الحكم من اشراف المطالب. الرغبة في الحكم تبرّع واقدام على معالجة قضايا المجتمع العامة وتنظيمه وإدارة شؤونه. فمن حيث طلب الحكم، لست ارى في الأمر تهمة بل شرفاً واعتزازاً. اما رغبة تولي رئاسة الجمهورية او الحكومة فجوابي فيه إنصاف لكبير ضاقت بإمكاناته وإخلاصه ووطنيته أُطر الهيمنة الطائفية، في حين اتسعت وافسحت لمن هم اقل إمكانية في الخدمة العامة واقل إخلاصاً في الشان العام. بلغ كمال جنبلاط في نظام الهيمنة ذروة المقام الشخصي المسموح، اي مقام الوزارة، وبقي بعيداً عن بلوغ ذروة إمكاناته في العطاء العام. فحق له، من موقع الوطنية، ان يطلب المقام الذي يتناسب مع ذروة إمكاناته في العطاء العام، وان يطلب إحدى الرئاسات. ومطلبه لإحدى الرئاسات كان مطروحاً في إطار الإصلاح الديموقراطي للنظام، لا في إطار استبدال الهيمنة باخرى كما سعى البعض وما زال، وكما يمارس البعض اليوم بعد تزوير اتفاق الطائف والانقلاب عليه. إنه حق مشروع لكمال جنبلاط ان يطلب ويرغب في الحكم، فلبنانيته ووطنيته وسعة ثقافته وعلمه وصدق طويته وإخلاصه للشان العام تخوله ذلك بل وتفرضه عليه كواجب وطني.

اما الإعابة من حيث العلاقة بالمقاومة الفلسطينية فلا بد من إيضاحها لإعطائها حجمها الحقيقي بعيداً عن الاتهامات العشوائية والأحكام المسبقة. بدا

التعامل بين الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من فهمهما المشترك للشان القومي، ومن اعتبارهما المشترك بان وسيلة التحرير الأولى هي المقاومة الشعبية المسلحة. بعد فشل التجربة في الأردن، نتيجة العزلة السياسية، احتاطت المقاومة في لبنان للأمر فسعت منذ البداية إلى التحصن بعلاقات جيدة مع القوى السياسية اللبنانية، وتميزت علاقاتها بالقوى الوطنية والتقدمية وعلى راسها كمال جنبلاط والحزب الاشتراكي. فتولى كمال جنبلاط، من ضمن هذه العلاقة، رئاسة الجبهة العربية المشاركة في الثورة التي ضمّت احزاباً وقوى سياسية اساسية في العالم العربي. لم تكن القوى الوطنية تتوقع صراعاً مسلحاً في لبنان، ولطالما دعت إلى تطوير النظام بالوسائل الديموقراطية، ولم يخطر ببالها انها ستضطر يوماً إلى حمل السلاح من اجل الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. اتت الحرب وليس في الحركة الوطنية مسلح واحد او قطعة سلاح واحدة غير تلك المتبقية من مخلفات احداث ١٩٥٨. المقاومة كانت مسلحة وتمتلك عناصر مدربة على القتال وكان لها جيش نظامي ومقاومون منتظمون في فصائل تمتلك سلاحاً كثيراً. فطالما كان الصراع سياسياً كان القرار الوطني واضح الاستقلالية حتى اتُّهمت القوى الوطنية باستخدام المقاومة مطية لأغراضها السياسية الداخلية. ولمّا تحول الصراع إلى عسكري بدت الأولية والصدارة في القرار للمقاومة فاتُّهمت الحركة الوطنية بالوقوع في هيمنة الثورة الفلسطينية. لم يستطع احد ان يؤثر في استقلالية القرار الوطني طيلة حياة كمال جنبلاط، ولم تعانِ الحركة الوطنية من الهيمنة بالرغم من جميع التنظيمات التي فرضتها المقاومة للتاثير فيها وخلق انصار لبنانيين ياتمرون بها ويُستخدمون كوسائل للضغط عليها. اما بعد استشهاد كمال جنبلاط، وبالرغم من طبع الاستقلالية الذي يتميز به وليد جنبلاط، فقد ضاق هامش استقلالية الحركة الوطنية، وبدا وكانها وقعت في هيمنة المقاومة الفلسطينية. عانت الحركة الوطنية كثيراً من هذه الهيمنة، وعابها حتماً هذا الضيق في هامش استقلالية القرار.

هذا ما على الحركة الوطنية، سُقْتُهُ من موقع الناقد والواعظ لذاته، توفيراً

لوعظ قُرّاء التاريخ بعد حصول احداثه، ولإرشاد اهل التبعية من موقع الاحتماء بسياج السلطان وحصنه. نقدت نفسي واهلي كي لا اسمع نقد المدَّعين والتابعين.

اما ما للحركة الوطنية، قديمها وحديثها، فكثير كثير، اكتفي بالحديث منه، تبريراً لإعادة انتسابٍ وتكرارِ تجربة، لو امكن العمر مرّة ثانية.

بدت الحركة الوطنية في السبعينات تحمل حلماً وطنياً كبيراً، حلم الإصلاح الديموقراطي للنظام السياسي الطائفي، الذي رات فيه العائق الأساسي امام التقدم والتطوّر. والإصلاح الديموقراطي الذي حلمت به يعني ما تعنيه الديموقراطية غاية ووسيلة: فهو يستهدف المساواة، ويتوسل النضال الشعبي السلمي والحوار والانتخاب سبيلاً لتحقيقها، ويصرّ على التمسك والتقيّد بها وباحكام وسائلها عند استلام الحكم. حلم وطني كبير زاد من قَدره وجماله ما حمل من ديموقراطية وما نشر من إيمان بالحرية. حملته احزاب وقوى وشخصيات يملأ الصدق إقدامَها وتملأ الوطنية رغباتها. ورافق هذا الحلم بتطوير النظام، حلم بإقامة حكم وطني يمارس المساواة ويحولها من شعار وهدف إلى حقيقة معاشة. إصطدم الحلم بتحجر النظام وقواه الحامية له التي كانت تعدّ لتطويره في اتجاه آخر، اتجاه إحكام السيطرة والهيمنة الطائفية، متوسلة الإعداد العسكري وسبيل العنف، آخذة بدربها حلماً قومياً موازياً، حلم التحرير بالمقاومة. فإلى همِّ الدفاع عن حلمها، ضمت الحركة الوطنية همَّ الدفاع عن المقاومة الفلسطينية، فتصدت بصدور وطنييها لحماية ما اعتقدت في حينه، عن إيمان راسخ، انه شرف الأمة، اي لحماية المقاومة والمقاومين، وللدفاع عن حاملي لواء القضية القومية الأولى، القضية الفلسطينية. تحول السعي إلى تحقيق الحلم بالوسائل الديموقراطية إلى القتال الدفاعي عن حماية ما هو قائم من وجود وطني وقومي، اي القتال لمنع تصفية المقاومة، ولمنع انتصار وتحقق مشروع الهيمنة او مشروع التقسيم الرديف. هذه الهموم الوطنية والقومية حملتها ودافعت عنها الحركة الوطنية متمسكة بما شكل جوهر اعتزازها، اي استقلالية قرارها الوطني، بالرغم من جميع العوائق والعقبات

والتعديات من قبل الأصدقاء والحلفاء، غير تلك المستمرة والمتوقعة من قبل الأعداء. ومبعث الاعتزاز بالتمسك باستقلالية القرار مردّه إلى المعاني الوطنية الكبيرة التي يحملها. فهو تعبير عن التمسك بالكرامة ومن خلالها التمسك بالسيادة الوطنية وبالاستقلال الوطني. وهو يحمل فهماً عميقاً للعلاقة بين القومي والوطني بما تعنيه من ان الوطنية الصادقة هي الطريق إلى ما عداها من تطلع قومي أو ديني او اممي. فمن ليس وطنياً حريصاً على استقلال وطنه وسيادته وقراره المستقل، لا يمكنه ان يكون قومياً صادقاً. ومن تَجاوَزَ وطنيته للسعي إلى ما عداها قبل السعي إليها مخطىء وقصير النظر.

حلم وطني بإصلاح ديموقراطي، وحلم قومي بالتحرير بالمقاومة، ونهج قوامه الحرص على استقلالية القرار وعلى التمسك بالسيادة والاستقلال الوطنيين، جسّدها كلّها التصدي الواعي لمشاريع الهيمنة والتقسيم وتصفية المقاومة، هذه هي الحركة الوطنية في السبعينات من حيث ما حملت. اما الذين حملوا هذا الحلم وذاك التصدي فذكرهم وفاء لسنوات رفقة ونضال، اسميهم معتذراً عن اي قصور في الذاكرة مردّه إلى ضعف فيها لا إلى تقصير فيهم.

الاشتراكيون، وهم جمع من الوطنيين التف حول كمال جنبلاط من لبنان كله ومن مختلف طوائفه، معززين بالحزبية الجنبلاطية في الجبل وبيروت. جَمعٌ قاسمه المشترك، إضافة إلى الوعي الوطني العام، الإيمان بقيادة كمال جنبلاط وبصدق وطنيته. فيهم المثالي والانتهازي، وفيهم المستغني وصاحب المصلحة، صورة عن أبناء الوطن بواقعهم، ترافقهم فتحبهم وتعرف فيهم اهل وفاء وصداقة. من محسن دلول إلى عباس خلف وتوفيق سلطان وانور الفطايري وغسان العياش وشريف فياض وزياد البيطار وداوود حامد وفريد جبران، إلى آخرين غابت اسماؤهم عن ذاكرتي ولم تغب صورهم، احمل لهم جميعهم اطيب ذكرى في نفسي ومودة رفاقية لا تموت. اما وليد جنبلاط فقد اخطانا ولم يخطىء. اخطانا إذ تعاملنا معه على انّه كمال جنبلاط، اما هو فكان في مكان آخر يحمل هموماً اخرى وطبعاً آخر، ويحتكم إلى سُلّم قيم لا

علاقة له بما عرفنا عن كمال جنبلاط ومناقبيته ونهجه وممارسته وتعامله. اخطانا، وقد جمحت بنا العاطفة بعد استشهاد كمال جنبلاط، فنقلنا ما كنا نكنّ له في نفوسنا ويقابلنا بمثله، إلى وليد جنبلاط الذي لم يقابل إلّا بمزاجه وطباعه ورغباته. اخطأتُ ولم يخطىء، جَمَحَت بي عاطفة صادقة نحوه امتداداً لما حملت لأبيه، فلم يقابل بمثلها.

الشيوعيون، وميزتهم انهم من بين قلة في العالم العربي تُصدر البيانات وتُصدِّقُ مضمونها وتَكتُبُ وتحترمُ ما كَتَبَتْ، عرفتهم على اخلاق وعقائدية تثيران الإعجاب والاحترام وتبعثان على الصداقة والوفاء. فقد صادقت العديد من بينهم وما ازال، وهم وانا على وفاء وصداقة ثابتين. جورج حاوي وخليل الدبس، رحمه الله، وقد ربطتني بهما ايضاً زمالة جامعية، ونديم عبد الصمد وكريم مروة وجورج البطل وحسين حمدان وحسن حمدان (مهدي عامل) وجوزيف ابي عقل وفاروق دحروج وسعدالله مزرعاني والبير فرحات ويوسف مرتضى وطانيوس دعيبس وحنا صالح وكمال حمدان وملحم صليبا وياسين شمص واحمد محفوظ، وتوفيق رزق وبطرس رزق ومطاوع مراد وتربطني بهؤلاء الثلاثة، إضافة إلى الصداقة، قرابة القرية وعصبيتها، ومن الشيوعيين في منظمة العمل محسن إبراهيم وفواز طرابلسي وسايد فرنجية ونصير الأسعد وحكمت العيد وعلي الابتر وحسين صلح. جميعهم احفظ صداقتهم وكثيرون غيرهم ممن رافقت في مناسبات سياسية عدة واكبرت فيهم الوطنية وصدق التعامل وصوابية التحليل والبعد عن الانتهازية.

القوميون السوريون الاجتماعيون حزب فيه من النقائض والأضداد ما يثير الدهشة والاستغراب. فإلى كثرة من عقائديين راسخي الإيمان يفرضون الاحترام والتقدير، قلة من الانتهازيين بلا حدود. عرفت من النوع الأول ابطالاً استشهدوا على عقيدتهم وإيمانهم واحياءً احترم وأُقدر، وعرفت من النوع الثاني رُحّلاً متنقلين في ارض الانتهازية. من المعين الأول عرفت واحترمت عبدالله سعاده وعبدالله قبرصي واسد الاشقر وإنعام رعد ومحمود عبد الخالق وتوفيق الصفدي وحسن دندش ومفضل علو وكثيرين ممن لم اعرف عن قرب وإنما

صادفت في ساحات العمل السياسي وشهدت لهم بالوطنية والصدق والإخلاص.

البعثيون، وفي الحزبَين، كثرة من مؤمنين عن طيب طويّة يحملهم اندفاع قومي صادق وتحدوهم آمالٌ صادقة مخلصة وحلم كبير بوحدة الأمة، وقلّة انتهازية تعمل كادوات لأجهزة المخابرات في كل من سوريا والعراق تبعاً للتبعية والمرجعية، لا قضية لها ولا رجاء سوى انتهاز المنافع والاحتماء بحمى السلطان. عرفت العديدين من بينهم واغلبهم سابقون اي بعثيون سابقون مثلي، (انتسبتُ إلى حزب البعث في سنة ١٩٥٩ وتركته على نزاع سياسي في سنة ١٩٦٢)، وبعضهم تربطني به صداقة متينة مستمرة. وعرفت المحدثين من بينهم من خلال العمل في الحركة الوطنية احمل لهم احتراماً ووداً. لن اسمي منهم احداً، فالسابقون كثر والمحدثون لست على معرفة جيدة بهم. غير اني اخص عبد المجيد الرافعي وعاصم قانصوه وعبدالله الشهال بذكر تقديرٍ لاستمراريتهم العنيدة الصادقة في صفوف الحزب.

اما الناصريون فَفِرقٌ متعددة لم استطع يوماً ان احدّد ما يميّزها بعضها عن بعض سوى اسماء المنتسبين إليها، فعرفتهم باسمائهم اكثر مما عرفتهم بتنظيماتهم واحترمت من عرفت وصادقت البعض. فهم في اغلبيتهم على صدق طوية قومية. عرفت بينهم عبد الرحيم مراد ومصطفى سعد وسمير صباغ وسنان براج وسمير صبح ومنير الصياد وكمال يونس وعمر حرب وآخرين كثر، جميعهم عملوا بصدق واندفاع وحملوا القضيتين الوطنية والقومية بتضحية وإقدام.

ومن الآخرين، كثرة من الشخصيات التي حَمَلت الهمَّ الوطني بصدق وبذلت في سبيله تضحيةً وعمراً. صادقت البعض ورافقت الآخرين: فؤاد شبقلو وعصام نعمان ومحمد قباني واسامة فاخوري وعزت حرب وسليم شاتيلا ورفيق البلعة وهاني فاخوري وغيرهم.

باقات من الأسماء اذكرها وفاءً وتقديراً وصداقةً، واعتزازاً برفقة درب ومشاركة هدف ونضال وسعي.

هذه هي الحركة الوطنية برموزها وبمن حملَ امانتها وبما حملت من مشروع وبرنامج، وبما عليها ولها، انتسبتُ إليها، دربَ نضال وتاريخَ وطنية، ولو تكرر العمر لأعدت الانتساب عينه.

د - النضال الوطني بعد الحركة الوطنية

بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢ اعلن وليد جنبلاط حل الحركة الوطنية. فتهدم الموقع وهام الدور الوطني، فحملته الأحزاب منفردة، كلٌّ بقدر ما يستطيع. في السادس عشر من ايلول ١٩٨٢ وفي عزّ الاحتلال الإسرائيلي للعاصمة بيروت، اعلن الشيوعيون المقاومة الوطنية المسلحة للاحتلال ودعوا إليها. وكان سبق لهم وللقوميين السوريين ان نظموا عمليات ضد المحتل شكلت باكورة اعمال المقاومة. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من العاصمة انتقلت اعمال المقاومة إلى الجبل والجنوب. في الجبل قام الشيوعيون بعملية كبيرة ضد العدو في عاليه، ثم اوقفوا عملياتهم في الجبل وانتقلوا مع الأحزاب الوطنية الأخرى إلى الجنوب. وفي الجنوب قامت مقاومة اخرى رديفة واعلنت مقاومة إسلامية.

بعد حرب الجبل وانتفاضة السادس من شباط ٨٤ وحرب السيطرة المذهبية على العاصمة واحيائها، تبدد العمل الوطني وتحول إلى صراع طائفي مذهبي مسلح على امتداد ساحة الصراع. فاقتسام السيطرة المذهبية على العاصمة قلّص دور الأحزاب الوطنية وابرز اطراف الصراع المذهبيين، فتلاشى العمل الوطني وحل محله العمل الطائفي المذهبي، وتفتتت الساحة الوطنية. ثم، ومع ظهور اطراف الصراع المذهبي على حقيقتهم كادوات في يد الأنظمة الإقليمية، تحولت ساحة الصراع إلى ساحة تابعة. عندها تقلص العمل الوطني إلى حده الأدنى، واصبح شاناً شبه فردي تقوم به بعض الأحزاب الوطنية التي ضاق نطاق حركتها حتى اصبح اقرب إلى العمل التنظيمي الداخلي منه إلى العمل العام.

ساحة صراع بطبيعة طائفية ومذهبية. ساحة صراع محكومة بالتبعية (اي ان قوى الصراع العاملة فيها هي قوى فاقدة لاستقلاليتها) وبعض جزر وطنية

منعزلة. هكذا بدت ساحة العمل الوطني بعد حرب الجبل وانتفاضة السادس من شباط.

جرت محاولات عدة للملمة القوى الوطنية، غير أن التبعية المُضمَرة أو شبه المعلنة، وغلبة الصفة الطائفية على طبيعة هذه القوى، كانتا تفقدانها المصداقية. فلم تقم بعد الحركة الوطنية جبهة، ولن تقوم برايي إلا على قاعدة من القوى الوطنية غير الطائفية وغير التابعة، وبهدف استعادة السيادة والاستقلال الوطنيين، وبنهج سداه ولحمته استقلالية القرار والمحافظة على الشخصية الوطنية. إنها عملية مصالحة عقائدية وسياسية (أي فكرية وعملية)، صعبة وإنما غير مستحيلة، بين العلاقات المميزة والسيادة، وبين الهوية العربية والكيان اللبناني المستقل.

الفصل الثالث

انهيار الدولة

ج ـ مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا واسرائيل والفلسطينيين: نيسان ١٩٧٨ ـ حزيران ١٩٨٢

د ـ مرحلة السيطرة الاسرائيليّة: حزيران ١٩٨٢ ـ نهاية ١٩٨٣

هـ ـ مرحلة القوات الأطلسيّة والانسحاب الاسرائيلي

و ـ مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات: شباط ١٩٨٤ ـ أيلول ١٩٨٨

١ ـ ممهدات الحرب: الممهدات المجتمعيّة

التمييز بين ممهدات الحرب وأسبابها، تمييز واجب الإيضاح منعاً لسوء الفهم والخلط في مستويات البحث والتحليل. تشكل الممهدات وضعيةَ النسيج المجتمعي ساعة اتخاذ القرارات السياسية. إنها الأُطر المجتمعية للقرارات السياسية وللفعل السياسي. إنها، في لغة علم الاجتماع السياسي، المعطيات (والبعض يقول الأسباب) السوسيولوجية التي يحصل الفعل في إطارها وضمن معطياتها. إنها الدروب التي يحيكها النسيج المجتمعي في تركيبته والتي يسلكها عادة الفعل السياسي في منحى السهولة والانسياق، الدروب والمسالك التي تتخذها الأعمال السياسية بصورة طبيعية إذا تركت إلى الأهواء والصدف. فقد يعتبرها البعض حتميات لا مهرب للفعل السياسي من اتّباعها وسلوكها. كما يعتبر البعضُ الآخر اعتمادها ذكاءً وواقعية، ويسمّي السياسة التي تسلكها السياسة الواقعية. إنها معطيات الواقع التي لا يستطيع القرار السياسي تجاهلها، إلّا انها ليست حتميات، وقد يمكن تحويلها إلى إمكانات لشقّ دروب، وحياكة مسالك غير تلك التي رسمتها وحاكتها قوى الواقع وأثقاله السوسيولوجية، بصورة عفوية عشوائية، في النسيج المجتمعي.

اما الأسباب السياسية فهي نتيجة القرارات المعنية الهادفة، والمشاريع السياسية التي يُعمل على تنفيذها بوعي وتخطيط. وقائع النسيج المجتمعي أُسمّيها «ممهّدات» الفعل، والقرارات والمشاريع والخطط السياسية أُسمّيها «أسباب» الفعل: الممهّدات المجتمعية (السوسيولوجية) والأسباب السياسية.

تمييز بين الممهدات والأسباب للتاكيد على خصوصية العامل السياسي بالنسبة للعوامل المجتمعية، وعلى ان المجتمعي (السوسيولوجي) لا يستنفد السياسي. السياسة مستوى اساسي وهام من مستويات المجتمع لا تُستنفد فيه، ولا هو قادر على استيعابها بكاملها ولا على تفسيرها بجوهرها. السياسي قيمة مُضافة إلى المجتمعي تُبدِّلُ في طبيعته وتكوينه وتنظيمه ومساره العام، وقد تُفسِّره اكثر مما هي تُفَسَّر به.

ممهِّدات لبنانية محلية اربعة وممهِّد إقليمي، شكَّلَ تقاطعها وتفاقم نتائجها التمهيد الأساسي للحرب اللبنانية: مسالة الهوية، ومسالة الهيمنة الطائفية، ومسالة الديموقراطية والمشاركة في الحكم، والمسالة الاجتماعية، ومسالة الوجود الفلسطيني المقاوم وانحصاره في لبنان وحده.

أ ـ مسالة الهويّة

لبنان عربي، لبنان سوري، لبنان لبناني. اتجاهات ثلاثة تنازعت سياسة الوطن الصغير منذ بدايات النضال التحرري من الحكم العثماني وحتى اتفاق الطائف، وما تزال رواسبها حتى اليوم تتفاعل في بعض الأوساط الشعبية المعاندة التي تشكل في استمرارية عنادها ترجيعاً لعصبيات ومكابرات وافدة من بنية أُخرى وزمن آخر: بنية الهيمنة الطائفية وزمن حكم التفرد والثنائية. تقوضت مؤسسة الهيمنة وقضت، وبقيت العصبيات حيّة، كترجيع ذكرى او استعادة حلم ضائع. فبالرغم من انهيار مؤسسة الهيمنة الطائفية نتيجة اتفاق الطائف، ما تزال بعض القوى الرافضة له وبعض القوى القابلة به تعملان، في استمرار هوس وقلة فهم، على محاولة ترجيع الماضي وإحياء مواته من خلال عمل سياسي لا يعي ما يفعل ولا يدرك إلى اين يسير.

قد يكون لصراع الهوية التاريخي هذا ركائزه البنيوية في نسيج المجتمع وتركيبه. اللبنانيةُ جذورها في تاريخ الملجا والإمارة وفي جغرافيا الجبل. والسوريةُ جذورها في جغرافيا المدن والسهل وفي تاريخ الأمويين (مرحلة التوحيد السياسي الشاملة الوحيدة) وفي تعدد صراعات الدول على مر العصور. اما العروبة فجذورها في اللغة الواحدة والتاريخ المتداخل والتركيب الحضاري

المشترك وفي الالتباس الناجم عن عدم تمييزها عن الإسلام كدين.

حملت هذه الهويات قوى اجتماعية وسياسية مختلفة واستعملتها كاسلحة في صراع إيديولوجي دائم. حُملت الهويات كاقدار واقعة، او استخدمت كاسلحة في صراع سياسي من حيث هي عصبيات وسلبيات وانتماءات تمايزية تمييزية، لا من حيث هي خيارات سياسية هادفة إلى بناء وتوحيد. والهوية قليل من قَدَرٍ وكثير من اختيار. فمن يتعامل معها على انها قدر محض (اي درب رسمته في النسيج المجتمعي النتائج العفوية التراكمية لفعل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة) يغرق في عصبية التمايز عن الآخر والكراهية له، ومن يتعامل معها على انها اختيار محض (اي قرار سياسي إرادي محض) يغرق في سطحية الانتساب، وهشاشة العلاقة، وفي مخاطر التبدلات السياسية السريعة الناجمة عن انعدام العصبية التي يحتاجها الاختيار الإرادي لتماسكه وتامين استمراريته.

فمن حيث الرسوخ في النسيج المجتمعي، الهويات الثلاث لها فيه مرتكزات اكيدة ثابتة. والسبب الحقيقي لرسوخ الهويات الثلاث في النسيج المجتمعي وتجذرها فيه، طبيعتُها المكوّنة الواحدة. فالثلاث، إن أُحسن وصفها بالعقل والعلم والسياسة على ما هي عليه بحكم طبيعتها، تتكامل في ما بينها قاعدةً واساساً، ويضحي التصارع بها شذوذَ عصبيةٍ وانسياقَ هوس. اللبنانية هوية وطن، والعروبة هوية لغة وحضارة، والسورية هوية مدى، والوطن والحضارة والمدى يكمل بعضها البعض. غير ان ما بُني عليها من إيديولوجيات شوّه طبيعتها والحق بها مترتبات راكمت حولها الهواجس واثارت العصبيات. فالسورية أُلحق بها مترتب الانضمام والاندماج وإلغاء الوطن، والعروبة أُلحقت بها مترتبات التماثل الديني وحلم الوحدة وهواجس السيطرة الدينية وانتفاء الحرية، واللبنانية تحولت إلى فينقة وأُلحق بها مترتب الانعزال عن المدى ومعاداة العروبة وسوريا والعرب. فلو جُرِّدت هذه الهويات من مترتباتها الوهمية الناجمة عن سوء فهم طبيعتها والملحقة بها كادوات صراع إيديولوجية، تصبح مع مترتباتها الواقعية هويات متكاملة متجانسة على الصعد كافة من فكرية

وعملية. فإن جُرّدت العروبة من وهم المماثلة بالدين وحلم الوحدة، واعتمدت على حقيقتها حضارةً ولغةً وتواصلاً، اصبحت إطاراً واقعياً مكملاً ومغنياً للوطن وهويته. فان لا يكون لبنان العربي لبناناً مسلماً (وغير معادٍ طبعاً لا للإسلام ولا لأي دين آخر) او غارقاً في وهم دولة واحدة من المحيط إلى الخليج، تتحول العروبة من عامل تفرقة وشقاق إلى عامل توحُّد ووفاق. وان لا يكون لبنان السوري لبنان الضياع في وحدة اندماجية، تتحول السورية من عامل إنكارٍ وإلغاء إلى مدى حياة وانتعاش. وان لا يكون لبنان اللبناني معاداةً وانعزالاً، تتحول اللبنانية إلى غنىً للعروبة وللسورية معاً: غنىً بالعيش السياسي المشترك وتجربة الديموقراطية المناصفية المركبة (Démocratie paritaire complexe)، وغنىً للسورية في تجربة الحريات العامة ومناهل العلم والخبرات الفنية.

فلبنان الدولة والوطن النهائيان، السوري المدى والعربي الهوية، هو لبنان التاريخ العادل والجغرافيا الواقعية والانتماء الصحيح والمصالح الحقيقية. ولكلٍّ من هذه الأوصاف مترتبات واقعية بعيدة عن المترتبات الوهمية ومتناقضة معها. وهي مترتبات تجني اكثر مما تنفق، وتحمي اكثر مما تؤذي، وتصون اكثر مما تُعرّض. فمنذ نهاية الانتداب الفرنسي إلى اليوم حمت العروبة سوريا اكثر مما اضرّتها، وصانت وحدتها وكيانها ونظامها واعطتها اكثر مما تكبدت في حروبها مع إسرائيل. اما الفينقة فمزقت لبنان وبعثرته شراذم وطوائف ومذاهب، ودفّعته ثمناً للابتعاد عن العروبة والتنكر لها لم تدفعه الأنظمة العربية في مجموع حروبها مع إسرائيل.

لم يعِ اهل النظام ابعاد الانتماءات ولا اهميتها، ولا ارادوا ان يفسحوا للعقل كي يتغلب على العاطفة والعصبيات العمياء. جرفهم تيه السيطرة والهيمنة، فوقعوا اسرى تبرير واقع الهيمنة الراهن، وغفلوا عن التحوّط لمستلزمات المستقبل ومقتضياته. غرقوا في الفينقة خوفاً من العروبة، وفي الانعزال خوفاً من السورية، وتسيّجوا بهما في وجه المتغيرات والتحديات المستجدة، وحاذروا بهما الصراع العربي الإسرائيلي، فإذا بهم يدفعون ثمن الصراع لوحدهم، وإذا

بالوطن الذي ارادوا حياده يغرق في الصراع ساحةً له وورقة في مهب تسوياته. العروبة وحدها، بمستلزماتها الواقعية، كانت قادرة على حماية لبنان الوطن والدولة وصيانتهما. فلو دفع لبنان، بمقتضيات العروبة، جزءاً من ارضه كسائر الأنظمة العربية المواجهة لإسرائيل، لاستطاع ان يمنع عن نفسه، كغيره من الأنظمة، ايَّ اعتداء على دولته باسم الثورة والمقاومة، (اعتداءات «المقاومة» المتعددة والمتعاقبة)، وايَّ اعتداء على جيشه باسم التبرع لحماية الدولة والقيام مقامها، (اعتداءات الميليشيات)، وايَّ اعتداء على شعبه باسم ردع المقاومة وضربها، (الاعتداءات الإسرائيلية).

اضاع اهل النظام لبنان فيما غفلوا عن تامين ديمومة استقلاله بقواه الذاتية. لم يسعوا لتحصينه، بما يقتضي التحصين من مقوّماتٍ وجودٍ ذاتية حضارية وسياسية ونظامية وعسكرية، كما لم يسعوا لإيجاد العلاج المُعَطِّل لرفضه، ولا سعوا لتحويله إلى ضرورة وحاجة. لم يُحصّن لبنان بنظرية وجود تحمي وحدته وانصهاره وتماسكه، وتجعله مقبولاً في محيطه، نظرية تحمي استمراره وتصونه. لقد ابتدعوا نظرية انفصالية عن المحيط، (الفينقة)، كان مؤداها النزاع والتفكيك الداخليين، والصراع مع المحيط والانعزال عنه. إن النظرية التي وضعوها لتامين استمرار الهيمنة، هي تماماً عكس ما يقتضيه الوعي والمصلحة. لم يعرف اهل النظام ان الحماية الأساسية هي، قبل كل شيء، حماية ذاتية، وان الحماية الذاتية الفاعلة هي، اولاً وقبل اي شيء آخر، الحماية السياسية التي تجد ركائزها في الوعي السياسي الوطني الداخلي وفي الوجدان.

شكل الصراع على الهوية، وما خلفه من انقسامات، التصدعَ الأول والأهم في البنيان المجتمعي اللبناني، وانعكس ضعفاً وانهياراً في بنيان الدولة والجيش. الم يكن من الأفضل للوطن ومستقبله ان يُهزم جيشُه في مواجهة العدو الإسرائيلي على ان يهزم على يد «جيش لبنان العربي»، (اي المسلم)، في انقسام طائفي؟ وان يخسر جيشُه في حرب مع إسرائيل قسماً من الجنوب على ان يخسر عين الرمانة في وجه ميليشيا «القوات» او يخسر الضاحية الجنوبية

وبيروت الغربية في وجه ميليشيا امل والاشتراكي؟ لو عرف اهل الحكم ان يعوا مستقبلهم فيحسموا انتماء لبنان العربي ويشاركوا بتحمل مستلزماته، إن في حرب ١٩٦٧ او في حرب ١٩٧٣، لما تحوّل لبنان إلى ساحة صراع، ولما تجرّأ عليه طامع ولا فتّته طائفي، ولا اعتدى على دولته مقاوم او ثائر. العروبة وحدها كانت قادرة على حماية لبنان وصونه، والعروبة وحدها ما تزال قادرة على إنقاذه وإنقاذ وحدته الوطنية وعيشه المشترك وعلى استعادة استقلاله وسيادته وقراره المستقل. وكل شطط آخر في اي منحى من مناحي الانعزال او الفينقة او ما شابههما مؤداه، برايي، إلى المصير المُفَتَّت المُدَمَّر نفسه.

كان الصراع على الهوية في لبنان احد اهم الممهِّدات للحرب، واحد اهم المنزلقات التي سلكها انهيار الدولة. إن عدم الحسم في مسالة الهوية، وبقاء الصراع حولها مفتوحاً منذ مطلع الاستقلال، وإقفال ملفها على زغل الحلول الكلامية (عروبة الوجه)، جعلت عوامل الانهيار تتسرب إلى البنيان المجتمعي، وافسحت لمشاريع الفتنة والسيطرة بان تنجح وتبلغ اهدافها. فبين لبنانيين عروبيين يريدون لبنان منخرطاً في الصراع العربي الإسرائيلي يقوم بواجبه ودوره، وبين لبنانيين يرون «قوّته في ضعفه» ويبتدعون الحيل العقائدية والعملية للتخلص من موجبات الصراع ومستلزماته، تصدّع البنيان وتسرّبت من التصدع عوامل الفتنة.

ب ـ مسالة الهيمنة

الهيمنةُ سيطرةٌ على مؤسسات الحكم وتحكّمٌ بإدارات الدولة. هيمن المسيحيون الموارنة على الحكم ومؤسساته منذ مطلع عهد الانتداب الفرنسي على لبنان. بدات هيمنتهم باستلام رئاسة الجمهورية وبتعزيز صلاحياتها. ثم انتقلت إلى السيطرة على مؤسسة المجلس النيابي باعتماد توزيعٍ للمقاعد النيابية لهم فيه اغلبية وللمسيحيين فيه اكثرية مطلقة دائمة تبعاً لقاعدة التوزيع المعروفة بستة نواب مسيحيين مقابل خمسة نواب مسلمين. ثم انتقلت الهيمنة إلى الجيش والإدارة، فاحتل الموارنة فيها المراكز الرئيسية وخاصة تلك التي تمرّ فيها قرارات الحكم الأساسية إما تنفيذاً وإما تحضيراً:

الموقع العسكري في قيادة الجيش والأغلبية المطلقة من ضباطه، الموقع الأمني في الأمن العام ومخابرات الجيش، الموقع المالي في المديرية العامة للمالية وبعدها في حاكمية مصرف لبنان، الموقع القضائي في الرئاسة الأولى ورئاسة الشورى والنيابة العامة التمييزية والعسكرية، الموقع الإعلامي في المديرية العامة للإعلام وإدارة التلفزيون، الموقع التربوي والتوجيهي في رئاسة الجامعة اللبنانية والمديرية العامة للتربية؛ اما مواقع الخدمات فارتضوا فيها بعض المشاركة. توسعت الهيمنة مع انكماش المسلمين عن المشاركة في بناء الدولة، وتركزت في إطار من التحجّر الطائفي يوم بدا ضغط المطالبة بإلغائها. فالمناصفة في المقاعد الإدارية واعتماد طائفية الوظيفة جمّد الهيمنة في وضعها وحماها. فاضحى ثقلها عائقاً كبيراً امام كل تقدم وطموح، وشعر اللبنانيون بوطاة ظلمها يوم ضاقت حتى عن استيعاب المتطوّعين في الجيش والدرك بسبب وَهمِ التوازن، ويوم اضحت مهازل الامتحانات والمباريات الإدارية تحجب الوظيفة العامة عن اوائل الناجحين لتمنحها، بحكم التوزيع الطائفي، إلى راسبين او إلى الأخيرين في لوائح النجاح.

الهيمنة هذه، بمظاهرها كافة، شكلت التصدع الثاني الكبير الذي تسرّبت منه الفتنة إلى البنيان المجتمعي. فالهيمنة قلصت المواطنة إلى مرتبة الطائفية، واصابت الانتماء الوطني بدائها، فاضحى الكثيرون من اللبنانيين مواطنين من درجة ثانية، إن لم يكن بالفعل التام، فبالشعور بالظلم وبالإحساس بقلة العدالة. شابت الهيمنةُ المساواةَ وعطلتها وخلقت عدائية في المجتمع اللبناني حيال النظام واهله قاربت في بعض جوانبها ومظاهرها العدائية العنصرية. ولم تقتصر العدائية نحو النظام واهله على المسلمين وحدهم، فالكثيرون من ابناء الطوائف المسيحية غير المارونية وبعض موارنة الأطراف ولدت فيهم المشاعر نفسها التي تملكت المسلمين، من الإحساس بالظلم وعدم المساواة إلى الشعور بتقلص حدود الوطن إلى حدود الطائفة والمذهب.

ج ـ مسالة المشاركة الديموقراطية في الحكم

العهد الأول الذي حاول تجاوز احتكار الحكم من قبل ما كان يسمى

بـ «الاقطاع السياسي» هو عهد كميل شمعون. قبله كانت الطبقة السياسية التي تكونت في عهد الانتداب، متمثلة بتحالف البورجوازية المسيحية المتحدرة من نظام المتصرفية، (وجهاء المال والعلم)، مع زعماء المناطق من ابناء المقاطعجية السابقين. خليط بورجوازي إقطاعي يمثل حقيقة ما كان عليه المجتمع اللبناني في تلك الحقبة. القيادة للبورجوازية المسيحية وحصة المشاركة للإقطاع السياسي الإسلامي. حاول كميل شمعون استبدال فئة الإقطاع السياسي بالبورجوازية الإسلامية المتمثلة بتجار المدن، وإشراكها في الحكم كبديلٍ عنها. سبب الرغبة بالاستبدال يعود اولاً إلى واقع صعود هذه الفئة الاجتماعية الجديدة واقبالها على طلب المشاركة بالحكم بعد فترة انكماش دامت طيلة عهد الانتداب (تقريباً)، والسبب الثاني المباشر هو ان كميل شمعون حاول ان يجد فيها حليفاً في وجه فئة الإقطاع السياسي التي كانت على تحالف مع اخصامه، بشاره الخوري وإميل إده، متوزعة بينهما. حاول كميل شمعون إجراء التبديل عبر قانون الانتخاب الذي فضّله على قاعدة التمثيل الأكثري بدورة واحدة وفي دائرة فردية. الدائرة الفردية تحدُّ من نفوذ الإقطاع السياسي وتجزِّىء قواه الانتخابية وتساعد في المقابل سلطة المال والمرشحين الميسورين على التحكم بالناخبين. فصغر الدائرة وقلة عدد الناخبين يسهل عمل الإمكانات المالية ويجعلها اكثر فعالية. نجحت المحاولة نجاحاً مؤقتاً لأن القوى السياسية التي هُزمت في الانتخابات، اعادت تجميع صفوفها وتحالفت مع التيار العربي الجديد الصاعد في المنطقة، (التيار الناصري)، وعاودت انتصارها من جديد من خلال ما أُسميَ بثورة ١٩٥٨.

مع العهد الشهابي اعيد التحالف بين البورجوازية المسيحية المتمثلة بحزبي الكتلة الوطنية وحزب الكتائب، وفئة «الإقطاع السياسي» التي اعادت إحكام سيطرتها على المناطق في البقاع والجنوب والشمال وبعض الجبل.

كانت المشاركة في الحكم تقتصر على ابناء هذه الفئات، والتجدد لا يحصل فعلياً إلّا في صفوف البورجوازية المسيحية، وعن طريق الأحزاب السياسية التي كانت تجدّد محازبيها من خلال انفتاحها على فئات بورجوازية صغيرة قريبة

من الفئات الشعبية. اما في صفوف المسلمين فالإطباق كان شبه تام في عملية توالد للفئة المشاركة في الحكم دون تجديدها او انفتاحها.

فإلى جانب الشِّقاق في امر الهوية وانسلاخ لبنان بنتيجته عن الصراع العربي الإسرائيلي، وإلى جانب الهيمنة الطائفية وما رافقها من انغلاق وظلم، تسلُّطٌ سياسي من فئة محتكرة مقفلة، بعث شعوراً بالغربة عن الحكم والبعد عن اهله.

ولعبت ممارسات الحكم دوراً هاماً في تصعيد الشعور المعادي له ولأهله. فسياسة التسلط الفردي والعائلي التي رافقت اغلب العهود، وما رافقها من محاولات استغلال السلطة بقصد الإثراء، ساهمت مساهمة كبرى في تصديع البنيان المجتمعي.

وزاد في وهن الدولة والنظام ان اهل النظام انفسهم تخلوا عن الثقة به وتحولوا إلى بناء مؤسسات رديفة. فبناء الميليشيات كرديف للجيش وعلى حسابه اضعف النظام وفسّخ بنيانه وشجّع على تهديمه. فإن كان اهله هكذا فاعلين، فما حال المنبوذين منه، المبعدين عن اية مشاركة في حكمه، والمحرومين من منافعه وخيراته.

إن انعدام المشاركة الديموقراطية في الحكم، وانغلاق الفئة السياسية الحاكمة، وخاصة في الجنوب والشمال والبقاع وبعض الجبل، وإقفال ابواب التغيير السياسي والإصلاح، خلقت كلها تصدّعاً بنيوياً اساسياً في هيكل النظام اللبناني تسرّبت منه عناصر الفتنة إلى الداخل، مضيفة إلى عوامل التفسّخ والتصدّع الأخرى عاملاً حاسماً في تقبل التغيير الوافد، ولو من باب التعامل مع قوى خارجية.

د ـ المسألة الاجتماعية

عرف لبنان، خلال الحرب العالمية الثانية، نشوء صناعات حديثة حوّلته من بلد تجاري محض إلى بلد تجاري صناعي. ومع نشوء الصناعات تكوّنت طبقة عمال ومستخدمين لم يعرفها لبنان سابقاً، إذ كانت فئاته الاجتماعية تقتصر على الفلاحين والحرفيين والتجار واصحاب بعض المهن. وبعد نشوء

دولة إسرائيل وإغلاق البلاد العربية في وجه المرافئ الفلسطينية نتيجة المقاطعة العربية لإسرائيل، وبعد هروب رؤوس الأموال من سوريا والعراق ومصر نتيجة عدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلابات العسكرية، وما استتبعها من تغيير في الأنظمة، عرف لبنان ازدهاراً ضخماً كبيراً لم ينقطع إلّا مرتين ولفترات وجيزة: الأولى في سنة ١٩٥٨ لسبب سياسي، (ثورة ١٩٥٨)، والثانية في سنة ١٩٦٤ لسبب مالي اقتصادي، (إفلاس بنك انترا).

ولّد الازدهار الاقتصادي، وتركيز الصناعات في بيروت وضواحيها، تحوّلات سريعة في البنية الاجتماعية اللبنانية. اول التحوّلات كان نشوء «ارياف مدينية» في ضواحي المدن، وخاصة في ضواحي العاصمة بيروت. وثاني تلك التحوّلات كان نشوء طبقة كبيرة من الأُجراء معززة بفئة كبيرة من الموظفين. ثالثها انتشار العلم في الأوساط الشعبية وانتقال جزء من الازدهار إلى الأرياف نتيجة خطة التعليم والإنماء التي رعاها العهد الشهابي، موصلاً الكهرباء والطرقات والمياه والمدرسة الرسمية إلى اغلبية القرى اللبنانية، وكذلك انتشار التعليم العالي نتيجة إنشاء الجامعة اللبنانية. و «الأرياف المدينية» تراكمات بشرية تشبه، من حيث الكثافة والعدد والعلم والوعي السياسي، المدن، وتشبه، من حيث النمو الاقتصادي والخدماتي، تخلف القرى. فالضواحي التي اسميت حزام البؤس كانت تجمع في مماشاةٍ وتجاورٍ حاجاتِ المدينة إلى ضعف إمكانات القرية، ومظاهر تطور المدينة وغناها إلى فقر الريف وبؤس اهله: تراكم اكواخ وفقر وبطالة وتشرد وإجرام في جوار الفنادق الفخمة والبنايات الشاهقة ومظاهر الغنى والبحبوحة والعيش الرغيد.

بقي التطور الهادئ يحكم العلاقات الاجتماعية في لبنان حتى مطلع السبعينات وانفجار ازمة التضخم العالمية سنة ١٩٧٣، نتيجة الصدمة البترولية الأولى كما أُسمِيَتْ في حينه. فارتفاعُ الأسعار الكبيرُ الذي رافق الأزمة العالمية انعكس في لبنان بصورة ماساوية نظراً للتفاوت الأصلي في الأوضاع الاجتماعية. فكان من نتائجه انهيار الطبقة الوسطى، طبقة الموظفين والمستخدمين وبعض اصحاب المهن، التي كانت تشكل عامل الاستقرار في العلاقات

الاجتماعية. اما صمام الأمان الثاني الذي كان يحمي العلاقات الاجتماعية في لبنان، اي الهجرة، فقد عرف ركوداً في مطلع السبعينات نتيجة للأزمة العالمية. فتقاطع الغلاء والبطالة وانهيار الطبقة الوسطى، اديا إلى توليد حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وشعور عام بالحرمان تجلى في مظاهر عديدة اهمها حركة المحرومين التي انشاها ورعاها الإمام موسى الصدر، والتي لعبت دوراً كبيراً على طريق تصدُّع البنيان المجتمعي اللبناني بما اقامته من مهرجانات شعبية مسلحة شكلت إيذاناً بدنوّ ساعة النظام. ومع هذا التازّم في العلاقات الاجتماعية، كانت الممهِّدات الأخرى للحرب قد عملت على تقزيم ادوات النظام من جيش وقوى امن بسبب قاعدة المساواة والتوازن الطائفي وإقفال باب التطوع امام العديدين من ابناء المناطق المحرومة، مما زاد في تازُّم البطالة وسوء الوضع الاجتماعي. بينما كان بالإمكان استيعاب العديدين من العاطلين عن العمل وزيادة فعالية قوى الأمن والتعويض بالهجرة الداخلية عن ضيق آفاق الهجرة الخارجية. والهجرة الداخلية صمّام امان استخدمه النظام في مرحلة الستينات للتعويض عن ضيق الهجرة الخارجية، فاستوعب في الجيش وقوى الأمن وفي «جيش» أُجراء القطاع العام اعداداً غفيرة من العاطلين عن العمل انزلهم منزلة نصفية بين العمالة والبطالة، فالغى نقمتهم واستخدمهم في حماية النظام. إلّا ان ضيق الأفق السياسي والتحجّر الطائفي عطل هذا الصمام الذي ابتدعته الشهابية، صمام الهجرة الداخلية إلى الجيش والإجارة في القطاع العام، فعمّ الضيق وتعمّق الشعور بالحرمان وتنامى الوعي الاجتماعي في مواجهة النظام واهله.

أُضيف هذا التصدع الاجتماعي إلى عوامل التصدع السابقة: الشِّقاق بسبب الهوية، والظلم بسبب الهيمنة، والغربة بسبب البعد عن الحكم، تقاطعت كلها لتخلق الظروف الموضوعية التي مهدت للحرب وجعلتها ممكنة الحصول. المُمَهِّدات هذه كلها جعلت الحرب ممكنة لكنها لم تجعلها حتمية: المُمَهِّدات تُمكن و **لا تُوجب**، الفعل والقرار الهادف وحدهما **يُوجبان**. والفعل او القرار اسباب سياسية، والأسباب السياسية هي التي **أوجبت** الحرب وحتمتها.

ممهّد خامس هو اقرب إلى السبب السياسي منه إلى الـمُعطى، نبحثه مع الأسباب السياسية لقربه منها وتكامله معها، هو الوجود الفلسطيني الـمقاوم وانحصاره في لبنان وحده.

٢ ـ أسباب الحرب: الأسباب السياسية للحرب اللبنانية

الأسباب السياسية التي ادت إلى إشعال نار الحرب في لبنان هي القرارات السياسية التي اتخذها طرفا الصراع الرئيسيان في المنطقة، إسرائيل وسوريا، وسعيهما لمصالحهما، ومحاولات اطراف الصراع الثانويين، من لبنانيين وفلسطينيين، مواجهة تلك القرارات بالسعي للحفاظ على وجودهما ولإنقاذ خصوصية كل منهما. السعي وراء المصالح من ضمن الصراع الإقليمي اشعل الحرب اللبنانية.

أ ـ الوجود الفلسطيني المقاوم على أرض لبنان وحده، قرار المقاومة بالدفاع عن نفسها وعن مكتسباتها، تعديات الثورة على حدود الدولة وحقوقها

بدات المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ تتنظم وتتسلح في جميع اماكن تواجد الفلسطينيين، اي في الأردن وسوريا ولبنان.

في سوريا لقيت المقاومة دعماً رسمياً من الدولة والحكم، (حزب البعث يحكم سوريا منذ سنة ١٩٦٦)، وأُخضعت لتنظيم صارم ودقيق من قبل السلطات العسكرية وُضع بموجب مذكرة صادرة عن وزير الدفاع في حينه الفريق حافظ الأسد، ضَبَطت العمل المقاوم في إطار الأمن السوري وامن الجيش والشعب، واخضعت جميع العمليات والتحركات لرقابة السلطات العسكرية.

اما في الأردن فقد تفلتت المقاومة من كل رقابة وسلَّحت المخيمات فاصطدمت بالدولة، وكان ايلول الأسود سنة ١٩٧٠، كما أُسمِيَ في حينه، حيث جُرِّدت فيه المخيمات من السلاح وهرب المقاومون إلى لبنان فاضحى مركزهم وملجاهم الوحيد.

في لبنان، يوم اصطدمت المقاومة بالدولة والجيش، (سنة ١٩٦٩)، افادت

من تصدعات البنيان والتناقضات السياسية المحلية، فانتزعت اتفاقاً بينها وبين الدولة اللبنانية عُرف باتفاق القاهرة. سمح الاتفاق للمقاومة ان تتواجد مسلحةً في المخيمات وبعض مناطق الجنوب للقيام بعمليات ضد إسرائيل، (منطقة العرقوب)، كما سمح لها بنقل السلاح والمقاتلين إلى تلك المنطقة عبر طريق عسكرية جبلية. بقي الاتفاق سرياً بطلب من الحكومة اللبنانية تلافياً لتذرع إسرائيل به وخوفاً من إنكارها لاتفاق الهدنة الذي يتمسك لبنان به. تذرعت المقاومة باتفاق القاهرة لتوسع نشاطها المسلح في جميع المخيمات الفلسطينية ومحيطها ولتكديس السلاح فيها، بما يتجاوز جميع الاتفاقات والقوانين. ثم امتدّ نشاطها إلى خارج حدود المخيمات، وبدات تظهر معالم السلاح وما أُسْمِيَ بالتجاوزات والتعديات على القوانين اللبنانية والتعاطي السياسي في الشان الداخلي اللبناني دعماً لقوى او استنصاراً بها، مما اعطى الميليشيات الحزبية ذريعة بررت بها لجوءها إلى التدريب العسكري والتسلح وإنشاء جيش رديف إلى جانب الجيش اللبناني.

ساهم انحصار الوجود المقاوم في لبنان وحده، دون سواه من دول المواجهة مع إسرائيل، في تحويل لبنان إلى ساحة صراع بين المقاومة وجميع اعدائها، مضيفاً إلى تصدُّع البنيان الداخلي اللبناني سبباً إضافياً لمفاقمة التصدعات والإسراع بإشعال الحرب والانهيار. فمن اراد القضاء على المقاومة سعى إلى تحقيق ذلك في لبنان حيث هي، ومن اراد التحكم بقرارها سعى إلى ذلك في لبنان، ومن اراد تصفية حساب معها او مع احد اطرافها سعى إليها ايضاً في لبنان. اما الدولة اللبنانية فقد عطلت موقفها وشلته التناقضاتُ السياسية الداخلية الناجمة عن تصدعات البنيان المجتمعي التي ولدتها الخلافات حول المسائل الكبرى، مسائل الهوية والهيمنة والمشاركة في الحكم والمسالة الاجتماعية. وزاد في تفاقم الوضع وإشعال نار الحرب قرارُ المقاومة الدفاع عن نفسها في مواجهة جميع محاولات القضاء عليها وجميع محاولات وضع اليد عليها او الإمساك بقرارها. وفي غمرة تنفيذ قرار الدفاع عن النفس، عمد العديد من فصائل المقاومة إلى التعدي على حدود الدولة وسيادتها وعلى

القوانين اللبنانية، مستثيرين اهل النظام واللبنانيين عامة. ومعلوم ان العديد من تلك التعديات كان يدبر من قبل اصحاب مشاريع التصفية او الهيمنة لتحقيق اغراضهم فيها، ولاتخاذها ذرائع إمّا للتصفية وإما للتدخل ووضع اليد، فشكلت هذه الأسباب مجتمعةً المجموعة الأولى من اسباب الحرب اللبنانية، وهي في مجموعها واحد يلخَّص بقرار المقاومة الفلسطينية التمركز في لبنان والدفاع عن نفسها في وجه جميع محاولات التصفية ووضع اليد، غير آبهة لما نجم عن هذا القرار من تجاوزات وتعديات على الدولة وعلى سيادتها، وما الحقه من اضرار بلبنان وارضه وشعبه ومؤسساته.

ب ـ القرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة وعلى صيغة العيش المشترك في لبنان، التورط الميليشيوي بتنفيذ هذا القرار عبر محاولة القضاء على المقاومة عسكرياً

سعت إسرائيل اولاً إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية بالواسطة. وإثبات سعيها الأول هذا هو استنتاج من سعيها الثاني الذي اعتمد الوسيلة المباشرة، اي وسيلة الحرب المباشرة بين الجيش الإسرائيلي والمقاومة، بعد ان فشلت جميع محاولات الإبادة غير المباشرة. فالحروب التي قامت بها إسرائيل في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ للقضاء المباشر على المقاومة الفلسطينية اثبتت، بما لا يقبل الشك، سعيها السابق، وبوسائل اخرى، لتحقيق الغرض عينه. إن الرابط بين مساعي إسرائيل السابقة للقضاء على المقاومة والوسائل التي استخدمت في تلك المساعي، ليس رابطاً علنياً ولا يمكن إثباته إلّا استنتاجاً على طريقة الاستدلال في إثبات الجرائم بطرح التساؤل عن هوية المستفيد من الجريمة وتحديدها انطلاقاً من تحديد هويته. المستفيد الأول من جميع محاولات القضاء على المقاومة الفلسطينية هو إسرائيل، وإسرائيل سعت بيدها إلى ذلك بعد فشل جميع المحاولات التي تمت بالواسطة، فان تُتَّهم بالقيام بتلك المحاولات هو، برايي، اتهام منطقي ومشروع ومحق.

تمّ السعي الإسرائيلي الأول عن طريق تشجيع بعض اهل الحكم والنظام في لبنان على القيام بالمحاولة الأولى. فبعد احداث المخيمات في سنة ١٩٧٣،

عمدت الدولة بواسطة الأجهزة المعروفة، (مخابرات الجيش)، إلى تشجيع بعض الأحزاب على إنشاء ميليشيات مسلحة لمساندة الجيش او للحلول محله في مهام قد لا تسمح له التناقضات السياسية القيام بها. فانشا حزب الكتائب ميليشيا، ونشات تنظيمات عسكرية اخرى كالتنظيم وحراس الأرز. كان التورط بـ «مخطط ما» للقضاء على المقاومة الفلسطينية من قبل هذه الأحزاب بادياً للعيان، خاصة لجهة تطلُّعها العلني والمثابر على استثارة حمية الدولة لمنع التجاوزات، وتبرُّعها شبه الدائم بإمكان الحلول محلها، والقيام عنها بالمهمة إن هي احجمت او عجزت. ان يكون هذا الاستعداد من قِبَل الميليشيات اندفاعاً او تحسباً ودراية فامر ممكن، وان يكون استغلال إسرائيل لهذا الاندفاع او ذاك التحسب ودفعه في اتجاه اغراضها قد بدا وكانه تورط في خطة مرسومة فهو ايضاً امر ممكن. غير ان التحليلين لا يغيّران في الواقع وتسلسل احداثه إلّا لجهة تحميل المسؤوليات، ولست بصدده ولا انا بساعٍ إليه. المهم ان الميليشيات المسماة مسيحية بدت في حينه وكانها تحاول القضاء على المقاومة الفلسطينية على غرار ما حصل في الأردن في ايلول سنة ١٩٧٠ متورطةً بمخطط ما بتشجيع من إسرائيل او بالتواطؤ معها. وما شجع على تبني نظرية التواطؤ مع إسرائيل ما ظهر في الفترة اللاحقة، (فترة حرب ٨٢ وما سبقها وما تلاها)، من تعامل وتنسيق معلن معها. قناعتي ان إسرائيل استخدمت الميليشيات في محاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية محاولةً تحقيق هدفين دفعة واحدة: القضاء على المقاومة والقضاء على لبنان. القضاء على المقاومة بالفعل إن نجحت الميليشيات، وبالعزل إن فشلت، والقضاء على لبنان في حالي الفشل والنجاح بإثارة الاقتتال الطائفي وتهديم صيغة العيش المشترك. حاولت إسرائيل تنفيذ قرارها بالقضاء على المقاومة، بالواسطة عبر الميليشيات، ومن ثمّ بالتسبب في التدخل السوري في لبنان وتنفيذ اتفاقي الرياض والقاهرة، ومن بعده بالاجتياح والتدخل المباشر في آذار ١٩٧٨ وفي حرب ١٩٨٢. وهذه المحاولة شكلت السبب الأول للحرب اللبنانية.

ج ـ القرار السوري بتولي القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي

من اجل فهم معنى القرار السوري بتولي القضية الفلسطينية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، لا بد من الانطلاق من الفهم البعثي للشان القومي. فالقومية في التعاطي البعثي قومية كُلّيةٌ قَدَريّةٌ، قومية العَصَبيّة الجبرية ذات المنحى الكلي، وليست قومية مركبة مبنيّة، قومية المواطنة الحرة ذات المنحى الديموقراطي. فهي لا تقيم اعتباراً للحلقات والمكونات الوسيطة ولا تحسب لها حقوقاً. فالفرد والمواطن والوطن مراتب ثانوية بعد المرتبة القومية، حقوقها تلي وتتبع، ولا تُستَحَقّ إلّا بعد استنفاد الحقوق القومية. اما الفكر القومي ذو المنحى الديموقراطي فيضع في ترتيب الأولويات الحقوق الوطنية والمواطنة والفردية اولاً وقبل الحقوق القومية، او على الأقل من ضمنها، جاعلاً منها حدوداً لا يجوز للحقوق القومية ان تتجاوزها وان تتعدى عليها وتتجاهلها. فالحق القومي مُكمِّل للحق الوطني (الذي منبعه في الحقوق المواطنية الفردية) وليس له ان يتخطاه، وإلّا اصبح في حكم المتعدي والمتجاوز. والمدى القومي في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي، مدى تحتاجه الشخصية الفردية والوطنية لاستكمال نموّها. اما في الفكر القومي الكلي فالشخصية الوطنية والفردية تنبعان من الشخصية القومية وليستا سوى تجسيد وانعكاس لها. في الفكر القومي الكلي الشخصيةُ الجماعيةُ المستقلةُ هي شخصية الأمة التي لها وجودها المستقل القائم بذاته وبمعزل عن وجود الأفراد. اما في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي فلا وجود لشخصية جماعية مستقلة بمعزل عن الشخصية الفردية التي هي الأساس والمصدر لتَكوُّن جميع الشخصيات المجتمعية. وظهور الشخصية الجماعية هو نتيجة للفعل السياسي، (المضاف إلى فعل العوامل المجتمعية)، الذي يحوّل الفرد إلى مواطن، والأمة في هذا الفهم مجموع مواطنين، ليس لها بمعزل عن المواطنين ايّ وجود مستقل قائم بذاته، ولا اية حقوق مستقلة عن حقوق المواطن والوطن. الأمة في الفكر القومي ذي المنحى الديموقراطي هي آلية إعادة إنتاج المواطنية وآلية حفظها ونقلها من جيل إلى جيل، (آلية حفظ ونقل

الهوية والاستمرارية الجماعية)، ومن وظيفة هذه الآلية ينبع الالتباس ووهم الوجود المستقل (للأمة والقوم) عن الوجود الفردي. الفرد والمواطن هما الأساس في الفكر القومي المبني المركب ذي المنحى الديموقراطي، بينما الأمة والقوم هما الأساس في الفكر القومي القدري العصبوي ذي المنحى الكلي، ومن الأساس ينطلق ترتيب الحقوق واولوياتها.

فمن منطلق الفكر القومي الكلي، لا اولوية للحق الوطني على سواه، بل هنالك مشروعية لمصادرة الحق الوطني لصالح الحق القومي ومصادرة القرار الوطني لصالح القرار القومي. فالقومي العربي من منظور بعثي، (او قومي اجتماعي)، له ان يتصرف بأيّة قضية وطنية عربية كما صاحبها، وهو ليس في ذلك في موقع المتعدي بل في موقع صاحب الحق. فعندما يتصدى البعثي السوري للقضية الفلسطينية فهو صاحب حق فيها مثله كمثل الفلسطيني، بل وربما اكثر منه لاعتقاده انه اكثر إخلاصاً في القضية من سواه، بل واكثر من صاحبها نفسه. فعندما قرر النظام البعثي في سوريا تولي القضية الفلسطينية، فمن موقع صاحب الحق ومن موقع الأكثر إخلاصاً فيه. فهو من موقعه على حق مطلق، وله ان يستغرب استغراب الآخرين بشان تعاطيه، وله ان يستنكر اتهامه بوضع اليد على القرار الفلسطيني، وطالما انّه في نظر نفسه صاحب الحق فيه، فما الغرابة إن هو حاول ان يتسلمه ويتصرف به، خاصة وفي اعتقاده انه سيحسن التصرف به اكثر من اصحابه الأصليين او ممن يعتقدون انهم اصحابه الأصليون.

إن التبرير هذا لمحاولة تولّي القرار الوطني الفلسطيني من قبل السوريين، وإن كان لا يشكك بمصداقية النوايا السورية، لا يعفي السوريين من مسؤولية السعي، وبالوسائل كافة، للسيطرة على المقاومة الفلسطينية وعلى قرارها، وقد بدا في غمرة الصراع وكانه محاولة للقضاء عليها. والقرار السوري هذا كان من بين اهم اسباب الحرب اللبنانية لأنه لقي مقاومة فلسطينية شرسة تُرجمت صراعاً مسلحاً مع السوريين على ارض لبنان. واللقاء الذي بدا وكانه تحالف بين السوريين والجبهة اللبنانية في سنة ١٩٧٦، ليس سوى تقاطع

مصالح عفوي وآني نتيجة سَعي كل منهما لمصالحه ولمشاريعه واغراضه.
(ربما كان الفهم البعثي الأصلي للقومية مغايراً لهذا التعاطي إلّا ان المهم هو التعاطي وليس الفكر الأصلي لأن التعاطي هو الذي طُبِّق وترك بصماته في الواقع والتنفيذ).

د ـ القرار السوري بمواجهة الإسرائيليين في لبنان وبالسيطرة على الوضع فيه لحاجة المواجهة

قرر السوريون، بعد حرب ١٩٧٣ ووقف إطلاق النار الذي ترتب بنتيجتها، مواجهة الإسرائيليين في لبنان.

عمل السوريون بداية من خلال المقاومة الفلسطينية وتحت شعار حمايتها. سلّحوها وانشاوا في صفوفها فصائل تابعة لهم مباشرة، وكان تدخُّلهم المعلن الأول في لبنان يوم اقفلوا الحدود معه على اثر الأحداث بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في سنة ١٩٧٣. منذ ذلك التاريخ بدأ التدخل السوري المعلن في لبنان.

إن قرار وقف النار الذي ترتب إثر حرب تشرين سنة ١٩٧٣ وما اوجب من ضبط للحدود المشتركة بين سوريا وإسرائيل، وقرار سوريا بتولي القضية الفلسطينية وما استتبعه من حاجة إلى تولي قرار المقاومة، اوجبا على سوريا مواجهة إسرائيل انطلاقاً من لبنان. المواجهة من الأردن لم تكن ممكنة، فلم يبقَ إلّا الأرض اللبنانية التي فتحها على الصراع العربي الإسرائيلي من بابه المسلح اتفاقُ القاهرة. إقتضت مواجهة إسرائيل في لبنان العمل على ضبط الوضع اللبناني والإمساك به. فلم يوفر السوريون جهداً إلّا وبذلوه، ولا وسيلة إلّا واستخدموها، لتحقيق غرضهم، حتى بدا في بعض الأحيان، وفي غمرة الصراع، وكان الإمساك بالوضع اللبناني اضحى هو الغاية. والوسيلة الأفضل التي استخدمها السوريون لضبط الوضع في لبنان هي الجيش السوري الذي احاطوه بالأدوات اللازمة الأخرى من ميليشيات حليفة وتابعة ومن جهاز امن ومخابرات واصدقاء كثر. وقد شكل الصراع حول دخول الجيش السوري إلى لبنان، وبقائه فيه، وانتشاره في بعض المناطق، والتحضير لإدخاله او لإعادة إدخاله بعد

خروجه، ومحاولات إخراجه من بعض المناطق او من كل لبنان، جزءاً اساسياً من الحرب اللبنانية. لقد شكل الصراع المباشر بين الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية في سنة ١٩٧٦، ثم الصراع بين القوات اللبنانية والجيش السوري في سنة ١٩٧٨، ثم الصراع بين المقاومة الفلسطينية والجيش السوري في طرابلس سنة ١٩٨٣، ثم صراع الميليشيات الحليفة في سنة ١٩٨٦، ثم الصراع الذي أُسْمِيَ حرب التحرير في سنة ١٩٨٩، جزءاً اساسياً من الحرب اللبنانية وربما كان الجزء الأكثر إيذاء وإيلاماً.

لعب القرار السوري بمواجهة إسرائيل في لبنان وعبره دوراً اساسياً في الحرب اللبنانية، وهو يحتل الحيز الأكبر في باب اسباب الحرب.

هـ ـ قرار الجبهة اللبنانية بتكريس الهيمنة وإلّا فالتقسيم. القرار الوطني بإلغاء الهيمنة ومنع التقسيم

بدا التورط الميليشيوي الجبهوي في عملية القضاء على المقاومة الفلسطينية، مع بداية الأحداث، ذا اهمية كبرى لجهة تحمل المسؤولية في إشعال نار الحرب اللبنانية، كما بدت اهمية موازية لقرار القوى الوطنية بمواجهة هذا التورط.

اما الواقع فإن مجموع الأسباب الداخلية المحلية، من تورط الميليشيات «القواتية» في مخطط القضاء على المقاومة إلى تدخل الأحزاب الوطنية تصدياً لهذا القرار، لا يشكل، في باب الترتيب والأهمية، سوى اسباب ثانوية وتابعة للأسباب الحقيقية التي اشعلت الحرب في لبنان. طُرحت المسألة الداخلية اللبنانية بداية، في معرض الصراع العربي الإسرائيلي العام، كقضية رديفة بقصد إعطاء الصراع بعداً محلياً وطنياً يبرر التورط الميليشيوي في عملية تصفية المقاومة من جهة، ويبرر تصدي القوى الوطنية للدفاع عن المقاومة من جهة ثانية. إلّا ان البعد الداخلي الثانوي هذا للصراع تطور مع تطور الأحداث وتضخم نتيجة التغذية المستمرة من قِبَل اطراف الصراع الإقليميين والمحليين حتى غدا، بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ والقضاء على المقاومة الفلسطينية، الذريعة الرئيسية لاستمرار الحرب. فبعد سنة ١٩٨٢ اصبح الصراع الإسرائيلي

السوري على الساحة اللبنانية صراعاً مجرداً إذ انتفت ذريعته الأولى المتعلقة بالمقاومة الفلسطينية، إن من جهة إسرائيل أو من جهة سوريا؛ فالأولى حققت غرضها بإبعاد المقاومة إلى تونس وبتشتيتها في عدد من الدول العربية البعيدة عن دول الطوق، والثانية انتفى غرضها لجهة وضع اليد على القرار الفلسطيني. وبقي الصراع، وكان لا بد له من ذرائع اخرى تبرر استمراره على ارض لبنان. فاعتمدت سوريا قضية الإصلاح السياسي للنظام اللبناني واعتمدت إسرائيل قضية حماية حدودها الشمالية وامن الجليل. وقد شجع الطرفان القوى الحاملة لتلك الذرائع، فانتشرت بسحر ساحر الميليشيات الطائفية المذهبية والصراعات المذهبية والإيديولوجيات الدينية واصبحت الحالة العامة حالة صهيونية سداها ولحمتها التمحور الديني والطائفي والمذهبي، ونهجها العام السائد نهج الاقتتال الموجب للتدخل او نهج الاعتداءات المبرّر لاستمرار الصراع في الساحة الوحيدة المتاحة، (ساحة لبنان)، بانتظار إتمام صلح الآخرين وإنجاز تسوياتهم.

تضخم الشان اللبناني الداخلي بعد سنة ٨٢ واصبح الأساس في كل بحث، وتمحورت حوله جميع الصراعات حتى كاد اللبنانيون ينسون اسباب الحرب الأولى ومنشاها، ويغرقون في مواضيع الإصلاح وتطوير النظام. تحول البعد الداخلي بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى المرتبة الأولى في باب اسباب استمرار الحرب وذرائعه. وما يزال الجدال قائماً اليوم حول الحرب، اهي حرب الآخرين على ارض لبنان ام هي ايضاً حرب لبنانية داخلية؟ وواضح مما بيّنّا ان اسباب الحرب تحوّلت خلال الصراع من عربية إسرائيلية مع بعض الأسباب الداخلية المحلية الملوّنة، إلى حرب لبنانية اضحت فيها مطالب الإصلاح ونتائج الفكر الصهيوني من تقسيم وتمحور ديني مذهبي، الذريعة الأولى لاستمرار الصراع السوري الإسرائيلي على ارض لبنان.

جرت محاولات منفردة متفردة لإنهاء الصراع لمصلحة احد الأطراف المتصارعة فلم تنجح حتى تمت التسوية لمصلحة الجميع. حاولت إسرائيل اولاً إنهاء الصراع في محاولة صلح وسلام منفرد مع لبنان، (إتفاق السابع عشر

من ايار)، فلم تفلح، وحاولت سوريا إنهاءه بالاتفاق الثلاثي ولم تفلح، فاستمر الصراع حتى انتهى بالمبادرة العربية المرعية اميركياً والمرضي عنها سوريا وإسرائيلياً، على وعد للجميع بنيل المبتغى؛ وعدٌ لإسرائيل بضبط امن حدودها الشمالية في إطار اتفاق الهدنة وتنفيذ القرار ٤٢٥ بانتظار الصلح، ووعد لسوريا بعلاقات مميزة مع لبنان وببقاء جيشها في البقاع الغربي لحين انتهاء المفاوضات مع إسرائيل وإقرار الصلح، ووعد للبنانيين بإمكان إعادة بناء دولتهم ومؤسساتهم واستعادة استقلالهم وسيادتهم واستلحاق ما فاتهم خلال فترة الحرب من تخلف اقتصادي.

و ـ تفاعل الممهدات والأسباب، والسماح الدولي

لم تكن الأسباب وحدها قادرة على إشعال الحرب ولا الممهدات وحدها كافية. تفاعل الممهِّدات والأسباب مكّن من إشعالها. فتحت «الممهِّدات ـ المسائل» ثغرات وتصدعات في البنيان المجتمعي والسياسي اللبناني، نفذت من خلالها الأسباب ودخل حاملوها، اشعلوها فاتسعت وكبرت حتى كادت تخلط بدخانها وضجيجها مسببيها وضحاياها.

فلولا التصدع الناجم عن الشقاق في شان الهوية والانتماء القومي، لما كان من عدائية بين المقاومة والدولة، ولما كان من مبرر لاتفاق القاهرة، وكان التنسيق بينهما هو الأساس كما حصل في سوريا، وما كان سُمح للمقاومة بان تنطلق من لبنان بعملياتها إلّا من ضمن تنسيقها مع الدولة، ولما استطاع السوريون التدخل في هذا الأمر، ولما امكن لأحد ان يتذرع بالصراع العربي الإسرائيلي لتحويل لبنان إلى ساحة صراع، وان يزايد عليه في الوطنية والموقف القومي. ولولا الهيمنة من جهة، وانعدام المشاركة السياسية من جهة ثانية، لما انقسم اللبنانيون، ولما كان بوسع اية قوة ان تنفذ إلى لبنان وتجد فيه حلفاء ومؤيدين، ولما تعامل اللبنانيون مع دولتهم وكانها لا تعنيهم، ولما استعانوا عليها بالخارج، حتى ولو كان شقيقاً، لتغيير نظام وإلغاء هيمنة. ولولا بعض البطالة وبعض التفاوت الاجتماعي وبعض الحرمان والفقر لما لقيت الحرب وقوداً، ولما استعرت نارها وطال امدها، ولما

انخرطت في صفوف احزابها وميليشياتها هذه الأعداد الغفيرة من المقاتلين. ان التلاقي والتفاعل بين الممهدات والأسباب هو الذي مكّن من إشعال الحرب، كما ساهم في تاجيج نارها التفاعلُ في ما بين اسبابها. فالقرار الإسرائيلي بالقضاء على المقاومة واجهه قرار المقاومة بالدفاع عن نفسها، وقرار سوريا بدعمها والدفاع عنها، والقرار السوري بتولي الشان الفلسطيني في مجرى الصراع واجهه التصدي الفلسطيني، والقرار الميليشيوي بمحاولة تصفية المقاومة، والعمل على تركيز الهيمنة او محاولة التقسيم واجهه قرار القوى الوطنية بالتصدي، وقرار سوريا باستخدام الساحة اللبنانية لمواجهه إسرائيل وسعيها بالتالي لضبط الوضع اللبناني ووضع اليد على لبنان واجهه تصدي جميع القوى اللبنانية كلّ بدورها ووفقاً لمجريات الصراع. ومع تفاعل الأسباب هذا، استحال الأمر الوحيد الذي كان يمكنه إنقاذ لبنان دون ثمن، اي تلاقي اللبنانيين وتوافقهم على مشروع وطني موحّد، واستحال بالتالي اي دعم خارجي للبنان لإنقاذه حتى بدت السياسة الدولية سامحة باستمرار الصراع على ارضه.

واكب بعض ظروف السماح الدولية تفاعلُ وتلاقي الممهدات والأسباب، واستغلته اطراف الصراع الإقليمية الرئيسية؛ فبدا وكانه سماح دولي مقصود. بدت الولايات المتحدة الأميركية في اكثر من تدخل ومناسبة وكانها تؤيد تصرف هذا وذاك من اطراف الصراع. فقد بدت مشجعة للميليشيات في محاولتها القضاء على المقاومة الفلسطينية، كما بدت مؤيدة للموقف السوري في تاييد انتخاب الرئيس الياس سركيس للرئاسة الأولى، ومؤيدة لدخول الجيش السوري إلى لبنان في سنة ١٩٧٦. وبالمقابل ابدت دعماً للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار ١٩٧٨، كما لعبت دور الشريك الملطف للأحداث في اجتياح حزيران ١٩٨٢، ورعت اتفاق السابع عشر من ايار ولم تقف ضد الاتفاق الثلاثي، ولما حسمت في ضرورة إقفال الملف اللبناني العسكري نجحت في إرضاء طرفي الصراع او في فرض الرضى عليهما. كانت السياسة الأميركية خلال الحرب اللبنانية سياسة مشجعة على ثنائية الاستقطاب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا مع تصرف ظاهر يوحي بتاييد الطرفين في مشاريعهما. وقد تُذكِّر هذه السياسة بكلام

لكيسنجر في مذكراته حول دولتين لازمتين في الشرق الأوسط هما إسرائيل وسوريا وعدم لزوم الدول الباقية. وقد تكون حقيقة الأمر في النهج البراغماتيكي للسياسة الأميركية القاضي بالتعامل مع الواقع وقواه الموجودة. والقوتان الموجودتان في المنطقة هما إسرائيل وسوريا، فتعاملت معهما على هذا الأساس. فبدا للمراقب انها تدعمهما وانها في صدد فرض استقطاب ثنائي مصطنع. اما الواقع فقد لا يتجاوز كون الاستقطاب بين إسرائيل وسوريا هو نتيجة لموازين القوى الفعلية في المنطقة، والسياسة الأميركية تحسن التعامل مع الواقع بما هو عليه.

الاتحاد السوفياتي كان يدعم سوريا ويعمل على حفظ المقاومة الفلسطينية، ولم يكن لبنان موجوداً في حسابه إلّا بقدر ما يخدم حلفاءه السوريين والفلسطينيين. فهو ينصح سوريا ويعطيها المعلومات ويدعمها في نهجها وفي ما تقرر، لأنها اضحت بعد حرب ١٩٧٣ بابه الوحيد على منطقة الشرق الأوسط. وإن ظهر بعض التردد والحرج في موقف الاتحاد السوفياتي بالنسبة لسوريا، ففي مرة واحدة يتيمة، يوم تصادمت مصالح الحليفين السوري والفلسطيني بشكل مباشر بمناسبة دخول الجيش السوري إلى لبنان، وكان اقصى ما فعله ان تدخل بكثير من المرونة لإنقاذ المقاومة.

تضافرت الممهِّدات والسماح الدولي لجعل الحرب اللبنانية ممكنة، واشعلت نارها الأسبابُ والقراراتُ والمشاريعُ، ومع اشتعال الحرب بدا الانهيار وبدات مراحله الطويلة المضنية والمدمرة.

٣ ـ مراحل الحرب والانهيار

إنهار لبنان ودولته وحكمه على مراحل تسع، تميزت الست الأول منها بتبادل السيطرة بين اطراف الصراع، والثلاث الباقيات تميزت باحداثها المعبرة عن واقعها الحقيقي اكثر مما تعبر عنه القوى المسيطرة فيها. المراحل الست الأول هي على التوالي:

ـ مرحلة السيطرة الفلسطينية (من نيسان ١٩٧٥ إلى آخر سنة ١٩٧٦).

ـ مرحلة السيطرة السورية الأولى (من مؤتمر الرياض والقاهرة في نهاية سنة ١٩٧٦ إلى الاجتياح الإسرائيلي الأول في آذار سنة ١٩٧٨).

ـ مرحلة اقتسام السيطرة بين السوريين والإسرائيليين (من آذار ١٩٧٨ إلى الاجتياح الإسرائيلي الثاني في حزيران ١٩٨٢).

ـ مرحلة السيطرة الإسرائيلية (من الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ إلى الانسحاب الإسرائيلي في نهاية ١٩٨٣).

ـ مرحلة القوات الأطلسية والانسحاب الإسرائيلي، ومرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات (من شباط ١٩٨٤ إلى ايلول سنة ١٩٨٨).

والمراحل الثلاث الأُخر هي: مرحلة الضياع ومنع انتخابات رئاسة الجمهورية، ومرحلة الهوس او مرحلة حرب التحرير (من تشرين الأول ١٩٨٨ إلى ايلول ١٩٨٩)، ومرحلة الانتحار او مرحلة حرب الإلغاء ومكابرة التمرد.

أ ـ مرحلة السيطرة الفلسطينية: نيسان ١٩٧٥ ـ نهاية ١٩٧٦

تميزت هذه المرحلة بانهيار الثنائية في صيغة الحكم، وبانهيار مؤسسة الجيش، وبتصدع صيغة العيش المشترك. كما عرفت نقاشاً سياسياً كبيراً حول موضوع استخدام الجيش في القضايا الداخلية وموضوع الإصلاحات السياسية والوثيقة الدستورية.

إن الطابع الطائفي الذي اتخذته الأحداث منذ بدايتها، وحرص الأطراف المتصارعة على تعميقه، (من خلال عمليات الخطف والقتل على الهوية)، للاحتماء بالاستقطاب الشعبي الناجم عنه، ساهما إلى حد كبير في الفرز والتهجير الطائفيين اللذين تجسدا بعمليات الكرنتينا والدامور والنبعة وسبنيه وحارة الغوارنة والقاع ودير الأحمر وبيت ملات وعمليات المخيمات في ضبيه وتل الزعتر، وسائر عمليات التهجير الطائفي و «تنظيف المناطق» طائفياً. وقد ادى هذا الفرز الطائفي إلى تصديع صيغة العيش المشترك، محققاً رغبة إسرائيل في إثبات استحالة العيش الإسلامي المسيحي السياسي المشترك، وصولاً إلى

رفض وتسفيه الدعوة الفلسطينية لإقامة دولة علمانية في فلسطين، وإلى إقناع الراي العام الغربي بصوابية الفكر الصهيوني القائم على فكرة الدولة الدينية، في محاولة لخلق غيتو مسيحي تحقيقاً لوطن مسيحي في لبنان او اوهام مثل هذا الوطن!

والانهيار الثاني الذي تحقّق بنتيجة هذه المرحلة هو سقوط الشكل الذي اتخذته الصيغة في تحجُرها، شكْل الثنائية في الحكم بين الرئيس الماروني ورئيس الحكومة السنّي، بسبب استحالة قيامها بوظيفة الحكم في المراحل الدقيقة والحاسمة. ترجع البداية في سقوط الصيغة الثنائية المتحجرة إلى عهد التحوّل، اي عهد شارل حلو، الذي بلغت فيه الهيمنة حدّ التحجّر، وسقطت الصيغة في خطيئة الثنائية. وبدا التعثر في تطبيق شكل الحكم (شكل الثنائية المتحجرة) منذ سنة ١٩٦٩، وبقاء الرئيس رشيد كرامي مُعطِّلاً إمكان تشكيل الحكومة (اي معطِّلاً نظرياً وظيفة الحكم التي امّنها عملياً)، ومن خارج حكم المؤسسات، حكمُ الهيمنة الموازي والمرتبط مباشرة برئيس الجمهورية) مدة تسعة اشهر وحتى إنجاز اتفاق القاهرة. منذ ذلك التاريخ، تصدعت صيغة الحكم، ثم انهارت في مرحلة الحرب الأولى، حين استحال، في ظل الانقسام الطائفي المفتعل والمرعي، استمرار شكل الثنائية والحكم الفعلي البديل من خارج المؤسسات. وقد تمثل هذا الانهيار بانقسام الحكومة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، وممارسة كل منهما الحكم، على قدر ما بقي من حكم يمارَس، منفرداً وبتناقض مع الآخر.

اما الانهيار الثالث الذي تحقق في تلك المرحلة فهو انهيار المؤسسة العسكرية. بدا الانهيار في الجيش مع محاولات الشرذمة والاستقطاب التي مارستها جميع الأطراف بعد ان حالت الثنائية دون إمكانية استخدامه. الفلسطينيون بواسطة انقلاب عزيز الأحدب، والقوات اللبنانية باستعارة ضباط لتدريب الميليشيات وتاطيرها، ومن ثم بالتحاق البعض منهم مع جنودهم وعتادهم بها، والسوريون في محاولة الطلائع، والفلسطينيون بواسطة ما أُسمِيَ بجيش لبنان العربي، وهو محاولة فرز طائفية، دعمتها ومولتها المقاومة

الفلسطينية بداية ثم تعددت مصادر دعمها في ما بعد. تُوِّج انهيار المؤسسة العسكرية باحتلال الثكنات العسكرية وسرقتها ونهبها. فما كادت سنة ١٩٧٦ تنتصف حتى كان الجيش اللبناني قد تفتّت وتشرّد جنوده وتبعثر عتاده ولجأ ضباطه إلى منازلهم ينتظرون عودة الحكم الشرعي. من الثابت ان عدم استخدام الجيش لحفظ الأمن من قبل السلطات الشرعية ادى إلى انفراط عقده وشرذمته. والإثبات نتيجة الواقع الذي حصل: فالجيش لم يُستخدم في حفظ الأمن وأُبقي عليه في ثكناته، ومع ذلك تشرذم وانفرط عقده. وفي المقابل لم تثبت الوقائع، ولا المنطق امكنه ان يثبت، حتمية تشرذم الجيش وانفراط عقده لو أُخرج من ثكناته واستُخدم في حفظ الأمن. النقاش هذا حول الجيش ملأ الساحة السياسية في تلك المرحلة وشكّل، إلى جنب قضية الإصلاح، اهم مواضيع النقاش. لقد عطلت الهيمنة، بما رتبت من ارتباط مباشر بين قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية، كل إمكانية في حسن استخدام الجيش. ان ممارسة الحكم من خارج المؤسسات، كالارتباط المباشر بين قيادة الجيش والرئيس، والتي اعتُقد انها صمام الأمان لأهل النظام، شكلت نقطة الضعف الأساسية، وسرّعت في انهيار النظام الذي ارادت ان تحمي كما ثَبَتَ انها لم تكن آلية حفظ نظام بقدر ما كانت آلية لاستغلال السلطة من قبل الرئيس الحاكم ولأغراض الحكم الخاصة. اما النقاش حول الإصلاح فاختُتِم في تلك المرحلة على وثيقة للإصلاح تم التوافق عليها بين الرئيسين السوري واللبناني اسميت الوثيقة الدستورية، وابرز إصلاحاتها إقرار المناصفة في التمثيل النيابي بين المسيحيين والمسلمين مقابل تكريس طائفية الرئاسات.

اختُتمت تلك المرحلة بدخول الجيش السوري إلى لبنان في إطار قوات ردع عربية، وبنتيجة مؤتمر عربي عقد في القاهرة في خريف سنة ١٩٧٦، إثر لقاء مصغّر تم في الرياض وتصالح فيه الرئيسان السوري والمصري واوقفا بنتيجته الصراع بينهما، وابدى فيه الرئيس المصري انور السادات تراجعاً لم تظهر معانيه إلّا بعد مرور سنة كاملة، يوم فاجا العرب والعالم بزيارة القدس وبالصلح المنفرد مع إسرائيل.

ب ـ مرحلة السيطرة السورية: كانون الثاني ١٩٧٧ ـ آذار ١٩٧٨

تميزت هذه المرحلة بانهيار جزء من السيادة المتعلق بالقوى الذاتية، (حلول قوات الردع محلها)، وبانهيار الحدود (مع سوريا وإسرائيل)، كما تميّز بالانهيار الأول لاستقلالية القرار الوطني وبغياب او استشهاد بعض الشخصيات الوطنية الحريصة على هذه الاستقلالية (ريمون إده وكمال جنبلاط) وبهزيمة اولى للمشروع الوطني، وبانهيار جزء من السيادة المتعلق بالسيطرة على كامل الأرض (الاحتلال في الجنوب)، وبتحقيق احد اهداف المشروع الإسرائيلي وهو عزل مصر عن المشرق العربي (زيارة السادات للقدس والصلح المنفرد).

بدا انهيار السيادة منذ اللحظة التي وافقت فيها الشرعية اللبنانية على الاستعانة بقوات غير لبنانية لحفظ الأمن وإعادة الاستقرار، وزاد في انهيارها انتساب هذه القوى الرادعة إلى دولة واحدة. فلو كانت متعددة الجنسيات وباعداد متوازنة لأمكن التخفيف من وقع الانتقاص من السيادة بمطواعية تلك القوات وخضوعها فعلياً لقيادة الشرعية اللبنانية. اما وانها باغلبية ساحقة من دولة واحدة فكان من البيّن انها ستتصرف بإمرة قيادتها الوطنية، (القيادة السورية)، دون اي اعتبار آخر. فالشرعية اللبنانية المتمثلة بالرئيس المنتخب، الياس سركيس، لم تنتبه لهذا الأمر وإن تنبهت فلم تعترض (في مؤتمري الرياض والقاهرة). وتقديري انها لو اعترضت لأمكنها الحصول على ما تريد، ولكان بإمكانها فرض التوازن اللازم منذ البداية على قوات الردع وطريقة تشكيلها. هذا برايي الخطا الأول في عهد الرئيس سركيس. اما الخطا الثاني فهو وقوعه في فخ تولي إمرة قوات الردع بشخصه، وخارج إطار المؤسسات، مما جعله يحمل مباشرة مسؤولية تصرفات تلك القوات، واضعف هامش مناورته، وضيّق نطاق تحركه حيالها. فلو وُضعت قوات الردع بتصرف الحكومة، كما تقتضي الأصول، لأمكن رئيس الجمهورية محاسبة الحكومة على تصرفات هذه القوات اولاً، وكان استطاع ان يُبقي بينه وبينها مسافةً تمنع الصدام المباشر وتسهّل التعاطي واداء المهمات. اما خطاه الثالث فاعتقاده، بعد ان وُضِعَتْ قوات الردع بتصرفه، بإمكان إلغاء شكل الثنائية الذي اتخذته

صيغة الحكم والانتقال إلى حكم التفرد وحكم الراس الواحد كما اسماه بعض مستشاريه، مما ساهم في تاجيج مطلب الإصلاح وإلغاء الهيمنة.

ومع الانهيار الأول هذا في السيادة الوطنية من حيث انتفاء وجود القوى الذاتية الحامية لها، انهارت الحدود الدولية في جانبها اللبناني (واقعياً لا قانوناً) بين سوريا ولبنان، والتغى مظهر آخر من مظاهر السيادة الوطنية. فانعدمت السلطة اللبنانية على الحدود واصبحت حدوداً من جانب واحد هي اقرب إلى حاجز امني داخلي في الأراضي السورية منها إلى حدود بين دولتين.

ومع دخول قوات الردع بكثافة سورية حاسمة وقيادة سورية فعلية، بدا التدخل السوري المعلن في القرار الوطني اللبناني، واصبح القرار السياسي اللبناني مرتبطاً بالقرار السوري. فالذي يملك قوة التنفيذ هو سيد القرار الفعلي. وساعدهم في التدخل والتاثير في القرار الوطني اللبناني غياب اركان استقلاليين اساسيين كانوا يشكلون عقبة دائمة في وجه التدخل، ففي آذار ١٩٧٧ استشهد كمال جنبلاط، وكان ريمون إده قد غادر إلى فرنسا في نهاية سنة ١٩٧٦ بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال. ورافق ذاك الاستشهاد وذاك الغياب انهزام المشروع الوطني، مشروع التوحيد على اساس إلغاء الهيمنة واعتماد النهج الديموقراطي في الإصلاح. هزم التدخل السوري في لبنان المشروعين الداخليين وابقى إلى حين المشروع الثاني: إنتكس مشروع الحركة الوطنية مع غياب قائدها ودخول قوات الردع وبقي المشروع الآخر، مشروع التوحيد على أساس الهيمنة، وبدا لنا في حينه منتصراً. وفي الواقع، كان التحالف الظاهر هذا بين قوات الردع والجبهة اللبنانية يخفي تناقضاً كبيراً وعميقاً بين مشروعين متناقضين في جوهرهما، لم يطل به الزمن حتى انفجر صراعاً مسلحاً.

وبالرغم من بعض الانتقاص الظاهر في استقلالية القرار في عهد الرئيس سركيس، إلّا ان الإنصاف يقضي بان نعترف له بانه حاول المحافظة ما استطاع على استقلالية القرار اللبناني، ولم يسمح للسوريين بارتهانه، وحصر تدخلهم فيه بالقدر الذي يقتضيه التنسيق بين بلدين شقيقين، كما لم يسمح

لهم بالتعاطي بالشان الداخلي اللبناني بالرغم من وجود ثلاثين الف جندي سوري في لبنان، ولم يسمح لمن في موقع السلطة من اللبنانيين ان يبني علاقات خاصة بهم تنتقص من الكرامة والاستقلال الوطنيين، كما لم يستخدم العلاقة بهم استقواءً على خصوم الداخل ولا استدرجهم كي يكونوا طرفاً في السياسة الداخلية اللبنانية.

تاتى الانهيار الأكبر في السيادة الوطنية عن احتلال إسرائيل لقسم من الجنوب اللبناني في اجتياح آذار ١٩٧٨، وإنشائها حزاماً امنياً من الأراضي المحتلة، وإقامتها فيه فصيلاً متعاملاً بحجة حماية القرى المسيحية والشيعية من اعتداءات المقاومة الفلسطينية، وبحجة حماية حدودها الشمالية ومنع إطلاق الكاتيوشا على مستوطنات الجليل. وقد اتى هذا الاجتياح يتوج انتصاراً إسرائيلياً كبيراً بتحقيق احد الأهداف الإسرائيلية، اي عزل مصر عن المشرق العربي. ففي اواخر سنة ١٩٧٧ قام السادات بزيارته المشهورة للقدس فانعزل وعزل مصر عن المشرق والعالم العربيّين باسرهما محققاً لإسرائيل اول انتصار في مشروعها المثلث الأهداف والذي قوامه: عزل مصر عن المشرق العربي، تحقيق سلام المنتصر مع دول هذا المشرق كل على انفراد، وتفتيته، بعد الصلح والسلام وفي غمرتهما، إلى دويلات طائفية ومذهبية، او تثبيت الحكم في كل دولة على قاعدة الحكم الديني وإذا امكن على قاعدة الحكم الطائفي او المذهبي، بحيث تبقى جميعها قلقة المصير وعلى عداء دائم مع شعوبها. ومع الاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ بدات مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين في لبنان.

ج ـ مرحلة اقتسام السيطرة بين سوريا وإسرائيل والفلسطينيين: نيسان ١٩٧٨ ـ حزيران ١٩٨٢

تميزت هذه المرحلة بالتورط الميليشيوي الثاني في مسار الخطة الإسرائيلية، (الصراع المسلح السوري ـ الكتائبي، الفياضية والأشرفية وزحلة)، وبالانهيار الثاني للجيش اللبناني، (عين الرمانة)، في مواجهة سيطرة مشروع التوحيد على اساس الهيمنة، وبداية انهيار الجبهة اللبنانية والحلف الماروني

(مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجية وانشقاق موارنة الشمال ومجزرة الصفرا والشرخ داخل مناطق الجبهة).

بين مؤتمر القاهرة الذي انعقد في خريف ١٩٧٦ وزيارة السادات للقدس في اواخر سنة ١٩٧٧ سنة كاملة كان من المفترض ان تقوم خلالها قوات الردع العربية ذات الأغلبية السورية بمساعدة الشرعية اللبنانية على تطبيق القوانين اللبنانية والاتفاقات المعقودة مع المقاومة. إلّا ان موقف السلطة الشرعية المتمثل بالامتناع عن تطبيق القوانين بحق اللبنانيين قبل تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة، الزم القيام بالعمليتين في آن واحد. كان تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة يقتضي، وفقاً لمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، تفسيراً لاتفاق القاهرة من قبل لجنة رباعية عربية مؤلفة من مصر وسوريا والسعودية والكويت. لم تستطع اللجنة التوصل إلى اتفاق حول التفسير المطلوب، لا في المهلة المحددة من قبل المؤتمِرين في القاهرة ولا بعدها بسبب المساعي الفلسطينية الحثيثة واستغلالها للتناقضات العربية. وقد ولّد التاخير تكريساً للوضع القائم ويأساً ثبته نهائياً الرئيس السادات بزيارته للقدس. فبعد تلك الزيارة لم تعد سوريا متحمسة لتنفيذ الاتفاقات مع المقاومة، واخذت تنصح بالترَوّي، وتتهرب من الالتزامات التي فرضتها عليها مهمتها الأصلية، تاركة الشرعية اللبنانية في عجز ويأس. ومع حصول زيارة السادات إلى القدس قبل تنفيذ الاتفاقات مع المقاومة في لبنان وتجريدها من سلاحها من قِبَل قوات الردع، فاتت الفرصة والغاية التي كان ينتظرها الأميركيون والإسرائيليون عندما سهّلوا للسوريين عملية الدخول بجيشهم إلى لبنان. لذلك اضطرت إسرائيل ان تقوم هي بنفسها بالعمل المطلوب او الذي كان متوقعاً من قوات الردع القيام به، اي محاولة تجريد المقاومة من السلاح وإلّا فإبعادها عن حدودها الشمالية. في إثر فشل ميليشيات الجبهة اللبنانية في المهمة، وفي إثر تباطؤ ومن ثم استنكاف قوات الردع العربية عن القيام بالمهمة التي اعتقد الأميركيون والإسرائيليون انها ستقوم بها، اضطرت إسرائيل ان تقوم بها مباشرة فاجتاحت لبنان في آذار ١٩٧٨، ووصلت في عملية اجتياحها إلى حدود نهر الليطاني. ثم

تقرِّر إرسال قوات طوارىء دولية. وطلب مجلس الأمن من إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد او شرط بموجب القرار ٤٢٥ الذي ما يزال حتى اليوم موضع مطالبة وعدم تنفيذ.

سبق الاجتياح الإسرائيلي في آذار ١٩٧٨ حادثٌ غريب مشبوه وقع في شباط من السنة نفسها بين الجيش اللبناني الذي كان في طور الإنشاء وبين الجيش السوري. وقع الحادث في منطقة الفياضية، ثم ما لبث ان امتد بسرعة مدهشة إلى مناطق عدة، من تلك التي تسيطر عليها القوات اللبنانية، وقد اغتيل فيها عدد كبير من الجنود السوريين. زرع الحادث بذور الشقاق بين السوريين والقوات اللبنانية وخلق جواً من الحذر والريبة، وكان بداية الطلاق بين السوريين والجبهة اللبنانية، وسقوط الحلف الذي قام بينهما في حزيران ١٩٧٦ إثر حرب الجبل وتدخُّل السوريين لوقفها ومناصرتهم لقوات الجبهة في وجه التحالف الوطني الفلسطيني. إتضحت معالم حادث الفياضية يوم اَستُؤنِفَ القتال في نيسان بين القوات اللبنانية والسوريين، فبدا وكانه تكملة لاجتياح آذار من قبل إسرائيل، او محاولة للإفادة منه، كما بدا حادث شباط في الفياضية وكانه استباق وتمهيد للاجتياح وللأحداث اللاحقة، التي كان مؤداها تورطاً ميليشيوياً جديداً في خطةٍ إسرائيلية ما، ترمي إلى مقاتلة السوريين كما كانت الأولى بالأمس ترمي إلى مقاتلة الفلسطينيين. في نيسان ١٩٧٨ بدا صراع مسلح بين القوات اللبنانية والجيش السوري تحت شعار المطالبة بإخراج السوريين من المناطق المسيحية، لأنهم لم يفوا بتعهداتهم لجهة تجريد المقاومة من السلاح وتنفيذ الاتفاقات المعقودة معها. وكان الصراع المسلح يهدأ ويعنف تبعاً لتطور مسار المفاوضات الجارية في المنطقة بين مصر وإسرائيل. وكان واضحاً من مساره انه يرمي إلى احد امرين: اولاً إشغال السوريين في لبنان وإبعادهم عن عرقلة المفاوضات الجارية، وثانياً محاولة الجبهة اللبنانية الإفادة من الصراع الإقليمي بين مصر وإسرائيل والسوريين لتحقيق مشروع توحيد لبنان على أساس الهيمنة وإحكام السيطرة وإخراج الجيش السوري، لانه اضحى العقبة الكبرى امام تحقيق هذا المشروع. وبلغت

ذروة هذا القتال في حرب الأشرفية التي استمرت اكثر من مئة يوم من القصف المدفعي المستمر والتي ولدت حقداً كبيراً بين السوريين والمسيحيين من سكان تلك المناطق.

وفي خلال هذا الصراع مع الجيش السوري، كان المشروع «البشيري» الذي قوامه توحيد لبنان وحكمه على قاعدة الهيمنة الطائفية، يزداد قوة ويُلغي خصومه في الداخل الواحد تلو الآخر، ويولّد بذور ضعفه وانهزامه ويزرع بذور الهزيمة المستقبلية الكبرى المبنية على انشقاق الصف الماروني وتفتت قواه، فـ «الانتصار» الذي حققه بشير الجميل في قتل طوني فرنجية والذي عزله عن موارنة الشمال، و «الانتصار» الذي حققه على الأحرار في الصفرا وتوحيده البندقية المسيحية بالقوة، كلها انتصارات آنية لا ثبات لها ولا استمرار، إلا إذا نجح المشروع الأصلي اي مشروع التوحيد على اساس حكم هيمنةٍ محكمِ الضبط والأداء. اما وقد تعثر المشروع وهُزم امام المشاريع الإقليمية، فكانت نتائج تلك الانتصارات مدمرة، لأنها مزقت اللبنانيين ومزقت المسيحيين، بحيث هانت التبعية عليهم، كما هانت عليهم مصادرة القرار الوطني، وهان الانتقاص من السيادة، ولم يعد الوفاق يعرف إليهم سبيلاً. فمنذ الاعتداء على ريمون إده في ايار ١٩٧٦ واغتيال طوني فرنجية في مجزرة إهدن وذبح نمور الأحرار في الصفرا، زُرعت الفتنة بين الموارنة واخذت تكبر حتى تتوّجت في حرب الإلغاء المدمرة بين جيش عون وبين ميليشيا القوات اللبنانية. فقضى الموارنة على انفسهم في مجازر ثلاث: إهدن والصفرا وحرب الإلغاء.

استُكملت حرب الأشرفية بحرب زحلة. وكان المشروع «البشيري» خلال تلك الحروب يستكمل قواعده الواحدة تلو الأخرى، همه الأول خلق قاعدة جغرافية صافية الولاء يُحكَمُ منها لبنان الموحد الملحق بها على اساس من التبعية والهيمنة المحكمة. جاءت معركة زحلة في هذا الإطار من التصفية الجغرافية، والرغبة في ان تشمل قاعدة الهيمنة الأساسية زحلة بسبب ثقلها المسيحي الصافي. وكانت معركة زحلة إيذاناً وتمهيداً لما هو اكبر واعمّ على صعيد المنطقة بكاملها، اي الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران سنة ١٩٨٢.

د ـ مرحلة السيطرة الإسرائيلية: حزيران ١٩٨٢ ـ نهاية ١٩٨٣

تميزت هذه المرحلة بانهيار المقاومة الفلسطينية في لبنان ومعها اتفاق القاهرة، وبانهيار الحركة الوطنية اللبنانية وخروجها من دائرة الصراع، وتحوُّل ساحة الصراع إلى ساحة صهيونية البنية. كما تميزت بانهيار المشروع «البشيري»، مشروع التوحيد على اساس الهيمنة، وانكفاء «القوات» نحو مشروع الحد الأدنى، وتميزت اخيراً بإعلان المقاومة الوطنية للاحتلال وبالانسحاب الإسرائيلي وسقوط اتفاق السابع عشر من ايار ١٩٨٣، وافتعال حرب الجبل التهجيرية التقسيمية.

في نهاية سنة ١٩٨١ قررت إسرائيل التخلص من المقاومة الفلسطينية بعملية مباشرة، واعدت العدة لذلك، ونسقت النتائج مع حلفائها، ومنهم بعض اطراف الجبهة اللبنانية، وعلى راسهم بشير الجميل. كان بشير الجميل قد قطع شوطاً كبيراً على طريق تحقيق مشروعه الخاص: لبنان موحّد يحكمه بواسطة قاعدة اساسية هي «القوات اللبنانية»، قاعدته منطقة صافية الولاء هي تلك الواقعة بين جسر المدفون وطريق الشام، حكم هيمنة يستند إلى قوة عسكرية مركزية صافية الولاء. لم يكن ينقص بشير الجميل سوى شرعية رئاسة الجمهورية، فسعى إليها متحالفاً مع من كان على استعداد لتلبية حلمه، فالتقى مع المشروع الإسرائيلي واستقوى به واعتمد عليه. كان بشير الجميل على علم مسبق بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، واعتمد في تحضير رئاسته على معرفته بالاجتياح، وربّما على مساهمته في اقتراح توقيته. جاء الاجتياح ليحقق غرضين في آن: القضاء على المقاومة الفلسطينية وإخراج السوريين من بيروت ومناطق الجبل، وتركيز حكم حليف في لبنان متصالح مع إسرائيل.

بدأ الاجتياح الإسرائيلي في الرابع من حزيران ١٩٨٢ بقصف مواقع الفلسطينيين في محيط المدينة الرياضية في بيروت، وبدأ الغزو البرّي فجر الخامس منه. وصل الجيش الإسرائيلي إلى مشارف العاصمة بيروت بعد حوالى اسبوعين من القتال، وبدأ حصاراً لها استمر اكثر من ثمانين يوماً، جرت خلاله الانتخابات الرئاسية اللبنانية، ورُحّلت المقاومة الفلسطينية إلى تونس،

وانسحبت وحدات الجيش السوري، واغتيل الرئيس المنتخب، ودخلت القوات الإسرائيلية العاصمة وقامت بمجزرتي صبرا وشاتيلا، واعلنت الأحزابُ الوطنية المقاومةَ الوطنية للاحتلال، وقام بعضها بعمليات عسكرية ضد قواته في العاصمة نفسها بعد اقل من ثمانٍ واربعين ساعة على احتلال العاصمة.

بَقيتُ طيلة ايام الحصار في العاصمة بيروت، بصحبة بعض قيادات الحركة الوطنية (جورج حاوي ومحسن إبراهيم وفؤاد شبقلو وسمير صباغ ومنير الصياد وإنعام رعد وآخرين كثر)، وبعض المسؤولين من الوزراء، وبعض القيادات الوطنية وعلى راسهم صائب سلام الذي تحوّلت دارته إلى مقر اللقاءات السياسية الأساسية. ولم يبقَ مكان يومي يُلجأ إليه في بيروت كلها سوى مكتب وزير السياحة مروان حماده في الطابق السفلي من مبنى وزارة الإعلام، وقد تحول إلى مركز لقاء، حين كان القصف يسمح بالوصول إلى المبنى. وقد غاب عن بيروت في تلك الأيام العصيبة وهرب منها العديد من المواطنين وكذلك العديد من «الوطنيين ومن القوميين ومن الثوريين» ناكرين الوطنية والقومية والثورية واهلها. وقد عاد بعضهم بعد الانسحاب شامخ الراس بلا حياء يزايد في المواقف القومية ـ المقاومة للعدو الصهيوني. هكذا الانتهازيون يتلطّون يوم الشدة والتضحية، ويتنطحون يوم لا ثمن يُدفع ولا خطر يُهدّد.

صَعُبت الحياة في بيروت المحاصرة وقست، حتى جاورت في بعض ايامها الرعب والموت. ففي يوم القصف المدفعي الطويل، وفي يوم الغارات الجوية المرعبة، جاورنا الموت مراراً في اليوم الواحد وعرفنا الهلع الشديد. اما الجدل السياسي الذي استحوذ على ساعات الأيام الصعبة هذه، فكان حول مغادرة ام عدم مغادرة المقاومة لبيروت. ويوم حسم امر المغادرة إيجاباً، تحول النقاش إلى اين يذهبون؟ مع اشتداد وطاة الحصار والدمار، وتحت ضغط عموم اهل بيروت وقياداتها، وخاصة فقراءها الذين لم يتمكنوا من المغادرة، وتحت ضغط الدول العربية والأوروبية، وبعد الضمانات التي اعطيت، قررت المقاومة الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، مغادرة بيروت. إقترح المفاوض الأميركي السيد فيليب حبيب ان تخلي المقاومة بيروت باتجاه البقاع كمرحلة اولى، ثم

يُبحث بالمراحل الأخرى لاحقاً وعلى البارد. رفضنا الاقتراح، حسين الحسيني وجوزف السكاف وسليم معلوف وانا، بصفتنا النيابية عن منطقة البقاع، وطلبنا مقابلة حبيب وابلغناه رفضنا هذا. ثم طلبنا من الرئيس سركيس والحكومة ان يرفضوا الاقتراح وان يساعدونا مع الأميركيين ففعلوا. وكانت النتيجة ان اخلت المقاومة بيروت إلى تونس عن طريق البحر وبحماية دولية.

مع انسحاب المقاومة من لبنان، قضى شكلها الأول وتلاشى، اي شكل المقاومة من خارج الأرض المحتلة، وسقط اتفاق القاهرة واصبح حرفاً ميتاً، كما هُزم الموقع الوطني وقضى مشروع توحيد لبنان على قاعدة إلغاء الهيمنة والإصلاح الديموقراطي وتبخرت إمكاناته.

حدد الرئيس كامل الأسعد انتخابات رئاسة الجمهورية خلال الحصار. مع تحديد الموعد بدات الضغوط لتامين انتخاب بشير الجميل. إلتقيت بشير الجميل ثلاث مرات، اثنتين بناء لطلب الحركة الوطنية، وواحدة على غير موعد وبطلب منه. المرة اولى التقيته بحضور النائبين الزميلين الدكتور جورج سعاده والياس الهراوي في منزل الأخير. حاولنا التفاهم على حدٍّ ادنى من مشروع وطني، فكان همه الوحيد تامين انتخابه لرئاسة الجمهورية، فلم يعطِ اللقاء اية نتيجة ولم يتبعه اي اتصال. المرة الثانية التقيته برفقة مروان حماده، وبتكليف من الحركة الوطنية، لبحث موضوع ذهاب «القوات اللبنانية» إلى الجبل، والنصح بعدم إرسالها، والتصرف بما لا يؤدي إلى حزازات خطيرة. وبعدها علمت، دون ان اشارك، ان اللقاءات استمرت بين حماده والجميل وكان من ثمارها لقاء وليد جنبلاط وبشير الجميل في إطار لجنة الحوار السداسية التي عينها الرئيس سركيس، والتي كانت الغاية الوحيدة منها، كما تبين لاحقاً، تامين اللقاء بين الجميل وجنبلاط بناء لرغبة بشير الجميل. حصل اللقاء الثنائي فعلاً بمسعى من الرئيس سركيس وبتسهيل من مروان حماده. وقد حاول فيه الجميل كسب تحالف جنبلاط معه وتاييده، كما رشح من اوساط بعض المطلعين. غير اني لم استطع الحصول على معلومات دقيقة حول حقيقة ما تم التوصل إليه في ذاك اللقاء، بالرغم من انّ اللقاء لم

يؤدِّ إلى تفاهم. اما المرة الثالثة التي التقيت فيها بشير الجميل فكانت بمناسبة انتخاب رئاسة الجمهورية. حدد رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد تاريخ الانتخاب، واصدر اجتهاداً اعتبر بموجبه ان النصاب القانوني لانتخاب الرئيس هو ثلثا اعضاء المجلس النيابي الموجودين على قيد الحياة وليس ثلثي عدد النواب الذين يتالف منهم المجلس قانوناً، مما جعل النصاب المطلوب ٦٢ نائباً بدلاً من ٦٦. إجتمع نواب البقاع وقرروا تكليفي مع الزميلين سليم المعلوف وميشال المعلولي الاتصال بالرئيس الأسعد والطلب إليه تاجيل الانتخاب، كي يتمكن النواب من إجراء المشاورات اللازمة عسى ان يُتّفق على مرشح إجماع. قصدنا منزل الرئيس الأسعد في الحازمية، وفيما نحن مجتمعون به وصل بشير الجميل وطلب الاجتماع بي، وكان معه إدمون رزق. الحّ بشير الجميل عليّ كي احضر جلسة الانتخاب المقررة في الغد. رفضت الطلب وقلت إننا بصدد تاجيل الانتخاب. عندها تدخل إدمون رزق موحياً بإمكانية خطفي واحتجازي إما تواطؤاً وإما فعلاً، فاجبت ان الأمر لا يليق بهم ولا بي، وانه لو امكن خطف البعض فانا من النوع الذي لا يمكن خطفه او الضغط عليه. عندها طلب بشير ان يختلي بي وعرض مغريات سياسية هامة إن انا وافقت على حضور الجلسة، فرفضت بحزم ولياقة، فقطع الأمل مني، وقرر تاجيل الانتخاب لمزيد من السعي في تامين النصاب المطلوب. عندها دخل علينا الرئيس الأسعد وقال لي: «إتكل على الله يا البير واحضر الجلسة غداً، وإن كنت تخشى السوريين فالذين يخيفون فعلاً هم هؤلاء»، واشار إلى بشير، فانتفض بشير وقال: «ارجوك دولة الرئيس ليست هذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع الدكتور البير. النصاب غير مؤمن للغد، فاعمل معروفاً واجِّل الجلسة ثماني واربعين ساعة». وتاجلت الانتخابات وكان الاجتهاد الذي تبناه الرئيس الأسعد بالنسبة لأكثرية الثلثين اشبه بفتوى تُحلّ دم النواب. فالنصاب كان ينقص واحداً كلما مات نائب. ففي معرض السعي لتامين النصاب، وقعت محاولات لاغتيال بعض النواب من المقيمين خارج منطقة سيطرة «القوات» كانت إحداها محاولة اغتيال النائب حسن الرفاعي وقد نجا

منها باعجوبة. كان الليل قد خيم وانا ما ازال في الحازمية، وكان زميلاي المعلوف والمعلولي قد غادرا منزل الرئيس الأسعد بعد ان طال اللقاء بيني وبين الشيخ بشير. امضيت تلك الليلة في منزل شقيق زوجتي، واتفقت مع الرئيس الحسيني ان نغادر المنطقة الشرقية في الغد إلى المنطقة الغربية. احسست خلال نقاشي مع بشير الجميل وإدمون رزق ان «القوات» لن تتورع عن الإقدام على اي تدبير يؤدي إلى تامين النصاب في الموعد الثاني، بما في ذلك منع النواب من مغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم. غدوت مع الفجر وركبت سيارتي وكنت وحدي بدون سائق ولا مرافق، واتجهت نحو الحازمية بعد ان اوحيت عبر اتصالات هاتفية (مراقبة) اني اتجه إلى منزل احد الزملاء الساكنين فيها. ولما وصلت إلى مستديرة الصياد، اتجهت شطر المنطقة الغربية واطلقت للسيارة العنان غير آبه بحاجز الجيش اللبناني هناك، وبالرغم من وجود الإسرائيليين بالقرب منه. وشاهدت في المرآة ارتباك جندي الحاجز الذي تردد في إطلاق النار على السيارة بعد ان شاهد لوحتها النيابية الزرقاء، فتعديت مدى رمايته، ووصلت إلى الساتر الترابي الكبير امام مار مخايل ـ الشياح واحتميت به. ومن هناك قصدت منزل الرئيس سلام، بانتظار وصول السيد حسين الحسيني. تاخر السيد حسين الحسيني في الوصول، فاتصلت به وكان في السيارة، وبدا لي قلقاً وصوته غير طبيعي، وقال لي إنه محتجز على حاجز الجيش على مستديرة الصياد من قبل عناصر من «القوات اللبنانية»، وهو الحاجز إياه الذي اجتزته في الصباح دون استئذان. ابلغت الرئيس سلام بالأمر فاجرى اتصالاً فورياً بالرئيس سركيس محتجاً على منع النواب من مغادرة المنطقة. تدخل الرئيس سركيس وسُمح للسيد حسين بمغادرة المنطقة الشرقية وكان آخر مَن غادرها. إذ اقفلت بعده المعابر وقطعت الاتصالات الهاتفية حتى يوم الانتخاب.

تامن نصاب جلسة الانتخاب بجهد كبير بذلته «القوات اللبنانية» مدعومة من الوجود الإسرائيلي اولاً، ومن الرئيس سركيس ثانياً، ومن بعض المتمولين اللبنانيين، ومنهم ميشال المر الذي كان وزيراً للهاتف والذي استخدم إمكاناته

العامة والخاصة كلها لتامين انتخاب بشير الجميل. انتُخب بشير الجميل، وكنا في منزل الرئيس سلام نتابع من على شاشة التلفزيون مجريات الجلسة، آملين حتى اللحظة الأخيرة بفشلها وبإمكان التمديد للرئيس سركيس سنة او سنتين، وبتاليف حكومة برئاسة الرئيس سلام يشارك فيها بشير الجميل ووليد جنبلاط، يُعمل من خلالها على مصالحة وطنية عامة وعلى تامين إجماع على رئيس وفاق وتسوية، لا على رئيس لتكريس القهر في صيغة غالب ومغلوب.

كانت اجتماعات المعارضة تعقد في منزل الرئيس سلام، وكان يحضرها، بالإضافة إليه، نواب كتلته والعديد من الشخصيات الإسلامية البيروتية، وكذلك حسين الحسيني ووليد جنبلاط ونبيه بري ومنير ابو فاضل وانا. وبعد انتخاب بشير الجميل، غادر وليد جنبلاط بيروت برفقة السفير الأميركي إلى دمشق ومنها إلى الخارج، وكنا اتفقنا معه ان نعمل في غيابه مع الرئيس سلام وندعم مواقفه لتوحيد الصفوف، بقصد التخفيف ما امكن من نتائج الهزيمة.

بعد انتخاب بشير الجميل، تهافتت القوى وكانّ زلزالاً وقع. فكنت ترى السياسيين يزحفون إليه جماعات جماعات، ومن لم يسعَ علناً حاول بالواسطة. اما من عارض انتخابه مثلي فبدا يبحث عن ملجا، (الهجرة مثلاً)، يمضي فيه ايامه الصعبة القادمة باقل ضرر ممكن حتى يقضي اللّه امراً...

توقعنا الأسوا ان يصيبنا، فإذا به يصيب سوانا. فاغتيل بشير واغتيل معه مشروعه، مشروع التوحيد في دولة مركزية قوية على اساس الهيمنة الطائفية.

في اقل من شهرين، اغتيل المشروعان الداخليان الأصليان، ولم يبقَ في ساحة الصراع إلّا البدائل المحلية والمشاريع الإقليمية: بقي المشروعان الإقليميان السوري والإسرائيلي وادواتهما الميليشيوية، والمشروعان المحليان البديلان. المشروع السوري حملته القوات السورية والميليشيات المتحالفة معها والمشروع الإسرائيلي حمله الإسرائيليون، وحملت القوات اللبنانية منه الجزء

المتعلق بها، اي مشروع الانكفاء نحو اي شكل من اشكال التقسيم، وهو المشروع البديل لمشروع الهيمنة الأصلي. بقي مشروع الحد الأدنى الوطني، حملته قوى وطنية مبعثرة، وقوامه منع التقسيم، وتحقيق المشاركة المتوازنة في الحكم، وحفظ العيش المشترك، ومحاربة الحالة الصهيونية المتجسدة في الأحزاب الدينية والميليشيات الطائفية المذهبية، وكذلك الحالة التابعة المتمثلة في بعض الأحزاب والميليشيات.

في الرابع عشر من ايلول ١٩٨٢ آغتيل بشير الجميل. عقدنا في صباح اليوم التالي اجتماعاً في منزل الرئيس سلام وقررنا المشاركة في الماتم في بكفيا. إلتقيت في الماتم بقائد الجيش العماد فكتور خوري الذي ابلغني ان الإسرائيليين سيدخلون صباح الغد إلى بيروت من محاور ثلاثة: محور المتحف البربير، ومحور المرفا برج المر على خطين، الحمرا وخط طلعة ايوب مار الياس، والمحور الثالث من البسطا الجسر الجديد الكوكاكولا. ومعلوم انه بعد انتخاب بشير الجميل، قامت جرافات «اوجيه لبنان»، بمبادرة سريعة من السيد رفيق الحريري لمساعدة الحكم الجديد واهل بيروت، بإزالة جميع السواتر والحواجز والمعوقات التي كانت المقاومة قد اقامتها في وجه الجيش الإسرائيلي خلال حصار بيروت، فاضحت مداخل العاصمة مكشوفة سهلة الاقتحام، وكان متوقعاً ان يدخلها الجيش اللبناني يوم استلام الرئيس الجديد مهامه. قلقتُ لدى سماعي معلومات العماد قائد الجيش، فأسرعت بالعودة إلى بيروت مع الرئيس سلام وكان الليل قد بدا يلقي ظلاله، فشهدنا بعض تحركات الجيش الإسرائيلي الذي كان يحاول إقفال جميع معابر الدخول إلى المنطقة الغربية من العاصمة. جهدنا حتى استطعنا التسلل من احد معابر راس النبع. وفي منزل الرئيس سلام التقينا الزميل نجاح واكيم الذي جاء مستفسراً عن الموقف حيال الدخول الإسرائيلي في الغد: هل ستكون هناك مقاومة ام لا؟ اجاب الرئيس سلام: «ليس لي ان اعلّم الناس واجباتهم، فالجميع راشدون ويعلمون كيف التصرف، فليتصرف كلٌ بموجب قناعاته».

وبعد ذهاب الزميل واكيم، سالت الرئيس سلام عن سبب تبرّمه وإجابته بتلك

الطريقة فقال لي: «نجاح لا يريد مني جواباً إنه يتشاطر للمزايدة». لم اكن من راي الرئيس سلام لإحساسي بأن نجاح كان قلقاً ويسعى إلى موقف موحد، وللرئيس سلام رايه الخاص ولم تكن العلاقة حسنة بينه وبين نجاح. اعدت طرح سؤال الزميل نجاح واكيم على الرئيس سلام فقال: «انت تعلم رايي، هل يعقل ان يدخل الإسرائيلي إلى بيروت دون ان نقاوم؟ ولكن وسائلنا محدودة وقلبي على هؤلاء الشبان الذين سيقاومون، لا بد من مقاومة ولا بد من حكمة، مقاومة دون تهور»، اجبته: «إن الشباب، ممثلي واحزاب الحركة الوطنية، مدعوون الآن إلى الاجتماع لاتخاذ القرار بشأن المقاومة وكيفيتها، ورايي انه لا بد من المقاومة، إذ لا يعقل ان يدخل الإسرائيلي إلى بيروت دون ان يلقى مقاومة، ولا بد من إنقاذ شرف العاصمة بقدر الإمكانات المتوافرة». وافق الرئيس سلام على كلامي. قصدت الاجتماع برفقة الصديق فؤاد شبقلو، وكان ممثلو الأحزاب الوطنية قد اكتمل عقدهم. اطلعتهم على المعلومات المتوافرة لدي عن الدخول الإسرائيلي إلى العاصمة وعن المحاور التي سيدخل منها العدو، وابديت رايي بوجوب المقاومة وكيفيتها. لقي كلامي ترحاباً، اما معلوماتي عن محاور الاقتحام فلم يقتنع بها «القادة العسكريون» الحاضرون، واجمعوا ان العدو سيدخل من ناحية المدينة الرياضية، وركزوا عناصر المقاومة الأساسية على هذا الأساس، ووزعوا المهام على المداخل والمعابر الأخرى بين الأحزاب المجتمعة. وتفارقنا على امل اللقاء في الغد، بعد ان اجمع الحاضرون على «المقاومة دفاعاً عن شرف العاصمة بالوسائل المتاحة كافة». وكان ذلك الاجتماع هو الأخير الذي عقدته الحركة الوطنية، إذ لم يكن له ما بعده.

حاولت إقناع صديقي فؤاد شبقلو بالذهاب إلى منزلي قرب الكارلتون، فرفض بحجة ان منزلي مواجه للرملة البيضاء والمدينة الرياضية، وان الإسرائيليين سيدخلون من هناك، ولا موجب لأن نكون في الواجهة، واصر عليّ بالذهاب معه إلى منزل اهل زوجته في طلعة ايوب ـ كركول الدروز باعتبار انه اكثر اماناً، ومجهز ببئر ماء وبمولد كهربائي وملجا مجهز. ذهبنا إلى المنزل ورافقنا الدكتور سمير صباغ. مع طلوع الفجر، سمعنا مكبرات الصوت تذيع من

ناحية برج المرّ لتُعلم اهالي بيروت بدخول الجيش الإسرائيلي وتحذّر من المقاومة. غادر سمير صباغ مسرعاً إلى مركز المرابطون ونزلنا، فؤاد شبقلو وانا، إلى ملجا البناية. وفي هذه الأثناء كانت مجموعة من الشباب المقاوم اتخذت مراكز لها في مواجهة طلعة ايوب على الزوايا الأربع لتقاطع الطرق، وكان عناصرها مجهزين بأسلحة خفيفة من نوع القاذفات المضادة للدروع والرشاشات والقنابل اليدوية. سمعنا تقدّم الدبابات واصوات المتفجرات والقذائف المضادة للدروع، وشهدنا مقاومة شرسة، استشهد فيها اثنان من الأبطال المقاومين وجُرح بعض الآخرين. كان المقاومون ينطلقون من الملجا مزوّدين بالقذائف، وبعد إطلاقها يرجعون إليه فيتذخرون ويعاودون الكرة. وفي اثناء القتال اصابت إحدى القذائف مدخل البناية وجانباً من الملجا الذي نحن فيه. كان الملجا، ساعة نزلنا، فؤاد وانا، يعج بالأطفال والنساء وبعض الرجال من سكان البناية والبنايات المجاورة، وفي طليعتهم ناطورة البناية «خضرا»، وهي تحمل طفلها الرضيع وتهتم بجمع الأطفال وتركيزهم في اماكن وزوايا آمنة خلف عواميد الملجا. هرعت «خضرا» عندما اصيب الطابق الأول من الملجا حيث نحن، فاقفلت الباب الحديد المطل على الطريق العام ونزلنا جميعنا إلى الطابق السفلي الثاني من الملجا، حيث مخازن المازوت ومحركات التدفئة. جلس الجميع إلى الأرض يلفّهم صمت مطبق، واصوات الانفجارات على اشدها تقترب وتدنو شيئاً فشيئاً. اصوات الأطفال خطفها الرعب، رعب الانفجارات التي كانت تدوّي وكانها معنا في الملجا. إنسحبت المجموعة المقاومة واخذت معها جرحاها وما تبقى من ذخائر، وعرض قائدها علينا، فؤاد وانا، ان ننسحب معهم فرفضنا. ولما اشتد إطلاق النار واقترب، قال لي فؤاد: «البير دعنا نرحل من الباب الخلفي للملجا، بعد معنا وقت، باتجاه المنطقة السكنية في الظريف». كانت «خضرا» ناطورة البناية جالسة امامنا ترضع طفلها وعيناها علينا. لما سمعت كلام فؤاد شحب لون وجهها وعلقت نظراتها على شفتيّ تنتظر جوابي. في تلك اللحظة، خلتُ العالم كله ينظر إلي. قلت لفؤاد بصوت خافت: «وهل يعقل ان ننسحب نحن ونترك جميع هؤلاء

الأطفال والنساء؟ رايي ان نبقى معهم وما يصيبهم يصيبنا». تنبه فؤاد فوراً للأمر ووافقني الرأي، ثم سكتت الانفجارات، فسمعنا صوت هدير محركات الدبابات وقرقعة جنازيرها تقترب منا، فنظرت إلى فؤاد وقلت له: «ربما مضت ساعة الموت، غير ان ساعة اصعب وامرُّ قد دنت، هي ساعة البهدلة والذل». سمعت «خضرا» ما قلت، وسمعنا في اللحظة عينها طرقات قوية على الباب الحديد، باب مدخل البناية الذي سبق «لخضرا» ان اقفلته، وسمعنا صوتاً يصرخ: «افتحوا الباب وإلا ضربناه بالمدفع». وقفت «خضرا» وهي تحمل رضيعها، وطلبت مني ومن فؤاد ان نقف إلى الوراء ونادت على الأولاد والأطفال وطلبت إليهم ان يقفوا امامنا وان يصرخوا ويبكوا، وصعدت لتفتح الباب وهي تصرخ بوجه الإسرائيلي: «ماذا تريدون؟ اتريدون قتل الأطفال في الملاجىء؟». «هل يوجد مخربون؟» سأل الإسرائيلي، ونزل إلى الملجأ و «خضرا» من ورائه تصرخ وتولول كانها تثير الأطفال كي يفعلوا مثلها. فعلا صراخ الأطفال حتى كاد وحده يكفي لإخفاء وجودنا. فغادر الإسرائيلي والصراخ يلاحقه، و «خضرا» وراءه، رضيعها على ذراع، وكانها بالذراع الآخر تدفع بالإسرائيلي نحو الباب. «اقفلي الباب ورائي» قال لها، ففعلت وعادت إلى الملجأ وهي منفرجة الأسارير.

غادرنا الملجأ وصعدنا إلى المنزل في الطابق الأول، وما كدنا ندخل حتى دوّى انفجار كبير وأُطلقت بعده النار بغزارة: احد المقاومين اطلق قذيفة على دبابة إسرائيلية فاعطبها واستشهد. وكان آخر من شاهدت وما شهدت من معركة الدفاع عن شرف العاصمة. فقد افتدى هؤلاء الأبطال شرف بيروت والعرب وسطروا بدمائهم إدانة الأنظمة وتخاذلها.

في المساء عاد إلينا سمير صباغ متسللاً عبر الظلام واخبرنا عن المقاومة على محور البربير كورنيش المزرعة، وكيف اخلى، هو والمرابطون، مكتبهم متنكرين بثياب مسعفين صحيين بعد ان احتل الإسرائيليون المنطقة. وكذلك اطل علينا فواز طرابلسي ليخبرنا عن واقع مقاومة الجيش الإسرائيلي في احياء بيروت وكان فواز قد حلق شاربيه للتنكر. وفي صباح اليوم التالي تسللت مشياً على الأقدام إلى منزل الرئيس سلام، وكان الإسرائيليون يحيطون به دون ان

يدخلوه، وكان الرئيس سلام في منزله يحاول الاتصال بالرئيس سركيس ليطلب منه التدخل لمنع وقوع انتقامات ومجازر بعد ان سرت إشاعات عن وجود عناصر من جماعة سعد حداد في مناطق صبرا وشاتيلا تقتل وتذبح وهي باتجاهها نحو العاصمة. تبين فيما بعد ان المجزرة التي ارتكبت بحق الفلسطينيين واللبنانيين الذين يقطنون احياءهم، رعتها ودبرتها القوات الإسرائيلية بواسطة ادوات محلية.

مساء السادس عشر من ايلول ١٩٨٢ التقى في منزلي جورج حاوي ومحسن إبراهيم وفؤاد شبقلو وتداولنا بمقتضيات المرحلة القادمة في ظل الاحتلال، واستقر الراي على وجوب تنظيم مقاومة وطنية مسلحة للاحتلال. وبعد ظهر اليوم التالي اعلن حاوي وإبراهيم باسم تنظيميهما المقاومة الوطنية. وترافق إعلان المقاومة مع بعض العمليات ضد العدو المحتل قام بها الشيوعيون والقوميون الاجتماعيون. ولم يُقِم الإسرائيليون طويلاً في بيروت، فبعد مجزرة صبرا وشاتيلا ونشرها بواسطة الإعلام الأثيري على العالم انسحبوا إلى خارج العاصمة.

بعد اغتيال الرئيس المنتخب، عاد موضوع انتخاب رئيس الجمهورية إلى الواجهة السياسية، فرشح حزب الكتائب امين الجميل، ودعا رئيس مجلس النواب إلى جلسة انتخاب جديدة حُدّد موعدها في الواحد والعشرين من ايلول. إجتمعنا في منزل الرئيس سلام للتداول وكان بين الحضور: الرئيس سلام واعضاء كتلته، ومن الشخصيات الرئيس تقي الدين الصلح ونبيه بري وسواهم، ومن النواب البير مخيبر ومنير ابو فاضل وحسين الحسيني وعلي الخليل ومحمد يوسف بيضون وجميل كبي ونجاح واكيم وانا، واقر المجتمعون بالأكثرية انتخاب امين الجميل لرئاسة الجمهورية بعد ان انسحب الرئيس شمعون لصالحه ولم يبقَ من ينافسه عليها. عقدت جلسة الانتخاب وحضرها جميع النواب وانُتخب امين الجميل باكثرية إجماعية لولا بعض الأوراق البيضاء.

هـ ـ مرحلة القوات الأطلسية والانسحاب الإسرائيلي

كان لمجزرة صبرا وشاتيلا وقعٌ كبيرٌ في الراي العام، بعد ان تناقلت اخبارها وفظائعها الصحف العالمية، وكان من نتائجها ان ارسلت الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قوات عسكرية لحماية المدنيين الفلسطينيين ومساعدة الدولة على حفظ الأمن لحين استعادة الجيش وقوات الأمن قواهما. فالقوات نفسها التي كانت تواكب بحراً القوات الفلسطينية المنسحبة من بيروت عادت لتنفيذ المهمة الجديدة.

تسلم الرئيس امين الجميل مهامه وشكل حكومة برئاسة شفيق الوزان وعين قائداً جديداً للجيش، (العماد طنوس)، واستحصل من المجلس النيابي على سلطات وصلاحيات استثنائية، ثم باشر بمفاوضات مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأميركية بعد فترة من الاتصالات التمهيدية الصعبة، إذ كان الإسرائيليون يصرون على معاهدة صلح وسلام والرئيس الجميل يرفض. (وتجدر الإشارة إلى ان الرئيس بشير الجميل نفسه كان قد رفض في اجتماع نهاريا الطلب الإسرائيلي).

تميز عهد امين الجميل بمرحلتين اساسيتين: حاول في الأولى حلّاً مع الإسرائيليين ففشل، وحاول في الثانية حلاً مع السوريين ففشل. تميزت المرحلة الأولى بعملية غدر إسرائيلية انتجت اسوا عملية تهجير طائفي في تاريخ الحرب كلها، وتميزت الثانية بوقوع الدولة في قبضة الميليشيات وتحت سيطرتها.

عقد امين الجميل اتفاقاً مع الإسرائيليين في السابع عشر من ايار سنة ١٩٨٣ واحاله على المجلس النيابي للمصادقة عليه. في جلسة اللجان التمهيدية دافع وزير الخارجية إيلي سالم عن الاتفاق، وعرض امام النواب ثلاثة شروط إسرائيلية لا يعتبر الاتفاق من الجهة الإسرائيلية قابلاً للتصديق إلّا بعد تنفيذها. والشروط هي:

ـ الحصول على معلومات وافية عن الجنود الإسرائيليين الذين فقدوا أثناء

العملية الإسرائيلية في لبنان، وإعادة الجنود الأسرى الذين تحتفظ بهم سوريا وكذلك منظمة التحرير (وهم اسرى حرب)، واستعادة رفات الجنود الذين سقطوا منذ الرابع من حزيران من العام ١٩٨٢، كشروط أولية لانسحاب إسرائيلي من الأرض اللبنانية كما نصت عليه المعاهدة.

ـ إنسحاب جميع العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان، وكذلك انسحاب القوات السورية في شكل متزامن مع انسحاب القوات الإسرائيلية.

تجدر الإشارة إلى ان انسحاب العناصر الفلسطينية المسلحة من لبنان، يتوافق مع الإشارات التي وردت في هذا الشان في البند ٢٠٤ من المعاهدة.

في حال لم تتم عملية إعادة الجنود الأسرى والانسحابات وفق الزمن المحدد، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في تعليق تنفيذها للبنود الواردة في هذه المعاهدة. وفي هذه الحال ايضاً، فإن إسرائيل ولبنان والولايات المتحدة الأميركية يتشاورون على اساس الظروف المستجدة او الطارئة، وإذا ظلت المسالة من دون حل، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في إعلان المعاهدة مُلغاة، وتتابع إسرائيل حماية امنها بطرقها الخاصة.

تبدو الشروط كلها تعجيزية، واهمها طبعاً ذاك المتعلق بالانسحاب المتزامن بين القوات السورية والإسرائيلية من لبنان. فهو يعني وجوب اخذ موافقة سوريا على الاتفاق او فرضه عليها فرضاً. بدا لنا الاتفاق مع شروطه عملية مستحيلة ومشبوهة، إن من حيث بعض محتواه، (خاصة ما كان يفرض من ترتيبات امنية تعطي إسرائيل بعض الحقوق في التدخل عبر الحدود، وما كان يفرض من قيود على سيادة الدولة في الشريط الحدودي)، وإن من حيث الشروط التي وضعتها إسرائيل للقبول به، وأَعجَبُها ربط الاتفاق ومصيره كله بالموافقة السورية عليه. ومعلوم ان ربط العقد بإرادة الغير، (غير الأطراف المتعاقدة)، عيب مبطل للعقد. فان تضع إسرائيل شرطاً كهذا، فمعنى ذلك انها غير راضية عن الاتفاق او انها غير راغبة فيه، وهي تحاول تعطيله بالشروط التي تختلق. لماذا وافقت على الاتفاق ولماذا تحاول تعطيله؟

هل وقعته بضغط اميركي وتحاول التخلص منه باختلاق الشروط؟ هل طلب منها الأميركيون ذلك بناء لرغبة لبنانية بربط الانسحاب الإسرائيلي بالانسحاب السوري وتحقيق الانسحابين معاً، فيكون الشرط الموضوع طلباً للزيادة اوقع اللبنانين في النقصان؟ ام ان إسرائيل اعتبرته مكسباً قد تحقق وارادت ان تحاول الابتزاز به للحصول على اكثر منه؟ يجيب الرئيس الجميل على التساؤل، سنداً لمعلومات زوده بها وزير خارجية فرنسا كلود شيسون قبل توقيع الاتفاق ببضعة ايام، بما يلي: كانت إسرائيل راغبة في التوقيع على الاتفاق وغير راغبة في تنفيذه، رغبتها في التوقيع على الاتفاق وابرامه متاتية عن حاجتها لاسترضاء الكونغرس الأميركي ورفع الحظر الذي كان قد فرضه على جميع العقود المبرمة بينها وبين الإدارة الأميركية (وخاصة عقد صنع طائرة اللافي) بسبب حرب لبنان وتجاوز المتفق عليه مع الأميركيين بشانها، اي تجاوز حدود الأربعين كيلومتراً الماذون بها اميركياً كحد اقصى لمدى الاجتياح. واما الرغبة في عدم التنفيذ فلأن إسرائيل لن تنسحب من لبنان دون عقد معاهدة صلح وسلام معه، واتفاق السابع عشر من ايار لا يحقق لها هذا الغرض؛ اما الأميركيون وخاصة وزير خارجيتهم شولتز فكان بحاجة إلى الاتفاق لتحقيق كسب شخصي، وسيان عنده نُفِّذ الاتفاق ام لم ينفذ؛ لذا مارس الأميركيون ضغوطاً كبيرة من اجل التوقيع راضين بالشروط الإسرائيلية وبالشروط اللبنانية المضادة؛ فحيال هذا الضغط الكبير وخوفاً من خسارة التاييد الأميركي اضطر الحكم لتوقيع الاتفاق دون إبرامه. إن مصادقة الكونغرس الأميركي في الثامن والعشرين من ايار، اي بعد توقيع الاتفاق باسبوعين، على رفع الحظر عن تنفيذ العقود المبرمة مع إسرائيل يعطي هذا التفسير بعض المصداقية.

إنه تفسير يقرا التاريخ بعد حصوله، اما في حينه فاتفقنا مع بعض الزملاء على مقاطعة **التصويت على الاتفاق** ثم تبين لنا ان النصاب سيكتمل وسيصبح الغياب عن الجلسة غير ذي فائدة او ذكر، وان عدد الذين سيوافقون عليه قد يكون كبيراً بحيث يقر الاتفاق باغلبية ساحقة. سعينا مع بعض الزملاء الذين كانوا سيوافقون على الاتفاق ان نمتنع عن التصويت وان نطلب

من الحكومة ان تحصل اولاً على الموافقة السورية ثم تعود فتطلب موافقة المجلس النيابي طالما ان الطرف الثاني في الاتفاق (اي إسرائيل) لن يوقعه إذا لم توافق سوريا عليه، واعتبرنا ان موافقتنا لا قيمة لها طالما ان الاتفاق مرهون بالموافقة السورية عليه. كان عدد الذين اتفقنا معهم على الامتناع إثني عشر نائباً. كانت مقاعدنا، حسين الحسيني وانا، في الصف الأمامي، وعندما بدات عملية الاقتراع امتنعنا كما سبق ان اتفقنا، اما الآخرون فمورست عليهم ضغوط خلال الجلسة حولت اصواتهم إلى الموافقة، فكانت النتيجة ثلاثة ممتنعين، حسين الحسيني وعبد المجيد الرافعي وانا، ومُخالفين، نجاح واكيم وزاهر الخطيب، وموافقة الباقين. لم يوقّع الرئيس امين الجميل الاتفاق بالرغم من الضغوط التي مارسها للحصول على موافقة النواب. لماذا لم يوقّع الرئيس الجميل الاتفاق؟ البعض يزعم ان الأميركيين طلبوا منه ذلك بضغط من الإسرائيليين الذين كانوا غير راغبين فيه، والبعض يزعم ان الرئيس الجميل لما ثبت له ان السوريين لن يوافقوا على الانسحاب دون التفاوض والاتفاق معهم، امتنع عن التوقيع وفضل الاتفاق مع سوريا على الاتفاق مع إسرائيل. والأرجح هو شعور الرئيس الجميل ان الاتفاق لن يطبق لاستحالة تنفيذ الشروط التي وضعتها إسرائيل من جهة، ومن جهة ثانية لأن الظروف الدولية والإقليمية قد تغيرت. فقد نشط «الحلف» السوفياتي الإيراني السوري الجديد في مواجهة الولايات المتحدة واعاد ميزان القوى إلى التعادل مع فرض الانسحاب على القوات الأطلسية. وفي إسرائيل نفسها تعاظمت النقمة على الوجود الإسرائيلي في لبنان بعد الإعلان عن مجزرتي صبرا وشاتيلا ونشر نتائج تقرير لجنة كاهان، واضطر شارون إلى الاستقالة، وطرح حزب العمل شعار الانسحاب من لبنان دون قيد او شرط، خاصة وان منظمة التحرير قد رحلت عنه. واخيراً فإن تصدي سوريا للاتفاق ورفضها له، وإعادة تركيز جبهة المواجهة اللبنانية الداخلية للحكم، وإعادة ضخ السلاح إلى امل والحزب الاشتراكي، وإدخال مقاتلين جدد من انصار الثورة الإيرانية وتمركزهم في الضاحية الجنوبية لبيروت، والاحتكاك الدائم، المرعي إسرائيلياً، بين القوات

اللبنانية والحزب الاشتراكي في الجبل، ساهمت كلها في حمل الرئيس على الامتناع عن إبرام الاتفاق وادت بالتالي إلى سقوطه.

وفي المقابل، ولما فقدت إسرائيل الأمل من إمكانية تحقيق صلح مع لبنان وعزله عن محيطه العربي، عادت إلى تدميره وفق المخطط الصهيوني الأصلي، اي تدمير عيشه المشترك، فكانت حرب الجبل.

هيّات إسرائيل خلال صيف ١٩٨٣ لفتنة كبيرة في الجبل بين المسيحيين والدروز. ويزعم بعضُ الأراء انها كانت منذ البداية تُحضّر لتهجير المسيحيين من الجبل، تمهيداً لإنشاء بقعة درزية صافية تُشكِّل، برعايتها وبتعاون معها، قاعدة لاستقلالية درزية مستقبلية تضم الشوف وعاليه ووادي التيم وراشيا وحاصبيا وجبل العرب، (جبل الدروز)، بما فيه الجولان، متصلة بإسرائيل ومنفتحة على المتوسط من خلال مرفا صيدا الذي يُمكن إلحاقه بها كامتداد لإقليم الخروب. إنها من ضمن المشروع الصهيوني الرامي إلى تفتيت المشرق العربي إلى دويلات طائفية، او إلى دويلات محكومة من اقليات طائفية، تبقى على تناقض مع شعوبها وعلى حال من عدم الاستقرار الدائم، مهدّدَةً بالسقوط الدائم، ومهدّدَة في حال سقوطها بإنشاء دول طائفية على قياسها.

ويلاحظ في هذا السياق ان الجبل لم يعرف المقاومة خلال فترة الاحتلال الأول. لم تطلق النار على جندي إسرائيلي واحد طيلة مدة بقاء الجيش الإسرائيلي في الجبل، (بإستثناء عملية واحدة يتيمة قام بها الشيوعيون في منطقة عاليه في صيف ١٩٨٢)، ولم يتعرض إسرائيلي واحد للأذى طيلة سنة وثلاثة اشهر من الاحتلال. هل يعتبر انعدام المقاومة مؤشراً على علاقة ما مع المحتل؟ لا اعتقد ان الاستنتاج صحيح. المقاومة وليدة مناخ وتربية شعبية معينة، المقاومة وليدة الحرية وممارستها. والدليل ان شعوباً عربية أحتُلت ارضها ولم تعرف المقاومة الشعبية. لبنان وحده عرفها. والسبب يرجع إلى مناخ الحرية السياسية التي تمتع بها لبنان، والتي نشا المواطنون في ظلها. الحرية السياسية هي التي انبتت في لبنان مقاومة شعبية. اما حيث الأنظمة رابضة على صدور المواطنين، مانعة عنهم الحريات، فلم تنشا مقاومات

شعبية، بالرغم من الاحتلال والسيطرة والقهر. فمن لم يذق طعم الحرية لا يقاتل عفوياً من اجلها. ومن لم يَعتَد المشاركة في صنع القرار السياسي المتعلق به ويمارسها، تنعدم لديه المبادرة، فلا يتحرك إلّا كما نشا وتربى ودُجِن، اي بقرار سلطوي. والقرار في الجبل، منذ ان سيطر وليد جنبلاط، قرار فردي. فعدم المقاومة في الجبل، ليس دليل تعامل او تواطؤ، إنه فقط دليل انعدام القرار القيادي السلطوي. وعصب القرار ومحركه عند قيادات الجبل، (الدرزية والمسيحية على السواء)، هو الحقد الغريزي الأعمى على الخصم المحلي. والحقد وليد الضعف، فهو يُنسي العدو الحقيقي خاصة إذا كان قوياً، ويُركز على الخصم المحلي خاصة إذا كان ضعيفاً، وسيان فيه أكان العدو الخارجي محتلاً او كان الخصم المحلي اخاً.

مهدت إسرائيل للفتنة من خلال دعمها ورعايتها لطرفي الصراع: القوات اللبنانية التي كانت قد تمركزت في الجبل منذ الاجتياح في صيف ١٩٨٢، وقوات الحزب الاشتراكي التي كانت تتهيا، بدعم فلسطيني سوري، للعودة إلى احتلال المنطقة بعد الانسحاب الإسرائيلي. إنسحب الإسرائيليون واطلقوا العنان للفتنة فوقعت، وكانت اسوا ما عرفته الحرب اللبنانية تهجيراً وقتلاً وتهديماً.

إنسحب العدو الإسرائيلي، مانعاً الجيش اللبناني من الحلول مكانه، مفسحاً للفتنة ان تفعل فعلها ففعلت. قامت قوات وليد جنبلاط، بمشاركة بعض الفصائل الفلسطينية وبدعم سوري مدفعي ولوجستي، بالهجوم على القوات اللبنانية التي كانت تحتل المنطقة منذ الاجتياح بدافع وتوجيه إسرائيليين. شجع الإسرائيليون الاقتتال وساهموا في تزويد الطرفين بالمعلومات والتحريض، كما اذنوا للطرفين بتمرير السلاح والمسلحين تحضيراً للمعركة قبل انسحابهم. ثم انسحبوا بعد ان أطمانوا إلى سير الحرب. تراجعت القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع وانحصرت في دير القمر ثم اخلتها بحماية إسرائيلية بعد حصار دام بضعة ايام، ودمرت قوات وليد جنبلاط في نشوة النصر والانتقام جميع القرى المسيحية، وهدمت منازلها وكنائسها وقتلت جميع من لم يستطع الهرب.

تابع السوريون خطة إعادة انتشارهم الواسع في لبنان والإمساك به والإفادة من الحالة الإسرائيلية وتحويلها إلى مصلحتهم. بداوا الإعداد لإسقاط الحكم اللبناني من الداخل بواسطة الميليشيات الحليفة. وساعدهم في ذلك نهج الحكم نفسه وسياسة الانحياز التي اعتمدها. فمنذ البداية تصرف الحكم وكانه يميّز بين المناطق، معتبراً المنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات اللبنانية منطقة شرعية محمية، والمنطقة التي كانت تحت سيطرة القوى الوطنية منطقة خارجة على الشرعية. طبق القانون اللبناني في بيروت الغربية وحدها، وبقي قانون القوات اللبنانية (وربما لعجز الحكم) هو المطبق في المناطق الشرقية. لا سلطة للجيش ولحكومة الوزان إلّا في بيروت الغربية، اما المناطق الشرقية فبقيت تحت سلطة القوات اللبنانية الفعلية. وقد أُطلقت على حكومة الرئيس الوزان، في إحدى جلسات النقاش في المجلس النيابي، تسمية «حكومة كورنيش المزرعة» لأنها لم تمارس حكمها إلّا على كورنيش المزرعة ومحيطه. إن مظاهر التحيز هذه في بدايات نهج الحكم ولدت جواً من ردة الفعل والنقمة في الأوساط الشعبية، حتى تلك التي كانت على عداء مع الحركة الوطنية في مرحلة ما قبل الاجتياح. إن نهج التعنت الذي اتبعته القوات اللبنانية في فرضها على الحكم واقع الانحياز شكّل الخطا الأول في ممارسة الرئيس الجميل.

إستفاد السوريون وحلفاؤهم من ممارسات التحيّز، فاعدوا، منذ احتلال الجبل، لخطة استعادة بيروت الغربية. كانت استعادة بيروت الغربية تتطلب إخراج القوات الأميركية والفرنسية منها. تكفلت بعض الأطراف بالعمل، فنفذت ثلاث عمليات انتحارية ضد الأميركيين، دمرت واحدة منها مركز السفارة في راس بيروت، ودمرت الثانية مركز المارينز على طريق المطار، وفشلت الثالثة في تدمير مركز السفارة في عوكر، ونفذت عملية ضد القوات الفرنسية دمرت مركزها في الرملة البيضاء. على اثر هذه العمليات الانتحارية انسحبت القوات الأطلسية تاركة وراءها عشرات القتلى، معتزّة بهدير بعض القنابل الضخمة التي اطلقتها المدمرة نيوجرسي على احراج الجبل، في عملية استعراضية.

بعد إخلاء القوات الأطلسية لبيروت، اصبح الجيش اللبناني وحده في الواجهة. والسبيل للتغلب على الجيش اللبناني معروف: السعي لقسمته طائفياً. افاد الساعون من عملية قصف الضاحية الجنوبية بسبب بعض الأحداث المفتعلة فيها بين الجيش وبعض العناصر الإيرانية، فخلقوا جواً من التوتر داخله، واثاروا الحقد على تصرفاته. إمتد العنف إلى بيروت الغربية، وقامت الميليشيات بعملية انقلابية بواسطة مسلحيها مستفيدة من الكراهية التي ولدها نهج الانحياز ضد ما أُسمي في حينه بجيش السلطة، فكانت انتفاضة السادس من شباط ١٩٨٤، التي اعادت الحرب إلى لبنان واعادت إدخاله في دوامة العنف والدمار. وبدات معها مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات، اي مرحلة اقتسام السيطرة بين السوريين والإسرائيليين وممارستها بواسطة الميليشيات: «Domination par milices interposées».

و ـ مرحلة السيطرة بواسطة الميليشيات: من شباط ١٩٨٤ إلى أيلول ١٩٨٨

تميّزت هذه المرحلة بالمنحى الميليشياوي في التعاطي السياسي، وبانهيار جميع القيم التي قامت عليها الدولة. كما تميزت بمحاولات الوفاق التي جرت عبر مؤتمري جنيف ولوزان وشرعنت حكم الميليشيات، ومحاولة الاتفاق الثلاثي بين الميليشيات وسوريا لإنهاء الصراع في لبنان، على قاعدة التحالف مع سوريا وتسليم الحكم البلدي للميليشيات، وما نتج عن فشله من مقاطعة بين اركان الحكم. وتميزت اخيراً بعودة الجيش السوري إلى الشطر الغربي من العاصمة إثر الاقتتال بين الميليشيات، وبتشجيع المقاومة الإسلامية وإدخال العامل الإيراني طرفاً في الصراع.

في السادس من شباط ١٩٨٤ سقطت الدولة بين ايدي الميليشيات. في كانون الثاني وقع صدام بين الجيش اللبناني وعناصر مسلحة في الضاحية الجنوبية تطوّر إلى قصف مدفعي مركّز للضاحية من قبل الجيش، اتخذ طابع القمع والصدام الطائفيّين، وعلت على اثره اصوات تثير المشاعر وتستنفر في وجه الجيش موقفاً طائفياً، مصورةً قصف الضاحية اعتداء على الطائفة الشيعية. مهدت حرب الضاحية لانقلاب السادس من شباط في بيروت الغربية،

ولانقسام الجيش على اساس طائفي، ولهيمنة ميليشيات امل والحزب الاشتراكي على الشطر الغربي من العاصمة، بعد ان تم وصلها بالشوف وعاليه إثر احتلال مناطق الإقليم وصولاً إلى خلده، في عملية انقلابية مماثلة قسمت الجيش طائفياً وشتّتَته، ومكّنت ميليشيا الحزب الاشتراكي من السيطرة على المنطقة، وعاد الصراع بين شطري العاصمة والقصف المدفعي العشوائي وإقفال المعابر بين اللبنانيين، وعادت الحرب باسوا معالمها. أسياد الحرب الجدد امراء الميليشيات: وليد جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكي والميليشيا الدرزية، نبيه بري زعيم حركة امل والميليشيا الشيعية الأولى، وفي المقابل إيلي حبيقة وسمير جعجع زعماء القوات اللبنانية اي الميليشيا المارونية.

العمل الأول الذي قامت به ميليشيا امل والحزب الاشتراكي المتحالفتين مع السوريين هو القضاء على الميليشيا السنية المرتبطة بالمقاومة الفلسطينية، المرابطون، منعاً لكل خلل وإمكانية انحراف عن الخط السوري. واستُتبع هذا العمل من قبل حركة امل الشيعية بضرب بقايا المقاومة الفلسطينية في المخيمات، منعاً لأية إمكانية خروج مستقبلية عن خط السياسة السورية، فلسطينياً كان هذا الخروج ام لبنانياً متعاملاً مع الفلسطينيين. وهكذا صفت الساحة الخاضعة للقرار السوري، بالواسطة الميليشيوية، من اي عامل خلل راهن او مستقبلي محتمل. ومن ثم انتقلت هذه الميليشيات إلى استباحة بيروت الغربية وصولاً إلى الاقتتال المخيف في ما بينها معرضة الأهالي والمواطنين إلى هلاك اكيد. وقع الاقتتال نتيجة الصراع على النفوذ والسيطرة، متخذاً ذريعةً له ما أُسمي في حينه «حرب العلم». إستفاد نبيه بري من نزوة إنزال وإسقاط العلم اللبناني التي انتابت وليد جنبلاط في حينه ليشتبك معه في قتال لم يعد له من حل سوى عودة الجيش السوري مجدداً إلى العاصمة. وقع الاقتتال وروَّعَ اهالي بيروت، فاستغاثوا بالسوريين لإرسال جيشهم وإنقاذ العاصمة من بربرية الميليشيات. الجيش اللبناني «الطائفي» مرفوض من الميليشيات، ولا بد من الجيش السوري لوقف القتال، وهكذا كان. إستجابت سوريا لنداء الاستغاثة الذي شاركت فيه اصوات رسمية، (صوت رئيس

الحكومة رشيد كرامي وصوت رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني وصوت التجمع الإسلامي الذي يضم العديد من الشخصيات الإسلامية السنية)، ودخل الجيش السوري واوقف الاقتتال وطرد زعماء الأزقّة من ارباب الميليشيات الذين روّعوا اهالي بيروت.

هَجَرْتُ بيروت في ايار ١٩٨٥ بعد ان تسلط «زقاقيون» محسوبون على ميليشيا الحزب الاشتراكي على الحي الذي كنت اسكنه مع عائلتي منذ بداية الأحداث، (حي الكارلتون)، وامعنوا فيه إرهاباً وفساداً، حتى إننا لم نعد نجرؤ على مغادرة المنزل، وباتت إقامتنا فيه خطراً على حياتنا وعلى اغراضنا، وليس من مجير ولا رادع. قررت الرحيل وهاجرت إلى فرنسا بانتظار جلاء قبضايات الأزقة عن العاصمة. ولما طال الجلاء عدت إلى المنطقة الشرقية من العاصمة وكنت قد اصبحت رئيساً للجنة الدفاع وعلى علاقة جيدة بالجيش اللبناني الذي كان يقتسم السيطرة مع القوات اللبنانية في تلك المناطق. اما من حيث تأثير محل السكن على الموقف السياسي فلم يكن من فرق البتة ان يقيم المرء بين طائفيين اياً كان شكل انتمائهم الديني.

بعد السادس من شباط ١٩٨٤ وسيطرة الميليشيات على الدولة، والانهيار الثالث للجيش اللبناني، (الانهيار الأول كان خلال حرب السنتين وانقسام الجيش طائفياً بتدبير فلسطيني عبر إنشاء جيش لبنان العربي، والانهيار الثاني كان في ايام الرئيس سركيس في موقعة عين الرمانة في مواجهة القوات اللبنانية، والانهيار الثالث في عهد الرئيس امين الجميل وانقسام الجيش طائفياً بعد موقعة الضاحية الجنوبية وحركة السادس من شباط ١٩٨٤)، اتجه الرئيس الجميل إلى محاولة الاتفاق مع السوريين. فبعد رفضه إبرام اتفاق السابع عشر من ايار، اتفق الرئيس الجميل مع السوريين على محاولة وفاق داخلي في مؤتمرين عقدا في جنيف ولوزان. تمثل المسيحيون، إلزاماً ودون استشارة، باركان الجبهة اللبنانية، وتمثل المسلمون، إلزاماً ايضاً، بامراء الميليشيات الإسلامية وبعض الزعماء المسلمين. تمخض المؤتمران عن هدنة ومحاولة جديدة لإعادة بناء الدولة تمثلت بتشكيل حكومة برئاسة الرئيس رشيد

كرامي. اهم ميزات تلك الحكومة انها ضمت ارباب الميليشيات إلى صفوفها في محاولة لإدخالهم في الدولة، فدخلوا واستولوا على مؤسساتها وشرعيتها وظلّوا متمسكين بميليشياتهم وممارستهم وتجاوزاتهم وتعدياتهم، إيذاناً وإعلاماً علنياً بان مؤتمري جنيف ولوزان لم يشكلا الحل الذي يريدون.

الحل الذي يريدون هو ذاك الذي حاولوا لاحقاً في كانون الأول ١٩٨٥ عبر تفاهم الميليشيات الكبرى الثلاث: القوات اللبنانية وحركة امل والحزب الاشتراكي وما أُسمي بـ «الاتفاق الثلاثي» نسبة إلى ثلاثية الميليشيات المتفاهمة. كان الاتفاق الثلاثي يرمي إلى إنهاء الصراع والحرب اللبنانية على قاعدة ربط مصير البلدين بقيادة سوريا، لقاء تسليم الحكم البلدي إلى الميليشيات. إن النص الوارد في الاتفاق الثلاثي لجهة العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا يعبر بدقة عما يجري تنفيذه حالياً في ظل الانقلاب على الطائف وتحوير تطبيقه:

> «إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط بها. من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهم المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات.
>
> ونرى أن يكون التمييز في العلاقات بين لبنان وسوريا تمييزاً حقيقياً، بحيث يتكرس كلّ ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أيّ فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.
>
> إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:
>
> **أولاً: في مجال السياسة الخارجية**
>
> إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية وإقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تباعاً

> وحسب القضايا والمواضيع المطروحة، لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها؛ ولا بد في هذا المجال من أن تكون وسائلُ الاتصال المباشر والمضمونةُ السرّيةِ مؤمنةً بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.
>
> **ثانياً: في مجال العلاقات العسكرية**
>
> إن الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يقتضي ألّا يكون لها الباب الذي تتمكّن من خلاله إسرائيل من تسديد أية ضربة إلى سوريا أو تهديدها. لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ريثما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي، وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية. وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، من خلال دوره على أرضه اللبنانية.
>
> **ثالثاً: في مجال العلاقات الأمنية**
>
> إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة، ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني - سوري يعبر عنه الآتي:
>
> أ - تحديد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة، وتتولاها الأجهزة الأمنية المختصة في كل من البلدين.
>
> ج - إقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال، على رغم تباين الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحددها لجنة خبراء من البلدين، تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً: في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة. وفي هذا الإطار، ووفقاً لمبادىء الإصلاح التربوي في لبنان، يحافظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد، على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً: في المجال الإعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان. ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادىء والأهداف المقرّرة في إطار التوجه الوطني المتفق عليه والمكرّس دستورياً وقانونياً، مع احترام مبدأ حرية التعبير عن الرأي».

وُقّع الاتفاق الثلاثي في دمشق بحضور نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام وحشد من الشخصيات اللبنانية القريبة من الميليشيات، ووقعه السادة إيلي حبيقة (بصفته رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية) ونبيه بري (بصفته رئيس حركة امل) ووليد جنبلاط (بصفته رئيس الحزب الاشتراكي). اثار الاتفاق اعتراض مجموعة كبيرة من السياسيين: منهم مَنْ عارض بسبب رفضه تسليم الحكم إلى الميليشيات، ومنهم من عارض بسبب رفضه إلحاق لبنان بسوريا على الشكل الذي رسمه الاتفاق. في العموم كانت

المعارضة كبيرة وتشمل مختلف الاتجاهات. اعلن الرئيس الجميل رفضه للاتفاق وشجع سمير جعجع على الإطاحة بإيلي حبيقة، فسقط الاتفاق الثلاثي. ردت سوريا بمقاطعة الحكم: قاطع الرؤساء والوزراء المسلمون الرئيس الجميل ومجلس الوزراء، وباتت شؤون الحكم تمارس بواسطة ما أُسمي في حينه «المراسيم الجوالة» ، اي توقيع المراسيم بالبريد والمراسلة. ونظراً لتعطيل مؤسسة مجلس الوزراء، اضطر المجلس النيابي إلى تولي بعض المهام نيابةً عن الحكومة، وتلبية لحاجات ومقتضيات المصلحة العامة. فعرفت تلك المرحلة بمرحلة الحكم المجلسي. اضطر المجلس النيابي إلى تعاطي الشان التنفيذي اليومي (كموضوع الترقيات مثلاً او ما أُسمي بعمليات إنصاف الموظفين) مما ادى إلى تجاوز حدود التعاطي البرلماني المتعارف عليها، واساء بعض الشيء إلى معاني واصول التشريع، وخلق بعض العادات السيئة التي انعكست سلباً في ممارسات المجلس النيابي والنظام البرلماني بصورة عامة، وادت إلى إضعاف هيبة مجلس الوزراء، والتصرف وكان الحكومة مجرد اداة تنفيذ لا اداة حكم وتقرير.

إستمرت المقاطعة بين اركان الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الجميل. وقد حاول البعض، عن طريق اغتيال الرئيس رشيد كرامي، وضع حد لحالة الشلل التي يعيشها الحكم، فإذا به يقطع الطريق على محاولة للحل كان يُعِدُّ لها الرئيس كرامي مع بعض اركان الجبهة اللبنانية، ويعيد إغراق البلاد في جو من الانقسام العميق، ويفقد البلاد زعيماً وطنياً كبيراً. اغتيل الرئيس كرامي في طوافة عسكرية، فالقى اغتياله ظلالاً من الشك حول المؤسسة العسكرية، واتُّهمت القوات اللبنانية باغتياله فتضاعف العداء لها. إثر الاغتيال كلف الرئيس امين الجميل الرئيس سليم الحص رئاسة الحكومة عينها التي كان يرئسها الرئيس كرامي، فاستمرت حكومة الميليشيات وبقي الانقسام والمقاطعة على حالهما، وزادت الفرقة بين اطراف الصراع.

امور إضافية ثلاثة تميزت بها هذه المرحلة: إعادة تاسيس الجيش اللبناني على قاعدة شبه ميليشيوية، دخول العامل الإيراني، برعاية سورية، طرفاً

اساسياً في الصراع الدائر على ارض لبنان وحوله، وانهيار النقد والوضع الاقتصادي.

فور تسلمه الحكم باشر الرئيس الجميل إعادة بناء الجيش؛ عين قائداً جديداً، (العماد إبراهيم طنوس)، واعاد تسليح وتجهيز الجيش برعاية اميركية، فاشترى سلاحاً وعتاداً بكميات كبيرة وبمبالغ ضخمة. اعاد إبراهيم طنوس بناء الجيش على الطريقة التوحيدية المعروفة، اي على اساس هيمنة مستمرة ومشاركة مقبولة. إلّا ان الصراع السياسي عاود الإطاحة بوحدة الجيش واسقطه مجدداً، إثر حرب الضاحية وانتفاضة السادس من شباط، في الانقسام الطائفي. بقي السلاح والعتاد باغلبيته مع الوحدات التي كانت تاتمر بقيادة اليرزة، وبقيت شرعية المؤسسة بيد تلك القيادة. وبعد مؤتمري جنيف ولوزان عينت حكومة الرئيس كرامي العماد ميشال عون قائداً جديداً للجيش، فاعاد بناءه، وكانت هي المرة الرابعة منذ بداية الأحداث التي يعاد فيها بناء الجيش. تميزت عملية البناء الرابعة بتمحورها حول الولاء الشخصي للقائد بما يتجاوز الولاء للمؤسسة، ويضيف إليه ولاء جديداً شخصياً يربط بين قادة وضباط الوحدات المقاتلة والقائد. عمل ميشال عون منذ توليه القيادة على تجاوز العلاقات المؤسسية المحضة، وبنى لنفسه شبكة من الولاء الشخصي في صفوف الضباط العملانيين من قادة كتائب وسرايا، ظهرت نتائجها في مراحل الصراع اللاحقة يوم استطاع ان يحافظ على ولاء قادة الوحدات هؤلاء، بالرغم من فقدانه شرعية وقانونية الإمرة على المؤسسة، محولاً المؤسسة العسكرية من جيش مؤسسي نظامي إلى جيش ميليشيوي. وقد كان لعملية البناء هذه، بتجاوزها للأصول المؤسسية وتركيزها للعلاقات العسكرية على الولاء الشخصي، اسوا الأثر في الحرب اللبنانية، لأنها منعت الولاء عن الرئيس المنتخب رينه معوض وحالت دون استلامه السلطة، كما ادت بصورة غير مباشرة إلى حرب الإلغاء المدمرة.

وقد رافق عملية إعادة بناء الجيش إنفاق مالي ضخم تجاوز طاقات تحمل الخزينة اللبنانية، وأهدر الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي الذي شحت

موارده نتيجة توقف تدفق الأموال من المغتربين اللبنانيين، وتوقف الإنفاق الفلسطيني بعد مغادرة منظمة التحرير بيروت، فبدا التضخم ينهش الاقتصاد اللبناني، وبدا النقد اللبناني ينهار نتيجة تراكم الدين العام وهرب الرساميل. وخوفاً من اهدار الاحتياطي الذهبي، على اثر اقتراحات تسييل الذهب إلى نقد نادر والإفادة من مردود فوائده، سارع المجلس النيابي، بمبادرة مشتركة من الرئيس الحسيني ومنّي، إلى وضع قانون يمنع التصرف بالاحتياطي الذهبي بدون موافقة المجلس النيابي. وقد ساهم هذا القانون، برايي، في المحافظة على وحدة الوطن، لأن العملة اللبنانية كانت قد اضحت الرابط التوحيدي بين اللبنانيين، بعد ان عمت بوادر التقسيم وتركزت مؤسساته واضحى لكل ميليشيا بنية مؤسسية ونواة دولة ولم تعد تنقصها إلّا البنية النقدية والظرف السياسي الملائم لإعلان استقلالها عن الوطن.

الميزة الأخيرة لتلك المرحلة المحورية في حياة الجمهورية الأولى هي استيراد العامل الإيراني وإدخاله كطرف في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية. ترجع العلاقات بين الثورة الفلسطينية والمعارضة الإيرانية إلى بدايات الحرب اللبنانية. فقد تدربت في المخيمات الفلسطينية عناصر من المعارضة الإيرانية، وكان لبعضها دور هام إثر إعلان الثورة الخمينية في إيران، وقد عرف اللبنانيون بعضهم كالسيد مصطفى شمران وسواه من قيادات الثورة الإيرانية. وفي إثر زيارة السادات للقدس والاجتياح الإسرائيلي للبنان في ١٩٧٨ واتفاقات كمب دافيد وانهيار الاتفاق الأميركي السوفياتي حول المؤتمر الدولي، شعر الاتحاد السوفياتي برغبة تفرد اميركية بالحل وبسعي لإخراجه من المنطقة، فصلّب موقفه وقاد حملة مضادة بقصد إسقاط اتفاق كمب دافيد او منع امتداده. فدعم جبهة الرفض العربية المتمثلة بتحالف سوريا والعراق وليبيا، كما دعم جبهة رفض فلسطينية، ودعم الحركة الوطنية اللبنانية وخاصة الحزب الاشتراكي، وارسل السلاح بكثرة وسخاء، وطلب إلى حلفائه، وخاصة ليبيا، دعم جميع فصائل الرفض مالياً وعسكرياً، وفتح كلياته الحربية لتدريب المقاتلين. وإلى ذلك كله اقام حلفاً مع الثورة الإيرانية ودعمها في مواجهة

«الشيطان الأميركي» وشجع على توطيد العلاقة بينها وبين سوريا. وفي غمرة ذاك النشاط الرافض لاتفاقات كمب دافيد، تم استيراد العامل الإيراني إلى لبنان، وبدأ تدخله في الشان اللبناني، وتم إنشاء فرع لحزب اللّه في الضاحية الجنوبية، وبوشر باعتماد الطريقة الإيرانية في خطف الرهائن الأوروبيين بعد نجاح عملية احتجاز رهائن السفارة الأميركية في طهران. وبعد الاجتياح الإسرائيلي الثاني في صيف ١٩٨٢، وُقّع اتفاق عسكري بين إيران وسوريا ارسلت إيران بموجبه عبر سوريا وحدات من حرس الثورة الإيرانيين إلى لبنان، تمركزوا في منطقة بعلبك وفي منطقة الضاحية الجنوبية وبعض مناطق الجنوب والبقاع الغربي. ومع الحرس الثوري وفي كنفه، نشأت المقاومة الإسلامية وتدعّم حزب اللّه، وبدأت نتائج الدعم المالي الإيراني تظهر عبر انتشار مؤسسات حزب اللّه العسكرية والاجتماعية، وعبر الرواتب التي يدفعها للمنتسبين وللمتفرغين في صفوفه في جميع القرى الشيعية في البقاع والجنوب وضاحية بيروت الجنوبية.

إن الصدام الأول الذي وقع مع الجيش اللبناني في نهاية سنة ١٩٨٣ وأدى إلى السادس من شباط، كان من عناصر الحرس الثوري الإيراني المتمركزة في الضاحية الجنوبية.

ومنذ ذلك التاريخ والعامل الإيراني يستعمل لخدمة استمرار الصراع المسلح مع إسرائيل في الجنوب اللبناني وحده دون سواه من الأرض العربية المحتلة، وكعامل تخويف في الشان الداخلي اللبناني مما يستلزم استمرار الحماية لمنع الانهيار الأمني.

الفصل الرابع

موت الجمهورية

١ - مرحلة الضياع: تعذر انتخاب رئيس للجمهورية

أ - محاولة انتخاب رئيس للجمهورية

ب - اتفاق «مورفي - الأسد»، الحكومة العسكرية

ج - الاجتماع ضد الجميل

٢ - مرحلة الهَوَس: الحكومة العسكرية وحرب التحرير

أ - الحكومة العسكرية

ب - حرب التحرير

٣ - مرحلة الانتحار: التمرد وحرب الالغاء

٤ - نتائج الأمس وواقع اليوم

أ - تهديم العيش المشترك

ب - تهديم البنية الاقتصادية

ج - تهديم البنية الاجتماعية

د - تهديم البنية السياسية

هـ - تهديم المرجعيات وتطويعها

ماتت الجمهورية الأولى يوم تعذّر انتخاب رئيس لها. وكادت يوم حاول اهلها الانتحار، (في حرب الإلغاء)، ان تنحر معها جمهورية الطائف التي ما تزال في غرفة العناية الفائقة عالقة بين حياة وموت، معلّقةً معها مصير الوطن كله.

١ ـ مرحلة الضياع: تعذر انتخاب رئيس للجمهورية

أ ـ محاولة انتخاب رئيس للجمهورية

بدات معركة رئاسة الجمهورية في جوّ من التصادم الوطني العام وفي جوّ من الخلافات المارونية العنيفة. كانت القوات اللبنانية تتصرف من موقع السيطرة التامة على المناطق الشرقية، وفي المقابل كان الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون يُعِدُّ العدّة هو الآخر للسيطرة على تلك المناطق، مع محافظته التامة على جميع مظاهر الشرعية والتصرف الشرعي، ومع قدر محسوب من الدراية، تجنباً لعدائية الرئيس الجميل من جهة وخوفاً من كشف الأوراق قبل الأوان من جهة ثانية.

المرشحون للرئاسة كُثُر اهمهم ثلاثة: ريمون إده وسليمان فرنجية وميشال عون. وبعدهم جميع السياسيين الموارنة مرشحون: رينه معوض، فؤاد نفاع، بطرس حرب، الياس الهراوي، ميخانيل الضاهر، إدمون رزق، جان عبيد، ميشال إده، ميشال الخوري، مانويل يونس، وغيرهم الكثيرون.

بدات المعركة بـ «فيتوات» ثلاثة وضعتها القوات اللبنانية على المرشحين الأساسيين فاعلنت بلسان ناطقها الرسمي في حينه، السيد كريم بقرادوني، انها

ترفض ترشيح سليمان فرنجية وريمون إده وميشال عون وتضع فيتو على ترشيحهم وستمنع بكافة الوسائل وصول اي منهم إلى سدة الرئاسة.

في هذه الأثناء كان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يستدرج عروض المرشحين، يستقبلهم ويدرس ملفاتهم ويطلب من «الجديين» بينهم مشاريع برامج في حال انتخابهم للرئاسة. وكان من الطبيعي ان يسعى المرشحون إلى التفاهم مع السوريين إذ لا انتخاب بدون مساعدتهم. فهم يسيطرون على القسم الأكبر من المناطق اللبنانية وتتبع لهم وتأتمر بهم قوى ميليشيوية اساسية قادرة بقوة السلاح ان تمنع اي انتخاب او حلّ. تماماً كما كانت القوات اللبنانية في مناطق سيطرتها.

في غمرة البحث عن حل للحرب اللبنانية، وبعد هزيمة الموقع الوطني وحل الحركة الوطنية، وبعد سيطرة العصر الصهيوني وهيمنة القوى الميليشيوية الطائفية المذهبية في ظله، وتهديمها لقيم الدولة والمجتمع، وبعد ثبوت استحالة الحل عن طريق المجلس النيابي والشرعية دون قوة رادعة وقادرة على التنفيذ بالقوة، اتّجه بي التفكير إلى التجربة الشهابية وحلمت بإمكان استعادتها شكلاً ومحتوىً. سعيت في سنة ١٩٨٧ إلى رئاسة لجنة الدفاع وتسلمتها في آذار من العام نفسه. ومن موقع لجنة الدفاع بنيت علاقة متينة بقائد الجيش العماد ميشال عون. تعرفت إليه في نيسان ١٩٨٧ على اثر تعرض عسكريين لبعض الزملاء النواب بحجة مطالبتهم بالإسراع بالتصديق على اعتمادات للجيش (اعتمادات تغذية العسكر وصيانة الآليات والعتاد). كان النواب قد صدقوا الاعتمادات غير أن الوزير جنبلاط احتجز المرسوم ورفض التوقيع فتاخر صرف الاعتمادات، فضاق العماد ذرعاً واوعز إلى بعض العسكريين بالتعرض على الطرقات العامة لسيارات النواب وتوقيفهم والطلب إليهم تحريك الموضوع. إستغربنا طريقة التعاطي تلك ونسبناها يومها إلى سوء التصرف وملحاحية الحاجة. وفي مساء اليوم عينه جاءني صديقان، فايز قزي وسمير عون، وتمنّيا عليَّ لقاء قائد الجيش لبحث الموضوع معه. تم اللقاء بيننا واوضحت له ما اعتمدنا من اسلوب لتجاوز اعتراض وليد جنبلاط،

وان القضية في طريقها إلى الحل ولم يكن من داع للتصرفات المنافية للأصول التي حصلت. انكر العماد معرفته بالأمر ووعد بالتحقيق. من يومها بدات بيني وبينه علاقة سياسية تطورت إلى تفاهم حول مجمل الأمور المطروحة. كانت نظرتنا، او هكذا تهيأ لي، متقاربة في الأمور الأساسية: إن لجهة انتماء لبنان العربي وضرورة إقامة علاقات جيدة وتضامنية بينه وبين جيرانه وخاصة مع سوريا، وإن لجهة الحرص على سيادة واستقلال لبنان وعيش ابنائه المشترك، وإن لجهة بعدنا المشترك عن الطائفية وفهمنا العلماني لشؤون الدولة، وإدانتنا المشتركة للميليشيات ولممارساتها وضرورة إعادة بناء المؤسسات وتطبيق احكام القانون، وإن لجهة الحس الاجتماعي المشترك والعطف على قضايا الطبقات الفقيرة والمعوزة، وإن لجهة الحرص على الحريات العامة، وإن اخيراً لجهة الاعتقاد المشترك بوجوب التقيُّد بالقيم الأخلاقية في التعاطي السياسي واحتقار الانتهازيين والفاسدين من اهل السياسة والحكم. كلها امور مشتركة بيني وبينه بنيت على اساسها حلماً كبيراً ملخصه إنقاذ لبنان بواسطة الجيش وفقاً لما حصل في احداث لبنانية سابقة، احداث ١٩٥٨، وبواسطة قائد للجيش متفهم لحقيقة السياسة اللبنانية، وصاحب نظرة في اصول الحكم والوفاق الوطني والعيش المشترك والبعد الاجتماعي، وصاحب انفتاح على المحيط العربي. توهمت ان اتفاقاً كمثل الذي حصل بين عبد الناصر وفؤاد شهاب يمكن ان يحصل بين حافظ الأسد وميشال عون، واني قد استطيع القيام بدور ما لجهة بلورة هذا الحلم. حلم ووهم: فلا حافظ الأسد هو عبد الناصر من حيثُ تطلعاته واهدافه بالنسبة للبنان ولا ميشال عون هو فؤاد شهاب ولا الظروف التي واكبت عبد الناصر وفؤاد شهاب متوافرة في مواكبة ميشال عون ومخططاتي الواهمة.

سعيت بصدق إلى التفاهم مع السوريين لتامين انتخاب ميشال عون لرئاسة الجمهورية وتمكين الجيش اللبناني من القيام بإنقاذ الوطن وبناء تحالف مع سوريا على القواعد عينها التي قام عليها حلف عبد الناصر – فؤاد شهاب. لم يقبل السوريون، وكان ما يريدونه من لبنان اكثر من ذاك الذي

اخذته سوريا ـ الوحدة وعبد الناصر. إنهم يريدون ما سبق واعلنوا عنه ولم نعره كثير انتباه في حينه، ربما بسبب سقوطه السريع: الاتفاق الثلاثي ومحتواه في العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان.

حدد رئيس المجلس النيابي جلسة الانتخاب في الموعد الدستوري، ودعا النواب إلى الانتخاب في مقر المجلس النيابي المؤقت، في قصر منصور. كان المرشح الوحيد الرئيس سليمان فرنجيه، تدعمه سوريا وتعارضه القوات اللبنانية. وكانت المعركة تدور حول اكتمال او عدم اكتمال النصاب، اي حضور ثلثي النواب الجلسة. تحسّبت للأمر وقصدت بيروت الغربية قبل يومين من الانتخاب كي لا اقع في عائق الحواجز المانعة. واعتبرت ان حضوري الجلسة يخدم مصلحة ترشيح ميشال عون، لأني ساحافظ بحضوري على صداقاتي في أوساط النواب المؤيدين للرئيس فرنجية وخاصة الرئيس الحسيني، وفي حال عدم اكتمال النصاب، سيُمكننا معاودة المساعي مع السوريين ومن موقع اقرب إلى التفاهم معهم. لم يكتمل النصاب إذ سعت الولايات المتحدة لمنع اكتماله وكذلك القوات اللبنانية. فانكشفت أطراف الصراع وبان الناخبون الكبار، وبات انتخاب الرئيس معلقاً على تفاهم سوريا والولايات المتحدة الأميركية. عندها قرر الرئيس الحسيني نقل الانتخاب إلى مقر المجلس الأصلي في ساحة النجمة في ما بدا وكانه قرار سوري، وفي ما بدا وكان السوريين سيعملون هم ايضاً على استخدام ورقة تعطيل الانتخاب: فإن كان الموارنة غير مهتمين بانتخاب رئيس في الموعد الدستوري المحدد فلماذا يهتم السوريون؟

ب ـ إتفاق «مورفي ـ الأسد»: الحكومة العسكرية

تعذرت الانتخابات الرئاسية تلبية للدعوة الأولى التي لم يترشح لها إلّا الرئيس سليمان فرنجية مدعوماً من سوريا، فتصدت الولايات المتحدة بتدخل ظاهر من ممثلها في بيروت السيد سمسون لمنع اكتمال النصاب والحؤول دون انتخابه. ساهمت القوات اللبنانية بفعالية في عملية منع الانتخاب كما لم يُبْدِ العماد عون حماساً زائداً لتامين إجرائها. وبدا ان الانتخاب لن يتم إلّا

باتفاق الولايات المتحدة وسوريا. بدات المساعي لتامين مرشح اتفاق، ولعبت بكركي دوراً هاماً في العملية عبر اجتماعات عقدتها للنواب المقيمين في المناطق غير الخاضعة للسيطرة السورية، واستخلص غبطة البطريرك، بنتيجة التداول مع النواب، بضعة اسماء عرفت منها: ريمون إده، ميشال عون، رينه معوض، فؤاد نفاع، بيار حلو، زود بها المتعاطين بشان الانتخاب معتبراً انها جميعها اسماء مقبولة من الأطراف المسيحية المقيمة في المناطق غير الخاضعة للسيطرة السورية.

للخروج من ازمة الانتخاب ارسلت الولايات المتحدة مساعد وزير خارجيتها السيد ريتشارد مورفي إلى المنطقة للبحث مع السوريين والتفاهم معهم على مرشح وفاق. بنتيجة مفاوضات قيل عن مناوراتها الكثير، توافق الطرفان السوري والأميركي على ترشيح الزميل النائب ميخائيل الضاهر، نائب عكار. اوفد مورفي مساعده السيد نيوتن إلى بيروت لإبلاغ الأطراف المسيحية بالاتفاق وطلب تاييدها له.

بدا الاتفاق السوري الأميركي في حينه وكانه عملية تعيين فوقية خارجية لرئيس الجمهورية اللبنانية. واعطى إعلانه وإذاعته انطباعاً مُحِطّاً من كرامة اللبنانيين، يظهرهم بمظهر التابع القاصر، ويفقد مؤسساتهم، وخاصة المجلس النيابي، كل مصداقية. بدا الانفعال على الأطراف جميعها وخاصة المرشحين للرئاسة. واكثر المنفعلين كان العماد عون، الذي لم يستطع ضبط انفعاله، فاصدر بياناً ضد الاتفاق استبق فيه اجتماع النواب في بكركي (ومعلوم انه كقائد للجيش لا يحق له تعاطي الشان السياسي ولا إصدار البيانات). رفض النواب المجتمعون في بكركي الاتفاق، وقد اسماه بعضهم «إتفاق الإذعان» بعد ان اطلق ممثل الولايات المتحدة السيد سمسون عبارته المشهورة: «الانتخاب او الفوضى» (L'élection ou le chaos). ودخلت البلاد في حال من الضياع وبدا وكانها تسير نحو مجهول لا نهاية له او تهبط في هوة لا قعر لها.

ربما كان من الخطا السياسي رفض الاتفاق يومها. لقد كانت الشرعية،

على علّات مظاهر الفرض والتبعية، خيراً من المجهول الذي دخلنا فيه.

شكلت زيارة نيوتن إلى بيروت، لإبلاغ القيادات المسيحية نتائج الاتفاق تاريخاً محورياً اساسياً. فمنذ اجتماعه بالعماد ميشال عون وإبلاغه ان المرشح الأميركي للرئاسة هو ميخائيل الضاهر وليس هو، تغيرت تصرفات العماد عون وتوجهاته. منذ ذاك التاريخ غلب شبقُ السلطة عليه واستهن تصرفاته، كما غلبتْ عليه عسكريتُه وانتعشت شعبَويته. فحيث تناقضت في المفارق الأساسية مقتضيات السلطة مع مقتضيات الوطنية، غلبت عنده مقتضيات السلطة: فلما اقتضت الوطنية الوفاق، غلبته رغبة الاستمرار في السلطة فرفض الوفاق، ولما اقتضت الوطنية تسليم الشرعية للرئيس المنتخب جمح نحو التمرد.

ج ـ الاجتماع ضد الجميل

حاول الرئيس الجميل في آخر يوم من عهده الاتفاق مع السوريين على انتخاب رئيس. رتب لقاء مع الرئيس حافظ الأسد بالاتفاق بينه وبين غسان تويني وإيلي سالم وحسين الحسيني في العشرين من ايلول ١٩٨٨. خلال اجتماع الجميل بالأسد في دمشق أُبلغا انه صدر عن اجتماع عُقد في مكتب قائد الجيش في اليرزة بين سمير جعجع وميشال عون وداني شمعون، موقف يرفض مسبقاً نتائج اللقاء بين الرئيسين.

بدا الرئيس الجميل غير متمكن من الأرض في بيروت، فاضحى اللقاء بلا هدف وانقضى باللياقات والمجاملات.

ابلغ احدُهم (!!!) المجتمعين في اليرزة، ان اللقاء في دمشق إنما تمّ لعزل ميشال عون من قيادة الجيش. صدّق ميشال عون الخبر، الذي تبين لاحقاً ان لا اساس له من الصحة، بسبب سابقتين حاول الرئيس الجميل ان يُقيله فيهما وافشلهما التناقض السياسي بين الرؤساء وتَنَبُّهُ الرئيسين الحص والحسيني. فاستنفر قواه ليمنع صدور القرار وليؤمّن التغطية السياسية اللازمة للتمرد عليه في حال حصوله. وضع بعض قطع الجيش في حال تاهب

وقصد بكركي مستنجداً بها وبالنواب المجتمعين فيها. انجده البطريرك ووعده برفض قرار الإقالة في حال حصوله وكذلك فعل النواب الحاضرون. غادر العماد عون بكركي ولم يتبدّد قلقه بصورة كاملة إلّا بعد عودة الرئيس الجميل واجتماعه بالنواب وثبوت فشل اللقاء في دمشق.

ابلغ الرئيس الجميل النواب المجتمعين في بكركي بعزمه على تشكيل حكومة يسلمها مهام الرئاسة ويوكل إليها مهمة إجراء انتخابات رئاسية.

جرت محاولتان لتشكيل حكومة انتقالية: واحدة برئاسة بيار حلو واخرى برئاسة داني شمعون. رفض السياسيون المسلمون الاشتراك في التشكيلتين المقترحتين واصروا على رئاسة سليم الحص لأية حكومة تُشكّل. عندها شكّل الرئيس الجميل حكومة عسكرية من اعضاء المجلس العسكري برئاسة العماد ميشال عون. عرفت الحكومة العسكرية مرحلتين اساسيتين: مرحلة الهَوَس وفيها حقبتان: حقبة حكم العسكر وحقبة حرب التحرير، ومرحلة الانتحار وفيها ايضاً حقبتان: حقبة التمرد وحقبة حرب الإلغاء.

٢ ـ مرحلة الهَوَس: الحكومة العسكرية وحرب التحرير

تميزت هذه المرحلة بهَوَس الحكم سلماً وحرباً. والهوس من الهوى في مداه الأبعد. ففي السلم حكم تفرد شعبوي، امرٌ فطاعةٌ وقرارٌ فتصفيق، وفي الحرب حكمُ تفردٍ عسكري، امرٌ فقصفٌ وقرارٌ فتنفيذ.

أ ـ الحكومة العسكرية

من خصائص الحكم الذي عرفنا في حقبة الحكم العسكري، (من ٢٢ ايلول ١٩٨٨ لغاية ١٤ آذار ١٩٨٩): ادعاء المعرفة، والتفرد بالقيادة، وآلية التنفيذ العسكرية، وشعبوية العلاقة بالمواطن والوطن. إن الحقبة هذه من تاريخ الجمهورية الأولى، (حقبة «الجيش هو الحل»)، حقبة غنية بدروسها السياسية، خاصة تلك التي قد يُستَدَلُّ بها ويُستهدى للتعريف بطبيعة وطباع الحكم العسكري، وبطبيعة وطباع العسكر قبل استلام الحكم وبعد استلامه.

وقد ينالُ اليأسُ من الممارسة الديموقراطية بعضَنا، فيراوده القبول من باب الرجاء، باستدعاء العسكر إلى الحكم، وليس اسوا من الحكم العسكري سوى حكم العسكر.

إن الثقة العسكرية التي يتلقاها الضباط في الكليات الحربية، بما فيها من شمولية وتعدّد، وبما تفرضه من ملامسة للمسائل دون التعمق فيها، تولّد عند بعضهم، وهُمُ الأسوا من بينهم، اكتفاء معرفياً على ادعاء كمال، فيتصرفون من موقع العارف بكل شيء وهم في الواقع يجهلون معظم الأشياء. وليس اجهل من قليل المعرفة ودعيها. فالتواضع والشك وما يميّز عقل العالم والمثقف، لا مكان له في عقول ادعياء المعرفة المنجزة الكاملة التامة. وبعض قادة العسكر، وخاصة المهووسين منهم بالسلطة، هم من هؤلاء الأدعياء. هكذا بدوا لنا في حقبة حكمهم. فما واجهوا مسالة واستشاروا في حلّها. الحل عندهم جاهز ينبع من تمام معرفتهم وكمالها. وقد تصرفوا خلال الحقبة الصغيرة التي تولوا فيها معالجة الشان العام، من موقع الادعاء هذا، موقع المعرفة الشمولية المكتفية بذاتها.

اما التعاطي السياسي فغلب فيه نهج الشعبوية والتفرد. والشعبوية نهج في التعاطي السياسي قوامه إلغاء الحلقات السياسية الوسيطة بين الشعب والحكم، والغاء مراتب الحكم وتقليصه في شخص القائد، ثم التعاطي المباشر بين القائد والشعب. والشعبوية تبادل للهوى بين القائد والشعب وتحريك للغرائز كمحرك اول للعمل السياسي. فالقائد يدغدغ العواطف والغرائز الشعبية العامة والشعب يصفق للقائد ويحرضه. واما الحلقات الوسيطة من ممثلين ونواب ومؤسسات وهيئات، فتُهمَّش ويُحَطُّ من قدرها ويُستعاض عنها بمظاهر شعبية خادعة من مهرجانات ومظاهرات وسواها من الأعمال الجماعية المثيرة للتضامن الأعمى ولجماعية التصرف، وصولاً إلى إلغاء الفرد وحريته وعقله. فيصبح الشعب حالة من الجماعية المسيطرة الجامحة، تطغى على العقل، وتُحكِّم الغرائز والعواطف، وتُضيف إلى قبضة الدكتاتورية الحاكمة قبضة الإطباق الشعبوي الأعمى. والقبضة الشعبوية اشد خطراً على الحرية الفردية

من القبضة العسكرية لأنها تنازل من الداخل عن الحرية وإلغاء لها، بينما تلك قمعٌ من الخارج قد تُمكن مقاومته.

وبالإضافة إلى هذه الشعبوية فقد مارست الحكومة العسكرية السلطة بتفرد شبه مطلق لم يَشُبْهُ إلّا اضطرارها إلى بعض التقاسم بسبب تلازم قانونية حكمها مع انتفاء تلك القانونية إن هي فقدت واحداً من بين اعضائها او هو استنكف. إعتادوا في الحياة العسكرية قاعدة «الأمر فالطاعة» فنقلوها إلى الحياة السياسية. واما الية التنفيذ التي اعتمدوا فالآلية العسكرية. نشروا الضباط في الوزارات وأطّروا بهم الموظفين المدنيين، واصبحت الإدارات اقرب إلى الوحدات العسكرية منها إلى إدارات مدنية. وقد ولّد نهج استخدام الآلة العسكرية في عمل الإدارة تسابقاً وحسداً بين الضباط انعكس سلباً على المؤسسة العسكرية. وقد تجلى التفرد باسوا مظاهره وفي اخطر قرار اتُّخِذَ في تاريخ الحرب اللبنانية: قرار إعلان «حرب التحرير». إعلانُ حربٍ لتحرير لبنان، لم يُستَشَر فيها لبناني واحد، القائد وحده قرر واعلن ونفذ!

ب ـ حرب التحرير

بدات حرب التحرير من منطلق فهم خاطىء لمهمة الحكومة العسكرية المؤقتة، تنحصر مهمة الحكومة العسكرية المؤقتة التي عينها الرئيس الجميل بتامين إجراء انتخابات رئاسية، وما عدا ذلك من مهامّ فتعدٍّ على الدستور والأعراف البرلمانية وعلى منطق الأمور. وبديهي ان الفهم الخاطىء للمهام ليس نابعاً من قلة فهم المكلف بالمهام وإنما من رغبته في عدم الفهم ومحاولته استخدام المهمة التي كُلِّف بها لأغراض أُخرى تتعلق بطموحات شخصية ووطنية. اما الطموحات الشخصية فلا حاجة لإثبات عدم شرعيتها لأنها استغلالٌ للوظيفة العامة من أجل المنفعة الخاصة. فليس من حق العماد عون استغلال تعيينه رئيساً لحكومة انتقالية لتامين إجراء انتخابات رئاسية، كي يسعى إلى تامين انتخابه هو لرئاسة الجمهورية. اما المطامح الوطنية، وفي حال صدقها، كالرغبة في تحرير الوطن من الاحتلال وإنقاذه من هيمنة الميليشيات، فهي مطامح ومهام مشروعة ولكنّها غير قانونية بالنسبة لحكومة

العماد عون المؤقتة ذات المهمة المحددة حصراً، لأنها مهام اساسية لا تستطيع اي حكومة القيام بها دون حصولها على ثقة المجلس النيابي، وحكومة عون لم تحصل على تلك الثقة. وبالرغم من تلك المعوّقات الشرعية والقانونية اقدمت حكومة العماد عون على التصرف وكانها حكومةُ لبنانَ الأبدية، ولا حاجة بها لأية شرعية اخرى غير شرعية تلك الوريقة التي وقعها الرئيس الجميل قبل ساعتين من انتهاء ولايته وورّط بها مستقبل لبنان لسنوات طوال.

فبدل السعي لتامين انتخاب رئيس للجمهورية، تصرف العماد عون على انه حاكم لبنان إلى اجل غير مسمى، وحتى يحين اجل انتخابه هو لسدّة الرئاسة. قرر اولاً، وبعد عودته من تونس واجتماعه إلى اللجنة العربية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية وفشل التوصل إلى حل، وضع حد لتصرف الميليشيات وتسلطها على مرافئ الدولة. بدا بإعلان حرب على القوات اللبنانية في شباط ١٩٨٩ ثم اوقفها دون ان يُنهيها، مولداً لدى القوات حذراً دائماً تحسُّباً لاحتمال تكرار العملية ضدها، فكان لهذا الحذر وما استتبع من تحسب أثره السيّئ في إذكاء نار حرب الإلغاء وعدم التمكن من الحؤول دون وقوعها. ثم، وفي خطوة مفاجئة ثانية، قرر إقفال المرافئ غير الشرعية في لبنان كله وليس فقط في منطقة سيطرة الجيش اللبناني، وباشر حصاراً بحرياً على تلك المرافئ. فانقلب حصاره للآخرين حصاراً له وللمناطق التي يسيطر عليها. ولما كانت وسائل وإمكانات إخضاعه الميليشيات بالقوة معدومةً، كانت النتيجةُ الوحيدة لقرار حصار المرافئ غير الشرعية إشعالَ نار الحرب من جديد والعودة إلى القصف المدفعي والقصف المضاد، وربما كان للسلاح الذي زوّد به العراق القوات اللبنانية والجيش اللبناني دورٌ في تسريع تلك الحرب، لما ولّد من وهم حول القدرات والإمكانات.

رداً على حصار مرافئها قصفت الميليشيات المرافئ التابعة لميشال عون بقصد إقفالها هي الأخرى، وفرض حصار مضاد مقابل الحصار الذي تتعرض له. وفي عملية تصعيد القصف المدفعي المتبادل عادت البلاد إلى دوامة

القصف المدفعي العشوائي وإلى دفع المواطنين إلى الملاجىء والأقبية او إلى الهرب والهجرة. وفي غمرة هذا القصف المجنون قصف السوريون والميليشيات المتحالفة معهم، مبنى وزارة الدفاع فأُصيب مكتب ميشال عون ودُمِّر، ونجا هو من موت محتم لعدم وجوده في المكتب ساعة القصف. إثر ذاك القصف المتبادل المشهود اعلن ميشال عون حرب التحرير ضد سوريا، مساء الرابع عشر من شهر آذار ١٩٨٩.

كانت حرب التحرير حرب تبادل قذائف وراجمات صواريخ وزجليات ومراجل إذاعية، وكلٌّ في موقعه ومكانه، تهديم وقتل، ابرياء يروّعون ويُقتلون ولا راي لهم ولا دور، مسلسل عنف جهنمي لا سبيل لمواجهته إلّا باحد الملجاين، إما تحت الأرض كالفئران وإمّا بعيداً عنها في هجرة وغربة وشقاء.

في السابع عشر من آذار عُقد اجتماع في بكركي حضره النواب والسياسيون المقيمون في منطقة سيطرة الجيش اللبناني والقوات اللبنانية.

اجمع الحاضرون على التنصل من إعلان حرب التحرير وتخوفوا من نتائجها. كنت اعنف المهاجمين (وربما الوحيد) لحرب التحرير، التي شكلت، برايي، بداية المسار الانحداري للسياسة اللبنانية المناضلة من اجل بقاء لبنان الوطن والاستقلال والدولة والسيادة، وبداية نهاية الوجود المسيحي في لبنان.

ابديت في اجتماع بكركي حول حرب التحرير الملاحظات التالية:

- التحرير شان وطني عام وليس عمل انفراد وتفرّد. وسائله متعددة، متدرجة، متنوعة بحسب ظروف الاحتلال وإمكانات المقاوم المحرِّر. وليست بمطلق حال رد فعل انفعالي وقصفاً عشوائياً من مدفع.
- إن إعلان حرب التحرير هو قرار منفرد اتخذه مسؤول متفرّد لم يُستَشَر احدٌ اصلاً بتسليمه المسؤولية.
- إنه قرار متسرع انفعالي يعرض الوطن لأدهى المخاطر.

- إن الوسيلة المعتمدة هي اسوا الوسائل للتحرير.
- إن نتيجة هذا العمل المغامر ستكون تهديم الوطن وتهجير اهله وتحضيره للخضوع والاستسلام.
- يجب السعي لإيقاف ما يجري بالسرعة القصوى، خاصة وان لا سند لعملٍ كهذا من اي مرجع ذي شان او فعالية، دولي ام إقليمي ام محلي.

شكل المجتمعون لجنة لمراجعة العماد عون ومحاولة تدارك الأمر. لم تنجح اللجنة في مهمتها، واستمرت المأساة، وشرِّد الشعب اللبناني إلى الملاجىء والمهاجر وغرقت البلاد، نتيجة التحرير بالمدفع، في الفوضى التي وعد بها القائم بالأعمال الأميركي يوم سعى لتسويق اتفاق مورفي ـ الأسد وتامين انتخاب ميخائيل الضاهر.

إستمر هوس حرب التحرير وضجيجها حتى اتفاق الطائف وتحوَّل بعدها، وفي المرحلة اللاحقة، إلى تصعيد انتحاري تُوِّجَ في التمرد وحرب الإلغاء.

٣ ـ مرحلة الانتحار: التمرد وحرب الإلغاء

مساء الجمعة في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٩٠ وقع ميشال عون وثيقة من تسعة بنود يعترف في احدها برئاسة الياس الهراوي وبشرعيته، (يراجع نص الرسالة في ملاحق الكتاب). إعترف ميشال عون في حديث مع جريدة **الحياة** نشر في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٢ بصحة الوثيقة وبصحة توقيعه عليها. سُلِّمت الوثيقة بعد ان وقعها عون إلى السفير الفرنسي في بيروت السيد آلا الذي كان يقوم بوساطة بين العماد عون والرئيس الهراوي. هل سلم آلا الرسالة إلى الهراوي؟ وإن كان لم يفعل فلماذا احتفظ بها؟ وإن كان فعل فلماذا فعل بها الرئيس الهراوي؟ ولماذا لم يبلغ بها مجلس الوزراء؟ ويقيني انه لو جمع مجلس الوزراء عشية الثالث عشر من ايلول وابلغه الوثيقة لما كان حصل هجوم الثالث عشر من تشرين، وكانت أنهيت حالةُ التمرد سلماً مدعماً بوفاق وطني شامل. الجواب عند آلا والرئيس الهراوي، وتقديري أن ما حصل في الثالث عشر من ايلول وبعده يستاهل من الرئيس الهراوي إيضاحاً وتبريراً

علنيين. فهو متهم، إن كان قد بُلِّغ بالوثيقة من قبل آلا، وحتى إثبات العكس، بإخفاء امر هام عن مجلس الوزراء كان من شانه، لو عُرف في حينه، ان يغير مجرى الأحداث ونتائجها كلها.

اما حسابُ العماد عون مع ما ترتَّبَ على رفضِه لشرعية الرئيس معوض من إيذاء ودمار للوطن، فاشد عسراً واكثر ملامة.

فمن تصل به الحكمة والروية والواقعية السياسية إلى الاعتراف بشرعية الرئيس الهراوي، وهي شرعية ثانية تابعة لشرعية الرئيس معوض، كان اوْلى به ان يُسلم بشرعية الرئيس معوض ويوفر كل تلك المآسي على الوطن. سنة كاملة من استنفاد القوى وهدرها ومن الإمعان في تمزيق الوفاق الوطني ومن الاستدراج للتدخل السوري، فرضتها مكابرة التمرد على الشرعية بعد رفض الاعتراف بشرعية الرئيس معوض.

وما هو اشد وادهى من ضرر سنة التمرد، واهم مأساة عاشها الوطن لجهة تدمير توازنه السياسي، هي مأساة حرب الإلغاء التي الغت التوازن الداخلي اللبناني بإلغائها ركيزتين اساسيتين من ركائزه الأربع. قام اتفاق الطائف على توازن داخلي لبناني قوامه الجيش السوري والميليشيات المتحالفة معه من جهة والجيش اللبناني والقوات اللبنانية من جهة ثانية. إن حسن تنفيذ الاتفاق وفق روحه الحقيقية ومحتواه الفعلي كان يقضي ببقاء الجيش اللبناني اداة اساسية لبسط سيادة الدولة بقواها الذاتية مؤازراً من قِبَل الجيش السوري عند الاقتضاء كما نص عليه اتفاق الطائف، وكان يقتضي بقاء القوات اللبنانية لا إلغاءها، وحلّها وإلغاءها بالتوازن مع إلغاء وحلّ الميليشيات الأخرى، اي امل والاشتراكي وحزب الله، فما فعلته حرب الإلغاء انها دمرت الجيش اللبناني معطلة إمكانات الدولة بقواها الذاتية وبالتالي اضطرارها إلى الاعتماد كلياً على القوات السورية، فتحوَّلت هذه القوات إلى قوات اساسية في حفظ الأمن بدل ان تكون قوات مؤازرة ومساندة، ودمرت حرب الإلغاء من جهة ثانية القوات اللبنانية وإمكان موازنتها للميليشيات المتحالفة مع سوريا، فجاء الحل الفعلي

مُلغياً ومُحِلّاً للقوات اللبنانية ومُبقياً عملياً على الميليشيات الحليفة لسوريا، بدل ان يؤدي التوازن إلى حل جميع الميليشيات.

إن الضرر الذي الحقته حرب الإلغاء بما نجم عنها من خلل في البنية السياسية، لا يوازيه إلّا الضرر المتاتي عن حرب التحرير بما نجم عنها من خلل في البنية الديموغرافية.

هجّرت حرب التحرير اللبنانيين وخاصة المسيحيين منهم، ودمّرت اقتصادهم وافقدت الكثيرين منهم الأمل، فرتبوا اوضاعهم على اساس هجرة دائمة. الحقت بالبنية المجتمعية اللبنانية اكبر وافدح الأضرار. واخطر ما في تلك الهجرة فقدان الوطن لجيل كامل من المهارات والكفاءات يصعب تعويضه. واتت حالة التمرد لتغرقهم في حالة من الهستيريا الجماعية عطّلت العقل فيهم ورجّحت كفّة الغرائز واغرقتهم في احقاد مدمرة. ثم تُوِّج التمرد بانتحار جماعي في اقتتال لم تعرف الحرب مثله ضراوة وشراسة، دمَّرَ قواهم ودمَّرَ معها التوازن السياسي اللبناني. إنه الانتحار الجماعي الذي يكاد، بما دمَّرَ من توازنات سياسية وديموغرافية، يجرف في سياقه محاولة الإنقاذ التي قامت عليها الجمهورية الثانية.

٤ ـ نتائج الأمس وواقع اليوم

ماتت الجمهورية الأولى في عملية هَوَس تُوِّجت في مسار انتحاري، تاركةً وراءها مجتمعاً مدمراً ووطناً محطماً. فالحرب التي قضت فيها الجمهورية الأولى والتي استمرت سبع عشرة سنة تركت بصماتها واذاها على البنيان الوطني بمختلف بُناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما في تطويع مرجعياته وتهديمها.

ا ـ تهديم العيش المشترك

داب بعض اطراف الصراع، وبصورة خاصة اولئك المتورطون في مشاريع تقسيم او في تنفيذ مشاريع إقليمية، إلى الفتك الذؤوب بالعيش المشترك وبجميع مظاهره وتجلياته. فمنذ بدايات الحرب عملوا على إذكاء نار الفتنة

الطائفية، إما تسعيراً للصراع وإما احتماءً بالتمحور الطائفي، وإما تهديماً للعيش المشترك بصورة مباشرة. فالبعض استخدم التهديم الطائفي كي يتذرع بحماية الأقليات المضطهدة، والبعض بقصد تهديم صيغة لبنان وإثبات استحالة العيش السياسي (اي المساواة السياسية) بين المسلمين والمسيحيين ليثبت استحالة العيش المشترك اليهودي ـ المسلم او اليهودي ـ المسيحي وليسقط شعار الدولة العلمانية، والبعض الآخر استخدم التهديم الطائفي ليستثير العصبيات ويستقطب مقاتلين وحماة. اما وسائل التهديم التي استخدمت فمتعددة اهمها ثلاث: الخطف والتهجير والقصف. بداوا بخطف الأبرياء من الناس العاديين وقتلهم لمجرد اختلاف الدين، وأُسمي ذلك في مسار الحرب «القتل على الهوية»؛ ثم استُتبع الخطف بالتهجير الطائفي، اي بعمليات تهجير الأقليات المحلية بحيث تصفو المناطق طائفياً؛ والتهجير الطائفي من ممهدات التقسيم وإنشاء الدويلات الطائفية، ويدخل في باب وضع الأسس المستقبلية للبناء الصهيوني في المشرق العربي، ولقيام الدويلات الدينية في سائر بلدان العرب المحيطة بإسرائيل، حماية لإسرائيل في نشر نظامها. فبقدر ما تعمّ الدول الدينية والطائفية بقدر ما يُعطى الوجود الإسرائيلي تبريراً نظرياً وإيديولوجياً يُثبِّت الوجود الفعلي ويُحصّنه بالمبررات النظرية والفكرية؛ واستخدم القصف المدفعي العشوائي المتبادل لإذكاء نار الحقد والضغينة وتغذية الفرز والتهجير الطائفيين.

لقد تركت وسائل تهديم العيش المشترك الوحشية آثاراً عميقة في بنية المجتمع اللبناني. فالفرز المناطقي ما زال مستمراً، والحذر الطائفي ما زال يشوب التصرفات، والخوف من الاقتتال وتجدده الدوري يشغل النفوس. لقد نجحت محاولة التهديم الطائفي في ترك آثار بيّنة في البنية اللبنانية، لكنها لم تنجح في تهديم صيغة العيش المشترك. لقد ثبت ان لبنان يقوم، في ما يقوم عليه، بالعيش المشترك، وان وحدته اكثر متانة مما ظن اعداؤه وانّ هذه الوحدة، وإن تجلت في الهيمنة الطائفية وفي تبادل مواقعها وممارسيها، وحدة متينة صلبة ودلالة صلابتها في متانة بنية الهيمنة التي ما إن حاولت تجربةُ

الإصلاح والإنقاذ إلغاءَها حتى انقلبت هيمنة معكوسة واستمرت في المحافظة على طبيعتها مبدّلة في المهيمنين لا في اسس الهيمنة. والهيمنة دليل وحدة وان كانت غير عادلة. فالعدالة توصِّل الوحدة وتمتّنها والنضال في سبيلها توحيدي بنّاء. العيش المشترك حقيقة راسخة في البنيان المجتمعي اللبناني وقناعة راسخة لدى اللبنانين وفي ضمائرهم بحيث تحولت إلى إحدى مكونات وجودهم الوطني الأساسية. فلا تصور ممكناً للبنان بدون عيش مشترك سياسي بين المسلمين والمسيحيين فيه على اختلاف مذاهبهم، وهذا واقع قيمته الحضارية في ذاته، وهو ربّما شكل في عصر الانفتاح العالمي الراهن، دليلَ الحضارة الأول.

ب ـ تهديم البنية الاقتصادية

عملت الحرب على تدمير قطاعات الإنتاج وقواه. فمن حيث القطاعات قضت الحرب بشبه قصد وتخطيط على قطاع السياحة قضاءً تاماً، بنيةً واستهلاكاً. اوقفت الحربُ الإنتاج السياحي، ودمرت الميليشيات ومَنْ وراءها معظم الفنادق والمؤسسات والبنيةَ الأساسية لقطاع السياحة. فتحول لبنان من البلد الأول من حيث إمكاناته السياحية والفندقية إلى البلد الأخير في المنطقة السياحية الممتدة من مصر إلى فلسطين والأردن وسوريا.

وفي الزراعة دَمّرت الحدودُ السائبة، اي المفتوحة من جانب واحد، طاقات الإنتاج اللبناني بالمزاحمة غير المشروعة وغير المتكافئة، كما دمرت الحربُ المؤسسات القادرة على المنافسة بالرغم من تسييب الحدود. فالإنتاج الزراعي الإسرائيلي الممكنن تسرّب عبر تسيّب الحدود الجنوبية، والإنتاج السوري تسرّب عبر حدود البقاع والشمال، فلم يبقَ مستمراً حيّاً من قطاع الزراعة إلّا ما حفظته قوة الاستمرار وقوة التمسك بالأرض إذ ما من موردٍ سواه بالرغم من شحّه.

اما الصناعة فقد حمى ما تبقى منها بعد موجة التهديم الأولى، انهيارُ النقد اللبناني وتدني الأجور اللذين مكّناها ان تعوض باستغلال اليد العاملة تسيّب

الحدود وفوضى الاستيراد. وبالرغم من حماية اليد العاملة الرخيصة، لم تستطع الصناعة اللبنانية سوى المحافظة على مستواها السابق للحرب دون اي تطوّر او تقدّم او اي استثمار جديد، ما جعلها، نسبة إلى صناعات المنطقة المحيطة، صناعةً متخلفة غير قادرة على المنافسة.

قطاع المصارف والتامين عانى من هرب رؤوس الأموال وتحوُّلها، بالرغم من محافظته على تقنيته ومهارته وخدماته. إنه قطاع ضَمُرَ بتحوُّل الموارد عنه إلى المصارف الأجنبية في اوروبا وسواها، اضرّ به انتشار الخبرات المصرفية في العالم العربي كله وفي الخليج بصورة خاصة. فاخذت البحرين بعضاً من دور سوق بيروت المالية، والبعض الآخر تحول إلى خارج المنطقة. وزاد في هذا التحول انفتاح المتمولين العرب على الأسواق المالية العالمية، وتعوّدهم الاستغناء عن القطاع المصرفي اللبناني، وقد اضطر هذا القطاع للّحاق برؤوس الأموال الهاربة، وان يتبعها إلى اماكن لجوئها الجديدة في اوروبا والخليج. فانتشرت الخبرات المصرفية اللبنانية في العالم اجمع، وتبعثرت محققةً نجاحات فردية هامة يُعتز بها، إلّا انها تبقى نجاحات فردية لا مردود وطنياً لها، لا من حيث الإنتاج راهناً ولا من حيث التطوير والبناء مستقبلاً.

اما قطاعات الخدمات الأخرى فقد قضت في انهيار مريع. الخدمات العامة المرتبطة بالدولة انهارت بشكل تام. الكهرباء تاخر قطاع الإنتاج فيها عن ركب الحاجات بما يزيد على عشر سنوات، وتاخر قطاع التوزيع بما يزيد عن العشرين، واصبح التفاوت بين المردود والاستهلاك كبيراً إلى حدّ لم تعد معه شركة الكهرباء مؤسسة إنتاجية، وتحولت إلى مؤسسة خيرية توزع الطاقة بتمويل من الخزينة وعلى حساب المكلَّف، اي من حساب النقد وقرش الفقراء. الهاتف انقطعت خدماته تقريباً وتوقّف تطوّره وهُدِّمت مراكزه. فالعزلة الهاتفية بين المناطق وتاخُّر لبنان عن ركب التطور العام وعن مستويات المنطقة المحيطة، يزيد على العشر سنوات من حاجات البناء والاستثمار. اما قطاع المواصلات فقد تحول، منذ بداية الحرب، من التطور والتقدم والاستثمار الجيد إلى مستوى الصيانة السيئة التي لم تستطع المحافظة على

مستوى شبكة الطرقات التي بنتها العهود المتتالية، وخاصة العهد الشهابي في الجمهورية الأولى. البنية التحتية كلها دُمّرت معيدة لبنان إلى عصر التخلف، مغرقة إياه في العالم الثالث، ملقية به في آخر مصافّ الدول النامية في المنطقة.

اما قوى الإنتاج فقد اصابت الحرب منها مقاتل. الرساميل تحولت عن لبنان وليس من امل في الأمد المنظور بعودتها إليه، لا من حيث الثقة بوضعه السياسي واستقراره، ولا من حيث الإحساس بإمكان استعادته لقراره وسيادته. وبديهي انه ما من راسمال هرب من بلد ما ويعود إليه إلّا بقدر ما فيه من استقلالية قرار وإمكانات سيادة. فمصداقية النظام الاقتصادي تنبع من مصداقية النظام السياسي وليس العكس كما يتوهم البعض. فحيث لا سيادة ولا قرار سياسياً مستقلاً، لا مصداقية لأي نظام اقتصادي ولأية مغريات اقتصادية. ويبقى ان النزف الأهم بالنسبة للاقتصاد اللبناني هو نزف المهارات والكفاءات. هجّرت الحرب في مختلف مراحلها اجيالاً متتالية لا تعوض من المهارات اللبنانية والأدمغة العلمية. فكم من جيل من الأطباء والمهندسين والإداريين والاقتصاديين والفنيين على اختلافهم هاجروا وهُجّروا إلى غير رجعة. هنا مقتل لبنان، فقدانه لثروته الدماغية البشرية. إنه فقدان لا يعوض بغير الزمن، وليس الزمن بعد الحرب من إمكانات لبنان ولا من ادخاراته.

ملخص النتائج في الاقتصاد اللبناني يعبر عنها الوضع النقدي. فمن معادلة قوامها دولار لكل ليرتين ونصف الليرة، اضحى الدولار يوازي الفاً وسبعمائة ليرة، اي تضخماً يقارب ثماني مئة ضعف. إنهيار نقدي يدفع به دين الدولة الكبير والذي يقارب في ارقامه كامل احتياطي الذهب والنقد في مصرف لبنان. دين كبير ورساميل في ترقّب، وبنية اقتصادية متخلّفة، وتضخّم ينهش المداخيل، هي الصورة بخطوطها العريضة للاقتصاد اللبناني كما خلفته الحرب.

ج ـ تهديم البنية الاجتماعية

اصاب التهديم البنية الاجتماعية في مواقع اربعة: الديموغرافي بالهجرة، والهرمي بالفقر، والأفقي بالتهجير، والثقافي بالسيطرة الميليشيوية.

صدّعت الهجرة البنية الديموغرافية ونزفت منها خيرة شبابها وقواها الحية. عرفت الحرب هجرتين كبيرتين ونزفاً صغيراً دائماً. الهجرة الأولى في حرب السنتين، حرب الخطف والقتل على الهوية، هاجر خلالها ما يزيد على منتي الف لبناني من مختلف الفئات اغلبيتهم من اهل الاختصاص والكفاءة. الهجرة الكبيرة الثانية في حرب التحرير وبنتيجتها، هاجر خلالها اكثر من ثلاث مئة الف اغلبيتهم من المسيحيين. ونزف مستمر نتيجة الضيق وسوء العيش وانسداد ابواب الرزق وآفاق الخلاص، هاجر بنتيجته ويهاجر يومياً ما يقارب معدل النمو السكاني.

الفئات التي هاجرت هي من قوى الوطن الحية الخلاقة. ارباب مهن وارباب حرف واصحاب رساميل وكفاءات تجارية وصناعية وخبرات اقتصادية. هاجر غني المال والكفاءة وبقي فقيرهما.

بالإضافة إلى نزف المال والكفاءة انتجت الحرب تغييرات هامة في معالم التركيبة المجتمعية. فنشات من بين ركامها طبقة من الأثرياء الجدد من ارباب الميليشيات والمنتفعين بها. طبقة من اثرياء الحرب تاجرت بحاجات الناس ايام الضيق فاثرَت. وفئة من قبضايات الأحياء نهبت مدخرات العائلات واثرت. وارباب ميليشيات تاجروا بارواح العباد واثروا. وامراء ميليشيات تسلموا مرافق الدولة ومرافئها فاثروا. وازلام وعملاء مخابرات واركان مافيات وشبكات تهريب تاجروا بالممنوعات واثروا. طبقة من الأثرياء الجدد ومن الوجهاء الجدد تجددت بهم البنية المجتمعية فحلوا من البنيان المجتمعي في مراتب القدوة والتوجيه. مناطق باكملها تغيرت فيها معالم البناء والعمران. مناطق لم تعرف قراها سوى بيوت التراب والطين تراها تنبت بين الحين والآخر قصراً فخماً او مجمع ثراء يتجاوران في عملية إذلال وقهر مع بيوت الأمس القريب والفقر

المدقع، القصر قصر ميليشيوي او قصر ثري حرب، والفقر المستمر فقر من زادت الحرب في «تعتيرهم» وبؤسهم.

وإلى اهل المال الجديد اضافت الحرب اهل العلم الجديد اولئك الذين امّوا الجامعة بالعشرات، اساتذةَ جهلٍ وافدين من احضان الميليشيات ورعايتها، فحولوها إلى مدرسة ثانوية وخرّجوا منها جيشاً من الأُميين. وجيش الأميين هذا هو ما يفرض اليوم على الإدارة لملء مراتبها وشواغرها، باسم شهادات «الكفاءة والاستحقاق» الموزعة على الأتباع والأنصار بنتيجة الامتحانات الميليشيوية جداً. والامتحانات والشهادات كانت في اغلبها ايام الحرب امتحانات وشهادات ميليشيوية جداً. قد يكون الانهيار الثقافي الناجم عن تسلط الميليشيات على الجامعة من اكبر الأضرار التي الحقتها هذه الميليشيات بالمجتمع اللبناني، وقد يفوق بسوء نتائجه الآنية والمستقبلية ضرر التسلط على الدولة وضرب مؤسساتها وضرر التسلط على السياسة وإلغائها.

د ـ تهديم البنية السياسية

افدح اضرار الحرب هي تلك التي اصابت البنية السياسية. اهمها تهديم البنية الإدارية وتهديم الأحزاب السياسية وتهديم الطبقة السياسية وصولاً إلى شبه إلغاء للحياة السياسية.

بدا انهيار الإدارة بفعل تجمُّد تطورها، واستُكمل بتراكم شواغرها نتيجة وفاة او بلوغ سن التقاعد لدى اغلبية موظفيها. والذين بلغوا سن التقاعد خلال الحرب هم خيرة خبراء الإدارة وخيرة أُطرها. شغرت مراكز الإدارة ولم تُملأ تباعاً، فتراكم العجز حتى غدت، نهاية الحرب، في شبه عجز وشلل. وتنطّح لملء الشواغر وسد العجز صغار الموظفين، فاضحت الإدارة بهم عديمة الوزن والخبرة والمعرفة، يباساً وتحجراً حول تقاليد متوارثة ومسالك عمل بالية. وفي إثر تشكيل حكومة ما بعد جنيف ولوزان، عشش النفوذ الميليشيوي في الإدارة، فتضاعف الجهل في العمل الإداري وتضاعف الادعاء والغرور، وقُرِنا، إضافةً، بالأخلاق الميليشيوية المتخلفة، ففسدت الإدارة حتى

راسها وتحولت إلى جسم طفيلي وعبء مرهق.

الأحزاب السياسية افقدتها الحرب الكثير من المصداقية، إما بسبب التبعية وفقدان العصب، وإما لتحولها في الحرب إلى تنظيمات شبه عسكرية وإلى ميليشيات. الأحزاب التي تحولت إلى ميليشيات فقدت معناها السياسي وعلاقتها السياسية واستعاضت عنها بعلاقات استعلاء و «سلبطة وتشبيح» حطمت كل علاقة بينها وبين المواطنين، حتى غدت، وما تزال، العامل الأول لاستقطاب النقمة والحقد، ولاستثارة مطالب الحل والتصفية. إن العلاقات السيئة التي بنت عليها الميليشيات تعاطيها مع المواطنين الحقت بالأحزاب السياسية ضرراً عميقاً شملها جميعها، رغم محاولات البعض للتميّز عن الميليشيات والمحافظة على العلاقات السياسية مع المواطنين. غير ان عامل التبعية الذي طبع الأحزاب التي حاولت التميز عن الميليشيات افقدها الكثير من المصداقية الوطنية، إذ اعتبرها المواطنون ادوات تدجين وادوات تبعية سياسية، كما اعتبروا الميليشيات ادوات تطويع وتخويف وادوات إلحاق عسكرية.

الطبقة السياسية التي إلِفَهَا اللبنانيون، والتي اعتادوا تاييدها او انتقادها، وإنما عرفوا بدقة حدودَ تصرّفها وتطرّفها واطمانوا إلى تلك الحدود، استهلكتها الحرب دون تجديد، وقضت عليها، بواسطة الميليشيات المسلحة، مطامعُ الهيمنة، فغدا لبنان بدون طبقة سياسية وبدون ممثلين سياسيين، يحكمه وكلاءُ عنهم هم اقرب إلى إنكشارية السلطان منهم إلى ممثلين سياسيين لشعب وبشر. قلت فيهم (في كتاب **الانقلاب على الطائف** صفحة ١٩٣): واجدد القول «تغيير جذري في الطبقة السياسية الحاكمة ادى إلى تركيب طبقة من مُستَاصَلي الجذور والذاكرة هم اشبه بطبقة الإنكشارية نسبة لعلاقتهم بتاريخ الوطن ونظامه وخصوصيته... ولو كان التمثيل الجديد متجاوزاً للتمثيل المسيحي والإسلامي من موقع وطني لكنا رحبنا اشد الترحيب. اما الماساة ففي كون التمثيل الجديد ابعد ما يكون عن الالتزام الوطني من زاويتي التعبير وعدم ارتباطه بالجذور، فالوطنية كما نعلم هي انتماء للوطن كل الوطن

للوطن وحده. فمن ينتمِ إلى ما دون الوطن من طائفة او مذهب فليس
وطنياً ومن يعمل بانتماء يتعدى الوطن فهو غير وطني. حدّا الوطنية بحدها
الأدنى ان يكون المواطن غير طائفي او مذهبي، وان يكون غير تابع للخارج،
وقياساً على هذين الحدين فالتمثيل السياسي اليوم في لبنان ليس تمثيلاً
وطنياً... وما هو اشد خطراً من عدم تمثيل هذه الطبقة السياسية الجديدة
لطائفةٍ او وطن اي ما هو اشد خطراً من تبعيتها، هو انها مُستأصَلَة الجذور
من ذاكرة وتاريخ. إن تبعيتها استئصال لها من ارضها، اما ان تكون بدون
ذاكرة فاستئصال لها من التاريخ والانتساب. ما رُكّب اليوم من سياسيين
اكثريتهم الساحقة لا علاقة لهم بتاريخ لبنان الحديث فكيف بالتاريخ الأبعد
والجذور الأصلية. ليس بينهم من يستطيع ان يشهد على حقيقة وثيقة الوفاق
الوطني وصيغة الحكم التي رُسمت والكيان الذي سيبحث. فكيف بمن يجب
ان يشهد لنظام الحريات الأسبق وللتعايش بمعناه الأصلي وللتجربة الفريدة في
العالم والتي تجسد اللقاء بين المسيحية والإسلام: لقاء سياسي من العمق
وليس مجرد لقاء تعايشي تجاوري. لم يُبْقِ التمثيل الجديد في الطبقة
السياسية الجديدة مَنْ يستذكر، ولو بالمشاهدات او حتى بالعداء، لبنان ما
قبل الحرب في فورة حرياته السياسية والعامة ونشوة ازدهاره الاقتصادي
والمالي. قُضيَ بداب على جميع السياسيين اصحاب الذاكرة والحنين. موتٌ لا
لطبقة بل لنموذج وطن ضاقت بحرياته وازدهاره انظمة الكبت والتخلف. طبقة
من السياسيين المحدثين، مستأصلي الذاكرة مبتوري الجذور، انتقلوا من
غربتهم عن الوطن إلى حكمه بقدرة التبعية وسطوة السلطان». هذه هي
الطبقة السياسية الجديدة التي هدموا بها الطبقة السياسية السابقة والتي
هدموا بواسطتها التمثيل السياسي والمسرح السياسي نفسه. فالحياة السياسية
أُلغيت والمسرح السياسي تحول إلى مسرح دُمى. لم يبقَ سوى اليأس والتحول
إلى الحياة الاستهلاكية اليومية يغرق فيها المواطن. هُدمت البنية السياسية
وتهدم المسرح بمن وما فيه من دولة وإدارة واحزاب وطبقة حاكمة، وكادت
الحياة السياسية نفسها تُلغى، وتبدّدت الأخلاق السياسية وتبدلت.

هـ- تهديم المرجعيات وتطويعها

حاولت الحرب ضرب المرجعيات الدينية بقصد تطويعها. المرجعية
الإسلامية الشيعية حولتها الحرب، منذ اختفاء الإمام موسى الصدر، إلى إشغال
في مراكز المرجعية الأول: إعاقة قانونية لجهة الخلافة الرسمية وإعاقة فعلية
لجهة تعدد المرجعيات الفعلية. واما المرجعية الإسلامية السنية فقد افقدتها
الحرب راسها اغتيالاً في عملية ترويع، مع تعذر تعيين الخلف اصالة. محاولة
تطويع بالرعب والإعاقة القانونية، مضافة إلى محاولات الميليشيات يوم تسلطها
المباشر (اغتيال المفتي الشيخ خالد والشيخ صبحي الصالح). اما المرجعيات
المسيحية فقد حاولت الحرب تطويعها بالأسلوب عينه. محاولة لاغتيال
بطريرك الروم الكاثوليك ارعبته وضبطت مواقفه على إيقاع اهل الحل والربط،
ومحاولة لتطويع البطريركية المارونية في محاولة تجرؤ شعبوية زقاقية،
(اقتحام مقام بكركي ايام العماد عون وبعد انتخاب معوض)، بقصد الحط
من قدرها وهيبتها وتمهيداً لإلغاء دورها. اخطر ما في تلك المحاولات دافعها
الفعلي، اي رغبة التطويع بهدف استخدام المرجعيات كوسائل في خدمة اهل
الهيمنة والتسلط، وقيمة المرجعيات وعظمتها انها تشكل في النظام اللبناني
قلاعاً لصون الحريات وحمايتها.

اصاب القضاءَ ما اصاب الإدارة اللبنانية من بلاء، فهاجر ومات وتقاعد
كباره، وتسرب الفقر إلى صفوف اهله مع ما يحمل الفقر من إذلال للنفس
وهدر للكرامة. فتسرب الفساد إلى بعضهم، وتسربت إلى بعضهم الآخر الولاءات
الطائفية المذهبية والميليشيوية، فتحولت المرجعية في بعض وجوهها من
مقام حماية إلى وسيلة قمع، وتحولت في بعضها الآخر إلى ... ما لا يليق
بمقدِّرٍ ومحبٍّ ان يسمّي ويقول.

اما الإعلام فقد رمته الحرب بين ناري القمع والتطويع: إرهاباً علنياً
واعتداءات ومحاولات اغتيال، وترهيباً مخيفاً هو اشد خطورة وفعلاً، وترغيباً
هو اكثر فتكاً من القمع والقتل لأنه قتل داخلي للنفس وإذلال لها. فبين كمّ
الأفواه الصحفية بالرعب الصامت وبين مرغها بالحلاوة المستترة، افتقدنا رائحة

الحبر في الأقلام واشتقنا لها بعد ان حلّت محلّها رائحة البخور، ولم يبق كبير إلّا القليل القليل.

مرجعيات الحرية آذتها الحرب، كما آذت جميع البنى، إلّا ان الحرب لم تُمِت الوطن وإن كانت اماتت الجمهورية الأولى التي ساهمت في بنائه وتدعيمه. فالصامدون من اهل السياسة، (اهل الطائف واهل معارضته من موقع المزايدة في الاستقلال والسيادة)، والصامدون في المرجعيات الدينية والقضائية والإعلامية (بعض الرؤساء الروحيين وبعض القضاة وبعض الصحفيين)، والبنى التي عصت على التهديم الكلي (بنية العيش المشترك، وبنية نظام الحريات، وبنية الكيان، وجديد الصيغة وقديمها الحيّ)، ما يزالون جميعهم واعدين باستعادة الوطن (الاستقلال) والدولة (السيادة).

الباب الثالث

مصير الوطن

١ ـ محاولة الإنقاذ ومصيرها
٢ ـ العلاقات اللبنانية ـ السورية
٣ ـ مصير الوطن

الفصل الأول

محاولة الإنقاذ ومصيرها

٢ ـ الاعاقة والخطر والمواجهة: تمرد عون وعهد الهراوي

أ ـ تمرد عون وإعاقة الحل

ب ـ خطر ضياع اتفاق الطائف وعهد الرئيس الهراوي

I ـ نتائج عهد الرئيس الهراوي

II ـ في مسؤولية الرئيس الهراوي

ج ـ في مواجهة خطر الضياع

I ـ هل بإمكان الرئيس مواجهة خطر الضياع والحؤول دونه؟

II ـ في معالجة موقف أهل الإحباط: إحباط أم أحقاد؟

III ـ في المعارضة الوطنية

١ ـ إتفاق الطائف محاولة الإنقاذ الوحيدة الممكنة

بين هَوَس التحرير بالمدفع وعملية الانتحار الجماعي التي شهدتها الحرب اللبنانية في آخر ايامها، جرت محاولة جادة لإنقاذ الكيان والوطن والدولة والنظام انطلاقاً من تعديل الصيغة وتطويرها في منحى المساواة والعدالة. محاولة جسدها اتفاقُ الطائف.

الاتفاق محاولة مزدوجة الأهداف: هدفها الأول إنقاذ لبنان الوطن والنظام واستعادة الدولة والسيادة، وهدفها الثاني محاولة مصالحة نهائية بين لبنان المستعاد إلى سيادته واستقلاله وبين محيطه العربي، لاسيما سوريا.

اركان الاتفاق السياسية ثلاثة:

- □ الاتفاق حول الكيان والهوية ونظام الحكم.
- □ الاتفاق حول السيادة والاستقلال.
- □ الاتفاق على قواعد وخطة تنفيذ الاتفاق وتحقيق أهدافه.

وفي محاولة اختصار كلية يمكن تلخيص محتواه كله في أمرين اثنين: صيغة حكم داخلية قوامها نقل السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مع كل ما تستتبعه من ترتيبات في سائر المؤسسات، وتنظيم للعلاقات بين لبنان وسوريا بما يضمن استقلال لبنان وسيادته على ارضه وامتياز العلاقة بينه وبين سوريا.

كان إنهاء حال الحرب المطلب الأساسي للمؤتمرين في الطائف. ولتحقيق هذا الهدف اقتضى البحث بناءين: بناء الإصلاح الداخلي وبناء العلاقات اللبنانية السورية. لذا تمحور الاتفاق حول امرين اساسيين: الإصلاح والعلاقات مع سوريا اي السلام والمجتمع والكيان والنظام من جهة، والدولة والسيادة والاستقلال من جهة ثانية. محوران اساسيان مبنيان على قاعدة إنهاء الحرب، ومرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة: لا سيادة من دون إعادة نظر اساسية في النظام تثبيتاً للمساواة والمشاركة، وبالمقابل لا تعديل في النظام إلّا بشرط تامين استعادة الاستقلال والسيادة. معادلة وتلازم فرضتهما الأطراف اللبنانية والسورية المتداخلة والمتشابكة في التعامل بحيث اصبح التلازم هذا نسج المشروع الذي قدّم اساساً للمناقشة وذاك الذي تم الاتفاق عليه في الطائف. اي ان العرب الذين تعهدوا الحل لم يقدروا على إقناع سوريا او إقناع اخصامها بغير فرض التلازم بين الإصلاح والانسحاب، بين النظام السياسي وسيادة الدولة.

أ ـ الكيان والهوية والمجتمع في اتفاق الطائف

I ـ الكيان والهوية في اتفاق الطائف

«لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه...».

لبنان دولة في وطن. وللوطن كيان بذاته شعباً وارضاً. كيان ثابت نهائي. لا زيادة عليه ولا نقصان. لا وحدة اوسع ولا اجتزاء اضيق. للمرّة الأولى في تاريخه يعطى لبنان باتفاق ابنائه – لا سيّما المسلمون منهم – وموافقة العرب اجمعين والعالم باسره، اعترافاً بنهائيته ككيان ووطن.

«لبنان عربي الهوية والانتماء...».

لبنان ينتمي إلى عالم لغته العربية. تاريخه متداخل مع تاريخ الشعوب العربية وارضه متصلة بارضها. هوية وانتماء إلى بنيان حضاري متلازم متقارب إلى حد المشاركة والتوحّد، إنها المرة الأولى التي يقر فيها لبنان بإجماع ابنائه، وبخاصة مسيحييه، عروبته وانتماءه العربي.

تسوية تاريخية حققها وانجزها مؤتمر الطائف وانهى بها صراعاً عقائدياً سياسياً رافق لبنان منذ تاسيس دولته المستقلة. صراع مستمر بين تيار يدعو إلى الوحدة العربية او السورية منكراً على الكيان اللبناني اصالته معتبراً وجوده اصطناعاً واختراعاً استعمارياً، وتيار ينفي اية صلة للبنان بالعروبة، يرجعه تاريخياً إلى الفينيقيين الكنعانيين، ويفتحه جغرافياً كحلقة وصل بين الشرق والغرب: جسر تواصل صلته بالغرب على قدر صلته بالشرق، مصلحةً وثقافةً وحضارةً وانتماءً.

ولكل تيار حاملوه. واسوا ما يحمله الحاملون توزُّعهم الطائفي. اغلبية العروبيين إسلامية واغلبية الفينيقيين مسيحية. كلٌّ يبني إيديولوجية ويعكسها في التربية والتعليم. وتتوالد الأجيال منقسمة الولاء والوطنية. وبديهي ان مكابرة اصحاب التيار المعادي للعروبة إنما كانت تنبع من تلازم العروبة مع دعوة الدين ودعوة الوحدة السياسية والتنكر للكيان والدولة.

الإقرار بنهائية الوطن اعاد لبنان إلى العروبة واحداً موحداً. عروبة واضحة المعالم السياسية، لا وحدة تليها ولا اندماج. إنتماء حضاري وثقافي مبني على خصوصية وطنية. قضية السياسة في الكيان حَكَمَتها خصوصية الوطن وليس عمومية الانتماء الحضاري والقومي. وخصوصية الوطن انه البلد الوحيد في العالم العربي الذي يتعايش ابناؤه، المسلمون والمسيحيون، على قاعدة المساواة السياسية، وقاعدة القانون الواحد لجميع المواطنين، وإن تعذر، فلكلٍّ قانونٌ في الأحوال الشخصية تبعاً لدينه ومعتقده، وحرية شخصية تامة في ممارسة الدين او عدم ممارسته، في السر كما العلن، دونما تحسس او خوف او إكراه او مداراة مفروضة او مراعاة كاذبة. وهو البلد الوحيد في العالم العربي الذي يتمتع الإعلام فيه بحرية تضاهي حريته في اعرق البلدان واشدها ديموقراطية.

خصوصية العيش المشترك ضمن المساواة السياسية الحقوقية، وضمن المساواة السياسية الفعلية في التطلع إلى الشان العام وفي ممارسته طموحاً

وحكماً ومعارضةً، وضمن الحريات العامة، اعطت لبنان الحق بان يكون وطناً نهائياً لجميع ابنائه، واغنت العروبة التي ينتمي إليها بفرادة تجربة قد تصلح اساساً لمعالجة ما يعانيه الغرب من صعوبة لقاء مع الإسلام في التعايش المجتمعي والعلاقات المجتمعية، كما تصلح لمعالجة ما يعانيه العالم العربي من صعوبة لقاء مع الحريات العامة الوافدة من الغرب.

وخصوصية التعايش هذه على اساس المساواة السياسية وحرية العيش اثارت احقاد الصهيونية على لبنان لانها تمثل نقيض الفكر الصهيوني. واخطر ما يهدد لبنان الوطن تهديم خصوصيته بانتشار الفكر الصهيوني فيه. والصهيوني نسبة للبنان هو تحدياً كل فكر او تنظيم يقوم على اساس ديني او طائفي او مذهبي، وكل دعوة سياسية تقوم على اساس ديني او طائفي او مذهبي، وكل دعوة سياسية للتمييز بين المواطنين من منطلق ديني او طائفي او ينتج عنها تمييز واقعيّ بين المواطنين على اساس ديني.

اما خصوصية إطلاق الحريات العامة فقد اثارت، وما تزال، غضب واحقاد الأنظمة العربية، لانها تمثل نموذج الانعتاق لشعوبها. وتهدد كيانها واستمرارها، فعملت كلها على إذكاء نار الفتنة في لبنان لذبح الحريات فيه. واخطر ما يهدد لبنان الوطن تهديم خصوصيته بتعميم الإطباق العربي عليه ومنع الحريات العامة تحت ستار منع الفوضى.

II ـ المجتمع في اتفاق الطائف

المجتمع الذي رسمه المؤتمرون في الطائف هو مجتمع وحدة، فيه تَعَدُّدُ طوائف وحرية عيش: مجتمع وحدة وحرية. حرية عيش في العلن والسر، وحرية ممارسة للمعتقدات في العلن والسر، وحرية تجاور على قبول ورضى بين ممارس للفروض وممتنع، وبين متديِّنٍ ولا مبالٍ. ومع حرية العيش الحريات الاقتصادية كلها: حرية تملّك ومبادرة وعمل وتجوّل على ان تواكبها، بما لا يؤذي الإنتاج، عدالة توزيع تصون كرامة المواطن وتحميها من جوع ومرض. وفي خصوصيات هذا المجتمع ايضاً حرية التعليم وصون حرية

التعليم الخاص، وإطلاق حرية الإعلام في إطار المسؤولية حيال اساسيات النظام من وفاق وعيش مشترك وحريات عامة وخاصة.

ب ـ النظام السياسي في اتفاق الطائف (هذا البحث مثبت في كتابي **الانقلاب على الطائف**، وادخلت عليه تعديلات طفيفة).

I ـ الأسس العامة

لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية. الشعب مصدر السلطات. النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. هكذا تصف مقدمة الدستور النظام السياسي اللبناني.

وصفٌ قانوني لا بد من إيضاحه كي لا نقع في التباسات ومماحكات دستورية نظرية. الخوف في ان نصدق النص على مدلولاته النظرية التي تعلّمناها في الكتب فنقع في اجتهادات هي اقرب إلى السخافات منها إلى البحث القانوني والدستوري.

جمهورية: صحيح نحن في نظام جمهوري. الحكم شان عام وملك للجمهور يعطيه نظرياً بالانتخاب إلى مَنْ يريد، وليس ملكاً خاصاً يتناقل بالوراثة ولا حكراً على فئة او عائلة او جماعة. ديموقراطية برلمانية: صحيح ايضاً وانما بعد إيضاحات كثيرة. الحكم ملك الشعب وهو مصدر السلطات. تحديد صحيح إلّا انه يقتضي بعض التدقيق بسبب الالتباس، المقصود والمتفاهم عليه، حول مفهوم المواطنين الذين يؤلفون الشعب اللبناني. ليس كل لبناني مواطناً وفي جميع الأمور بالتساوي. ففي امور الحكم او تمثيل الشعب يصبح المواطن تعدد مواطنين بتعدد طوائف لبنان الدينية. الممثلون موزعون على مناطق كما في بلاد العالم ولكن على طوائف دينية ايضاً وهو واقع لا يعرفه اي بلد في العالم، وهم يمثلون الشعب في البرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وليس للشعب ان يختار من يشاء خارج إطار المناصفة. إنه ملزم بها، كما هو ملزم داخل إطار المناصفة باختيار ممثلين ينتمون إلى طوائف معينة. ليس في اي نظام ديموقراطي برلماني مناصفة بين

اعضاء البرلمان تبعاً لدينهم او تنسيباً لعددهم تبعاً لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانية ديموقراطية تمثيلية صحيحة من حيث السلطات، إلّا انها، من حيث توليها، ديموقراطية برلمانية اصطلاحية تناصفية مركبة وليست عددية بسيطة كما في سائر انظمة بلدان العالم المعرّف عنها بالديموقراطية البرلمانية. والسلطات في لبنان لها خصوصيتها الفريدة إذ إن رئاساتها موزعة بين الطوائف بما لا مثيل له في اي بلد آخر. بعض البلاد (غير الديموقراطية) تحصر الرئاسة بطائفة او دين، اما في لبنان فالرئاسات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس نواب) محصورة في طوائف معينة ونيابات الرئاسات ايضاً. وهذا التوزيع يرمي بثقله ايضاً على مبدا الفصل بين السلطات ليعطيه معنى آخر بعيداً كل البعد عما نتعلمه في كتب المدرسة في باب فصل السلطات في النظم «الديموقراطية الغربية».

الديموقراطية البرلمانية هي ديموقراطية اصطلاحية تناصفية مركبة: (Démocratie conventionnelle paritaire complexe). وليس في الأمر ما يعيب، فالديموقراطية، كمرتبة سياسية متقدمة، اصطلاح على قواعد ليست بالضرورة افضل مما نحن، في لبنان، مصطلحون ومتفقون عليه: ان يُمنح الأمّيون حق الانتخاب او يحجب عنهم، ان يُمنح للنساء او لا يمنح، للمكلف الذي يؤدي تكليفه وللذي لا يؤدي، لمن بلغ الثامنة عشرة او لمن بلغ الحادية والعشرين، ان تُجرى الانتخابات سنوياً او كل سنتين، ان يكون التمثيل نسبياً او اكثرياً، على درجة واحدة او اثنتين... جميعها قواعد اصطلاحية تهدف إلى مقاربة الواقع المرغوب في تمثيله. وربما تكن الطريقة المركبة المعتمدة في لبنان بتمثيل طائفي، هي اقرب إلى واقع الحال الذي يعيشه الشعب فعلياً من اية طريقة أُخرى يُحكى عنها نظرياً في الكتب وهي بعيدة عن واقع الناس وعلاقاتهم الفعلية. المهم في كل قاعدة توضع للعمل السياسي (والتمثيل الديموقراطي مجموعة قواعد)، ان تقارب الواقع وتوازيه وان لا تفرِض عليه قوالب قسرية تتحول في النهاية إلى قيود يضطر معها للعودة إلى العنف كي يغيرها. على قاعدة هذا الاصطلاح الذي تمسك به مؤتمر الطائف،

وُضع النظام السياسي الجديد في لبنان: مبادىء النظام الأساسية، مؤسسات النظام ودور كل منها، عمل المؤسسات المتكامل وتوزيع المهام، ضوابط النظام وانفتاحه.

II. في مبادىء النظام

من حكم الهيمنة المطرّى بالثنائية إلى حكم المشاركة الجماعية وإلغاء الهيمنة. من حكم القهر الممكن إلى حكم التفهم والقهر المستحيل: هذا ملخص مبادىء النظام السياسي الذي صاغه مؤتمر الطائف. المبدا الأول إلغاء الهيمنة التي كانت تتمتع بها طائفة بواسطة ممثّلها على الطوائف الأخرى. هيمنة الطائفة المارونية بواسطة رئيس الجمهورية الماروني. السلطة الإجرائية كانت بيد رئيس الجمهورية وهو حكماً ماروني. فنسبت الهيمنة إلى الطائفة المارونية خاصة وقد عززتها الممارسة من خلال احتكار رئاسة الجمهورية للسلطات الأساسية كافة خارج إطار المسؤولية والمؤسسات: من السلطة السياسية (في مجلس الوزراء) إلى السلطة العسكرية (بواسطة قائد الجيش) إلى السلطة الأمنية (بواسطة مديري الأمن العام والمخابرات) إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان) إلى السلطة القضائية (مدعي عام التمييز والرئيس الأول ورئيس مجلس الشورى) إلى السلطة التوجيهية والإعلامية (رئيس الجامعة ومدير الإعلام).

الغت وثيقة الوفاق هذه الهيمنة على نحو إعادة السلطات كلها إلى المؤسسات وإخضاع المؤسسات كلها لمجلس الوزراء، ومجلس الوزراء للجميع.

مع إلغاء الهيمنة تقررت المشاركة وفقاً لأُسس وفاقية وقواعد عمل تحفظ الوفاق والوحدة.

مناصفة في الحكم بين المسلمين والمسيحيين. مناصفة في المجلس النيابي ومناصفة في مجلس الوزراء. لبنان الوطن هو وطن العيش المسيحي الإسلامي المشترك. هو لمسيحييه ومسلميه بالتساوي والمساواة، ولا حاجة

بنا إلى العدّ التفصيلي لأنه لا يفيد الوفاق، ولا العيش المشترك. ديموقراطية (بمعنى المساواة) من غير عدّ ولا حساب، هذا هو الوفاق والعقد الذي بنينا عليه لبنان الوطن النهائي. داخل المناصفة تمثيل نسبي للطوائف في كل من النصفين. وتمثيل الطوائف النسبيُ مشاركة بعدالة، لأن النسبية بين المذاهب لا تعيق العيش المشترك بل تحقق عدالة في التمثيل تقارب الواقع وتضع اسساً مقبولة للمشاركة الجماعية اي مشاركة الجميع، جميع الطوائف، في السلطتين التشريعية والإجرائية.

مناصفة ومشاركة جماعية في الحكم. والأهم من ذلك احترام الأقلية وإعطاؤها دوراً مُعَطِّلاً وحق النقض. الحكم الإجرائي يتم باكثرية ثلثي مجلس الوزراء. والحكومة ترحل او يقف عملها بقرار ثلث اعضائها. مناصفة وثلث معطِّل، تلك هي قاعدة الأكثرية والأقلية التي رسمها مؤتمر الطائف عن قناعة تامة لأن الأكثرية المطلوبة في لبنان هي اكثرية مركّبة، وكل حكم باكثرية بسيطة عادية يؤدي إلى قهر وتحكم وإلى تهديد للوفاق والعيش المشترك، اي إلى تهديد للوطن.

إلغاء الهيمنة، تثبيت المشاركة، إقرار المناصفة في مجلسي الوزراء والنواب وفي راس هرم الإدارة، حكم الجماعة، الأكثرية المركبة بطلب الثلثين والثلث المعطِّل: هذه هي الأسس التي بنى عليها مؤتمر الطائف المؤسسات وصلاحياتها.

III - في المؤسسات

α - رئيس الجمهورية ورئاسة الجمهورية

من رئيس للسلطة التنفيذية، السلطة الإجرائية، تحول رئيس الجمهورية إلى رئيس للدولة. الدولة بارضها وشعبها ومؤسساتها، كل مؤسساتها (السياسية طبعاً). وبسبب هذه الشمولية في الدور يصبح ايضاً رمزاً لوحدة الوطن. غاية هذه الرئاسة محددة باربعة امور اساسية:

السهر على احترام الدستور، المحافظة على استقلال لبنان، المحافظة على وحدة لبنان، المحافظة على سلامة ارضه. يعمل على تحقيق هذه الغاية وفقاً

لأحكام الدستور بممارسة صلاحيات محددة فصّلها الاتفاق، ومن ثم الدستور الجديد، منعاً لكل التباس ومنعاً لكل حنين إلى مهام سابقة او دور سابق.

ولكل من هذه الصفات (رئاسة الدولة ورمز وحدة الوطن) وهذه الغايات محتوى محدد أُعطي رئيسُ الجمهورية صلاحياتٍ لتطبيقه. فرئاسة الدولة ليست كلمة مجردة. رئاسة الدولة تعطي رئيس الجمهورية رئاسة المؤسستين الأساسيتين: مجلس النواب ومجلس الوزراء، لجهة ضبط تناسق عملهما، وبحكم هذه المهمة فإن رئيس الجمهورية مسؤول عن علاقتهما، فهما جناحا الدولة، وتناغمهما واجب وفقاً للأصول، وهو مسؤول عن هذا التناغم، والمهمة تاتي تحت باب احترام الدستور، فرئاسة الدولة، معززة بواجب السهر على احترام الدستور، تعطي رئيس الجمهورية دوراً اساسياً إن لم يكن الدور الأساسي، وتعطيه للقيام بهذا الدور صلاحيات محددة.

فهو يُصدر القوانين وله ان يطلب إعادة النظر فيها منفرداً دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء. يُطلع مجلس الوزراء فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيس الدولة وراعي المؤسستين السياسيتين: مجلس الوزراء ومجلس النواب. وهو في ممارسته رعايته على مجلس النواب يمارسها منفرداً. طبعاً تتم إعادة النظر وفقاً لأصول وقواعد دستورية. فإذا اصر المجلس وجب على رئيس الجمهورية إصدار التشريع. إلّا انه بممارسة الصلاحية أُعطِيَ ان يقوم بدور رئاسة الدولة الراعية لجميع المؤسسات رعاية كاملة، إذ إن الأصول الدستورية تفرض عند إعادة النظر اكثرياتٍ ونصاباً معينين يطمئن معهما رئيس الجمهورية إلى حسن التدبير المتخذ.

وإضافة إلى رد القوانين نتيجة رعايته للمجلس النيابي، أُعطي رئيس الجمهورية صلاحية مقابلة تتعلق برعايته لمجلس الوزراء، صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء، جميع قراراته، في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلّغها. مما يعني اولاً ان قرارات مجلس الوزراء يجب ان تبلغ إلى رئيس الجمهورية وفقاً لأصول معينة، ولرئيس الجمهورية بعد تبلغها مهلة خمسة عشر يوماً

لرد اي قرار منها يرى ان فيه تعارضاً مع مصلحة الدولة (كونه رئيسها) او مع احكام الدستور (كونه الساهر على احترامه) او مع القوانين (كونه راعي الدولة والساهر على الدستور إذ إن تنفيذ احكام القوانين والتصرف وفقاً لها واجب دستوري).

ورئاسة رئيس الجمهورية للدولة ورعايته بالتالي لمؤسستي مجلس الوزراء والمجلس النيابي تجعله الوسيط الحكمي لإحالة مشاريع القوانين المقرة في مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها.

ولممارسة هاتين الرعايتين على مجلس النواب والوزراء، أُعطِيَ رئيس الجمهورية، إضافة إلى الصلاحيات السلبية الشديدة الفعالية في رد القوانين وردّ القرارات، أُعطِيَ إمكانية توجيه رسائل إلى المجلس النيابي.

فإذا اقتضت الضرورة، له ان يوجه رسائل إلى مجلس النواب يلفته فيها إلى الأصول الدستورية إذا اخل بها او قارب الإخلال، او يلفته فيها إلى مصلحة الدولة العليا إذا قارب إيذاءها، وإلى مصلحة المواطنين إذا قارب إغفالها، وإلى أصول التعاون مع السلطة الإجرائية إذا قارب الإدبار عنها او الانزعاج منها، او التشجيع على حسن عمل او كبير جهد إذا قارب التلبية والعمل الجاد السريع بما تقتضي مصلحة الدولة وحسن إدارتها ودفع عجلة الحكم وتسهيل عمل السلطة الإجرائية.

مقابل هذه الصلاحيات بتوجيه الرسائل إلى المجلس النيابي، أُعطِيَ رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها وإبداء الراي والملاحظات بكل امر يُطرح والمشاركة بالنقاش دون حقّ التصويت في المجلس لأنه ليس منه بل هو فوقه. إنه رئيس الجمهورية، رئيس الدولة وليس رئيس السلطة الإجرائية. لم يعد كذلك. هذا هو جوهر التعديل الذي حصل في الطائف على نظام الحكم في لبنان. رئيس الدولة هو رئيس لمجلس الوزراء كما هو رئيس لمجلس النواب ولكن بصفته رئيساً للدولة وليس رئيساً مباشراً لهذه المؤسسات لأن لها رؤساء مباشرين. له رئاسة رعاية لا رئاسة

إمرة، ورئاسة عامة لا رئاسة مباشرة والرئاسات الأُوَل اهم من الثانيات تُطلُّ على المصلحة العامة من حيث ارتباطها بالدستور بينما لا تُطلُّ الثانيات على المصلحة العامة إلّا من حيث ارتباطها بالقرارات التطبيقية.

ورئاسة الرعاية هذه لمجلس الوزراء اعطت رئيس الجمهورية الحق والصلاحية بدعوة مجلس الوزراء استثنائياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وله عرض ايّ طارىء على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال. فعرض الأمر الطارىء على مجلس الوزراء، وإن جاء في بند مستقل، إلّا انه، برايي، مرتبط بعدم موافقة رئيس مجلس الوزراء على دعوة المجلس لجلسة استثنائية بناء لطلب رئيس الجمهورية. عندها ياتي رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء العادي ويطرح، من خارج جدول الأعمال، ما كان يريد طرحه في الجلسة الاستثنائية. والدعوة الاستثنائية كما الطرح الطارىء من خارج جدول الأعمال كلها صلاحيات رئاسة رعاية لا صلاحيات رئاسة مباشرة لأنها أُعطِيَتْ له ولم تعطَ للرئيس المباشر. فرئيس الحكومة، اي الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، لا يستطيع ان يعرض امراً طارئاً من خارج جدول الأعمال على مجلس الوزراء، لأنه من ضمن مجلس الوزراء وشريك حكم مباشر في السلطة الإجرائية، امّا رئيس الجمهورية فيستطيع ذلك لأنه من خارج مجلس الوزراء وليس شريكاً فيه، وليس معنياً مباشرة بالسلطة الإجرائية بل هو رئيس لها، وإنما رئيس رعاية. وهذا الدور في رئاسة الدولة ورعاية المؤسستين الأساسيتين رعاية متوازنة في ضبط علاقاتهما وحسن سيرهما وحسن قيامهما بواجباتهما، اعطى رئيسَ الجمهورية صلاحية تسمية رئيس الحكومة المكلف وإصدار مرسوم تعيينه منفرداً. لم يعد لرئيس الجمهورية ان يسمي رئيس الحكومة كما يشاء إذ لم تعد له رئاسة السلطة الإجرائية. ولم يعد رئيس الحكومة معاوناً اول له كما كان في السابق.

اصبح مجلس الوزراء مجتمعاً هو السلطة الإجرائية، ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول في الصلاحيات فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة يشهد على نتائجها رئيس المجلس

النيابي. يُسمي رئيس الجمهورية بنتيجتها رئيس الحكومة ويصدر مرسوم تعيينه منفرداً. وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، يصدر مراسيم تشكيل الحكومة. في السابق كان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الإجرائية المناطة به وحده. كان يعين معاونين له في الحكم، اما اليوم فهو ينفذ رغبة المجلس النيابي (اي رغبة الشعب) في تسمية واختيار شركاء حكم في مجلس جماعي لا معاونين او منفذين كما كان الحال قبل اتفاق الطائف وقبل التعديلات الدستورية التي تمت تنفيذاً له.

وبصفة رئاسة الدولة أُعطِيَ رئيس الجمهورية الصلاحيات التي يقتضي تنفيذها تمثيل الدولة كل الدولة. فاعتماد السفراء وتولي المفاوضات في المعاهدات الدولية ومنح العفو الخاص والأوسمة، جميعها مهام يقتضي للقيام بها حقّ تمثيل الدولة كلها وليس من له هذا الحق سوى رئيس الجمهورية. وبسبب المشاركة والديموقراطية الاصطلاحية التناصفية المركّبة أُعطِيَ رئيس الحكومة ان يشارك رئيس الدولة في إبرام الاتفاق الذي يفاوض رئيس الدولة بشانه منفرداً. وبديهي ان لا يصبح الاتفاق نافذاً إلّا بعد موافقة السلطة الإجرائية اي مجلس الوزراء.

اما المهمة التي اناطت برئيس الجمهورية مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه فاعطته صلاحية محدّدة هي أن يرئس المجلس الأعلى للدفاع الذي يقتضي اجتماعَه تهديدٌ لاستقلال لبنان او وحدته او سلامة اراضيه. اما القيادة العليا للقوات المسلحة فنتيجة لرئاسة الدولة ورمزية الوطن وهي تماماً كرئاسته لمؤسسة مجلس النواب، رئاسة رعاية كون القوات المسلحة من مؤسسات الدولة. وإن كان قد نُصّ عليها صراحة فلواجب الحماية والتشريفات المفروض ان تقوم بها هذه المؤسسات مباشرة حيال رئاسة الدولة. على القوات المسلحة (من جيش وقوى امن، والاختيار بينهما يعود لقرار مجلس الوزراء) واجب حماية رئيس الدولة وتقديم التشريفات له ولضيوفه وفقاً للأصول. وهذا الواجب المترتب على القوات المسلحة لا يعطي

رئيس الجمهورية اية سلطة مباشرة على هذه القوات. فسلطة القرار بالنسبة لها تعود إلى مجلس الوزراء (لانها تخضع لسلطته بحكم الدستور) وسلطة تنفيذ القرار تعود إلى الوزراء المختصين والموظفين الآخرين في نطاق القوانين.

هكذا رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة. رئيس جميع مؤسساتها. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب لا رئاسة مباشرة. حَكَمٌ بين المؤسستين الرئيسيتين: مجلس النواب ومجلس الوزراء. يُصَوِّبُ، بما يراه مصلحة الدولة واحترام الدستور والقوانين، مسارهما وعملهما، بموجب صلاحيات محددة هي: رد القوانين ورد القرارات وتوجيه الرسائل وحضور جلسات مجلس الوزراء وعرض امور طارئة من خارج جدول اعماله. واهم هذه الصلاحيات جميعها تلك التي تخوّله رعاية التوازن عند تاليف مجلس الوزراء فضلاً عن حقه وواجبه في منع الاكثرية المقرِّرة والأكثرية المُعَطِّلة عن اية جهة من الجهات.

هو حامٍ للحدود والأرض والاستقلال، يرئس المجلس الأعلى للدفاع ويدعو استثنائياً مجلس الوزراء للانعقاد ويرئس جلسته. ممثل الدولة باكملها وله وحده ان يمثلها باكملها: يعتمد السفراء ويفاوض الدول ويمنح العفو الخاص.

رئيس الجمهورية هو إذاً رئيس الدولة: يمثلها، يرئس مؤسساتها رئاسة رعاية، يحكم بينها، ويسهر على احترام دستور الدولة واستقلالها ووحدتها وسلامة اراضيها. دور امانة رُسِمَ لأمين. دور عام رُسِمَ لمن همه الشان العام. دور عال رُسِمَ لمن يعرف ان يعلو. دور جوهري رُسِمَ لمن يعرف ان يميز بين الجوهر والقشور في حياة ومسار الدول. دور كبير رُسِمَ لكبير اسمه رئيس جمهورية لبنان.

ب - مجلس النواب: السلطة التشريعية

هو متولي السلطة التشريعية او المشترعة يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة واعمالها.

لم يُعَدِّل اتفاق الطائف في مهام مجلس النواب. إلّا انه اوضح ممارسة

بعضها زيادة في فعالية المجلس ودوره. فمنع إصدار القوانين المعجلة إذا لم تعرض على الهيئة العامة في جدول اعمال عادي. كما منع إعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة لإصدار مراسيم اشتراعية موجباً على المجلس القيام بدوره التشريعي وحده وبالفعالية اللازمة لمقتضى حسن سير امور الدولة.

ثم زيد عدد النواب لتحقيق المناصفة المطلوبة لإتمام قواعد الديموقراطية الاصطلاحية التناصفية المركبة.

وربما كانت التعديلات الأساسية هي تلك المتعلقة بمدة رئاسة المجلس وتحديد حالات حله وبإنشاء مجلس للشيوخ.

التعديل الأول هدفه إعادة قدر من التوازن بين السلطات والرئاسات، خاصة وانها في لبنان موزعة طائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون المطلوب بين المؤسسات فرض إعطاء بعض الاستقرار لرئاسة المجلس، زيادة في التاكيد على إلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطائفة التي تمثل، عن رئاسة المجلس والطائفة التي تمثل. هل كان الأمر ضرورياً بعد ان نقلت الصلاحيات الإجرائية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء؟

اعتقد، وفي قراءة للتاريخ من آخر، ان خطأً ما وقع في هذا الأمر ادى إلى المبالغة في استقلالية المجلس ودور رئيسه، وانه يصعب تبرير الأمرين بعد ان أُلغِيَت الهيمنة ونُقِلَت الصلاحيات من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء. بل وإن في الأمرين خطراً مستجداً يهدد بتجدد الهيمنة وإنما بصورة معكوسة من منطلق رئاسة المجلس هذه المرة وليس من منطلق رئاسة الجمهورية.

اما التعديل الثاني فحدد حصراً الحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طلب حل مجلس النواب وحددت بثلاث حالات: عدم الاجتماع، رد الموازنة برمتها، والإصرار على تعديل الدستور. وفي ما خلا ذلك فلا يُحَلُّ مجلس النواب، وعدم الحل يعزز دور المجلس وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية، او هكذا اعتقد النواب المؤتمرون في الطائف. إلا انّي، وفي قراءة للتاريخ من آخر، اعتقد اننا بالغنا في حصر حالات الحل بما يهدد التوازن

بين السلطتين ويحرفه في مصلحة السلطة التشريعية، وبما يساعد في إمكان بعث الهيمنة من جديد، فالحصر هذا، معطوفاً على استقلالية المجلس، ودور رئيسه، قد يشجع على بعث هيمنة طائفية جديدة، هيمنة رئيس المجلس والطائفة التي ينتمي إليها.

اما التعديل الثالث فيرتبط بافق السعي الجاد إلى انصهار وطني تام يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط غير مركب، فتنتقل خصوصية الوطن ومسؤولية المحافظة عليها إلى مجلس للشيوخ. وفي الأمر حكمة مزدوجة: حكمة حفظ خصوصيات الوطن، وحكمة مواكبة التقدم والسعي إلى مواطنة تامة بسيطة، وتمثيل شعبي يقارب الحقيقة بتصويرها كما في الديموقراطية العادية. ويصبح شان حفظ نظرية العيش المشترك وخصوصية تعدد الطوائف من مهام مجلس حكماء ربّما حفظوا ذاكرة الوطن وشخصيته أكثر من ممثلين يخضعون للأمزجة الشعبية الآنية والعابرة.

ما اقره المؤتمرون إذاً هو: تعزيز للسلطة المشترعة، استقرار في رئاستها، مجلس تمثيلي يتحول إلى مجلس منتخب على اساس وطني لا طائفي، ومجلس شيوخ يحفظ ذاكرة الوطن وخصوصياته يمثل الطوائف وتنحصر صلاحياته في الأساسيات التي تهم الوطن والدولة بشؤونها العامة لا الحكم وشؤونه اليومية.

٧- مجلس الوزراء: السلطة الإجرائية

هو سلطة القرار، تناط به السلطة الإجرائية وتتمثل فيه الطوائف بصورة عادلة، صلاحياته:

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.
- الإشراف على اعمال كل اجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية

وعسكرية وامنية بلا استثناء وهو السلطة المقرِّرة التي تخضع لقراراتها القوات المسلحة.

ـ امر تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم.

وهو يعمل وفق قواعد واصول معينة: اجتماعات دورية، جدول اعمال، ونصاب مطلوب للانعقاد ولاتخاذ القرارات، ومحضر بالجلسات ينظِّم ويوقَّع قرارات تصاغ وتبلَّغ.

حدد مؤتمر الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله بطريقة المشاركة بين الطوائف وفقاً لتمثيل عادل. فبعد مؤتمر الطائف اصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء بشكل عادل. فلم يعد ممكناً تشكيل حكومة يقل عدد اعضائها عن اربعة عشر عضواً كي تمثل فيها الطائفة الأرمنية. وقواعد التاليف معروفة عُرفاً: مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، مساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث: موارنة، سنة، شيعة، مساواة بين طائفتي الدروز والروم الكاثوليك، تمثيل جميع الطوائف بمن فيهم الأرمن.

حكم مشاركة متوازنة وحكم جماعة، هكذا اسم الحكم في الطائف. فمجلس الوزراء هو سلطة القرار في الدولة. هو الحاكم الفعلي وهو الذي يتحمل المسؤولية ويمارس الصلاحيات. لا صلاحية قرار لسواه في مستوى الحكم. يضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ويقترح لها مشاريع القوانين، ويسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة ويشرف على جميع اجهزة الدولة إشرافاً تقريرياً، مباشراً، ويعين الموظفين ويقيلهم ويقيل الوزراء.

اهم إنجاز إصلاحي قام به مؤتمر الطائف هو تقرير صيغة الحكم الجماعية هذه على قاعدة المشاركة والعدل. تقرير الانتقال من سلطة الفرد والشخص إلى سلطة المؤسسة: من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وزيادة في الحرص على ان يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي، وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوُّله إلى حكم مؤسسي. ففرض مقراً خاصاً

لمجلس الوزراء واميناً عاماً له. كما فرض وضع محضر اصولي لجلساته يُوَقّعه رئيسه. كذلك وضع اصولاً لانعقاد جلساته واتخاذ القرارات فيه: ضرورة وضع جدول اعمال مسبق ومحدد وانعقاد الجلسة بنصاب ثلثي اعضاء المجلس، واتخاذ القرارات بالتوافق، فبالتصويت الأكثري، وحيث الأمور اساسية وهامة فاتخاذ القرارات يتم باكثرية الثلثين. واكثرية الثلثين هي قاعدة صمام الأمان في حفظ التوازن والوفاق إذا ما أُحسِنَ تاليف مجلس الوزراء وصلحت إدارة الحكم، لأنّ الأمور الأساسية والخلافية كلها تقتضي اكثرية الثلثين لإقرارها: إقالة الوزراء، تعيين موظفي الفئة الأولى، قوانين الجنسية والأحوال الشخصية، التقسيمات الإدارية، حل مجلس النواب، إقرار الموازنة العامة والخطط الإنمائية الشاملة، المعاهدات الدولية، التعبئة العامة وإعلان الطوارىء وإعلان الحرب او تقرير السلام.

دُرس هذا التعداد بعناية فائقة في مؤتمر الطائف، وعن قناعة بان مقتضيات الوفاق واستمرار العيش المشترك والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهائي تقتضي كلها دراية كبرى في تاليف الحكومات وفي ممارستها للحكم، وتقتضي احتراماً كلياً لقاعدة الثلث المعطِّل او الثلثين المقرِّرين وانها قاعدة صمّام الأمان في حكم جماعي للبنان. فإن كنا انتقلنا من حكم الفرد المتحكِّم فليس للوصول إلى حكم الجماعة المتحكمة، اكانت متحكمة طائفياً كما الفرد، ام متحكمة تبعياً كما الحال بعد الانقلاب على الطائف. ففي كلا الحالين هو تحكم مخالف للمشاركة وللديموقراطية، وهو تحكم غير وطني إما بسبب طائفيته وإما بسبب تبعيته، وكل منهما اسوا من الآخر.

٥ ـ الحكومة والوزراء ورئيس مجلس الوزراء

التمييز بين مجلس الوزراء والحكومة اساسي في اتفاق الطائف. فمجلس الوزراء هو سلطة القرار تناط به السلطة الإجرائية، والحكومة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وهي تتالف من وزراء مسؤولين جماعياً يمثلهم كحكومة رئيسها، ومنفردين كل يمثل نفسه، وهاتان المسؤوليتان تجعلان من كل عضو في الحكومة مسؤولاً على قدم المساواة امام المجلس، وباعتباره

وحده مسؤولاً عن إدارة وزارته. والوزير بهذه الصفة مسؤول باتجاهين: مسؤول امام مجلس النواب لجهة الثقة به التي يمكن نزعها منفردة، ومسؤول امام مجلس الوزراء الذي يمكن ان يقيله باغلبية الثلثين. وقد اوجب اتفاق الطائف تعزيز سلطة الوزير فمنع إقالته إلا بقرار من مجلس الوزراء وبالأغلبية المطلوبة للأمور الكبرى والأساسية.

اما رئيس الحكومة فهو رئيس مجلس الوزراء. وهو رئيس مجلس الوزراء إذ لا بُدّ لهذا المجلس من رئيس هو حكماً غير رئيس الجمهورية الذي اصبح رئيساً للدولة، اي رئيس كل مؤسسات الدولة، ولم تعد السلطة الإجرائية مناطة به. اما صلاحياته الفعلية فمستمدة من كونه رئيساً للحكومة وليس من كونه رئيساً لمجلس الوزراء.

فبصفته رئيساً لمجلس الوزراء يمارس مهامّ وصلاحياتٍ هي اقرب إلى عدم الجوهرية. فهو يرئس مجلس الوزراء بمعنى انه يرئس الجلسات، ويدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول الأعمال، ويوقع المراسيم جميعها كما يوقع المحضر الأصولي للجلسات. واهم هذه الصلاحيات اثنتان: توقيع المراسيم ودعوة المجلس إلى الانعقاد وتحديد جدول الأعمال، وهما تعطيانه حدّاً ضيّقاً من التحكّم بمسار هذا المجلس. وهو حدٌّ ضيّق لأن الدستور ينص على اجتماعات دورية للمجلس، ولأن جدول الأعمال يتألف في الغالب مما يَرِدُ من الوزارات من مشاريع واقتراحات ومواضيع للدرس والبت. على انه يبقى لرئيس المجلس سلطة استنساب لا يستهان بها لتوجيه الدعوة ولإدراج موضوع ما على جدول الأعمال او عدم إدراجه. اما صلاحية توقيع المراسيم، وإن كانت شكلية، لأن مضمون القرارات التي تحتويها المراسيم صادرة اصلاً عن مجلس الوزراء، فإنها تبقى لها اهميتها من حيث التنفيذ والتحكم بتوقيته.

اما الصلاحيات الأخرى التي تتعلق بممارسة السلطة التنفيذية فهي مستمدة من كونه رئيساً للحكومة واهمها: إجراء الاستشارات النيابية لاختيار اعضاء حكومته وتشكيلها، تمثيل الحكومة امام المجلس النيابي، متابعة

اعمال الإدارات بصورة عامة والتنسيق بين الوزراء. إعطاء التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل، عقد جلسات عمل مع الجهات المختصة بحضور الوزير المختص، ترؤس وإدارة الأجهزة والمؤسسات التي لا تتبع دستورياً لوزير او لمجلس الوزراء بحكم بعض القوانين الخاصة، كمجلس الجنوب ومجلس الإعمار والإحصاء المركزي...

واهم هذه الصلاحيات، برايي، هو تقرير مصير الحكومة. فاستقالته تعني حكماً استقالتها مما يعني انه رئيسها الفعلي. إن الصلاحيات السياسية هذه هي التي تعطي الصلاحيات الإيجابية دفعها ومكانتها. فالتنسيق بين الوزراء وإعطاء التوجيهات ياخذان بعدهما الكامل من تلك الصلاحيات السلبية ومن ضمن حدودها. كما ان سلطة تعيين الوزراء تضيف على هذه الصلاحيات السلبية إيجابية تكملها معنوياً.

٤. توزيع الصلاحيات: الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات

يعتمد النظام السياسي الذي رسمه اتفاق الطائف على عمل المؤسسات. إلّا ان عمل المؤسسات يقتضي اولاً الاقتناع بضرورة وواجب العمل من خلالها، ويقتضي ثانياً استيعاباً وفهماً لقواعد عملها.

الدور الأساسي والأهم في اتفاق الطائف هو الذي رسمه الاتفاق لرئيس الجمهورية، لا من حيث اهمية المنصب في ذاته بل من حيث دوره بالنسبة للأدوار الأخرى. فإنْ عَمِلَ رئيسُ الجمهورية وفق اقتناع صادق وفهم صحيح لاتفاق الطائف، نَجَحَ النظام وإن لم يَفْقَهْ دوره او لم يرغب فيه فالفشل حتميّ مؤكد.

تصور اتفاق الطائف رئيسَ جمهوريةٍ رئيساً للدولة بمؤسساتها ورناساتها، يتولى دور الموجِّه والحَكَم وضابط الإيقاع. همُّه الأول امور الدولة الأساسية وهمّه الأكبر محاذرة الانغماس في شؤون الحكم اليومية. يحسن الترفّع والعلوّ كي يتمكن من ممارسة دور الموجه والحَكَم وضابط الإيقاع ومصمم الأداء. صمّام امان وحارس للنظام وللدولة وللدستور وللقانون ولعمل المؤسسات.

يعاونه في هذا العمل رؤساء المؤسسات المباشرون.

فرئيس المجلس حامي الأقلية النيابية والنظام الداخلي، وعدم تعاطيه في شان الحكم إلّا من باب الرقابة المجلسية شرطٌ اساسي لنجاحه في مهمته. اما إذا اعتبر رئيس المجلس نفسه وصياً على حقوق ابناء طائفته، فمصير التوازن (الذي هو القدر الكافي من الفصل بين السلطات في صيغة الديموقراطية المركبة اللبنانية) يصبح في خطر شديد بما يُحَوِّله إما إلى تواطؤ مع السلطة الإجرائية على حساب الرقابة المجلسية وإما إلى عداءٍ معها على حساب الفعالية والتعاون.

اما رئيس الحكومة فشرط نجاحه في دوره محاذرة خطأين: الخطا الأول تصُرفه بتفرُّد من موقع متولي السلطة الإجرائية على غرار ما كان عليه رئيس الجمهورية في الجمهورية الأولى واعتقاده ان السلطة نقلت إليه منه، والخطا الثاني في تصُرفه كمساعد لرئيس الجمهورية على غرار ما كان عليه رؤساء الحكومات في الجمهورية الأولى. فقد رسم اتفاق الطائف دوراً هاماً لرئيس الحكومة قوامه التصُرف على نحوين: الأول على انه رئيس لمجلس الوزراء وشريك في صلاحيات هذا المجلس مع الوزراء على قدم المساواة، والثاني التصرف كرئيس للحكومة، اي كمسؤول عن عملها ونشاطها وتضامنها وعن تنفيذ اعضائها لقرارات مجلس الوزراء.

ادوار ثلاثة يكمن في حسن ادائها سرُّ نجاح او فشل صيغة الحكم الجديدة. غير ان المسؤول الأول عن النجاح او الفشل هو صاحب الدور الذي كرسه اتفاق الطائف كمُخرج للصيغة وكضابط لإيقاع مختلف الأدوار فيها، إنه رئيس الجمهورية.

٤ - ضوابط العمل المؤسسي

تحسُّباً لتجاوز الحدود، وضع مؤتمر الطائف ضوابط واحيا اخرى. ضوابط تجاوز الحدود إثنان: المجلس الدستوري والمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

المجلس الدستوري مهمته تفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الانتخابية.

اهم هذه الصلاحيات مراقبة دستورية القوانين لأنها تحدُّ من إطلاق صلاحية المجلس النيابي ومن إمكان تعسفه إصراراً على قوانين غير دستورية لم يكفِ لإعادة النظر فيها رَدُّ رئيس الجمهورية لها او تغافله عنها. والمجلس الدستوري يقوم هنا بدور مكمل للدور الواجب على رئيس الدولة القيام به وهو السهر على تطبيق الدستور.

اما المجلس الأعلى فقد نص عليه الدستور السابق وجاء مؤتمر الطائف يفرض إنشاءه وسن القانون الناظم لأصول المحاكمات لديه تاكيداً على الانتقال إلى دولة المؤسسات وسيادة القانون.

بهذه الضوابط لحدود السلطة تكتمل صورة الإصلاحات السياسية الأساسية التي انجزها مؤتمر الطائف وصاغتها وثيقة الوفاق وترجمها الدستور الجديد.

ج - السيادة والاستقلال في اتفاق الطائف

سيادة الدولة واستقلال الوطن كانا الهاجس الأساسي وربما الوحيد لأكثرية المؤتمرين في الطائف. إنطلقوا من رفض مطلق وتامّ لأيّ انتقاص لسيادة الدولة. تساهلوا مرغمين في مُدَدِ ووسائل استعادة السيادة، لتعذر وجود سواها، اما في محتوى السيادة ومضمونها فقد رفضوا اي انتقاص لها وحيال اي كان.

امور ثلاثة كانت تنتقص من السيادة الوطنية اللبنانية وتمنعها: الاحتلال الإسرائيلي لجزء من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وجود القوات السورية في البقاع والشمال والشوف وعاليه واعالي المتنين وبيروت الغربية، السيطرة الميليشيوية على المناطق اللبنانية. تلك كانت صورة السيادة الوطنية اللبنانية يوم مؤتمر الطائف.

الاتفاق على كيفية مواجهة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي تم بإجماع المؤتمرين واعتُمِد حَلٌّ قوامه أمور ثلاثة:

□ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

□ التمسك بالشرعية الدولية ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ قراره رقم ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من جميع الأراضي اللبنانية مع مستلزماته من نشر لقوات الطوارئ الدولية وقوات الجيش اللبناني على طول الحدود المعترف بها دولياً.

□ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي المحتلة. وكان واضحاً من خلال النقاش ان اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة للتحرير يعني مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل.

للسيادة اصول وشرعية مستمدّة من الشرعية الدولية التي تعترف بسيادة الدول على اراضيها سيادة كاملة تامة. والشرعية الدولية هي السلاح الأول الذي حمله مؤتمر الطائف في وجه الاحتلال الإسرائيلي مصراً على اتفاق الهدنة والحدود المعترف بها دولياً وعلى تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، وعلى حقوق الشعب اللبناني في الدفاع عن ارضه بكافة الوسائل المتاحة وواجب الدولة في تحرير الأرض كاملة.

ورفض مؤتمر الطائف الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحاب السوري والتزامن بين الانسحابين معتبراً الوجودَ الإسرائيلي احتلالاً للأرض يُعالَجُ باللجوء إلى الشرعية الدولية وإلّا فبالوسائل المعروفة للتحرير، والوجودَ السوري وجوداً له اصول وقواعد يتفق على معالجته بين الدولتين في الإطار العربي الذي يجمعهما، انتماء قومياً وتنظيماً سياسياً، في جامعة واحدة.

اما المانع الثاني للسيادة والمتمثل بالسيطرة الميليشيوية فقد عولج ايضاً بإجماع من المؤتمرين من خلال خطة امنية، مدتها سنة، هدفها بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، محاورها اربعة: حل الميليشيات، تعزيز قوى الأمن، تعزيز القوات المسلحة، حل مشكلة المهجرين. وبغية إنجاز هذه الخطوات رُسم للجيش السوري دور للمشاركة فيها، يعالج من خلاله ومعه الموضوع الثالث المانع للسيادة اللبنانية وهو

موضوع السيطرة السورية على قسم كبير من الأراضي اللبنانية.

على اساس الانتماء القومي، ومن ضمن الإطار العربي، عَمِلَ مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية السورية والوجود السوري تدريجياً وفقاً لخطة مرحلية محددة.

المرحلة الأولى تقضي بانسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها انسحاباً عسكرياً وامنياً كلياً إلى منطقة البقاع ومداخل البقاع الغربي في ضهر البيدر، وعلى خط ممتد من عين داره إلى المديرج فحمانا. وتنسحب القوات السورية لمصلحة القوات الشرعية اللبنانية من جيش وقوى امن، مشكورةً على مساعدتها لهذه القوات في بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل اراضيها. المرحلة الأولى تنتهي بعد مرور سنتين على إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. خلال السنتين تساعد القوات السورية الدولة اللبنانية في بسط سلطتها بقواتها الذاتية على المناطق اللبنانية كافة، وفي نهاية السنتين تنسحب وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع «... في فترة زمنية محددة اقصاها سنتان تبدا بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في ...». كان واضحاً في النقاشات وفي المحاضر وفي جميع الوعود والتصاريح الصادرة عن اعضاء اللجنة الثلاثية ومندوبيهم ان المهلة، مهلة السنتين، مهلة قصوى تنسحب بنهايتها القوات السورية إلى المواقع المقررة. وكان من المتفق عليه ان إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية يعني إقرار الإصلاحات التي يقتضي إقرارها تعديلاً دستورياً. وهذا الأمر اصبح نافذاً منذ ٢١ ايلول ١٩٩٠ ومهلة السنتين تنتهي حتماً في ٢٢ ايلول ١٩٩٢.

اما القول إن تجميع القوات مرهون باتفاق الحكومتين السورية واللبنانية فهو كلام غير دقيق، لا من حيث النص ولا من حيث روح الاتفاق المثبتة في

نقاشات المؤتمرين. فالنص يقول: «وفي نهاية هذه الفترة (اي فترة السنتين) تقرر الحكومتان... إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع...»، وصراحة النص لا لبس فيها، فهو يعني وجوب التقرير، كونه شكلياً لأن الانسحاب بنهاية السنتين مقرر في النص السابق، إذ إن المهلة **اقصاها** سنتان. الانسحاب السوري من جميع المناطق (من الشمال والجنوب وبيروت والجبل) واجب بانتهاء السنتين اي في ١٩٩٢/٩/٢٢. واي تفسير آخر يربط الانسحاب السوري بالاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، او يربطه بوجوب حصول اتفاق مع الحكومة اللبنانية وبطلب منها ومفاوضة حول هذا الطلب، او يربطه باي امر آخر، تفسير مغاير لحقيقة الاتفاق نصاً وروحاً. وفي مطلق حال يمكن التذرع باسباب كثيرة لعدم تنفيذ تجميع القوات وانسحابها إلّا انها كلها مخالفة لاتفاق الطائف نصاً وروحاً، وايّاً كانت الفتاوى والاجتهادات فهي تَنَكُّر للاتفاق وللعهود التي قطعت. وإذا لم يتم الانسحاب وتجميع القوات فيكون اتفاق الطائف وفق ما أُقر وما اتُّفق عليه ساقطاً كله لأن التلازم بين موضوعي الإصلاحات السياسية والسيادة تلازم مطلق ونص الاتفاق نفسه يربط الانسحاب، اي إعادة تجميع القوات، بإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

المرحلة الثانية تبدا بعد تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة ووفقاً لاتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية تحدِّد فيه المدة التي سيبقى فيها الجيش السوري في البقاع ومداخل البقاع الغربي، وحجم هذه القوات الباقية، وعلاقتها مع سلطات الدولة اللبنانية في اماكن تواجدها. وكان واضحاً في المؤتمر، وهو كذلك في المحاضر، ان القوات السورية المتواجدة في البقاع لأسباب دفاعية في وجه إسرائيل سيكون وجودها عسكرياً محضاً ولا علاقة لها بالوضع الأمني اللبناني حتى في منطقة تواجدها في البقاع، لأنّ الشان الأمني يصبح حصراً من مهام قوات الشرعية اللبنانية الذاتية. ومعلوم انه في حال تعثّر الاتفاق بين الحكومتين يمكن طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العربية العليا لإنجازه.

واما العلاقات اللبنانية السورية فرسمها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة المميزة والأخوة والتعاون بين بلدين شقيقين وفي إطار سيادة واستقلال كل منهما، على ان تجسّد في اتفاقات وفقاً للحاجة. وقد تخيل المؤتمرون تصوراً لهذه العلاقات من خلال آلية وتنظيم، كان تُنشا هيئة بين البلدين، وعلى مستوى عال من المسؤولية السياسية، تعالج تباعاً ودورياً جميع الأمور التي يمكن ان تطرا على العلاقات بين البلدين وتضع جانبا الخلافات المتراكمة السابقة لتحلها تدريجياً، اي ان مهمة الهيئة منع المشاكل حالياً ومستقبلياً ومعالجة المشاكل السابقة وتامين التنسيق الدائم في العلاقات بحيث تُحفَظ وتصان علاقات الأخوة والتعاون والصداقة بين البلدين.

نظم اتفاق الطائف الانسحاب السوري على قاعدة الصداقة والتعاون بين دولتين شقيقتين سيدتين مستقلتين. فهو، لهذه الجهة، تنظيم للانسحاب السوري على قاعدة الأخوة والصداقة.

د ـ خطة تنفيذ اتفاق الطائف

لم يستهن المجتمعون في الطائف بصعوبات تنفيذ الاتفاق، وإنما شجعهم على المضي في سعيهم وزاد في قناعتهم بإمكان تنفيذه ما وعدت به اللجنةُ العربيةُ العليا باسم العرب، وما وضعوا هم من مخطط عملي لتنفيذ الاتفاق، وتاكيد اللجنة العربية بان سوريا موافقة وملتزمة، وان العرب موافقون وملتزمون، وان العالم باسره، أُمماً متحدة ودولاً عظمى، تؤيد هذا الاتفاق وستدعم تنفيذه.

اما وعد اللجنة العربية العليا فقد ورد في بيانها الصادر في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٨٩ وحرفيته: «وفيما يتعلق بالمهام الأمنية التي تقوم بها القوات السورية في لبنان فقد توصلت اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى اتفاق وتفاهم تام مع الشقيقة سوريا تنهي بموجبه القوات السورية المتواجدة في لبنان مهماتها الأمنية في مدة **اقصاها سنتان** كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني حيث تتسلم قوات الشرعية اللبنانية خلال تلك المدة مسؤولية الأمن بالكامل

من القوات السورية التي تقوم آنذاك بإعادة تمركزها في المناطق المذكورة في وثيقة الوفاق الوطني، كما ان مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق تُحدَّد في اتفاق يعقد بين الحكومتين السورية واللبنانية وستكون القمة العربية معنية بإبرام وتنفيذ هذا الاتفاق».

إن تعهّد اللجنة العربية يقضي بانسحاب سوريا خلال سنتين وهي المدة التي اتفقت عليها اللجنة مع سوريا، كما ان اللجنة لم ترَ ضرورة لذكر اي شرط ترتبط به هذه المدة. الاتفاق بين سوريا واللجنة واضح ويقضي بالانسحاب السوري بعد سنتين إلى البقاع. كما تعهدت اللجنة بان القمة العربية معنية بالاتفاق اللاحق ايضاً بين الحكومتين اللبنانية والسورية والقاضي بالانسحاب الكامل للسوريين من لبنان كما انها معنية بتنفيذه.

واما خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر الطائف فلم ترد مستقلة عن محتوى الحلول المقترحة، وإنما وردت مبعثرة في النص على انها تشكل تصوّراً متكاملاً يمكن تلخيصه على الشكل التالي:

بعد التصديق على الوثيقة التي تمّ التوافق على تسميتها بوثيقة الوفاق الوطني يتم السعي لتامين الإجماع حولها، اولاً من قبل الأطراف وبخاصة العماد ميشال عون. لقد تمّ المسعى بناء لإصرار النواب المسيحيين ورغبة النواب الآخرين بالوفاق التام، وقام به مندوب اللجنة العربية السيد الأخضر الإبراهيمي، إلّا انه جوبه بالرفض. عندها كان لا بد من السعي لتامين مكان آمن لانعقاد المجلس النيابي لاستكمال خطوات التنفيذ وعلى راسها انتخاب رئيس للجمهورية، ثم تشكيل حكومة وفاق وطني تتولى وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

الخطوة الأولى في التنفيذ هي صياغة الإصلاحات التي يحتاج تطبيقها تعديلاً دستورياً وتصديقها من قبل المجلس النيابي، ثم استكمال المجلس النيابي بالتعيين، فوضع خطة امنية مدّتها سنة تتسلم خلالها القوى المسلحة اللبنانية الأمن في جميع المناطق اللبنانية، فتُحل الميليشيات وتُسلم اسلحتها

إلى الدولة اللبنانية بحيثُ يستفاد منها لتعزيز القوات المسلحة، فيُفتح باب التطوع في قوات الأمن الداخلي لزيادة عددها بشكل ملحوظ وتُشكّل وحدات توزّع على المناطق وإن زاد فيها العدد نظراً لانفتاح التطوع امام عناصر الميليشيات ايضاً فتنشا وحدات تَدخُّل وحرس حدود كما في بعض بلدان العالم وتُوزّع على المناطق والحدود.

خلال هذه الفترة، ومواكبةً لها، يتم توحيد الجيش وإعادة بنائه وتعزيزه عديداً وعدّةً بحيث يؤمن امرين اساسيين: الأول المساهمة في الدفاع الجدّي في مواجهة عدوان إسرائيلي على لبنان او على سوريا، والثاني المساهمة في مؤازرة قوى الأمن في بسط سيادة الدولة بالقوى الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية. وفي كلا الأمرين تمكين للقوات السورية من عدم تحمل اعباء إضافية كبيرة للبقاء مدة اطول في منطقة البقاع تحسباً من عدوان إسرائيلي.

بعد حل الميليشيات، يبدا العمل على إعادة المهجرين إلى المناطق التي هُجّروا منها، ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع واقتصار دورها على وجود عسكري دفاعي محض، فإجراء تقسيمات إدارية، فإجراء انتخابات نيابية جديدة.

وبمؤازرة هذه الخطوات التوحيدية والأمنية توضع خطة إنمائية شاملة، خطة استلحاق اقتصادي اجتماعي لما فات لبنان خلال الحرب، تعهّدت ايضاً اللجنة الثلاثية باسم العرب اجمعين بدعمها والمساهمة في تمويلها. ثم يقوم المجلس الجديد بإنشاء الهيئة الوطنية المناط بها دراسة واقتراح الوسائل والأمور الآيلة إلى إلغاء الطائفية كما يتم إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي إلى جنب المجلس النيابي لتامين مشاركة القطاعات الاقتصادية والعمّالية وسائر قوى الإنتاج في مسيرة السلام وإعادة الإنماء.

هكذا تصور المجتمعون في الطائف خطة تنفيذ الوثيقة، تحكمهم مخاوف من صعوبات وعقبات عملت اللجنة العليا، عبر مندوبيها وبإلحاح كبير، على تبديدها عبر تطمينات ووعود كان لها الأثر الفعال في تثبيت القناعة وحصول الاتفاق.

هـ ـ هل كان من حل سواه، وهل كان بالإمكان تحسين شروطه ومحتواه؟

كان اتفاقُ الطائف، يوم وُقِع، الحلَّ الوحيد الممكن للخروج من المازق الذي أُقحمت فيه البلاد. لم يكن استمرار الوضع نهاية سنة ١٩٨٩ مجرد استمرار للحرب التي دامت خمس عشرة سنة، ولا مجرد متابعة لصمود الوطن متغلباً على كل المآسي والصعاب. إن المازقَ الناجم عن الفراغ في رئاسة الجمهورية بسبب منع إجراء انتخاباتها، وحالَ الإبادة والتدمير التي سببتها حرب التحرير والتهجير التي اطلقها العماد عون، لم يتركا مجالاً لأي تسويف ولا املاً بأي حل يستند إلى الانتظار. عدم الاتفاق في تشرين ١٩٨٩ كان يعني استمرار الحرب والقصف والدمار والهجرة الجماعية، واستمرار إفراغ لبنان من خيرة ابنائه، وتهديد وحدته ومصيره. لو تم انتخاب رئيس للجمهورية في الموعد المحدد لأمكن الانتظار كما حصل في السابق، وما كان ليكون ميخائيل الضاهر باسوا من الذين سبقوه إلى مقام الرئاسة الأولى ولا باقل وطنية منهم؛ ولو لم تحصل حرب التحرير الانتحارية، وبالرغم من عدم انتخاب رئيس، لكان امكن الانتظار كما حصل في السابق. اما وقد مُنِعَ الانتخاب وأُعلنت حرب التحرير ودخلنا نفق الدمار والهجرة، فاضحى الانتظار إمعاناً في الانتحار وهرباً من تحمل المسؤوليات. فإن كان من مسؤوليات تُحَمَّل، ولست بصددها، فللذي منع الانتخاب يوم اتفاق مورفي ـ الأسد من باب الغلوّ في السيادة والاستقلال وطلب الزيادة فيهما، وللذي لم يحسن اداء المهمة التي كُلِّفَ بها في رئاسة الحكومة الانتقالية فطلب الزيادة في الحكم والتحرير واعلن الحروب الانتحارية التدميرية من اجلهما. اولئك الذين دفعوا بالأمور إلى نهائيتها ووضعوا البلاد على حافة الهاوية؛ اولئك هم الذين، بإلحاح المأساة، جعلوا من الحل العربي المطروح الحل الوحيد الممكن.

كان اتفاق الطائف وما يزال، في ظروف تلك الحرب الانتحارية وظروف تلك الشرعية المنازع فيها، الحل الوحيد الممكن. وفي قراءة للتاريخ من آخر، واستعادة للزمن بعد حصوله وانقضائه، اراني اليوم، كما بالأمس، مكرراً ما

فعلت مُقدِماً على الاتفاق إياه بالرغم مما اشهده من انقلاب عليه ونكول في العهود والتعهدات التي قطعت حياله.

يبقى ان اسال نفسي من خلال إقدامها المجدد على الاتفاق، بالرغم مما شابه من سوء تنفيذ وبالرغم من الانقلاب والتحايل على مضمونه ومحتواه والنكول بالتعهدات حيال تنفيذه نصاً وروحاً، هل كان بالإمكان تحصين وتحسين النصوص التي عِيبَتْ علينا عند إقرار الاتفاق وتلك التي يُحاول استغلالها لتزويره وللتهرب من تنفيذ مترتباته؟

إن النصوص المتعلقة بالإصلاح الداخلي وبصيغة الحكم التي رسمنا ما تزال برايي افضل ما امكن التوصل إليه وما يمكن في الوقت الراهن. العيب كل العيب في عدم استيعابها وعدم فهم ابعادها واصولها، العيب كل العيب في مَن تولى تطبيقها وتنفيذها. تحفة إتقان نقشها صاغة مهرة وقعت في يد حدّاد سمكري؛ هذا، وبقول كاريكاتوري، ما اصاب اتفاق الطائف من حيث محتوى النظام السياسي الذي صاغ ورتب.

اما فيما يتعلق بامر السيادة، فما تقرر من حل للميليشيات ومن كيفية مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، كان وما يزال افضل الممكن وافضل الحلول. العيب في عدم تنفيذ ما تقرر وفي التحايل على المبادىء والأسس التي وضعت للتنفيذ. العيب مرتبط بالفعل لا بالقول. فما قاله اتفاق الطائف صحيح اما ما طبقه المنفذون فخطأ وتحايلٌ مرتبطٌ بالتحايل الأصلي النابع من عدم الرغبة في تنفيذ الاتفاق بعد ان تحولت موازين القوى، بفعل حربي الخليج والإلغاء، لمصلحة عدم إمكانية المحاسبة على عدم تنفيذه.

اما النصوص المتعلقة بإعادة التمركز، فكان برايي ممكناً تحسينها لجهة زيادة إيضاحها. ففي عودة إلى اجواء المؤتمر اعتقد انه كان بالإمكان إيراد التعديلات الدستورية، التي يرتبط بإقرارها دستورياً إعادة تمركز القوات إيراداً صريحاً وتسميةً دقيقةً وتعداداً واضحاً، منعاً لأي جدل محتمل ولو من باب حسن النية. إذ ربما كان من شان هذا التعداد قطع دابر الاحتيالات وتفسيرات

سوء النية التي اثارها بعض المسؤولين حول ارتباط إعادة التمركز بإلغاء الطائفية السياسية كون مطلب إلغائها وارداً في باب الإصلاحات السياسية (علماً ان المحاضر تحتوي على هذا التعداد).

غير ان الأمانة وإنصاف الذات يقتضيان قولاً هو ان التوضيحين الممكنين هذين هما من لزوم ما لا يلزم، لأن العلاج الوحيد لسوء النية في السياسة هو في تعديل ميزان القوى لا في تعديل النصوص. اياً كان النص الذي وضعنا كنا سنصل إلى النتيجة إياها في ظل ميزان القوى الذي تحقق بعد إتمام الاتفاق، وفي ظل القيادة التي تركبت وتولت تنفيذه، وبصورة خاصة تلك التي تركبت بعد المؤامرة التي حيكت ضد حكومة الرئيس سليم الحص، ومن ثم تلك التي حيكت ضد حكومة الرئيس عمر كرامي وبعد إقصاء اهل العصب الوطني والقرار الاستقلالي عن الحكم والمسرح السياسي. فالقرار المتعلق بحل الميليشيات هو من اكثر النصوص وضوحاً، ومع ذلك فقد نُفِّذَ لمصلحة الميليشيات وعلى حساب مصلحة الدولة خلافاً لما هو منصوص عليه بوضوح مطلق في الاتفاق. فلم تُحَلّ الميليشيات ولم تسلم اسلحتها للدولة كما قضى الاتفاق بل ابتُدِع حلٌ لاستيعاب عناصر بعضها في الدولة كما استثنيت ميليشيات ومناطق باكملها من تنفيذ الاتفاق، فبقيت مناطق باكملها كما في السابق، وما تزال، خاضعة لحكم ميليشيات مهيمنة لم تُحَلّ ولم يُسحَب سلاحها، والنص إياه لا يضاهيه في وضوحه نص. قيمة النص هي إذاً في تنفيذه، وتنفيذه يخضع لموازين القوى، لاننا في مجال السياسة ولسنا في مجال القانون والقضاء ولا في مجال المناقب والأخلاق.

و - في بعض المواقف من الاتفاق

قليلون هم من قراوا الاتفاق. ومن القليل الذي قرا قليلٌ قرا بعقله. كثرة حكمت عليه ولم تقراه. ومن حكم عليه بعد قراءة وَرَفَض، فقد قرا بالعاطفة، واما من شتم وتجنّى وافترى فاغلب الظن انه لم يقرا وإن قرا فبالغريزة الهوجاء والحقد الأعمى.

البعض رفضه لرفضه اي اتفاق، املاً في حلٍ ياتي من غيب وإنقاذ يهبط باعجوبة. وبعض رفضه لانتقاصه من حقوق رئاسة الجمهورية. وبعضهم رفضه لتساهله في شان الانسحاب السوري من لبنان ولمبالغته في العلاقات المميزة. والأغلبية الرافضة رفضته لأن كاسر مزراب العين رفضه. وهو رفضه لأن الاتفاق اتى بحل، والحل هذا لم ياتِ عن يديه، لذا هو راغب بزيادة ولو «ابسلون» (epsilone) عليه، ليمهره بختمه، والحقيقة ان الاتفاق لم يُفصَّل على قدر اطماعه ومطامحه؛ فلا الرئاسة رست عليه بمقتضاه كما امِلَ، ولا «التحرير» حصل بسحر ساحر كما وعد واوهمَ وامّلَ الناس.

إن اغرب واعجب ردات فعل الرافضين هي تلك التي تلتقي، وبحماس شديد، مع مواقف بعض المسؤولين السوريين، في مكابرة تفسير نصوص الاتفاق لمصلحة عدم إعادة التمركز. فبعضهم يتنطح، بتذاكٍ يقارب العهر، كي يعطي بعض المسؤولين الحق في تفسيرهم المكابر الخاطىء والقائل إن الموعد المحدد لإعادة التمركز بموجب الاتفاق هو بعد إنجاز إلغاء الطائفية السياسية وليس بعد إجراء التعديلات الدستورية كما هو الاتفاق حقيقة وفعلاً. فهم بما يحملون من حقدٍ اعمى، يفضلون تبنّي التفسير الخاطىء للاتفاق، على اعتماد تفسيره الصحيح الذي يضمن السيادة والاستقلال والالتقاء مع من وافق عليه. فهم يفضلون ان يبقى الجيش السوري حيث هو، (او كما يقولون هم ان يبقى الوطن تحت الاحتلال)، وان ينسبوا لانفسهم فطنة الوقوف ضد الاتفاق بسبب توقعهم ما هي عليه اليوم نتائج تطبيقه، على الالتقاء باهله وتفسيره لمصلحة لبنان وسيادته واستقلاله. إن إثبات خطا اهل الطائف امرٌ اكثر اهمية عند اهل الحقد الأعمى من استقلال لبنان وسيادته. هكذا تضيع الأوطان، عندما تغلب الغريزةُ والعاطفةُ على العقل، وعندما يغلب الحقدُ على الوطنية.

للذين عارضوا الاتفاق بسبب تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية أؤكّد لهم قناعتي وهي ان التنازل عن تلك الصلاحيات وعن الهيمنة التي كانت مرتبطة بها كان امراً حتمياً. كانت، وما تزال، الرغبة في استمرار الهيمنة والإبقاء على

صلاحيات رئيس الجمهورية تتعارض مع إرادة الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، والتمسك بها كان وما زال يعني التمسك بالحرب الأهلية. لم تعد صيغة الحكم السابقة قابلة للعيش والاستمرار، وكان لا بدّ من ابتداع صيغة جديدة تؤمن المساواة والمشاركة في الحكم وتمنع إعادة احتكاره وتمنع إمكانية الحكم والتحكم من خارج المؤسسات ومن دون تبعة او مسؤولية. إن من يحلم بالصيغة القديمة، صيغة حكم رئيس الجمهورية الماروني، إنما يعيش في عالم آخر لم تعد له مقومات وجود.

اما الذي رفض الاتفاق بسبب ما راى فيه من تهاون بشأن انسحاب الجيش السوري من لبنان، فإني ما ازال اصرُّ على انه لم يحصل في الاتفاق اي تهاون. وإننا من منطلق حرصنا على علاقات جيدة مع سوريا ومن منطلق تامين سيادة لبنانية ثابتة واستقلال منجز لا اعتراض عليهما، لا من داخل ولا من خارج، وضعنا نصوص الاتفاق كلها وليس فيها اي انتقاص لا من سيادة ولا من استقلال، إذ كلها حرص عليهما. إن ما تهاونّا فيه، ولأسباب عملية واقعية، هي المهل الزمنية اللازمة لتحقيق تلك السيادة وتامين ذاك الاستقلال. وهي مهل واقعية عملية، تستحيل استعادة السيادة باقل منها. فمن عايش الحرب ويتذكر ما كانت عليه الميليشيات او ينظر اليوم ويرى ما هي عليه ميليشيا حزب اللّه في البقاع والجنوب، يعلم انه كان يستحيل استعادة السيادة باقل من السنة التي حددها اتفاق الطائف، كما انه كان لا بدّ من سنة إضافية للاطمئنان إلى وضع قوى الأمن اللبنانية والجيش اللبناني في حفظ الأمن وضبط الأوضاع. وهذه المهل هي المهل التي اعتمدها اتفاق الطائف للتنفيذ واستعادة السيادة: سنة لحل الميليشيات وسنة بعدها لإعادة تمركز القوات السورية.

اما لماذا القول بإعادة تمركز القوات السورية بدل القول بانسحابها؟

فلأن التعبيرين يعنيان الأمر عينه من حيث المضمون، ويختلفان من حيث الأسلوب والشكل. فتعبير إعادة التمركز يحفظ علاقة الود والتفاهم اكثر

مما تحفظها عبارة انسحاب.

واما لماذا حفظ الود والتفاهم؟ فلأنهما مطلوبان بذاتهما وهما من الأهداف التي سعينا إليها ووضعناها، كما الوطنية تقضي، في إطار السيادة والاستقلال، وكما الانتماء العربي يقضي، في إطار العلاقات المميزة.

لم نخطىء لا في النوايا ولا في المقاصد ولا في النصوص كما لم نخطىء بالتقدير. إن ما حصل من سوء تنفيذ ونكول بالتعهدات له اسباب كان يستحيل توقعها في حينه. إضافة إلى ان التعهدات التي قطعها العرب، ملوكهم ورؤساؤهم، لم تترك مكاناً للشك بصدق النوايا.

اما للذين ما زالوا يكابرون، بعد ان حملتهم الواقعية على الاعتراف برئاسة الرئيس الهراوي على إثر «خراب البصرة» الذي تسببوا به، اقول كفاكم إمعاناً في التيه وكفاكم إصراراً على الأوهام. إن غلوّكم في طلب الزيادة يوقعكم في النقصان، فليس كمثلكم من يخدم السوريين وبقاء قواتهم وتحكم الميليشيات المتحالفة معهم: انتم اولاً ومن تتهمونهم بالتعامل ثانياً، فالعداء الأعمى الحاقد هو صنو العمالة الخانعة.

٢ ـ الإعاقة والخطر والمواجهة: تمرد عون وعهد الهراوي

أ ـ تمرد عون وإعاقة الحل

حملْنا الاتفاق وكلنا امل بوفاق شامل وسلام سريع، وباستعادة اكيدة للدولة سيادةً واستقلالاً. وإذا بنا امام عناد ورفض لم نرَ لهما افقاً سوى الانتحار.

الظروف السياسية كمثل كل ظروف لا تُستعاد ولا تُهمِل. كنا في ظرف سياسي مؤاتٍ لاستعادة لبنان وإنقاذه، هدرته معاندة التمرد. كان العرب قادرين على إتمام الوعود وكانوا قد وعدوا. وكانت الدول الكبرى راغبة في إقفال الملف اللبناني على استعادة لبنان لنفسه ولدولته ولسيادته. رفض ميشال عون الحل معيداً لبنان إلى دائرة الصراع، فانقضى وقت الحل اللبناني ودقت

ساعة حرب الخليج، فاضعنا فرصتنا واضعنا الظرف الوحيد الذي كنا قادرين منه على الخلاص. وانهيار الظرف المؤاتي جرف معه التوازنات التي قام عليها الاتفاق، فبات اتفاقاً لا حماية له سوى افتراض طيب النوايا والعهود وهي في السياسة لا تحمي ولا تصون.

فلو عدنا إلى قراءة للتاريخ موازية لمجرى الأحداث وتخيلنا تنفيذ الاتفاق مع رئيس كمثل رينه معوض وفي ظل توازن كمثل التالي: جيش لبناني بكامل عتاده وقواه، اعيد توحيده وجمعه، وإجماع لبناني على وفاق، ودعم عربي من دول قادرة حاضرة ومواكبة لا يشغلها سوى حسن وفانها بتعهّداتها. الم نكن، بمثل حسن الاستغلال هذا للظرف السياسي الذي عبر، قادرين على إنقاذ لبنان قبل وقوع حرب الخليج، وقادرين على استعادة سيادة الدولة قبل انهيار قوى الدعم وتبدّل موازين القوى. مسؤولية التمرد الأولى والأهم تكمن في إضاعة الفرصة التاريخية التي آتت لبنان لإنقاذ نفسه والخروج باقل الأضرار من ماساة الحرب والدمار وضياع السيادة والاستقلال.

واكبَ إضاعةَ الفرصة التاريخية انهيارٌ في موازين القوى. فلما عبرَ الظرف المؤاتي، اطلت حرب الإلغاء لتدمر ميزان القوى الداخلي الذي استند الاتفاق إلى وجوده، والذي كان يشكل إحدى الضمانات الرئيسية لحسن تنفيذه. فضمان تنفيذ كل اتفاق، هو في ميزان القوى الذي فرضه وفي ذاك الذي يحميه. دمرت حرب الإلغاء قاعدة استعادة الدولة لسيادتها بقواها الذاتية عندما دمرت الجيش اللبناني ووحداته وتجهيزاته الأساسية. ومع انهيار الجيش وعتاده وسلاحه انهارت إمكانية استعادة الدولة لسيادتها بقواها الذاتية واضحت الاستعانة بالجيش السوري حتمية. وفي انهيار موازٍ تداعت الميليشيا القواتية واختل التوازن القائم بينها وبين الميليشيات الأخرى والمفترض حلها بالتوازن معها.

ثم اتت حرب الخليج تُحطم التوازن العربي الإقليمي وتُخرج العراق من حلبة الصراع وتُغرق السعودية في شط العرب وتعزل المغرب العربي، فانفردت سوريا بالحل في لبنان، ووقع الحكم اللبناني، صاحب المصلحة في استعادة

السيادة والاستقلال، وقع ضحية اغتيال الرئيس المنتخب ورسا على رئيس بديل لم يكن مهيأً للقيام بالدور المطلوب والممكن.

اضاعت مكابرة التمرد الفرصة التاريخية لتنفيذ الاتفاق تنفيذاً صحيحاً في ظل استمرار ميزان القوى الضامن له، وكادت، بما اضاعت من وقت بالتنفيذ، ان تضيّع جمهورية الطائف.

ب ـ خطر ضياع اتفاق الطائف وعهد الرئيس الهراوي

I ـ نتائج عهد الرئيس الهراوي

يمكن تلخيص النتائج الظاهرة لعهد الرئيس الهراوي بما يلي:

على صعيد السيادة، يتستر العهد على نقضين للاتفاق، نقضٍ سوري ونقضٍ ميليشيوي. فلا القوات السورية اعادت تمركزها في البقاع في الواحد والعشرين من ايلول ١٩٩٢، ولا الميليشيات حُلّت وسلمت اسلحتها للدولة. فحزب اللّه بقي على وضعه السابق للاتفاق، غير معنيٍّ به إلّا من باب احتلال بعض المقاعد النيابية (هي حصته في الاقتسام الميليشيوي للدولة اللبنانية). وحركة امل احتفظت بسلاحها، واحتلت حصتها من اقتسام الدولة، استيعاباً بالآلاف لعناصرها في الجيش وقوى الأمن، وتعييناً لكتلة نيابية كاملة، وموقعَ رئاسة المجلس وحصةً ثابتة في مجلس الوزراء، والحصة الأكبر في مواقع القرار في الإدارة العامة. اما الحزب الاشتراكي فهو ايضاً احتفظ ببعض سلاحه واحتل حصته في الجيش والوزارة والإدارة. واما الجيش، الذي كان مقرراً له ان يكون، وفق الاتفاق، اداة استعادة القرار الوطني واداة بسط سيادة الدولة على كامل الأرض، قد تحوّل، بحكم الممارسة وبنتيجة نقض الاتفاق، إلى إطار يعكس الخلل الحاصل في بنية مؤسسات الدولة.

وانعكس ذلك كله على صعيد الحكم الداخلي، فبدل ان يُركز حكمُ المشاركة وفقاً لنص الاتفاق وروحه، تركبت هيمنة طائفية معكوسة. فبدل «المارونية السياسية» تركزت اليوم «شيعية سياسية ميليشيوية» (حركة امل وحزب اللّه) و«سنية سياسية مالية» (رفيق الحريري ومجموعته) و «درزية

سياسية ميليشيوية» (الحزب الاشتراكي)، تهيمن على مؤسسات الدولة وتتحكم بها بمثل ما كانت عليه المارونية السياسية، إن لم تكن اسوأ.

اما على صعيد العلاقات مع سوريا والانتماء العربي، فبدل تعميق هذه العلاقات وتجسيد هذا الانتماء في ضمائر اللبنانين ووجدانهم كما هو الاتفاق، يُعاد إنتاج العداء لسوريا والعرب باسوا مما كان عليه خلال الحرب وقبلها. فمظاهر التبعية وظاهر الممارسات تبعث الأحقاد وتولدها وتعيد إنتاج العداء الانعزالي لسوريا والعرب.

اما على صعيد الوقائع العملية، فقد جرت عملية انقلاب على الاتفاق وحدث نقضٌ كاملٌ لمحتواه ومضمونه وللغاية التي وُجد من اجلها. وقد تمت عملية الانقلاب تلك بتدبير انتخابات نيابية في صيف ١٩٩٢ تمت بموجبها عملية وضع اليد الكاملة على الدولة من داخل مؤسساتها.

II ـ في مسؤولية الرئيس الهراوي

يُحسب للرئيس الهراوي إقدامه في طليعة الحاسمين لإزالة حالة تمرد العماد عون، كما تحسب له مواقفه الثابتة في ما تقتضيه المصلحة اللبنانية من معاداة لإسرائيل، ومن تعاون مع العرب ومصادقة لهم، ومن تمييز في شاني التعاون والصداقة لسوريا.

يُؤخذ عليه تساهله في الشؤون الأساسية التالية:

ـ يؤخذ عليه تعاطيه مع المسؤولين السوريين من موقع المُقحِم لهم في السياسة اللبنانية الداخلية والتعاطي بالشان الداخلي بما يبدو وكانه تعطيل لاستقلالية القرار الوطني اللبناني وهيمنة للقرار السوري عليه وفي جميع شؤون الحكم، من السياسة الخارجية إلى السياسة الأمنية والعسكرية وحتى إلى إدارة شؤون الحكم الداخلية واليومية.

ـ يؤخذ عليه تساهله وتغاضيه عن عدم تنفيذ اتفاق الطائف لجهة إعادة تجميع القوات السورية في البقاع في الموعد المحدد لها دستورياً، وعدم لفته

الحكومة إلى هذا الأمر والتغاضي عنه بدل الإصرار عليه، وكانه غير معني به، علماً انه المسؤول الأول عن حماية الدستور والسيادة.

ـ يؤخذ عليه تساهله وتغاضيه عن عدم تنفيذ اتفاق الطائف لجهة حل الميليشيات جميعها حلّاً جدياً وتسليم اسلحتها للدولة، وعدم لفته الحكومة والإصرار عليها بشان حل هذه الميليشيات التي ما تزال بكامل سلاحها وعتادها وسيطرتها على مناطق بكاملها والتي ما تزال تجري تدريبات بالذخائر الحية واستعراضات عسكرية مسلحة وتتصرف وكانها لا علاقة لها بالدولة اللبنانية وتقيم علاقات علنية مع جهات اجنبية.

ـ يؤخذ عليه عدم رعايته للتوازن الوطني في تشكيل الحكومات بعد إزالة حالة التمرد، وعدم اهتمامه بمراعاة الثلث الوطني المعطّل مما سهل تركيب هيمنة طائفية معكوسة على الحكم ومؤسساته.

ـ يؤخذ عليه عدم تنفيذه للدستور اللبناني لجهة ممارسة صلاحيات رئاسة الجمهورية الجديدة. فلم يبتعد عن مجلس الوزراء، ولم يراقب اعماله، ولم ينشىء العلاقات الدستورية معه. فلا تسلّم قرارات هذا المجلس ودَرَسَها لردها خلال المهلة المحددة دستورياً ولا المجلس ابلغه قراراته، وهو متغاضٍ عن هذا الأمر الأساسي وعن ممارسته مكتفياً بالمشاركة والحضور الشخصي بعيداً عن العمل المؤسسي.

ـ تؤخذ عليه إضافة إلى ذلك امور عديدة اخرى منها ممارسته الحكم من موقع الأحقاد والصداقات الشخصية، اختلافه مع جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين مارسوا ادوارهم وفقاً للدستور لا وفقاً لتصوره الواهم عن ادوارهم كمساعدين ومنفذين له، تغاضيه عن التوازن الوطني في تاليف الحكومات، تعاطيه بشان الحكم على غير ما يقتضيه موقع رئاسة الجمهورية: بدءاً بالمشاركة في اصغر النشاطات وصولاً إلى إبداء الراي في جميع الشؤون اليومية من صغيرها إلى كبيرها دون إقامة اي اعتبار لمقام الرئاسة ودورها الكبير، تعاطيه مع الإعلام من موقع افتعال الحضور اليومي مما يؤدي إلى إضاعة

هيئة الحكم القليلة اصلاً ويعطي انطباعاً عن الاهتمامات الفعلية لأهله غير تلك التي يجب ان تكون عليه... وكلها امور هي اقرب إلى التصرفات الشخصية منها إلى القضايا العامة، وإن كانت لها انعكاسات خطيرة عليها.

ج ـ في مواجهة خطر الضياع

I ـ هل بإمكان الرئيس مواجهة خطر الضياع والحؤول دونه؟

للحؤول دون الانهيار لا بدّ أولاً من الاعتراف بحصوله، والاعتراف ان الوضع الذي نحن فيه وضعٌ سيّىء، إن لجهة السيادة والمشاركة في الحكم وإن لجهة التوازن والوفاق الوطني. لذا أُركز السؤال حول رئيس الجمهورية ايا كان الرئيس.

هل كان بإمكان رئيس الجمهورية ان يواجه الخلل الحاصل في ميزان القوى العربي والداخلي ويفرض تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لمقتضياته الفعلية؟

إعتقادي، ومن موقع العارف بالصلاحيات الجديدة لرئيس الجمهورية، ان اي رئيسٍ للجمهورية مستوعبٍ لمضمون الاتفاق وراغبٍ فيه، كان بمقدوره ان ينفذه وفقاً لمقتضياته ومحتواه الفعلي بالرغم من الخلل الذي حصل في ميزان القوى، لو اراد وعرف ان يتعالى فوق تطلعاته الخاصة ويجمع اللبنانيين حوله ويوحدهم حول طرح الوفاق الوطني لمفهومَي السيادة والمشاركة في الحكم. هذا يعني ان رئيس الجمهورية لم يُرِد ان يستوعب الاتفاق ولم يرغب في تنفيذه ولم يسعَ في جمع اللبنانيين ولا اهتم بما يوحدهم. وعدم استيعابه الاتفاق ليس نابعاً من قصور في الفهم بل من عدم رغبة فيه. إن رغبة رئيس الجمهورية في المشاركة التفصيلية في الحكم اليومي، على غرار بعض الرؤساء في الجمهوريات السابقة، هي التي تحكمت برغبته في عدم استيعاب مضمون الاتفاق الفعلي وفي تجاهله للدور الكبير الذي رُسم له فيه. وهو يحاول استغلال رغبته هذه في عدم لعب دوره وفقاً لاتفاق الطائف، لاستمالة بعض اصحاب الحنين من الموارنة، ولإيهامهم بانه يمارس الرئاسة تماماً كما مارسها الرؤساء السابقون. فعدم الرغبة في فهم وتنفيذ الاتفاق وفقاً لدور الرئاسة الجديد، تحول لديه إلى موضع اعتزاز وفخر، وإلى محاولة إرضاء للذين رفضوا

الاتفاق تحسراً على صلاحيات كانت لرئيس الجمهورية ونقلت إلى مجلس الوزراء. قناعتي الراسخة هي أن رئيس الجمهورية ما يزال قادراً بموجب صلاحياته، وفي ذروة ما يبدو عليه من ضعف، ان يعدل في تركيبة الهيمنة الحالية، وان يفرض مجدداً تطبيقاً سليماً لاتفاق الطائف من حيث السيادة ومن حيث حل الميليشيات حلاً جدياً ومن حيث المشاركة الفعلية في الحكم وحفظ التوازن الوطني في مؤسساته.

هل ما يزال بإمكان الرئيس مواجهة الخطر والتصدي له؟

اعتقادي ان رئيس الجمهورية هو دائماً، بحكم موقعه، اكثر قدرة من سواه على تنفيذ الدستور ومتطلبات السيادة والاستقلال الوطنيين، لأنه الأكثر قدرة على جمع شمل اللبنانيين. والراغبون من اللبنانيين في ان يُجمع شملهم من اجل تنفيذ الاتفاق وفقاً لاصوله، وبخاصة اولئك الذين حملوا لواءه وتكبدوا الاعباء في سبيله، او الراغبون منهم، وبمعزل عن الاتفاق، في استعادة القرار الوطني المستقل وبسط السيادة، هم الكثرة التي تقارب حد الغلبة الوطنية المطلقة. وإن كان رئيس الجمهورية لن يفعل فلا بد من معارضة تُقدم، مع العلم المسبق ان معوقات كثيرة تعترض قيام معارضة وطنية جادة.

وفي المعارضة بحثان، واحدٌ يتعلق بالذين يعارضون من موقع رفض الخضوع للهيمنة التي سبق وتخلوا عنها في سبيل الوفاق، فإذا بالبعض يحاول ممارستها عليهم باسم وفاق مزوّر، اي معارضة اهل الاحباط وهم في الغالب من المسيحيين. والبحث الآخر يتعلق بأهل المعارضة الوطنية الشاملة، النابعة من موقع الرفض للتزوير في ممارسة قواعد الاتفاق واصول تنفيذه.

II ـ في معالجة موقف اهل الإحباط: إحباط او احقاد؟

ليس الإحباط علّة المسيحيين. الإحباط نتيجة لعِلّة. والعلّةُ في ما يحمله مجتمع الموارنة وقادتهم بصورة خاصة من احقاد. واحقادهم لا تتآكلهم وحدهم بل تتآكل معهم لبنان بما تنتج من إحباط وإحجام واعتزال لدى المسيحيين خاصة واللبنانيين عامة.

إن الاختلال الحاصل في تركيبة الحكم توازناً ومشاركة، والاختلال الحاصل في بنيان الدولة سيادةً واستقلالاً، يهددان لبنان بالضياع. ولبنان المهدد بالضياع هو لبنان الخصوصية والفرادة، لبنان العيش السياسي المشترك ولبنان الحرية.

وليس لإنقاذ لبنان من الضياع اليوم سوى ابنائه. فإن أُحبطوا فاحجموا واعتزلوا، ضاع لبنان دون امل لقاء، وانتصرت عليه الصهيونية وردائفها الدينية والطائفية، وماتت في ربوعه الحرية ليخيم الاستبداد والتحكم. وليس من بين ابنائه مَنْ هو اولى مِنْ مسيحييه لمصارعة الصهيونية، كما ليس كمثلهم انتصاراً للحرية، فإن أُحبطوا واستشرى إحباطهم، فُقِدَ الرجاء. ورجاء لبنان في وعي قادة الموارنة لدورهم ودور مجتمعهم الانقاذي.

غير ان الاحقاد اعمت بصائرهم. فهم لا يرون من مستقبلهم إلّا ساعة الماضي، ولا يرون من ماضيهم إلّا ساعة الانتقام، ولا يرون من الصراعات إلّا الدارس من حزازاتهم وحروبهم، ومن الأعداء إلّا السابق من خصومهم، ومن الأخطار إلّا السالف من ارتكاباتهم.

همّهم محاسبة بعضهم البعض. مجدُهم انهم «كانوا» على حق والآخرين من قادة بني قومهم على ضلال. لا اهمية عندهم لضياع الاستقلال واندثار السيادة، المهم ان يجدوا من بين الموارنة او المسيحيين او من بين خصومهم مَن يلقون عليه مسؤولية هذا الضياع او ذاك الاندثار.

السياسة تَطَلّع إلى المستقبل وتغليب للجماعي على الفردي وللعام على الخاص. وقد نسي بعض قادة الموارنة اليوم انهم اهل السياسة، او نسيت السياسة انهم من اهلها، فاستسلموا للحقد، والحقد قتلٌ للسياسة متعمد.

الأولوية في السياسة لربح الجماعة وللتوحيد وجمع الصفوف، وقادة الموارنة باغلبيتهم يسعون إلى الربح الشخصي المنفرد ولو على حساب الجماعة وانهزامها.

السياسةُ علمُ ترتيب الأولويات، علم تحديد الخطر الرئيسي والتركيز على مواجهته. ودابُ قادة الموارنة باغلبيتهم الاستسلامُ للأحقاد ومحاسبة الآخرين

وإغفال الأولويات والأخطار، فكيف بالرئيسي منها.

فبدل استجماع القوى لتحرير الجنوب، تذكيراً لمن نعتقد انه تسبب باحتلاله نتيجة موافقته على اتفاق القاهرة، ولو اضحى في القبر، وبدل جمع القوى لتامين بسط سيادة الدولة بقواها الذاتية وحل جميع الميليشيات حلّاً جدّياً واستعادة القرار الوطني المستقل، إمعانٌ في استثارة الأحقاد وتعميم الفتنة. فتنةٌ بين من كان مع الطائف ومن كان ضده، وبين من كان مع سوريا ومن كان ضدها، وبين من حمل السلاح ومن لم يحمل، وبين من وقف ضد عون ومن وقف معه، وبين من كان مع القوات ومن كان ضدها. فتنةٌ بين الكتائب والقوات، وبين تيار عون وتيار القوات، وبين تيار العميد إده وتيار العماد عون. حرب الجميع ضد الجميع، ولا برامج واضحة لإزالة الاحتلال واستعادة السيادة يتم على اساسها الصراع والاختلاف والتوافق.

السياسةُ فن لملمة القوى ورصّها في مواجهة الخطر الرئيسي. ودابهم التشهير الدائم بمآثر بعضهم البعض، ورفضهم الالتقاء فيما بينهم.

السياسةُ فن تغليب الوطنية على الأحقاد، وما زالت احقادهم اكبر من وطنيتهم. والوطنية وطنيتان: وطنية الانتساب إلى الوطن دون ما عداه او ما دونه، ووطنية ترجيح العام على الخاص والعقل على الغريزة والحكمة على العاطفة، وإمعانهم في تحكيم عواطفهم يغلب وطنيتهم.

والخيانةُ خيانتان: مقصودة وموضوعية. النوايا الطيبات لا تكفي في السياسة، الأعمال ونتائجها هي الأساس والمحك. إغفال الأولويات وتغليب الصراعات الجانبية يوازي، في ساحة الصراع السياسي، الخيانة ونصرة العدو، ونتائج احقادهم تضعهم في موقع الخيانة الموضوعية.

هذا هو الداء، ووصفه لا يكفي ولا يشفي. والشفاء واجب او ضاع الوطن.

قد يبدو مستحيلاً تجاوز الأحقاد بين القادة الموارنة، والأمل بلقائهم الشخصي يبدو بعيداً، غير ان تغليب الشان الوطني العام وبقاء حزازات النفوس كما هي ليسا بالأمر المستحيل.

ليس المطلوب التسامح الصعب ولا الغفران المستحيل، المطلوب ترتيب الأولويات السياسية وترتيب الصداقات والخصومات تبعاً لها.

المطلوب جمع اكبر عدد ممكن من القوى والشخصيات السياسية لتحقيق اهداف اربعة هي: تحرير الأرض واستعادة القرار الوطني المستقل وبسط سيادة الدولة على كامل ارض الوطن وإعادة التوازن الوطني إلى الحكم ومؤسساته.

المطلوب جمع كل الشخصيات والقوى التي تقر بأولوية هذه الأهداف، بغض النظر عن خلافاتها وبالرغم من هذه الخلافات، وبغض النظر عن الخطايا والأخطاء التي يمكن تحميلها للعديدين منهم، وبغض النظر المؤقت والمرحلي عن مقاييس الأخلاق ودوافع الأحقاد. المطلوب، ولو لمرة، اعتماد المقياس السياسي الأوحد، مقياس الفعالية لبلوغ الأهداف الوطنية المتفق عليها.

المطلوب تاجيل الحساب بين المغلوبين إلى حين إعادة التوازن إلى الوطن، ومنع تمرير هيمنة من يتصرف على اساس انه غالب.

المطلوب تضامن وتوحيد جميع القوى التي جُرِّدت من السلاح باسم القانون، اياً كانت الخلافات فيما بينها، لفرض تجريد جميع القوى بلا اي استثناء من السلاح اياً كانت ابواب الاحتيال المتذرع بها لإبقائه.

المطلوب تضامن جميع الذين اخرجوا من مؤسسات الحكم، إبعاداً او إسقاطاً او مقاطعةً، من اجل استعادة المشاركة في هذه المؤسسات ومن اجل استعادة القرار الوطني المستقل عبر إعادة المؤسسات إلى توازنها.

المطلوب التقاء جميع اللبنانيين الذين وعوا عبر تجاربهم المريرة ان لا إمكانية لإعمار او إنماء او حياة كريمة إن لم تُحرر الأرض ويُستَعد القرار وتُبسط السيادة.

ومطلوب قبل كل شيء ان لا يطلع علينا مُنَظِّرو اليأس من اهل المعارضة الزجلية (الذين يجترحون، بالمنطق الشكلي، لكل حجة نقيضها، غير آبهين

لمرماها او غرضها السياسي)، وممتهنو الإحباط والانهزام المتسترون بالمناقبية والاخلاق (الذين يهربون إلى ما بعد السياسة او إلى فوقها، لتبرير الامتناع عن العمل والهروب من المواجهة وتحمل المسؤولية)، والدخلاء على السياسة من باب الشَعبَوية والصَغَر (الذين يعتقدون ان عظمة القائد تحقق وحدها المعجزات فلا حاجة لأي قوى سواها، او الذين يدفع بهم صِغَر اصولهم السياسية ولاشيئية ذواتهم إلى تخوين الجميع وإدانتهم كي لا يبقى احدٌ سواهم ساعة النصر الكبير!)، مطلوب ان لا يطلع علينا هؤلاء بما نعرف من خيبات ومواقف وان يحجبوا عنا عبقرياتهم.

مطلوب ان تحتجب العبقريات المتبرعة هذه، وتلك التي، خلف افتعال ستار كثيف من التشدد في الأخلاق والتطرف في الوطنية، شُغلها الشاغل خدمة اهل الهيمنة الراهنة، والتي مُؤَدّى عملها الفعلي تثبيت الخلل وتكريس الضياع. إن خيرَ منْ خدمَ عدوّاً، وفي كل قضية، هو منْ تَطرَّف في رفع لوائها، وتشدد في شروط الانتساب إلى صفوف المدافعين عنها، وتبرَّم بمناصريها لاستحقاق شرف الأحَديّة في حمل رايتها.

السياسة سياستان: سياسة المبادىء والمواقع، وسياسة الأشخاص والمواقف. الأولى سياسة مترفعة عن الأحقاد الشخصية وعن الانتقادات ذات الطابع الشخصي وذات المنحى الأخلاقي، تاخذ بالاعتبار ثبات المبدا والموقع وتغير الموقف والتحالفات، إنها سياسة العقل والفهم السياسيين، سياسة الحكمة وبعد النظر والروية، إنها السياسة. اما الثانية فهي تشبث بالمواقف على انها مبادىء، وتركيز على الأشخاص على انهم مواقع، إنها سياسة الخلط بين المبدا والموقف وبين الموقع والشخص. إنها سياسة الجهل والأحقاد والعصبيات، بدل سياسة الصداقات والتحالفات، إنها لسوء الحظ، السياسة الغالبة، والتي ميزت القادة السياسيين باغلبيتهم ولم يشذ عنها سوى قلة. والماساة ان الجهل السياسي السائد يصنف اصحاب السياسة الأولى في مصاف الانتهازيين واصحاب السياسة الثانية في مصاف اهل المبدا، قالباً المقاييس راساً على عقب، ناشراً سياسة الجهل والأحقاد والضغائن وخطاب الشتيمة

والافتراء. المهم اليوم، لإنقاذ لبنان، الارتفاع من سياسة المواقف والأشخاص إلى سياسة المبادىء والمواقع، من سياسة الأحقاد والعصبيات والغرائز إلى سياسة الوعي والعقل.

قادة الموارنة ومناصروهم مدعوّون إلى التعالي على احقادهم والشفاء منها، لأن مصابهم يصيب لبنان كله ويُضعف الأمل باستعادته ويبعث اليأس في ربوعه ومغترباته.

قادة الموارنة مدعوون إلى احتساب الأوليات بعقل الوطنية، ومواجهة المستقبل بانفتاح الشريك الرضي السوي.

إنهم مدعوون إلى دور ريادة في القيام بواجب استعادة الأرض واستعادة القرار والسيادة وواجب إعادة التوازن إلى الحكم والمؤسسات، كي يسلم العيش المشترك وتسلم الحريات ويسلم لبنان.

شرط القيام بهذا الدور إعادة اللبنانيين إلى الحياة السياسية والوطنية. ومن شروط عودة اللبنانيين شرطان اساسيان: الأول شفاء قادة الموارنة وانصارهم من حزازاتهم واحقادهم، والثاني قيام معارضة وطنية هادفة شاملة.

III - في المعارضة الوطنية

إن الحكم المستسلم والفجور الظافر، وما يقابلهما من يأس وإحباط، وما فوق الجميع من رعاية وسقف، تحول كلها اليوم دون قيام معارضة وطنية هادفة شاملة.

المعارضات القائمة اليوم، على جدية واهمية بعضها، تبقى غير كافية لبلوغ الأهداف الوطنية الفعلية بصورة كاملة. كما ان بعضها الآخر مؤذٍ للأهداف والغايات الوطنية من حيث لا يدري ولا يريد.

المعارضة «الجادة والنشطة اليوم»، هي المعارضة البلدية الداخلية. معارضة مسموحة وربما كانت مرغوباً فيها، تماماً كما هو الشان البلدي متسامح فيه ومتساهل ضمن حدود عدم التعرض للأساسيات. انتقاد الحكومة

من حيث هي مجلس بلدي، قد يلقى بعض الترحاب والتشجيع من قبل بعض اهل الرعاية، وقد يُسمح بالإعلام له بقدر ما يجرح ويقسو فيجذب انتباه الناس ويستقطب اهتمامهم ويُحوِّل غضبهم نحو الهامشي والمستباح عن الأساسي والمحظور، وكلما تحوّلت المعارضة إلى مبارزات شخصية، كلما أُفسح لها وأُبرزت، إذ ليس كالمبارزات الشخصية ما يشتت الوعي عن الاهتمام بالخلل الاساسي، وليس كمثله ما يبدد النقمة الشعبية ويمنع تحولها إلى وعي وإدراك فمعارضة وطنية حقيقية. المعارضة القائمة هذه تقصُرُ، من حيث الموضوع، اهتمام الناس على شؤون الخدمات والحياة اليومية، وتُشغلهم، من حيث الاسلوب، بالمبارزات الشخصية والعنف الكلامي. فهي تبقى، بالرغم من جدّية حامليها، غير كافية للتعبير عن رغبات المواطنين الحقيقية باكملها. فالشان الخدماتي قد يصبح الشان الأساسي، وربما الوحيد، في كل معارضة جدّية لو ان الوضع السياسي العام طبيعي وسليم. اما وان الوضع السياسي مشوب ومختل، فحصر عناوين المعارضة بهذا الشان وحده يحمل خطر تحويل اهتمام الناس من الأساسي إلى الفرعي وخطر المساهمة في تثبيت الخلل السياسي الأساسي، لذلك، إذا استطاعت هذه المعارضة ان تُبقي خطابها منفتحاً على الأساسيات الوطنية وبصورة خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً كاملاً وصحيحاً، فقد يمكنها الإطلال من خلال معارضة الشان البلدي وعبرها على المعارضة الوطنية الحقيقية المعبرة عن كامل رغبات المواطنين.

اما المعارضة الأخرى التي تحمل الرفض لكل شيء فهي معارضة مسموح لها ومرغوب فيها تماماً كما الرفض الشامل مسموح له ومرغوب فيه لعدم جدواه وعدم فعاليته. والمعارضة هذه ترفع شعار رفض اتفاق الطائف وتطرح العودة المستحيلة إلى الوضع السابق والدستور السابق. وهي مقرونة بعدائية غرائزية لسوريا والعرب والعروبة... على انها بذاك التطرف الرافض وهذا العداء الغرائزي تخدم الوضع القائم خيرَ وافضلَ خدمة. إن مطلب العودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل اتفاق الطائف وطرح العودة إلى حوار جديد ومحاولة اتفاق

جديد، إنما هو دعوة للخروج من العمل السياسي والبقاء خارج إطار التاريخ والجغرافيا والعالم والتمسك بهلوسات وتخيلات تبني العالم حول ذواتنا وحول اوهامنا. وهي، عدا انها هروب إلى بطولات وهمية مفترضة ترضي العنفوان والهوس تاركة للوضع القائم ان يستمر ويترسخ، ذريعة لتعطيل كل عمل جبهوي جدي وكل معارضة سياسية حقيقية. وليس الطعن بهذه المعارضة وبعدم جدواها تقليل من اهمية الجذرية والرفض، وقد تكون مطلوبة في ظروف اخرى، إلّا ان نتيجتها الوحيدة في الظرف الحالي هي المساهمة، من حيث لا يدري اصحابها، في تثبيت الخللين السياسي والمعيشي.

اما المعارضة الوطنية فهي التي تُرَكِّز، من حيث المحتوى، على الخلل السياسي الفعلي والأساسي دون ان تغفل الخلل المعيشي والبلدي والإداري، بل تتوسله للنفاذ إلى الخلل السياسي، وهي التي تعتمد من حيث الأسلوب مستلزمات العقلانية ومقتضيات الفعالية، والتي تُقدِم على العمل آخذة بالاعتبار قدر المغامرة الملازم لكل عمل سياسي حر وخلاق.

الخَلل السياسي الذي يعاني منه لبنان اليوم يتمحور حول امور ثلاثة: الاحتلال المخل بالكيان الوطني، والتبعية المخلة بالاستقلال الوطني، والهيمنة الطائفية الميليشيوية المخلة بالوحدة والتوازن الوطنيين. والعمل المعارض الحقيقي هو الذي يعمل على تركيز الوعي السياسي حول سبل التصدي لهذه العوامل المخلة بالكيان وبالدولة وبالنظام. معالجة الاحتلال بالتحرير، ومعالجة التبعية باستعادة الاستقلال والسيادة والقرار الوطني المستقل، ومعالجة الهيمنة الطائفية بالمشاركة المتوازنة في الحكم وفي سائر مؤسساته وبتركيز حكم المؤسسات وحكم القانون وبإلغاء جميع الميليشيات إلغاءً جدّياً وتحقيق مصالحة وطنية شاملة.

وتعترض المعارضة هذه بعض العقبات المعيقة للقناعة والمحبطة للإقدام، واهمها اربع: القناعة باولوية العامل الخارجي الحاسم، والتردد بالإقدام على عمل غير مضمون النتائج سلفاً، والاستسلام للعواطف والأحقاد وترسبات الصراعات

السياسية السابقة، مما يسهل للإعاقة الرابعة، اي للوقوع فريسة سياسة العصا والجزرة المعتمدة من قبل الأطراف المُستمتعة بمُصادرة القرار خلافاً لكل مصلحة قومية ووطنية.

نظرية العامل الخارجي الحاسم هي الأكثر شيوعاً في الوسط السياسي اللبناني عامةً والمسيحي خاصةً. الحسم، بمقتضى هذه النظرية، هو دائماً نتيجة قرار خارجي، والعمل السياسي الداخلي هو مجرد عمل انتظاري يتلقى النتائج. اصحاب هذه النظرية عللوا النفس بالأمس بانتظار نتيجة الانتخابات الأميركية، وهم يعللون النفس اليوم بانتظار مفاوضات السلام الجارية وبان الحل مرهون بنتائجها، وبان التحرير واستعادة السيادة واقعان بصورة آلية لمجرد حصول الصلح مع العدو الإسرائيلي. ورايي ان حصول الصلح في ظل توازن القوى الحالي، ومع انعدام العامل الداخلي الضاغط، سيعيد فرض شروط اتفاق السابع عشر من ايار مضافاً إليها التوطين. كما انه سيغرق السيادة ويؤكد الإمعان في مصادرة القرار السياسي كضمان لحسن تنفيذ اتفاق الصلح المتوقع. الانتظار وتلقي النتائج سيؤديان إلى عكس ما يبشر به اصحاب نظرية العامل الخارجي الحاسم.

الحقيقة انه ما من عامل خارجي، مهما عظم شانه، يستطيع إجراء اي تغيير او تبديل دون الاستعانة بالعامل الداخلي والارتكاز عليه. والقوى الخارجية نفسها، ومن منطلق علمها ان إمكانياتها مرهونة بمقدار تلقي العوامل الداخلية لها، هي دائمة البحث عن عوامل داخلية تتعاون معها وتشكل المرتكز لتدخلها. العامل الداخلي والقوى الداخلية هما الأساس في اي تغيير سياسي مطلوب او مرتقب او محتمل، والعوامل الخارجية هي غالباً عوامل مُفْتَعِلَة مساعدة او معيقة. وبمطلق حال، وحتى ولو كان العكس هو الصحيح، وكان العامل الداخلي مجرد عامل مساعد او معيق، فهو يبقى ضرورياً واساسياً حتى يستطيع العامل الخارجي الاتكاء عليه كسند لازم لإجراء التغيير المطلوب. ورايي ان الأساس في اي عمل سياسي، هو العمل الداخلي والقوى الداخلية، وباستطاعتنا، اياً كانت القرارات الخارجية، ان نغيرها ونبدلها ونحولها

لمصلحتنا بفعل تضافر قوانا الداخلية ونضالها. لن تتحرر الأرض كما يرغب الوطنيون ولن تستعاد السيادة والقرار المستقل إلّا بفعل تضافر القوى الداخلية العاملة لتحقيقها. إن فعل القوى الداخلية هو وحده القادر على تحويل مجرى المفاوضات وتوجيه فعل القوى الخارجية في مصلحة تحرير الوطن واستعادة سيادته.

اما نظرية عدم جدوى اي تحرك غير مضمون النتائج سلفاً، فهي نظرية مناقضة لمبدأ العمل السياسي. العمل السياسي، ككل عمل، يحمل قدراً من المغامرة المحسوبة الملازمة لكل عمل حر. القدر هذا من المغامرة هو قدر الحرية. فمن لا يعمل إلّا بقدر ما يضمن الربح ويؤكده، ليس جديراً بالحرية السياسية ولا بالقيادة السياسية. والعمل السياسي عمل ريادة ونضال، اي عمل مغامرة، لانه في جوهره عملٌ حر. «الراي قبل الشجاعة، والإقدام قبل السلامة، والوطنية قبل الربح» هو الشعار الواجب في كل عمل سياسي وطني صادق.

اما الذرائع الأخرى لتعطيل العمل الجبهوي الوطني المعارض فغالباً ما يكون منبعها الحقد ودافعها تحكيم العواطف. والسياسة لا تستقيم إلّا بتغليب الوطنية وتحكيم العقل. فعند إدراك ماهية الخطر الرئيسي وتحديده، يصبح التذرع برواسب الصراعات السابقة، للتهرب من توحيد الصفوف، خدمة الآخرين. فكل محاسبة راهنة قبل التحرير التام، وقبل استعادة السيادة والقرار الوطني المستقل، هي خدمة لا تُثمَّن لمصلحة بقاء الاحتلال وغياب السيادة واستقلالية القرار، وهي تقع، اياً كان الداعي إليها، في موقع الخيانة الموضوعية.

وتفتيت المعارضة من باب الاحقاد وحسابات الصراعات السابقة يمهد ويسهل لنجاح سياسة العصا والجزرة المعتمدة من قبل المستمتعين بمصادرة القرار الوطني. فعندما تلقى بعض القوى الوافدة على المعارضة من مواقع مختلفة، شماتةً غبية او رفضاً حاقداً، او تُستقبل بتشتت وبعثرة

وضياع، يصبح تصرفها الطبيعي العودة إلى تلمس سبل النجاة في خلاص فردي عبر القضم في الجزرة الممدودة. كما ان تشتتت المعارضة إلى وحدات منعزلة لا لقاء في ما بينها ولا امل لها بهكذا لقاء يدفع اهلها إلى الانصياع لسياسة طلب الحماية والنفع القريب الخاص، وإلى السعي لتجنب مساوىء عدم الرضى وتجنب العصا وربما احياناً لقضم في الجزرة الممدودة. إن جميع الاطراف المعارضة، دون استثناء، تتلقى إشارات متكررة بالجزرة الممدودة وبالعصا المرفوعة. وجميع الأطراف المعارضة، دون استثناء، تقع نتيجة عزلتها بعضها عن البعض الآخر، فريسة سهلة لسياسة التخدير هذه المعطلة لكل عمل سياسي وطني معارض. إن تجاوز وضعية الجُزُر المنعزلة، والتعالي عن الحقد الرافض، وتجنب الغباء الشامت، والصحوة من تخدير سياسة العصا والجزرة، واجب وطني، لا إمكانية لقيام معارضة وطنية، بدون تلبيته.

المعارضة: مُعارضٌ وبرنامج.

المعارضُ هو كل من يرغب ويستطيع حمل برنامج المعارضة الوطنية وحمل شعاراتها واهدافها، وكل من يستغني عن تلبية الخدمات السياسية الصغيرة، ويوطد النفس على تحمل التجنّي وعلى مواجهة حملات التشكيك وتهبيط العزائم وعلى تجاوز العقبات المعيقة للقناعة والمحبطة للإقدام، ويفضل فعالية الموقف على آنيّة البريق الشعبي، ويمتنع عن القضم في الجزرة الممدودة ويتحمل إرهاب العصا المرفوعة.

اما برنامجها فيمكن تلخيصه اقتراحاً بما يلي:

١ ـ **تحرير الوطن**: العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥، واستخدام وسائل التحرير المتاحة كافة من ضمن برنامج موحد، ينسق الأولويات ويوزع المهام، ويُنَفَّذ بقرار وإشراف محض وطنيين.

٢ ـ استعادة استقلال الوطن وبسط سيادة الدولة

أ ـ استكمال حل جميع الميليشيات حلاً جدّياً وبسط سلطة الدولة

بقواها الذاتية على كامل الأرض اللبنانية وتسلم الأمن في جميع المناطق بما فيها منطقة البقاع.

ب ـ التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري بالنسبة للتمركز في مواجهة العدو الإسرائيلي، وتنفيذ اتفاق الطائف لجهة إعادة تمركز القوات السورية، وعقد اتفاق مع سوريا لتحديد حجم القوات المعاد تمركزها ومدة بقائها ودورها وعلاقتها بالجيش وقوى الأمن وبالمواطنين خلال مدة تواجدها.

٣ ـ إعادة التوازن إلى الحكم وتحقيق حكم المشاركة والمؤسسات

أ ـ إجراء مصالحة وطنية شاملة.

ب ـ تأليف حكومة اتحاد وطني متوازنة، تتمثل فيها التيارات والقوى السياسية الوطنية وتتأمن من خلال تركيبتها المشاركة الفعلية في الحكم.

ج ـ حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية نزيهة بإشراف حكومة الاتحاد الوطني.

٤ ـ متابعة تنفيذ الإصلاحات الأخرى المقررة في اتفاق الوفاق الوطني خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الدستورية الواجب انشاؤها واللامركزية الإدارية الواجب تحقيقها، ووضع البلاد على طريق إلغاء الطائفية وفقاً للخطة المقترحة في اتفاق الطائف...

٥ ـ إعادة الإعمار البعيد عن الاستئثار والاستغلال والهيمنتين الفئوية والفردية، والمبني على قواعد سياسية ثابتة وسليمة، أي الإعمار الحقيقي المبني على أساس التحرير والاستقلال والسيادة والوفاق الوطني والمشاركة المتوازنة في الحكم.

٦ ـ تعزيز التعاون والتنسيق مع سوريا في مواجهة احتمالات السلام والمنافسة الإسرائيلية المرتقبة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

إن جميع القوى السياسية التي تتبنى برنامجاً من هذا النوع، مدعوّة لتشكيل جبهة وطنية لبنانية موحدة.

تحرير الوطن، واستعادة السيادة والقرار الوطني المستقل، وبناء وفاق وطني فعلي يؤسس لحكم المؤسسات على قاعدة المشاركة المتوازنة، ويؤسس لوضع البلاد على طريق المواطنة اللبنانية الموحدة، وعلى طريق إلغاء جميع التمايزات الطائفية، والتعاون والتنسيق الكامل مع الشقيقة سوريا في إطار العلاقات المميزة بين البلدين، هو البرنامج الوحيد القادر، برأيي، على إعادة لبنان إلى دوره الطليعي الرائد في محيطة القومي والقادر على إعادة البناء والإعمار لأنه يصحح قاعدة البناء السياسية ويؤسس لإمكان المنافسة والصمود في ظل سلام مطلوب وصلح محتمل ولو غير مرغوب فيه.

الاقتصاد السليم يقوم على أساس سياسي سليم. فلن يستقيم إنماء وإعمار إذا لم يتحرر الوطن، ولم تَبْسُط الدولة سيادتها بقواها الذاتية، ولم يَستَعِدِ الحكم قراره الوطني المستقل، ولم تعمل السلطة من خلال المؤسسات على قاعدة الوفاق والمشاركة.

المعارضة المبنية على هذه الأسس هي وحدها القادرة، برأيي، على تحرير الوطن وإنقاذ الدولة، وعلى تكريس وتدعيم انتماء الوطن إلى محيطه القومي، وعلى بناء علاقات الأخوّة المميزة الصادقة الثابتة والكريمة مع سوريا، وعلى إعادة لبنان إلى عالم الحضارة، وطن الحرية والعيش المشترك والرقي.

وسنعرض للمطلبين الأخيرين: بناء العلاقات المميزة الصادقة الكريمة والثابتة مع سوريا، وإعادة لبنان إلى عالم الحضارة، في البحثين القادمين والإطلال من خلالهما على توقعات مصير الوطن.

الفصل الثاني

العلاقات اللبنانية - السورية

١ - تاريخ العلاقات وواقع الأمس: تباين أنظمة وتوتر علاقات

٢ - الأسس الإيديولوجيّة للعلاقات اللبنانية - السورية في واقعها القائم على تباين الأنظمة التاريخي وتوتر العلاقات

أ - نظرية العداء

ب - نظرية التجاور والعلاقات الطبيعيّة

ج - نظريات التوحد والاندماج

د - النظريات التي برر بها السوريون تدخلهم في الشان الوطني اللبناني

٣ - واقع العلاقات اليوم بين سوريا ولبنان

أ - العلاقات السياسية الراهنة

ب - العلاقات اللبنانية - السورية من حيث تطلع اللبنانيين ونظرتهم إليها في واقعها الراهن اليوم

٤ - طبيعة العلاقات وأسسها الموضوعية: نتائجها المرتقبة وفقاً لمنطق تكونها ومنطق طبيعتها الراهنة

أ - في البنى الجغرافية والتاريخية والبشرية

ب - في البنى الاقتصادية والسياسية

٥ - مستقبل العلاقات ومقتضيات المصلحة الوطنيّة والقومية

أ - ما بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

I - التباين والاختلاف في فهم الهوية والكيان في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

II ـ التباين والاختلاف في التعاطي مع الصيغة بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

III ـ التباين والاختلاف في معنى السيادة الوطنية بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

IV ـ التباين والاختلاف في شان التحرير وموقع المقاومة منه بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

V ـ التباين والاختلاف في موضوع الاستقلال والعلاقات مع سوريا والارتباط بينهما في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

VI ـ التباين والاختلاف بالنسبة للنظام السياسي وتركيب السلطات بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

α ـ الاختلاف بالنسبة لرئاسة الجمهورية

β ـ الاختلاف بالنسبة إلى مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري والوزراء

γ ـ الاختلاف بالنسبة للسلطة التشريعية

VII ـ التباين والاختلاف حول شؤون الحريات العامة وخاصة حرية التعليم والإعلام بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

٦ ـ ما نحن مختلفون عليه مع السوريين وما نحن عليه متفقون

العلاقة المميّزة مع سوريا فعل إرادة وقرار، كذلك هو القرار الوطني اللبناني المستقل، شأن تصميم وإرادة. لا شيء مكتوباً في الجغرافيا، كما لا شيء يحتمه التاريخ، والطبيعة كما الجغرافيا والتاريخ أثقال يحملها القرار ويتجاوزها، أو ينوء تحتها ويسقط. والسياسة بجوهرها فعل إرادة وقرارٌ يتجاوز الأثقال، كل الأثقال الجغرافية والتاريخية والمجتمعية، ويطل على الحرية والمعنى. إنه المعنى، معنى الوجود، (المجتمعي)، المكون للحرية.

قد يبدو للوهلة الأولى ان العلاقات اللبنانية السورية مكتوبة في الجغرافيا إذ إن لبنان محاط بسوريا من كل الجهات وهي طريقه الوحيد إلى الداخل. بعد التدقيق يبدو ان الجغرافيا نفسها إنما هي كذلك بقرار سياسي واعٍ قوامه قرار الحرب مع إسرائيل وإقفال الحدود معها. فان تكون سوريا مدخل لبنان الوحيد على الداخل فنتيجة لقرار سياسي لبناني يجعلها كذلك، ويكتفي بها كحدود وحيدة له. فالذي اعطى الجغرافيا اهميتها ومظهر حتمية مسالكها هو القرار السياسي.

يقتضي فهمُ العلاقات مع سوريا البدء ببحث تاريخها وواقعها في الأمس، مروراً بأُسسها الإيديولوجية وبواقعها اليوم، ومن ثمّ الانتقال إلى تحليل أُسسها الموضوعية وصولاً إلى المستقبلين: مستقبلها المرسوم في طبيعة الأمور وثقلها، وذاك الواجب رسمه في ضوء مقتضيات المصلحة الوطنية والقومية لكل من البلدين الشقيقين.

١ ـ تاريخ العلاقات وواقع الأمس: تباين أنظمة وتوتر علاقات

التاريخ المعني هو التاريخ السياسي، لأن اهم العلاقات بين بلدين هي العلاقات السياسية التي تحكم، في مجال العلاقات الدولية، العلاقات الأخرى. والتاريخ المعني هو التاريخ الحديث، بمعنى استمرارية الذاكرة الاجتماعية والذاكرة السياسية المتمثلة في استمرارية البنى او في استمرارية ميراثها. والحقوق ليست تاريخية بقدر ما هي وضعية راهنة. والحق التاريخي، كجعبة الساحر، بئر تحتوي على جميع الحجج والمبررات والبراهين. فما من حق مزعوم إلّا وله سند تاريخي، إذا أُحسن نبش التاريخ وانتقاء الأحداث فيه. حتى الصهاينة قد يجدون في التاريخ ما يستطيعون به تبرير احتلالهم لفلسطين. إنه مَعينُ تبرير لا قعر له ولا حدود، وغالباً ما يُستخدم كوسيلة إيديولوجية لإذكاء صراع او تبريره. فقد اضحى إحدى ادوات الصراع السياسي. التاريخ الحديث، بما هو متلازم مع الحقوق في آنيتها ومع استمرارية البنى المجتمعية والسياسية والاقتصادية، هو الأكثر اهلية لإيضاح الوقائع والعلاقات في حقيقتها الموضوعية الفعلية، وهو المعين الأجدى لتفسير وفهم البنى القائمة.

فواقع الأمس القريب بين لبنان وسوريا يرسم علاقات استقلالية تامة بين البلدين، هي استمرار لعلاقات الاستقلالية لكل منهما عن الآخر عبر التاريخ الحديث.

تميّز تاريخ لبنان الحديث عن تاريخ سوريا، بكيانية بارزة، نشأت وترعرعت مع بداية الفتح العثماني واستمرت حتى يومنا هذا. لبنان اقتُطِع إمارة للمعنيين، تتمتع باستقلالية كافية، وَلَّدت بُنَى اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة به، ميَّزته واعطته فرادة وخصوصية لم يعرفها سواه من الأقطار المشرقية الواقعة تحت الحكم العثماني. ثم إنّ سوريا لم تعرف التوَحُّد في إطار كيانيتها الراهنة طيلة الحكم العثماني وما قبله، إذ بقيت مجزأة وباستمرار إلى ولايات متناحرة. والعلاقات بين لبنان وسوريا في إطار هذا الواقع التاريخي كانت علاقات تناحر مستمر بين الإمارة والولايات السورية، وبصورة

خاصة ولاية الشام، حتى وقعت في آخر عهد الإمارة الشهابية بين سندان والي الشام ومطرقة والي عكا، وعانت بعضاً مما عرفه لبنان اليوم من حروب اهلية، استمرت عشرين سنة، انتجت نظاماً للبنان، نظام المتصرفية، صَغَّر حجمه واعطاه بعضَ الاستقلالية الذاتية واتبعه لحاكم يُعيّنه الباب العالي.

انتج نظام المتصرفية، على مدى خمسين سنة من الاستمرارية، انعزاليةً عن الداخل السوري والعربي وارتباطاً بمقولة المعبَر وهمزة الوصل بين الشرق والغرب، التي وضعت لبنان، في تصور ابنائه وقادته، على مسافة واحدة من البعد والقرب مع الغرب الأوروبي والشرق العربي.

تعززت هذه الصورة لدى اللبنانيين خلال الحرب العالمية الأولى وما رافقها من تعسّف واستبداد وظلم من قبل العثمانيين، وما استتبعها من انقاذ (!!) على يد فرنسا وبريطانيا (كما بدا في حينه)، وما ترتب عليه من انتداب لهما على لبنان وسوريا وفلسطين والعراق.

ربط الانتداب بين لبنان وسوريا كما فرّق بينهما. ربط بينهما في إخضاعهما لإدارة واحدة ومفوض سامٍ وبما خلق بينهما من مصالح مشتركة في المجال الاقتصادي والمالي من سكّ الحديد إلى الجمارك إلى النقد إلى سواها من المصالح العامة، وفرّق بينهما بتثبيت الكيانية السياسية لكل من الولايات العثمانية معدلة وفقاً لنظرة جديدة نابعة من مصالح الانتداب، مع مراعاة ظاهرية لبعض الوقائع الكيانية التاريخية الموضوعية.

مع إعلان دولة لبنان الكبير اعتبر البعض ان الدولة اللبنانية الجديدة اعتدت على سوريا بسلخ الأقضية الأربعة ومدن الساحل عن ولاية الشام وضمها إلى دولة لبنان، بينما اعتبر اللبنانيون ان الأقضية الأربعة والمدن الساحلية أُعيدت إلى لبنان لأنها سلخت عن الإمارة في سنة ١٨٦٠ وهي مدن واقضية لبنانية تم إلحاقها بولاية الشام بموجب تسوية بين السلطة العثمانية والأوروبيين سنة ١٨٦٤ حين وُضع نظام حكم المتصرفية.

مع النضال من اجل الاستقلال في ظل الصراع البريطاني الفرنسي تكونت

طبقة من السياسيين الوطنيين في كل من لبنان وسوريا سعت إلى الاستقلال في ظل الدعوة العربية، ولما تمكنت منه سعت، كل في ما خصها، إلى إقامة دولة الاستقلال التي حصلت. فمع مطلع العهد الاستقلالي في البلدين بدا التباعد على اشده بينهما نتيجة خيارات سياسية متناقضة إن في الاقتصاد وإن في السياسية.

بعد إنشاء دولة إسرائيل عرف كل من لبنان وسوريا توجهاً مختلفاً في انظمتهما ساهم إلى حد كبير في التباعد بينهما وفي تكوين علاقات تصادمية متوترة طيلة عقدين من الزمن. عرفت سوريا الانقلابات العسكرية والحكم العسكري المتناوب تبعاً للظروف مع فسحات من الديموقراطية البرلمانية، اما في لبنان فتثبتت الديموقراطية البرلمانية وعرف النظام نوعاً من الاستقرار الذي ادى إلى ازدهار اقتصادي وانتعاش ثقافي كبيرين. وعرفت سوريا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والضمور الاقتصادي، فبدا وكان لبنان يحيا ويزدهر على حسابها وحساب الانظمة العربية الأخرى التي عانت ما عانت منه سوريا من عدم استقرار وضمور. وزاد في تراكم سوء التفاهم احتواء لبنان واستقباله لجميع الوافدين إليه من معارضي الأنظمة في سوريا والبلاد العربية حتى اصبح قاعدة لنضالهم جميعهم ضد الانظمة القائمة في بلدانهم. ولم يكن لبنان او حكمه منحازاً في استضافته لمعارضي الانظمة الهاربين إليه، مؤيداً لهم او متدخلاً في شؤونها، بقدر ما كان نظام حرياته يتسع للجميع على اختلافهم وعلى تناوب الأدوار من موقع المعارضة إلى مراكز الحكم والعكس. وزاد في تباين الانظمة، حريةُ الصحافة في لبنان التي كانت تتسع اعمدتها للتعاطي بالشؤون السياسية لسائر البلدان المجاورة بما لم تعتَده ولم تطق تحمله. فكانت الصحافة اللبنانية موضع شكوى دائمة من الانظمة العربية ومن سوريا بصورة خاصة، بحكم الجوار وتاثير الصحافة اللبنانية فيها بالرغم من منعها في سوريا والحؤول دون وصولها إلى القراء السوريين.

صراع مستمر بين نظام حريات وبين انظمة اوحدية، استُخدمت فيه جميع الوسائل المطلة على رغبة تدمير هذا النظام المشاكس الفاضح لجميع

الممارسات، والذي لا سر فيه يحفظ ولا ستر يغطي عورة او شائبة. وزاد في حدة الصراع ضد النظام اللبناني قدر الازدهار الذي حققه نظامه الاقتصادي، وقدر البحبوحة الظاهرة التي انتجتها حرياته، وصلابة صمود الديموقراطية فيه بالرغم من جميع المداخلات ومحاولات التهديم. كما زاد في حدته ايضاً خوف العدوى؛ فالحرية معدية، فكان لا بد من منع العدوى تحايلاً وبالاستفادة منها لقمعها وتهديم مؤسساتها في غفلة من اهلها وهم في زهوة سُكرهم بقدراتها ونجاحاتها متغافلين عن هناتها.

واقعُ الأمس، صراعُ انظمة بين قمع سياسي وحريات سياسية، وبين توجيه اقتصادي وحريات اقتصادية، وبين حرية تملك وانتقال ومراقبة ملكية ومنع انتقال، بين نظام برلماني ديموقراطي وانظمة اوتوقراطية اكثرها تقدماً حكم عسكري يعطف على الضعيف من منطلق وحدة الطبقة غير انه مساوٍ بالسوء لها جميعها من حيث كبت الحريات ومنعها.

على قاعدة هذا التباين والصراع في الانظمة ترتبت علاقات بين لبنان وسوريا تميزت بالبرودة وتراكم الخلافات، وبقدر من علاقات الجوار البرّانية التي كانت تكبر وتصغر تبعاً لارتياح الحاكم السوري او عدم ارتياحه نسبة لثبات ومتانة قاعدة حكمه او قلقها وضعفها. هذه هي القاعدة التي حكمت العلاقات بين البلدين منذ القطيعة في سنة ١٩٥١، دون ان يحصل اي مسعى جدي من اي طرف منهما لتحسينها او تطويرها او عقلنتها او وضع اسس ثابتة لها تستند إلى طبيعة المصالح المشتركة المشروعة لكل منهما. محاولة يتيمة للقاء وتفاهم تمت بين الرئيسين عبد الناصر وفؤاد شهاب ترتبت عليها علاقات استمرت ما استمرت الجمهورية العربية المتحدة، عادت بعدها العلاقات إلى طبيعة الصراع السابقة. وعلى قاعدة هذا الصراع وتلك العلاقات تراكمت نظريات إيديولوجية مواكبة بررت ذاك الصراع او اعطته اسسه النظرية ومهدت للمراحل اللاحقة من التدخل والعلاقات التي تجاوزت اسس الصراع السابقة، خالقةً واقعاً جديداً يحاول، هو الآخر، ان يولد إيديولوجية تبريرية جديدة.

٢ ـ الاسسس الإيديولوجية للعلاقات اللبنانية ـ السورية في واقعها القائم على تباين الأنظمة التاريخي وتوتر العلاقات

تدرجت تلك النظريات الإيديولوجية من تبرير العداء إلى تبرير التوحد والتدخل إلى ما بينهما من تبرير ودعوة لعلاقات جوار عادية.

أ ـ نظرية العداء

ترسخت نظرية العداء في التيارات المعادية للعروبة، تلك الحالمة بعلاقات خاصة مع الغرب وبخاصة مع فرنسا. نشأت قبل الانتداب في حركات التحرر المعادية للعثمانيين، وترسخت في عهد الانتداب مع ما أُضيف إليها من اوهام حول فرنسا والغرب ورعايتهما للاقليات، وخاصة للمسيحيين منهم. وزاد في عداء هذه التيارات للعروبة التقدمية، الصعودُ القومي مع الموجة الناصرية ووقوف لبنان الرسمي ضدها متحالفاً مع تيار العروبة البريطانية التقليدية. تمثلت هذه التيارات في عقائديات اهمها: الانتماء الفينيقي في مواجهة الانتماء العربي، والقومية اللبنانية في مواجهة القومية العربية والسورية. وقد غلبت الصفة الطائفية المسيحية على حاملي هذه الإيديولوجيات.

إنتشرت الفينقة في الأوساط اللبنانية انتشاراً موازياً للسيطرة السياسة للفئات والقوى التي كانت تحملها. فغزت كتب التاريخ والتعليم والإعلام الرسمي والخاص، وباتت الأوصاف الاجتماعية تتخيل صفات للفينيقيين وتلصقها بلبنانيي اليوم من مثل الشطارة الفائقة في التجارة وكسب المال وسواها من الأوهام والتخيلات. وسعت لإحياء تاريخ قضى من آلاف السنين، قافزة من فوق آلاف السنين، متجاهلةً الشعب والجغرافيا والتاريخ، مبتدعةً اسطورات واوهاماً فرضتها على الواقع واعادت تركيب واقعٍ هابطٍ من علياء الخيال على شاطىء لا صلة له بجوار ولا علاقة له بتاريخ ولا بشعب.

وعلى قاعدة الفينقة والتاريخ الغابر رست نظرية القومية اللبنانية ولبنان الموصوف بذاته، والذي لا حاجة به إلى أيّ انتماء خارج ذاته ولا إلى شيء خارج الفينقة لوصفه وتحديده هويةً وانتماءً وقوميةً. فالإنسان فينيقي، والأرض

لبنانية بـ «حدود طبيعية»، والقومية لبنانية، والهوية لبنانية، والتاريخ لبناني، واللغة لبنانية.

نظرية انقطاع كلي عن المحيط والجوار تحمل بذور عداء وتعالٍ هي اقرب إلى العنصرية منها إلى الانعزال. وربما كان لتلك العنصرية اثرها في بعض مظاهر العنف والبربرية التي رافقت بعض احداث ومجازر الحرب.

وفي تصارعها مع النظريات والإيديولوجيات المعادية تجسدت القومية اللبنانية عداءً لكل ما هو عربي وسوري، وكرهاً غريزياً ترسّخ من خلال عمليات الصراع والأحداث المتكررة من سنة ١٩٥٨ إلى سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ مروراً بجميع مراحل الحرب وبخاصة السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ و ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ و ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ و ١٩٨٩. وزادت في نمو هذا العداء ورسوخه مظاهرُ التدخل السوري العسكرية والسياسية، في الشان اللبناني على مدى مراحل الحرب وبعده.

ب ـ نظرية التجاور والعلاقات الطبيعية

اما نظريات التعاون والتفاهم من موقع الجوار فقد حجبتها، لدى الطرفين، نظريات الصراع. فمطالب الانفتاح والتعاون، على اساس الحوار بين دولتين مستقلتين جارتين بينهما مصالح مشتركة تترتب عليها علاقات طبيعية كما يترتب عليها إنشاء مؤسسات موازية على غرار اية علاقات بين اي دولتين جارتين، لم تلقَ من يصغي إليها في اي من البلدين. فمطلب تبادل التمثيل الدبلوماسي واجهته سوريا وما تزال بعدائية نابعة من إيديولوجية التوحيد، ومطلب الانفتاح والتعامل الطبيعي مع السوريين كانت تواجهه تيارات الفينقة والقومية اللبنانية بعداء نابع من إيديولوجية الانعزال. لم يستطع لبنان وسوريا، عبر خمسين سنة من الاستقلال والتجاور، ان يقيما بينهما علاقات طبيعية عادية كتلك التي اقامها لبنان مع الأردن مثلاً او مع العراق. فانتفاء التمثيل الدبلوماسي قطع الحوار واقفله في وجه التعاطي اليومي العادي. والتعاطي العادي اليومي هو الذي يخلق العلاقات الطبيعية، عكس التعاطي بمناسبة الأزمات والخلافات الذي غالباً ما يكون صدامياً وغالباً ما يولد التوتر

ويبعث العداء. من إغفالات الجمهورية الأولى، جمهورية الميثاق والاستقلال ـ (وهي اولى لأنها اول جمهورية استقلال وإن كانت ثانية دستورياً، دستور ١٩٤٣، وجمهورية الانتداب جمهورية دستور ١٩٢٦ هي جمهورية ما قبل الأولى وعدم استحقاقها الكنية لأنها بدون استقلال، وجمهورية الطائف ودستور ١٩٩٠ هي جمهورية ما بعد الأولى ولم تستحق الكنية بعد لعدم تمتعها بالسيادة والاستقلال التامين) ـ من إغفالاتها عدم سعيها لإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وقد يعود السبب في إغفال هذا الأمر الهام إلى انه يوم كان ممكناً، اي في العهد الشهابي، تمت الوحدة بين مصر وسوريا فكانت سفارة لبنان في مصر تقوم بالمهمتين معاً، ولما وقع الانفصال بقي الحكم اللبناني على صداقته مع عبد الناصر رافضاً تبادُلَ التمثيل مع سوريا خشية اعتبار الخطوة اعترافاً بالانفصال وموقفاً معادياً لعبد الناصر. ففاتت الفرصة التاريخية الوحيدة التي كان يمكن فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا، وتحولت إلى عداء مضاعف بعد محاولة الانقلاب التي قام بها القوميون السوريون في لبنان والتي لقيت عطفاً من الانفصاليين في سوريا.

لم تعرف العلاقات اللبنانية السورية وضعاً عادياً هو الأقرب إلى العلاقات الطبيعية إلّا في عهد الوحدة مع مصر ايام الجمهورية العربية المتحدة. وفي ما عدا تلك الفترة التاريخية القصيرة، شكل التوتر والجفاء والبعد اساس العلاقات بين البلدين غير متاثر بتعدد الأنظمة في سوريا وتقلبها من يمينية إلى يسارية ومن مدنية إلى عسكرية.

ج ـ نظريات التوحد والاندماج

في مقابل نظريات العداء لسوريا والعرب، نمت تيارات عدة في لبنان تدعو إلى الوحدة والاندماج مع سوريا والعرب او إلى إحدى الوحدتين السورية او العربية. وقد حملت التيارات والإيديولوجيات الداعية إلى الوحدة العربية والوحدة السورية قوى تغلب عليها، شارعياً، الصفة الطائفية الإسلامية (التيار العروبي والتيار الناصري)، كما تغلب في قيادتها واحزابها الرئيسية وعقائديتها الصفة العلمانية (كحزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب القومي السوري

الاجتماعي وحركة القوميين العرب).

وللدعوات الحزبية هذه خصوصية تميزها عن الطابع الطائفي الذي صُبغت به شارعياً. فالمسيحيون الذين وعوا عمق المشكل السياسي التعايشي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان والشرق، عملوا من خلال وعيهم هذا إلى إيجاد الحلول الجذرية والحضارية له، فاقبلوا على الدعوات القومية العربية والسورية، كما اقبل بعضهم على الشيوعية. إنها دعوات خلاص وإنقاذ بالنسبة للمسيحيين لأنها تثبِّت، على قاعدة القومية او الأممية، مساواتهم السياسية مع المسلمين، وتبعد عنهم ما عرفوه تاريخياً في دار الإسلام من إبعاد عن الحياة السياسية او من دونية فيها.

غير ان الطابع الطائفي الذي اتسمت به دعوة الوحدة العربية، وسلوكها سياق الرغبة الإسلامية في التوحد من منطلق الانتماء الديني، خففت من اندفاع المسيحيين نحوها ومنعت انتشارها شعبياً في صفوفهم. كما ان التركيز على مطلب الوحدة السياسية الاندماجية وتجاهل الخصوصيات الوطنية جعل الغالبية من اللبنانيين تتردد في تلبية الدعوة وتحسب الف حساب لمصير الخصوصيات في ظل الوحدة والاندماج، حتى فشلت وحدة الجمهورية العربية المتحدة فاعطت للمترددين زخماً وحججاً ودعّمت موقف العروبيين المطالبين باحتساب الخصوصيات الوطنية من ضمن الانتماء القومي واعتبارها المنطلق الأساسي له. الانتماء القومي الصحيح هو الذي ينطلق من احترام الخصوصيات الوطنية والاستقلال الوطني ويبني الفسحة القومية على الاعتبارت المشتركة التي تتعدى الخصوصيات والاستقلال إلى التعاون والتوحد المطلوبين لإنماء وتعزيز المصالح الوطنية لا لإلغائها او طمسها.

لعبت هذه الدعوات الحزبية دوراً اساسياً في العلاقات اللبنانية السورية وشكلت وجهاً من اوجه الصراع والتوتر المستمرين في العلاقات. وقد اعتادتها الحياة السياسية اللبنانية فباتت، بالرغم من ضعفها، تشكل جزءاً هاماً منها. غير انها تحولت في مراحل الحرب عن دورها السياسي المعروف وعملت

كقواعد وادواتٍ لنظريات التدخل السورية في الشأن الوطني اللبناني، مشكّلةً امتداداً عملانياً للحكم السوري في لبنان.

د ـ النظريات التي برّر بها السوريون تدخلهم في الشأن الوطني اللبناني

إندرجت نظريات التدخل في لبنان حول مقولتين اساسيتين: مقولة الحق القومي ومقولة امن النظام والدفاع عن النفس. ففي باب الأولى اندرجت نظريات حماية المقاومة الفلسطينية، ونظريات حماية المسلمين والوطنيين والدفاع عن حقوقهما، ونظرية منع الاقتتال والمذابح في بلد شقيق، وتلبية نداءات الاستغاثة من المواطنين او بعض المسؤولين او من الأهل في لبنان. وفي باب الثانية اندرجت نظريات منع العدوى والاقتتال الطائفي من الانتقال إلى سوريا، ومنع وصول الفوضى إلى سوريا، وحماية امن النظام السوري باستباق الأمور وتلافيها تدخلاً في لبنان، وقد طرحت احياناً نظرية حق الجار القوي في رعاية الجار الضعيف والتدخل بشؤونه على غرار رعاية الاتحاد السوفياتي لشؤون فنلندا ورعاية الولايات المتحدة الأميركية لشؤون بعض بلدان اميركا اللاتينية، والذي اعطى الحق للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالتدخل والرعاية يعطي الحق عينه لسوريا في لبنان.

جميع هذه النظريات طرحت خلال مراحل الحرب، وفي كل مرحلة كانت لإحداها افضلية. بدأ التدخل السوري في لبنان تحت عنوان الحق القومي ورايته الدفاع عن المقاومة الفلسطينية. ثم تطور مع تطور الأحداث فشمل حق الدفاع عن الوطنيين والمسلمين في لبنان، ثم انتقل بعد رجحان كفة الفلسطينيين والوطنيين في الحرب إلى نظرية منع المذابح والاقتتال الطائفيين.

ما هو مقدار الصحة في هذه النظرية وهل هي نظرية حق أم نظرية قوة؟ لا وجود في ترتيب الحقوق لما يُسمى بالحق القومي فلا هو حق وضعي ولا هو حق طبيعي. وإن رغب البعض في اعتباره من الحقوق الطبيعية فهو ملك للشعوب وفي إطار حدودها الوطنية المحضة، اي في إطار الحدود التي يعطيها القانون الوضعي (الدستوري والدولي) لسيادة الشعب، كل الشعب.

الحق المُبَرّر الوحيد للتدخل من باب نظرية الحق القومي هو ذاك الذي يستند إلى الحق الدولي الوضعي، وهو ما مارسته سوريا بتدخلها تلبية لطلب الشرعية اللبنانية المشهود عليه عربياً ودولياً. وهو التدخل الذي حصل في إطار قوات الردع العربية، وقد انتهت شرعية هذا التدخل بناء لطلب السلطات الشرعية اللبنانية في سنة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، يوم ابلغت حكومة شفيق الوزان مؤتمر القمة العربي استغناءها عن قوات الردع العربية وطلب سحبها وإنهاء مهمتها. فكل تدخل سابق لمؤتمري القاهرة والرياض وكل تدخل لاحق لمؤتمر القمة في فاس وسابق لاتفاق الطائف هو تدخل خارج إطار اي شرعية او حق، وهو من باب القوة المحضة. اما الاستغاثات من بعض اطراف السلطة او من بعض اطراف الشعب وفئاته فلا ترتب سنداً حقوقياً للتدخل ولا تعطي الحق فيه. إنها مجرد ذرائع لتبرير القوة وليست حقوقاً. التدخل المبرر الثاني هو الذي حصل بنتيجة مؤتمر الطائف وطلب الشرعية اللبنانية من السوريين التدخل وفقاً له. والتدخل هذا فقد شرعيته بعد الإخلال بالاتفاق وعدم تنفيذ بنوده واحترام التواريخ والمهل المحددة فيه، والسكوت الرسمي عنه لا يعطيه ايّة شرعية، علماً ان شرعنته تستلزم خطوة ميسورة قوامها التمديد الرسمي للمهل المحددة في اتفاق الطائف على ان يتم وفقاً للأصول الدستورية.

اما نظريات التدخل من باب الحماية والدفاع عن النفس فهي من اخطر النظريات لأنها تفتح الباب واسعاً لتدخل الجميع (بمن فيهم إسرائيل) وهي تشكل تدخلاً سنده الوحيد القوة المجردة. فحماية امن الذات عن طريق استباحة امن الغير ليست امراً مشروعاً ولا مقبولاً إلّا في منطق القوة ومنطق هيمنة القويّ على الضعيف: إنه تماماً منطق الحمل والذئب. وإذ لكل قويٍّ من هو اقوى منه، فهي سلسلة من التدخلات المستمرة التي تحوّل القانون الدولي إلى شريعة غاب والعلاقات الدولية إلى علاقات توتر دائم. إن حق التدخل خارج إطار الحدود الوطنية لا يمكن ان يُبَرّر إلّا بشرعية اكبر من الشرعية الوطنية واكثر اهمية منها في مراتب الشرعيات. للشرعية الدولية وحدها ان تتجاوز الشرعية الوطنية وضمن شروط محددة حصراً منعاً للتعسف والتجاوز.

العدو قد يستخدم هذا الحق (المزعوم). إسرائيل تستخدمه وتعتدي يومياً على الجنوب اللبناني بطيرانها ومدفعيتها، كما تحتل جزءاً من الأرض اللبنانية بموجب النظرية إياها، نظرية حماية امنها تدخلاً في امن الآخرين وعلى حساب امن الآخرين. اما الصديق فليس له ان يستبيح امن صديقه تطبيقاً لهذه النظرية او لأية نظرية اخرى. الصديق يتعاون وينسق مع صديقه ويحترم سيادته واستقلاله وحرياته. وكل تصرف يتجاوز التعاون المبني على احترام السيادة والاستقلال، يصبح تعدياً وتسلطاً.

ونظريات التدخل ليست كافية في ذاتها لتحقيقه، ولا بد لها من وسائل تبرر استصدارها وتستدعي غطاءها. وقد استخدمت وسائل عدة على مدى امتداد الحرب اعطت ثمارها وما تزال.

٣ ـ واقع العلاقات اليوم بين سوريا ولبنان

إن بحث العلاقات في واقعها الراهن يقتضي وصفها من الناحيتين السياسية والاقتصادية ومن حيث انعكاس نتائجها بين اللبنانيين.

والموضوعية المطلقة والحقيقة العارية مطلوبتان في البحث، خاصة وان الهدف منه ليس نقض العلاقات او تعكيرها بل تحويلها إلى علاقات مميّزة فعلية، وإنما على اساس الصدق والصداقة لا على اساس الرياء والتبعية. إن التشريح البارد للعلاقات السورية اللبنانية رغبة حقيقية بعلاقات ممتازة مميزة اساسها في المودة والقربى المضافتين إلى المصلحة. مودة الجوار وقربى الانتماء وكلاهما فعلي ومعاش. غير أن السياسة والوطنية تقتضيان الأخذ بالمصلحة اساساً إلى جنب العاطفة والعصبية. والبحث البارد مطلوب لتثبيت علاقات متينة، لا آنية ولا عابرة. ومتانة العلاقات تقتضي وعياً كاملاً للمصلحة الوطنية مضافاً إلى الشعور بالمودة وإلى الانحياز بالعصبية.

أ ـ العلاقات السياسية الراهنة

يبدو من حيث السياسة ان واقع العلاقات قد تحول بفعل الحرب إلى غير نقيضه المنتظر. فبدل ان يتحول التوتر السابق في العلاقات إلى صداقة

وانسجام وتعاون، إذا به يتحول إلى السيطرة على المؤسسات وإلى تنظيم شبكة من العلاقات الضابطة والضامنة لاستمرار السيطرة.

المؤسسات السياسية الأساسية ثلاث: مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.

تمت السيطرة المطلقة على مجلس النواب في عملية صيف ١٩٩٢. عملية شكلية، اسميت مكابرةً انتخابات، تمت بموجبها السيطرة على مؤسسة مجلس النواب، سيطرة بالجملة وسيطرة بالمفرق، ضبطٌ للمؤسسة وضبطٌ للكتل وضبطٌ للنواب فرادى: مجلس مرعيّ القرار، مشلول العصب، الأدوار فيه مرسومة ولا احد يخرج عنها للتعاطي في اساسيات الأمور اي في اصول تنفيذ اتفاق الطائف وفي استعادة السيادة والقرار الوطني المستقل وفي التحرير وفقاً للمصلحة الوطنية الحقيقية.

اما مؤسسة مجلس الوزراء فقد بدات محاولات السيطرة عليها مذ تقرر إقالة حكومة الرئيس سليم الحص التي ازالت حالة التمرد واجرت الاصلاحات الدستورية ووَحّدت العاصمة وانهت الحرب وباشرت بتنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً جدياً. جرت اولى محاولات السيطرة على مجلس الوزراء عن طريق تأمين اكثرية الثلثين فيه، مع تاليف الحكومة الثانية في عهد الرئيس الهراوي، اي حكومة الرئيس عمر كرامي. وقد استُغِلّت رغبة خاصة لدى الرئيس بتوزير بعض المقربين منه لفرض اكثرية معينة من ثلثين، على مجلس الوزراء. إلّا انه وبالرغم من السيطرة على اكثرية ثلثي اعضائها، بقيت حكومة الرئيس كرامي تتمتع بحد ادنى من هامش الاستقلالية في اتخاذ القرارات. وقد يعود ذلك إلى وجود بعض الوزراء الذين يتمتعون باستقلالية في الراي وبثبات في القناعات والمواقف الوطنية ومن الذين ساهموا عن قناعة في وضع اتفاق الطائف وكانوا من المتمسكين بتنفيذه وفقاً لأصوله، كما ان شخصية رئيسها وتاريخ شعبيته السياسية وما يترتب عليهما من احترام للذات ومن تمسك بتراث العائلة الوطني، افسحت جميعها لإمكان النقاش والجدل الديموقراطيين

والتمسك بحد ادنى من الاستقلالية. اما الإطباق الكامل فوقع مع التآمر على حكومة الرئيس كرامي وتعيين حكومة الرئيس رشيد الصلح التي استسلمت فاستُخدمت لتمرير الانقلاب على الاتفاق، وقد اضحى مجلس الوزراء من يومها تحت السيطرة الكاملة التامة. وقد زاد إطباق السيطرة مع حكومة الرئيس رفيق الحريري. فقد بالغت حكومة الحريري في الانحراف عن خط اتفاق الطائف واصول تاليف الحكومات فيه، إذ اعتمدت وتعمّدت إبعاد القوى السياسية الممثلة للطوائف المسيحية، (فهي حكومة لا تمثيل فيها للمسيحيين من غير مسيحيي الشمال)، واعتمدت وتعمّدت توزير تكنوقراط بدلاً من السياسيين، اي توزير مجموعة من الذين لا موقع سياسياً لهم ولا مسؤولية ولا رصيد شعبياً يحافظ عليه، فاضحت السيطرة على مؤسسة مجلس الوزراء، بهم وبزملائهم الوافدين من مجلس النواب المعين، اشد اطباقاً مما هي على مجلس النواب.

اما رئاسة الجمهورية فقد كانت المبادِرة في طلب التدخل. إن الممارسة التي تميز بها عهد الرئيس الهراوي لجهة التعامل مع المسؤولين السوريين لم يعرفها اي عهد سابق بالتعاطي مع اي طرف خارجي، شقيق او صديق او عدوّ. إن الرئيس يستدرج التعاطي السوري في الشان اللبناني استدراجاً استقوائياً ضد من يفترض انهم خصومه. فلم يكن السوريون راغبين بهذا القدر من التورط في الشان الداخلي اللبناني، وإن كانوا راغبين فقد أُعطي القدر الكافي من الصلاحيات لإيقافهم وسواهم عند الحدّ الذي لا تسمح الوطنية والسيادة والاستقلال بتجاوزه. وتقديري انهم ما كانوا ليضاموا لو منعوا من التورط إلى هذا القدر في زواريب السياسة الداخلية اللبنانية، وفي توليتهم شؤون التحكم بها، لأن تامين المصالح السورية الأساسية لا يمر حتماً وبالضرورة عبر التحكم بالسياسة الداخلية اللبنانية. اما وقد امكن ان تمر عبرها فلم يرفضوا، وليس مطلوباً منهم ان يرفضوا، فالحرص على لبنان وسيادته واستقلاله هو اولاً واخيراً شان المسؤولين اللبنانيين.

إلى جنب التحكم هذا في مؤسسات الحكم الرئيسية، اقام عدد من

المسؤولين السوريين شبكة من العلاقات المباشرة المعروفة مع العديد من الأطراف اللبنانيين (احزاباً وقوى وشخصيات) كردائف بديلة للعلاقات الرسمية وكوسائل ضغط غير مباشرة.

ب ـ العلاقات اللبنانية ـ السورية من حيث تطلع اللبنانيين ونظرتهم إليها في واقعها الراهن اليوم

يُقسم اللبنانيون من حيث تطلعهم إلى العلاقات اللبنانية السورية الراهنة إلى فئتين: فئة من هم ضدها عن كراهية، وفئة من هم ضدها عن ود. واما فئة من هم معها، فكثرة انتهازية وقلة تابعة منفذة وهم في مطلق حال لا يحسبون عند العدّ الجدي.

تمَيّز في فئة من هم معها، قلة كانت سابقاً، وقبل النفوذ السوري في لبنان، منحازة إلى الموقف السوري عن قناعة قومية وعن إيمان بمصير مشترك واحد للبلدين، تحولت بعد استفحال النفوذ السوري في لبنان إلى فئات منفذة ملتصقة بالموقف السوري إلى حد انتفاء تمايزها انتفاء مطلقاً. إنها قلة، صادقة في تعاملها مع السوريين وصادقة في تعاملها مع ذاتها، غير ان ظاهر تبعيتها يفقدها كل وزن او تمثيل شعبي لبناني. يضاف إلى هذه الفئة فئة المنفذين الميليشيويين، وهي قلة تابعة عن انتهازية مشفوعة ببعض العصبية، وهي إن لم تكن في مصاف الفئة الأولى من حيث الصدق إلّا انها تفوقها من حيث الفعالية والنفوذ والانصياع، وقد استخدمت وما تزال ادوات في مسار الحرب وكادوات في مسار السلام، وهي تشكل عمدة العلاقات اليوم بين البلدين. يحيط بهذه الفئات جيش من الانتهازيين الذين امّوا تباعاً المواقع جميعها، دليلهم الوحيد الأوحد في تطوافهم ذيل السلطان المنتصر. فقد التصقوا بالإسرائيليين يوم اجتاح الإسرائيليون لبنان وكانوا طليعة مَن عمل لنصرتهم وفي خدمتهم، ولما انسحب الإسرائيليون تحولوا إلى حضن من انتصر بعدهم حتى استقروا اليوم في حضن المنتصر السوري بانتظار الانتقال إلى حضن آخر إن اعطاهم الله عمراً ليزامنوا منتصراً آخر. الفئات الثلاث هذه تعتمد في التعامل مع المسؤولين السوريين طريقة تلقي الأوامر والتنفيذ،

قرارها هو القرار السوري، ذاتيتها منعدمة، وهي تمنع عن نفسها حتى حق المبادرة خوفاً من الخطأ المؤذي للسمعة العطرة.

فئات ثلاث يكرهها اللبنانيون وإن كانوا يرهبون جانب الفئة الميليشيوية ويبدي بعضهم ظاهر التفاف حولها. والواقع ان الفئات الميليشيوية، بحكم استمرار تحكمها بمؤسسات الدولة، ما تزال تجمع حولها، عن انتهازية او عن خوف، جماعات من المؤيدين الرُّحَل التي تُخيِّم مؤقتاً في حماها.

اما فئات اللبنانيين المعارضين لسوريا وهم ضدها وضد العلاقات معها، فبعض من بقايا الانعزالية السابقة وكثرة يحركها عداء مستجد للعلاقات بسبب ما تنتجه هذه العلاقات من هيمنة ومصادرة للقرار الوطني. بعض هذه الفئات عارض اتفاق الطائف عن عصبية وحقد، ثم اتت تطورات الأحداث من حيث النكول في تطبيقه فبدت وكأنها تعطيه الحق في معارضته. اغلبية المنتمين إلى هذه الفئات المعارضة هم ابناء انتماء وطني شامل، باستثناء القلة المعارضة من موقع الانعزالية المحضة والتي يغلب عليها طابع الانتماء الطائفي المسيحي. إن المعارضة اللبنانية، لسوء تنفيذ اتفاق الطائف وللسكوت المذعن الذي ابدته السلطات اللبنانية حياله، تكاد تكون معارضة شاملة وإن غير موحدة. فهي تجمع المعارض من موقع العداء الأصلي لسوريا، والمعارض من موقع العداء لِما توهم انه اتفاق الطائف، والمعارض من موقع الاستقلالية اللبنانية، والمعارض من موقع العروبة الوطنية معاً.

إني اعارض هذا النمط الراجح اليوم من العلاقات اللبنانية السورية من موقع الحرص على عروبة لبنان ومن الموقع الوطني اللبناني ومن موقع الحرص على سوريا وعلى علاقات لبنان المميزة بها.

اعارضه من موقع العروبة، لاعتقادي الراسخ ان النمط الحالي من العلاقات يبعد اللبنانيين عن العروبة بدل ان يقربهم منها وبدل ان يثبّت ماحسموا بشانه في اتفاق الطائف. إن الإقرار بالانتماء العربي للبنان والهوية العربية كان وما يزال بحاجة إلى نموذج من العلاقات الحضارية التي تحترم كيانية لبنان،

التي اقر الاتفاق عينه بنهائيتها، وتحترم سيادة اللبنانيين وقرارهم الوطني المستقل. اما العلاقات التي تبدو حلولاً للمسؤولين السوريين محل المسؤولين اللبنانيين في القرار وإدارة شؤون البلاد الداخلية فهي علاقات مدمرة لكل شعور بالانتماء العربي، وتعطي مثالاً سيئاً للعلاقات التي يحلم اللبنانيون ببنائها على قاعدة واساس هذا الانتماء العربي: علاقات إنماء وتطور ودفع للشعور الوطني، بينما يعكس الواقع المعاش علاقات معيقة للشعور الوطني ومقلّة منه وغالباً ما تبدو قاهرة ومذلّة له.

واعارضه من موقع الوطنية اللبنانية، لإصراري على ان طريق الانتماء القومي الصحيح هو ذاك الذي يمر عبر الانتماء الوطني الصحيح، وعبر احترام المواثيق والاتفاقات المعبرة عن احترام الإرادات الوطنية، وعبر استدراج لقائها، عن مصلحة ورغبة وعصبية لا عن قهر وفرض وتبعية. والكلام هذا ليس تشكيكاً بالعلاقات مع سوريا ولا هو دعوة لعدائها بل هو دعوة صريحة صادقة لعلاقات مميزة معها مبنية على قاعدتي العروبة والوطنية.

يحاول بعض اللبنانين، تبرعاً عن سورياً وتعزيزاً لمواقعهم لديها، النيل من موقع الوطنيين المطالبين بتنفيذ التعهدات معها وبخاصة تلك الواردة في اتفاق الطائف. يرددون كلاماً يعفي سوريا من تعهداتها حيال لبنان وينمّ عن استسلام وتنكّر للإرادة الوطنية ليس باسوا منه للإضرار بالعلاقات مع سوريا وليس باسوا منه لإذكاء العداء حيالها. وقد سمعنا بعضه في معرض الرد على مطالبتنا بتنفيذ اتفاق الطائف وتذكير السوريين بمندرجاته.

لا ليس صحيحاً ان اتفاق الطائف هو مسالة إصلاحات سياسية. إنه ايضاً وقبل كل شيء مسالة سيادة. وليس صحيحاً ان السؤال عن السيادة يعني إفقاداً للثقة بين لبنان وسوريا. وليس صحيحاً ان سوريا معنية وحدها دون اللبنانيين بشان السيادة اللبنانية كي يصبح سؤالها عن سيادة لبنان وتطبيق اتفاق الطائف إفقاداً للثقة بينها وبينه. وليس صحيحاً ان سوريا معنية بالشان اللبناني بينها وبين ضميرها فقط بحيث يصبح سؤالها عن اتفاق الطائف

غرضية وعداء. وليس صحيحاً ان سوريا معنية بالبقاء او بالخروج من لبنان تبعاً لاطمئناننا إلى سلامة وضعه وشعورها بحاجته إلى رعايتها الأمنية. سوريا معنية بتنفيذ ما تعهدت بتنفيذه وليست وحدها طرفاً فيه. فمجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية ودول اللجنة العربية الثلاثية العليا، والشعب اللبناني والدولة اللبنانية، واهل الطائف الذين وقّعوه نيابةً عن الشعب والدولة، جميعهم معنيون بتنفيذ الاتفاق وبالسؤال عن مصيره. وليس صحيحاً ان التبخير الدائم للسياسة السورية في لبنان هو تركيز للثقة بين البلدين، فالثقة لا تتركز إلّا بالمكاشفة الصادقة، وبتنفيذ التعهدات، وبالإصرار على السيادة، وبالتنبيه الدائم إلى اصول العلاقة ومرتكزها، لمنع تحولها، بحكم ضعف الطرف اللبناني وقوة الطرف السوري، إلى علاقات هيمنة من القوي على الضعيف وإلى علاقات تبعية من الضعيف للقوي. والكلام هذا ليس زرعاً للشكوك بين لبنان وسوريا وليس استثارةً للعداء بل هو دعوة صادقة للثقة الحقيقية وللعلاقات المميزة كما نص عليها الاتفاق. ليس التبرير الدائم للسياسة السورية في لبنان، اياً كانت تلك السياسة، تركيزاً للثقة بين البلدين. والتبرع الدائم لإصدار التبرير على انه قناعة ذاتية هو افضل طريقة لزرع الشكوك والتباعد والبغضاء، وهو افضل وسيلة لتضليل الصديق وصرفه عن فهم حقيقة مشاعر اللبنانيين حياله وحقيقة موقفهم منه.

الكلام هذا له معناه بقدر ما للاتفاق من معنى. اما إذا تعاملنا مع الاتفاق على انه ورقة وُضعت لتجاوز عقبة او مرحلة، او تنازل كلامي لتمرير مشاريع سياسية معينة، فيصبح الاتفاق خديعةً كبرى اربأُ بايٍّ من الذين وَقّعوا عليها ان يكون قد تصرف كمطية لها.

فهل يعتقد الخائفون من فقدان الثقة بين لبنان وسوريا ان صمتهم الاسترضائي عن عدم تنفيذ الاتفاق يخدم مصلحة الثقة بين البلدين؟ وهل هو طبيعي ان يستحق العشرون من ايلول ١٩٩٢ فيعقد البكمُ الألسنَ حتى عن السؤال؟ وهل تناسي العهود والمواثيق والاتفاقات دافعُه الحرص على تمتين

الثقة بين البدين ام الاسترضاء؟ وهل التبرع بالاجتهادات الإرضائية الاسترضائية، ولو على حساب الاتفاق والقانون والشرعية والوطن، يعزز العلاقات المميزة ويخدم الوطن؟

من يُرِد تعزيز الثقة بين لبنان وسوريا، يتمسك بالعهود والمواثيق ويسعَ إلى تقنين العلاقات وتشريعها، ويرفض سياسة الأمر الواقع، لأن سياسة الأمر الواقع هي سياسة القوي على الضعيف وليست علاقات اخوية مميزة. الوجود السوري اليوم في لبنان هو وجود الأمر الواقع. ونحن نطلب ان يشرعن هذا الوجود وفقاً للأصول: إمّا تنفيذاً للاتفاق فانسحاباً إلى البقاع، وإما تمديداً شرعياً ومحدداً بناءً لطلب السلطات الشرعية اللبنانية. فإن كان بقاء القوات السورية حاجةً امنيةً او سياسيةً او وطنيةً او قوميةً، فما على السلطات اللبنانية التي تشعر بضرورة هذه الحاجة سوى التقدم من المجلس الأعلى المنصوص عليه في معاهدة الأخوة والصداقة بطلب التمديد لهذه القوات، ومن ثم المصادقة على قرار المجلس الأعلى وفقاً للأصول. امّا ان تبقى الأمور على ما هي عليه، خارجةً على الوضع الشرعي وعلى الاتفاق وعلى الكلام المسموح، فمصدر تشكيك دائم في العلاقات اللبنانية السورية، وثغرة مفتوحة على جميع الاحتمالات: من الاستنساب والاعتباطية في التعاطي السوري مع لبنان، إلى استدراج التدخلات المعادية بغية تخريب العلاقات بينهما.

الموقف هذا منبعه القناعة بوجوب العلاقات المميزة بين البلدين وهو يُطرح من موقع الحرص على الصداقة والأخوة، وهو كلام حق يراد به حق. وليس كمثله كلام مجلس الشيوخ الأميركي مثلاً، الذي ظاهره جزء من حق، وانما يراد به العداء لسوريا فقط. وهذان مثلان حيّان على الكلام من موقع الصداقة والأخوة وعلى الكلام من موقع العداء. فعندما تاتي المطالبة إياها، (مطالبة مجلس الشيوخ الأميركي في صيف ١٩٩٣) بتنفيذ اتفاق الطائف، في سياق خدمة إسرائيل والضغط على سوريا واستخدام لبنان كساحة ابتزاز، وإغفال سيادته حيال إسرائيل وتَنَكّرُها حيال سوريا، تصبح عداءً واستفزازاً. وعندما تاتي في سياق المطالبة بتنفيذ التعهدات، تثبيتاً للثقة وصدقاً في

التعامل وحرصاً على السيادة والاستقلال والأخوة، تكون مطالبة حق وصدق وصداقة وكرامة.

ليس كمثل المتبرعين الدائمين للدفاع عن السياسة السورية في لبنان، ادعياء صداقتها، إيذاءً للعلاقات اللبنانية السورية. وليس كمثلهم تضليلاً للسوريين في تعاطيهم مع اللبنانيين. وليس كمثل الذين يتلقون الأوامر والرغبات او يفترضونها ويحاولون فلسفتها وإصدارها قناعات وتنظيرات، إيذاءً للوطن وتضليلاً للمواطنين. وليس اسوا من المُتاجر بالعداء لسوريا سوى المُتاجر بالرياء حيالها.

إن استمرار الوضع الراهن بين لبنان وسوريا يشكل إعاقة لنمو العلاقات بينهما وفق ما يقتضيه الانتماء العربي الصادق من تنامٍ في علاقات الصداقة والود ومن تراجع في علاقات العداء. وتنامي العلاقات المطلوب على اساس الصداقة والاحترام والعلاقات المميزة يستلزم وضعَ حد سريع لنمط العلاقات القائمة واستبداله بنمط من العلاقات المبنية على اساس التعاقد الحر بين البلدين وعلى اساس تطويرها في منحى المصالح الموضوعية المشتركة المدعمة بقرار سياسي حاسم نابع من خيار مصيري نهائي. ما هي هذه المصالح الموضوعية المشتركة وما هو خيار لبنان وقراره في ضوء مصلحته الوطنية العامة؟

٤ ـ طبيعة العلاقات وأسسها الموضوعية: نتائجها المرتقبة وفقاً لمنطق تكونها ومنطق طبيعتها الراهنة

العلاقات في اسسها الموضوعية على نوعين: علاقات مرسومة في بنى التكوين الجغرافي والتاريخي والبشري وعلاقات مرسومة في البنى الحياتية الاقتصادية والسياسية. فبقدر ما نرى البنى التكوينية تَعِدُ بإمكان تعاون وتنسيق وتكامل، نرى البنى الحياتية تُضمِرُ تبايناً وتباعداً.

أ ـ في البنى الجغرافية والتاريخية والبشرية

إن وحدة الموقع والجوار والحدود المشتركة كلها مكتوبة في الجغرافيا وهي تفرض قدراً من التعاون في حده الأدنى التواصل والانفتاح. والتواصل والانفتاح يفتحان نحو الغرب باباً من لبنان ونحو العرب والشرق باباً من سوريا؛ تكامل في عبور ولقاء بين عالمين، سوريا ولبنان في قلبيهما. لغة الجغرافيا لغة واعدة بتقارب ولقاء ليست باقل وعداً منها لغة البشر. فالقوم على لغة فعلية واحدة تتقارب في لهجتها كلما دنت من نقاط التواصل وتبعد كلما بعدت عنها. لهجات القوم متأثرة قرباً بحدود الولايات العثمانية. فتقارب اللهجات والبشر يكبر في حدود الولاية الواحدة ويضعف كلما نأت الحدود وتعددت الولايات. بشرٌ تجمعهم لغة واحدة ولهجات متقاربة متفاهمة وارض متصلة، عناصر تقارب وتفاهم حفرها التاريخ في الحجر والبشر. إلا ان التاريخ إياه قد حفر ايضاً إلى جنب تلك العناصر التواصلية عناصر كيانية وشخصيات وطنية متباينة متمايزة. فلسنا شعباً واحداً، نحن شعبان شقيقان لكلٍّ شخصيته المستقلة الخاصة. العرب شعوب شقيقة وليست شعباً واحداً؛ إنها شُعَبٌ متحدرة من أصل واحد وشعوبٌ صهرتها في بوتقة الأخوة فاعلةٌ حضاريةٌ مشتركةٌ واحدةٌ هي فاعلة اللغة وتواصل التاريخ والأرض. إن النقاش حول وحدة الشعوب وخصوصياتها يقتضي، لحسن الرؤيا، بعض التخلي عن العصبيات الموروثة. إن الإقرار باختلاف وتمايز الشعوب والشخصيات لا يضير العروبة او ينتقص من مسلتزماتها ومترتباتها، كما وان الإقرار بالأخوة واواصر القربى لا يضير الوطنية ولا يغفل حقوقها ولا يشكل خطراً لا على كيانيتها ولا على استقلاليتها. وفي مطلق حال اكُنّا شعباً واحداً او شعبين شقيقين، فليس في طبيعة الشعب الواحد ما يحتم العيش في تنظيم مجتمعي واحد (اي في إطار وحدة سياسية واحدة) كما ليس في طبيعة الشعبين الشقيقين ما يحول دونها. إنما الإيضاح اساسي وضروري لإظهار الخصوصيات الوطنية ولاحترامها، لأنها الأساس في كل تعامل صحيح ثابت وناجح. وكل إغفال لتلك الخصوصيات من موقع الجهل بها او بما يترتب عليها، او من موقع التجاهل

والإهمال، يهدد العلاقات بالانهيار عند الهزة او التجربة الأولى، لأن التجاهل يراكم العداء والحقد والضغينة ويطلقها جميعها دفعة واحدة في ساعة غفلة.

فما هي العلاقات التي ترتبها تلك المعطيات الطبيعية في الجغرافيا والبشر والتاريخ؟

المعطيات الطبيعية تتيح ولا تحتم، تتيح إمكانات ولا تحتم شيئاً، لا بناءً ولا تصرفاً. ومن يعتقد غير ذلك فصاحب غرضية يسعى إلى تشييد بناء إيديولوجي يستر به غرضيته. وليس كالانتساب إلى طبيعة الأشياء، فعلاً وفعاليةً في دنيا الإيديولوجيات، فأفعل الإيديولوجيات واشدها تأثيراً هي، من بعد تلك التي تنتسب إلى اللّه تعالى وتُبنى على كلامه، تلك التي تنتسب إلى المعطيات الطبيعية وتبنى عليها. والأرض واللغة والقوم من المعطيات الطبيعية الأكثر استعمالاً وما تزال.

المعطيات الطبيعية المشتركة بين لبنان وسوريا تتيح للبلدين إمكانات تقارب وتكامل وتعاون ثابتة ومتينة، إذا أُحسن الإفادة منها وأُحسن البناء عليها. تكامل معطيات طبيعية، واواصر قربى بين البشر تسهّل التقارب والتفاهم والتعاون. اسس للبناء إذا رغب البناؤون. والبناء عملية قرار سياسي مرتبط بنوع العلاقات التي يُنوى بناؤها؛ فعلاقات السيطرة تنتج علاقات تصادم وصراع، وعلاقات الاحترام والصداقة تنتج علاقات تعاون وتنسيق.

هذه هي حدود البنى الطبيعية من ارض وتاريخ وبشر، وكل مبالغة فيها تَسَتُّرٌ على غرضيات ورغبات منبتها في السياسة لا في الطبيعة. الطبيعة تتيح ولا تفرض، السياسة هي التي تقرر في ضوء إتاحة المعطيات الطبيعية وفي ضوء الممكنات والإتاحات الأخرى، وبالأخص إتاحات وإمكانات الإبداع والخلق والحرية. فلا الوحدة مكتوبة في طبيعة العلاقات بين لبنان وسوريا، ولا التلازم بينهما مكتوب. التعاون متاح ومستحب إذا رغبت السياسة.

ب - في البنى الاقتصادية والسياسية

إن اختلاف البنى الاقتصادية والسياسية في كلّ من البلدين والتباين الكبير بينهما إثبات لما سبق وتقدم من إمكانات البنى الطبيعية وعدم حتميتها.

فالبنى الطبيعية هي إياها منذ سنوات طوال، والعلاقات بين البلدين على توتر دائم، والنظم التي بناها كل منهما تتناقض تناقضاً كاملاً وتتباعد إلى اقصى الحدود.

فالاقتصاد اللبناني اقتصاد يقوم على حرية المبادرة الفردية وحرية التملك وحرية الانتقال وحرية نقل الأموال والبضائع وحرية التجارة والنظام الاقتصادي الحر، بينما يقوم الاقتصاد السوري على ضوابط كبيرة لهذه الحريات وعلى توجيه اقتصادي وملكية عامة، وحدٌّ من الانتقال في الأموال والأشخاص والبضائع.

والنظام السياسي اللبناني نظام برلماني يعتمد الحريات العامة وتعدد الأحزاب ويصونهما ويعتمد الديموقراطية وسيلة لاختيار الحكام والوسائل الديموقراطية لتناوبهم في الحكم، كما وللحريات السياسية فيه (حرية الراي والتعبير والنشر والاجتماع والتظاهر والتجمع والأحزاب والعمل السياسي...) من بين الحريات العامة اهمية كبرى لأنها تُميّز كيانه. اما النظام السياسي السوري فيقوم على حكم الحزب المسيطر (الأقرب إلى حكم الحزب الواحد) ويعتمد مبدا حرية الجماعة بدل حرية الأفراد ويقدمها عليها، مما يحد من الحريات العامة وبخاصة الحريات السياسية؛ فالإعلام موجه، والحريات السياسية محصورة، واختيار الحكام يمر عبر الآلية الحزبية الحصرية ويعتمد قاعدة الاستمرارية لا التناوب.

فمن حيث النظم الاقتصادية التي تناقضت عبر النمو المستقل الطويل لكل منها، ليس التعاون مكتوباً في طبيعتها بل المكتوب هو التزاحم والتناقض. وبديهي أن التناقض في الأنظمة الاقتصادية والتباين بينهما يفرض علاقات من التزاحم وصعوبات في التعاون. فكل اقتصاد سيحاول الإفادة من مواقع القوة فيه لاستغلال مواقع الضعف عند الآخر. فإن تُركت إلى طبيعتها ستجنح العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى علاقات تزاحم وتصادم. وعلاقات التزاحم هي خير علاقات لتصويب الإنتاج وتطويره، شرطها حرية السوق وتساوي

الأنظمة في احترام آلية السوق احتراماً كاملاً بعيداً عن اي توجيه او دعم. وحرية السوق وتحرير الاقتصاد يقتضيان جهداً سورياً كبيراً لإعادة النظر بأُسس الاقتصاد السوري. وإمكانات التعاون المتكافىء خارج إطار إعادة النظر السورية بأُسس الاقتصاد السوري ستنعكس إما إعادة نظر لبنانية في أُسس الاقتصاد اللبناني، مما يعني محاولة اغتياله، وإمّا تسخير العلاقات السياسية بين لبنان وسوريا لخدمة الاقتصاد السوري على حساب الاقتصاد اللبناني، ومحاولة استغلال السوق اللبنانية لإنماء الاقتصاد السوري على حساب الاقتصاد اللبناني، وهي ايضاً محاولة لاغتيال الاقتصاد اللبناني. إن الحل المرتجى الوحيد لإقامة علاقات تعاون صادقة ومتكافئة بين البلدين على الصعيد الاقتصادي هي في تحرير الاقتصاد السوري من معوقات التوجيه وتملّك القطاع العام، وفي خلق سوق مشتركة على اساس من الحرية الاقتصادية، تضمن التكامل الإنتاجي والمنافسة في خدمة افضل استهلاك، والانفتاح الكامل في خدمة افضل استثمار. شرط النجاح في السوق المشتركة يكمن في تامين الحرية والتكافؤ النظامي، وإلّا تبقى العلاقات الاقتصادية تابعة للعلاقات السياسية وتتحوّل من علاقات هيمنة سياسية إلى علاقات استغلال اقتصادي.

اما من حيث النظم السياسية فالاختلاف والتباين اكبر وادهى: النظام اللبناني نظام حكم يقوم على تعدّد الأحزاب السياسية وعلى حرية العمل السياسي وعلى نظام ديموقراطية تناصفية مركبة يرمي إلى تامين غايتين محددتين: حماية معلنة ومكشوفة وصريحة للعيش المشترك السياسي بين المسلمين والمسيحيين على قاعدة المساواة واستمرارها اياً كانت التحولات والتغيرات، وحماية معلنة وصريحة للحريات العامة وللحريات السياسية منها بصورة خاصة. اما النظام السياسي السوري فيقوم على قاعدة حكم الحزب المسيطر (حزب البعث)، وهو اشبه بنظام حكم الحزب الواحد، وعلى الحد من حرية العمل السياسي وصولاً إلى مراقبتها، وعلى عدم الاعتراف بالحريات العامة واقتصاره على الاعتراف بما يسمى حرية الجماعة التي تترجم عملياً بحرية الطبقة او الفئة او الجماعة الحزبية الحاكمة. تباين كبير في الأنظمة ابرز

نتائجه في وسائل اختيار الحكام وفي وسائل انتقال السلطة وتجددها. إختيار الحكام في النظام اللبناني يتم بطريقة الاختيار الديموقراطي المعروفة: الانتخابات العامة. اما في سوريا فيتم الاختيار بطريقة الاستفتاء الشعبي المغلف بالانتخاب، كما هي الحال في العدد الأكبر من انظمة المنطقة. ثم إنّ النظام السوري نظام رئاسي بينما النظام اللبناني نظام برلماني، الأول يحصر السلطات كلها في الرئيس بينما يوزعها الثاني على سلطات عدة منفصلة متوازنة. واما تجدد الحكم والتناوب فيه فشأن ديموقراطي يعرفه لبنان ويمارسه بينما يجهله النظام السوري ولا يعرف سوى قاعدة الاستمرار في الحكم على قاعدة استمرار حكم الحزب الحاكم واستمرار قيادته.

إن التعايش بين هذين النوعين من الأنظمة على قاعدة التعاون المتكافىء هو تعايش اقرب إلى الاستحالة منه إلى الإمكان. اي ان استمرار الحكام وثباتهم في النظام السوري يعطيان النظام قوة لا تتوفر عادة في الأنظمة الديموقراطية التي يتم فيها تناوب الحكام. كما ان النهج الضابط للحريات وللعمل السياسي يعطي النظام السوري هيبة ورهبة لا يتمتع بها عادة حكام الأنظمة الديموقراطية حيث حرية الإعلام تتناول بالنقد الحاكم والمحكوم على السواء، وحيث الرجل العام اكثر تعرضاً للتناول والنقد من سواه. ثم إنّ رئاسية الحكم السوري تعطي النظام وحدة واوحدية في القرار ومرجعيته لا تتوفر في اي نظام ديموقراطي برلماني حيث تعدد مراجع القرار وتعدد المراجعة بشانه مطلوبان ومرغوبٌ فيهما، وهما من مقاييس الديموقراطية ومعاييرها الأساسية.

يستحيل التعاون المتكافىء خارج إطار التعاقد الحر الواضح في حفظ السيادة والاستقلال بين هذين النوعين من الأنظمة ولا بد من علاقتهما التعاونية التنسيقية في إطار الأمر الواقع وعدم الوضوح التعاقدي الضامن للسيادة والاستقلال من هيمنة لأحدهما على الآخر، والأرجح ان يكون النظام المهيمن هو النظام الذي يتمتع فيه الحكام باستمرارية اكبر وبصلاحيات وإمكانات اوسع. العلاقات بين النظامين اللبناني والسوري في إطار التعاون

تعني، وبعيداً عن اي رغبة او قصد، هيمنة للنظام السوري على النظام اللبناني.

فإذا ما تركت العلاقات لطبيعة امرها فمصيرها الحتمي محاولة للهيمنة من النظام السوري سيقابلها عاجلاً او آجلاً محاولة من النظام اللبناني لتصحيح الأوضاع، فنعود إلى دائرة التصادم والعداء، اياً كانت أوضاع الهيمنة والتسلّط واياً كانت وسائلها. النتيجة الحتمية الوحيدة لعلاقات الهيمنة إعادة توليد العداء اللبناني لسوريا وإعادة توليد الأسس الموضوعية لتجدد علاقات التوتر والصراع. وإلّا فالخطر الأكبر الذي يتهدد لبنان هو انتقال العدوى من النظام السوري إلى النظام اللبناني وقتل الحرية فيه تحت ستار التعاون والتنسيق. وعندها يصبح قتل النظام اللبناني قتلاً عمداً، ويصبح الدفاع المشروع عن النفس واجباً وطنياً. إن الحماية الوحيدة والواجبة للنظام اللبناني، اي لنظام الحريات والعيش المشترك، هي في احترام سيادة لبنان واستقلاله، اي في تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لأصوله. إن التهاون بشأن السيادة التامة المنجزة والسريعة وبشأن استعادة القرار الوطني المستقل بصورة كاملة وتامة، هو تهاون يقارب الخيانة لأنه يعرض لبنان إلى الضياع إمّا بالهيمنة وإمّا بالعدوى وكلاهما اسوأ من الآخر.

٥ ـ مستقبل العلاقات ومقتضيات المصلحة الوطنية والقومية

إقتصر البحث على معطيات الأمور الموضوعية دون التعرض إلى الرغبات والقرارات السياسية. ابقينا البحث فيها إلى مستقبل العلاقات لأن المعطيات الموضوعية، كيانيةً كانت ام حياتيةً، ليست هي التي تقرر مستقبل العلاقة، السياسة هي التي تقرر. وفي الرغبات لا بد من تقصّي كلتا الرغبتين السورية واللبنانية على حقيقتيهما. والرغبتان أُبديتا من خلال مشاريع سياسية معينة: فالرغبة السورية أُبديت في الاتفاق الثلاثي والرغبة اللبنانية أُبديت في اتفاق الطائف. تقتضي الرغبتين في دراسة مقارنة، دراسة للنص في ظاهره وفي مخفيه، لما قيل في سواد كلماته ولما قيل في بياض ما بينها.

أ ـ ما بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

يشمل التباين والاختلاف بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف جميع الأمور الاساسية: من فهم الارتباط بين الهوية والكيان، إلى موضوع التعاطي مع الصيغة، إلى معنى السيادة، إلى موقع التحرير. من الحل وصيغة تحقيقه، إلى الارتباط بين الاستقلال والعلاقات مع سوريا، إلى تركيب النظام السياسي، وإلى احترام الحريات وصونها. لكل منهما منطق وسياق وطابع يميّزه. الاتفاق الثلاثي إعلان نوايا ورغبة سورية لا طاقة برايي للبنان على تحمّلها مع محافظته على مميزاته كوطن نهائي عربي الهوية والانتماء، سيّد حرّ مستقلّ ذي نظام جمهوري برلماني يتمتع بصيغة فريدة للعيش المشترك ونظام فريد من الديموقراطية التناصفية المركبة. إن الحدود التي عبر عنها اتفاق الطائف هي اقصى ما يستطيع لبنان ان يعطي من اجل العلاقات المميزة مع سوريا وان يحتفظ بذاته. كل تجاوز لحدود اتفاق الطائف في منحى الاتفاق الثلاثي يفقد لبنان خصوصياته ويفقده ذاته، وماساة لبنان اليوم ان الاتفاق الثلاثي يطبق فيه تحت ستار اتفاق الطائف. وقد يكون في الإيضاح إفادة لإظهار مدى الانقلاب الذي حصل على اتفاق الطائف من خلال تطبيقه ولإظهار مدى الحرص الذي ابداه المؤتمرون في الطائف على تحرير لبنان وعلى سيادته واستقلاله وعلى حرياته وعلى صيغته ونظامه الفريدين.

I ـ التباين والاختلاف في فهم الهوية والكيان بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النص في الاتفاق الثلاثي:

« لبنان بلد حر مستقل وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً، وهو عربي الهوية والانتماء وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها. وتجسد الدولة هذه المبادىء في كل الحقوق والمجالات من دون استثناء. وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها».

النص في اتفاق الطائف:

«لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسّد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء».

يؤكد اتفاق الطائف نهائية لبنان الوطن ويربط بين الهوية والانتماء العربيين وبين نهائية الكيان. إتفاق الطائف قناعة وتسوية تاريخية وليس إقرار إذعان وانتصار كما يوحي الاتفاق الثلاثي. يؤكد لبنان على عروبته بقدر تاكيد العرب على خصوصيته وكيانيته.

والاختلاف بين النصين لجهة ترتيب تجسيد المبادىء المطلوب من الدولة يؤكد مجدداً هذا الترابط بين العروبة والكيانية اللبنانية. فبينما تجسيد المبادىء ليس مطلوباً في الاتفاق الثلاثي إلّا لكون لبنان مؤسساً وعاملاً وملتزماً مواثيق الجامعة العربية، يفرض اتفاق الطائف تجسيد المبادىء لكون لبنان مؤسساً وملتزماً مواثيق الأمم المتحدة ايضاً، وبديهي القول إن تجسيد الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة إنما يعني التاكيد على السيادة والاستقلال بقدر ما يعني تجسيدُ الالتزام بمواثيق الجامعة العربية التاكيدَ على تجاوزهما في منحى التعاون والتنسيق. كما ان الاختلاف في الترتيب يؤكد عدم اقتصار دور لبنان على المجال العربي وحده وتعديه في إطار السيادة والاستقلال إلى العالم اجمع مروراً بجيمع الحلقات الوسيطة كحركة عدم الانحياز مثلاً.

إن الفرق جوهري بين النصين ويعني فهماً مختلفاً للعروبة. العروبة في الاتفاق الثلاثي عروبةُ قوميةٍ كلية، بينما هي في اتفاق الطائف عروبةُ قوميةٍ ديموقراطية حضارية. مع القومية الكلية لا مكان للوطنية. بينما القومية الحضارية تعتمد الوطنية منطلقاً واساساً. مع عروبة الاتفاق الثلاثي كيانية

لبنان الوطن مرحلية ومنفتحة على إمكان تجاوزها، ومع عروبة اتفاق الطائف كيانية لبنان الوطن نهائية لا يمكن تجاوزها، قد لا يكون اهل الاتفاق الثلاثي قد وعوا هذه الفروقات في حينه، فهي في باطن النص الذي كتبوا ولم تظهر إلّا عندما كشفها اتفاق الطائف بنصه.

II ـ التباين والاختلاف في التعاطي مع الصيغة بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«▫ ... وفي عودة الأمن والسلام إلى الوطن وقيام النظام الديموقراطي الصحيح فيه....

▫ إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى ....

▫ من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم إلغاء النظام الطائفي....

▫ تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس منتخب، مشروعاً تحدد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النيابي.

▫ إذا لم يقر المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ في المئة، ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني.

▫ إذا لم يُقَرّ المشروع عندئذ يتقرر حكماً إلغاء الطائفية في التمثيل والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها، وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث».

النصوص في اتفاق الطائف

«▫ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

□ إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

□ مع انتخاب أول مجلس على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

إلغاء النظام الطائفي يشكل في الاتفاق الثلاثي ارتقاءً نحو ديموقراطية صحيحة بينما هو في اتفاق الطائف هدف وطني. الديموقراطية مسطحة في الاتفاق الثلاثي وكذلك النظرة إلى التطور والرقي، اما اتفاق الطائف فيعني أن الديموقراطية مرتبطة في لبنان بالعيش المشترك وانها بالتالي ديموقراطية مركبة تناصفية وليست ديموقراطية بسيطة مسطحة على قياس العدد وشكله. ويذهب اتفاق الطائف بعيداً في الربط بين الديموقراطية والعيش المشترك إلى حد نزع الشرعية عن أية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. فالسلطة التي تقوم على اغلبية العدد وحدها هي سلطة ساقطة لعدم الشرعية بموجب اتفاق الطائف بينما هي الغاية وعنوان الصحة في الاتفاق الثلاثي. والاتفاق الثلاثي يرمي إلى إلغاء النظام الطائفي دون الإشارة إلى استبداله بنظام آخر ودون استهداف العلمنة التي هي المبر الوحيد المقبول لإلغاء النظام الطائفي، بينما يرمي اتفاق الطائف إلى إلغاء الهيمنة الطائفية ويحرص على الإبقاء على بعض النظام الطائفي، كصمام امان للعيش المشترك وكحماية في القضايا المصيرية، من خلال استحداث مجلس للشيوخ يتولى القضايا المصيرية ويتكون على اساس طائفي (تتمثل فيه العائلات الروحية). والإلغاء في اتفاق الطائف إلغاء متدرج ومن خلال هيئة وطنية تدرس وتقدم الاقتراحات

تباعاً، بينما الإلغاء حتمي وحكمي في الاتفاق الثلاثي بمجرد انقضاء عشر سنوات (النصف الأول من المجلس المنتخب الثالث) حتى ولو لم يُقر الإلغاء من قبل الشعب او ممثليه.

III ـ التباين والاختلاف في معنى السيادة الوطنية بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«□ أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية وطنية يلتزمها أفراده وتتركز على المبادىء التي تحدد هوية لبنان وانتمائه إلى محيطه العربي، ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان إلى التنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا... تطلب مساعدة سوريا في أثناء إعادة التأهيل في المجالات الآتية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

□ حل الميليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على اختلاف أنواعها والعمل على انصهار عناصرها وطنياً وانخراطها في مؤسسات الوطن.

□ لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك **ريثما** تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية».

النصوص في اتفاق الطائف:

«□ بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية: ... وضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة هدفها بسط سيادة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية.

□ الإعلان عن حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر...

□ تعزيز قوى الأمن الداخلي: فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء... ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات...

□ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية...

□ تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ... بعد إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية الفترة تقرر الحكومتان... إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر... كما يتم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم وزمن تواجد القوات السورية في هذه المناطق وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها...».

إختلافات اربعة تميّز اتفاق الطائف عن الاتفاق الثلاثي لجهة السيادة. إختلاف شكلي يعبر عن المنحى العام لكل من الاتفاقين، وثلاثة اختلافات جوهرية تتناول الميليشيات والجيش والانسحاب السوري من لبنان.

لا يوجد في الاتفاق الثلاثي، من حيث الشكل، عنوان وبحث مستقل في شان السيادة، بخلاف ما ورد في اتفاق الطائف، الذي افرد باباً اساسياً خاصاً اسماه: «بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية». ليست السيادة في الاتفاق الثلاثي من اولويات الأغراض المطروحة، بعكس ما هي عليه في اتفاق الطائف إذ كانت فيه الهمّ الأساسي الأول الموازي لهمّ الإصلاح. وبالتالي فليس مستغرباً ان لا يفرد لها الاتفاق الثلاثي باباً مستقلاً وان لا يعنى بها عناية مباشرة، بينما الإصرار عليها في اتفاق الطائف وعلى ان تتم بالقوى اللبنانية الذاتية إصرار لا يقابله سوى الإصرار على الإصلاح والتحرير. والاختلاف الشكلي هذا اختلاف معبر عن جوهر مكنونات كل من الاتفاقين وعن الهمّ الأساسي في كل منهما.

يثبت الفرق هذا من خلال الاختلافات المتعلقة بالتعاطي مع إعادة تاهيل

الجيش ومع حل المليشيات ومع الانسحاب السوري من لبنان.

بالنسبة للجيش يرسم الاتفاق الثلاثي إعادة تاهيل مرعية من قبل السوريين تدريباً وتوجيهاً وإعادة تاهيل عقائدية متكاملة مضبوطة ومرعية. بينما لا ينص اتفاق الطائف على اي من تلك المترتبات المقيّدة للسيادة وإنما يفرض إعادة توحيد للجيش وفقاً لمشيئة لبنانية محضة دون الحاجة إلى ايّ مساعدة أو توجيه.

اما الميليشيات فقد نص اتفاق الطائف على حلها وتسليم أسلحتها للدولة وإمكان استخدام بعض عناصرها في قوى الأمن عن طريق فتح باب التطوع فيها للجميع وإعطائهم دور حرس حدود بتوزيعهم على المحافظات. اما الاتفاق الثلاثي فقد نص على استيعاب عناصر الميليشيات في مؤسسات الدولة تماماً كما تم التنفيذ وخلافاً لنص الاتفاق وروحه. فالحظر الذي فرضه اتفاق الطائف على دخول الميليشيات إلى الجيش لم يُحترم، فاستُوعبوا وفقاً للاتفاق الثلاثي على المستويات العسكرية كافة وحتى على مستوى الضباط. واما الحل الذي قرره اتفاق الطائف عن طريق توسيع قوى الأمن فلم يُؤخذ به وأُهمل.

اما انسحاب القوات السورية من لبنان فقد حدد لها اتفاق الطائف آلية واضحة سبق لنا واسهبنا في شرحها، وقوامها وجوب إعادة تمركز القوات السورية في مهلة اقصاها سنتان اعتباراً من إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية في البقاع وضهر البيدر وعين داره حتى حمانا، وإذا اقتضت الضرورة بعض النقاط العسكرية الأخرى التي يتم الاتفاق عليها مع السلطات اللبنانية، وعلى ان يعقد اتفاق بين الحكومتين لتحديد معالم هذا الوجود في البقاع ومدته ونوعه، وماهية العلاقات بين القوات السورية فيه مع السلطات اللبنانية. أما الاتفاق الثلاثي فقد نص على وجود القوات السورية وبقائها إلى امد غير محدود بزمن ولا باستحقاق. الاستحقاق الوحيد الذي وضعه الاتفاق الثلاثي استحقاق معنوي يستحيل تقييمه وتوقيته وتقديره: «... وذلك **ريثما** تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتاهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو

الحقيقي من الصديق وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية». والله وحده يعلم تاريخ حلول **ريثما**.

IV ـ التباين والاختلاف في شان التحرير وموقع المقاومة منه، بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النص في الاتفاق الثلاثي

«▫ تحرير لبنان: الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة. ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه. توفير كل الإمكانات وحشد كل الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب بشرياً ومادياً باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

▫ دعم الصمود الجنوبي...

▫ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥...

▫ التمسك باتفاق الهدنة...».

النص في اتفاق الطائف:

«▫ تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي: ...

▫ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ ...

▫ التمسك باتفاق الهدنة...

▫ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب...».

المنطق بين الاتفاقين مختلف من اساسه. إتفاق الطائف يحمل رغبة في

تحرير الأرض مرفقة برغبة فصل قضية لبنان عن قضية الشرق الأوسط، فلبنان معني بتحرير ارضه والقرار الذي ينص على تحرير ارضه لا علاقة له بالقرارات التي تتعلق بالدول التي احتُلت اراضيها في حرب ١٩٦٧. لبنان معني بالقرار ٤٢٥ دون سواه واتفاق الطائف يحمل ميلاً ورغبة في فصل موضوع القرار ٤٢٥ عن موضع القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨. لذلك اكد اتفاق الطائف على الشرعية الدولية كوسيلة اولى للتحرير محتفظاً بحق لبنان باعتماد الوسائل كافة من اجل تحرير ارضه في حال فشل الشرعية الدولية. اما الاتفاق الثلاثي فالرغبة فيه واضحة في إبقاء الارتباط بين القضية اللبنانية وقضية الدول التي احتلت ارضها في سنة ١٩٦٧ إذ الأولوية فيه للمقاومة ولتصعيدها كوسيلة اولى للتحرير. وواقع ما ينفذ اليوم في لبنان هو الارتباط الذي نص عليه الاتفاق الثلاثي بين قضية لبنان وقضية المنطقة عن طريق تصعيد المقاومة إلى حد صرف النظر الفعلي عن القرار ٤٢٥ والعمل من خلال منطق القرارات ٢٤٢ و٣٣٨. وللمقاومة ايضاً وظيفة إقليمية اخرى فهي تخدم غرض التفاوض العام الشامل. إن الاتفاق الثلاثي يضحّي بالأفضلية اللبنانية من حيث الحق بالشرعية الدولية وبالانفراد اللبناني الممكن بالتحرير، دون الانفراد بالحل والصلح، في سبيل التضامن مع الأشقاء العرب ولا سيما مع الشقيقة سوريا، بينما لا يقر اتفاق الطائف هذا القدر من التضحية آخذاً بالاعتبار السيادة اللبنانية وإعطاءها الأولوية على ما عداها. والمنطق المنفذ اليوم هو، كما سائر الأمور، منطق الاتفاق الثلاثي.

V ـ التباين والاختلاف في موضوع الاستقلال والعلاقات مع سوريا والارتباط بينهما في كل من الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

مقتطفات من نص الاتفاق الثلاثي

«▫ إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها. من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا،

مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات...

□ إتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها...

□ في المجال العسكري تركيز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان...

□ في منجال العلاقات الأمنية... تكامل أمني لبناني - سوري...

□ الاتفاق على معالجات جذرية تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة... في مجال العلاقات الاقتصادية... في مجال العلاقات التربوية... في المجال الإعلامي...

□ فور بدء المرحلة الانتقالية... تشكل لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً...».

النص الكامل في اتفاق الطائف

«□ إن لبنان، الذي تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، تقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

العلاقات اللبنانية السورية في اتفاق الطائف علاقات أُخوة وصداقة اساسها

في جذور القربى والتاريخ وفي المصالح المشتركة وغايتها تحقيق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. علاقات متكافئة، ومتوازنة، فيها من الموجبات بقدر المسؤوليات. تعطي بقدر ما تاخذ بالتساوي وبالعدل. حرصها على التميّز بعلاقات الأخوة والصداقة لا يوازنه إلّا حرصها على استقلال وسيادة كل من البلدين.

اما العلاقات في الاتفاق الثلاثي فعلاقات لا تكافؤ فيها ولا توازن. بدايتها ارتباط حتمي مصيري احدي الجانب للبنان بسوريا: «إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها» (ارتباط بها لا معها). والارتباط المصيري الحتمي يفرض تكاملاً استراتيجياً بين البلدين يقوم على روابط التاريخ والجغرافيا دون روابط المصلحة، فالمصلحة قد تتغير بينما التاريخ والجغرافيا ثابتان لا يتغيران. والثبات في العلاقات يفرض تاطيراً قانونياً لها يمنع المزاجية ويثبتها ويمنع عنها اهواء المصالح. والتكامل الاستراتيجي والارتباط المصيري يفرضان تداخلاً عسكرياً وتكاملاً امنياً دون حساب ولا تدقيق. ملخص العلاقات في الاتفاق الثلاثي بين لبنان وسوريا انها علاقات غير متكافئة، غير متوازنة. الاتفاق الثلاثي يلحق لبنان بسوريا على قاعدة التبعية.

إن منحى الأمور الحالية، وبخاصة الاخلال بتنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لمنطقه والأصول المقررة فيه، يهدد بتحويل نتائج اتفاق اليوم إلى ما كان متوقعاً من اتفاق الأمس ويحوّل اتفاق الطائف إلى اتفاق ثلاثي. الكلام كلام اتفاق الطائف والتنفيذ تنفيذ للاتفاق الثلاثي.

VI - التباين والاختلاف بالنسبة للنظام السياسي وتركيب السلطات بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

α - الاختلاف بالنسبة لرئاسة الجمهورية

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«□ يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة وبمثابة الرمز...

□ يرئس رئيس الجمهورية الجلسات الآتية:...

□ اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة حصراً هي...

□ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات...

□ إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم (مرسوم تشكيل الحكومة) خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي. فإذا نالت وجهة نظره غالبية ٥٥ في المئة من أعضاء المجلس على رئيس الجمهورية إصدار المرسوم حكماً...

□ تحدد مهلة ثلاثين يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين وتسري هذه المهلة أيضاً بالنسبة إلى المراسيم العادية...».

النصوص في اتفاق الطائف:

«□ رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة...

□ يترأس مجلس الوزراء ساعة يشاء...

□ له حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس...

□ يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين...

□ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة...

□ يتولى المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية...

□ عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال...

□ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً...».

اراد الاتفاق الثلاثي تحجيم رئيس الجمهورية ومنعه من القيام بمهام

رئاسة الدولة الرعائية. فهو يسميه راس الدولة وليس رئيسها، ويمنع عنه حضور مجلس الوزراء إلّا في بعض الحالات، ويمنع عنه دعوته استثنائياً إلّا في حالات محددة حصراً، ولا يعطيه حق عرض اي امر من خارج جدول الأعمال، ولا يعطيه حق رد القوانين منفرداً، ولا يعطيه بالنسبة لمجلس الوزراء سوى صلاحية رد المراسيم التي تتخذ في مجلس الوزراء، اما القرارات التي لا تترجم في مراسيم فليس له حق ردها، وكذلك هو ملزم بتوقيع المراسيم العادية إذا اصر عليها الوزير المختص ورئيس الحكومة، كما هو ملزم بإصدار مرسوم تشكيل الحكومة إذا عرض رئيسها الأمر على مجلس النواب ونال ثقته.

اما اتفاق الطائف فقد اتاح جميع هذه الصلاحيات لرئيس الجمهورية كي يتمكن من القيام بدوره برئاسة الدولة ورعاية جميع مؤسساتها. واهم ما اعطى اتفاق الطائف لرئيس الجمهورية صلاحية المشاركة في تاليف الحكومة واستحالة تشكيل حكومة دون موافقته. وقد أُعطيَ هذه الصلاحية لأنه حامي التوازن الداخلي اي التوازن الذي نص عليه اتفاق الطائف بالنسبة لمجلس الوزراء وقاعدة الثلث والثلثين. كما اعطاه رد جميع قرارات مجلس الوزراء دون استثناء، وجعل مستحيلاً إمكان صدور مرسوم عادي بدون موافقته، واعطاه حق حضور الجلسات وترؤسها ساعة يشاء، وإمكانية عرض اي امر على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال ودعوته إلى الانعقاد بصورة استثنائية، وفَرَضَ إطلاعه مسبقاً على جدول اعمال مجلس الوزراء. واعطاه ايضاً ان يرد منفرداً القوانين إلى مجلس النواب وان يكتفي بإطلاع مجلس الوزراء على قرار الرد. رئيس الجمهورية في اتفاق الطائف رئيس رعاية فعلي للدولة بجميع مؤسساتها بينما هو في الاتفاق الثلاثي راس الدولة، معاق ومحكوم بقيود تمنعه من القيام بالمهام المطلوبة من رئيس الجمهورية.

β - الاختلاف بالنسبة إلى مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري والوزراء

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«□ يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء...

□ يتكون المجلس الوزراي من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة...

□ يتولى متابعة أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات، متابعة خطة إنهاء الحرب، متابعة شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد، اقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية...

□ التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه، الموافقة على كل المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار في مجلس الوزراء بما في ذلك إقالة وزير أو أكثر، أعضاء المجلس الوزراي هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى...

□ يدير رئيس مجلس الوزراء الجلسات ويطرح جدول الأعمال...

□ تعتبر الوزارة مستقيلة إذا استقال نصف أعضاء الوزارة...

□ يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للاشتراع في كل المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة».

النصوص في اتفاق الطائف:

«□ تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء...

□ يكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً فإذا تعذر فبالتصويت إلّا بقرار من مجلس الوزراء (وإقالة الوزراء من المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى ثلثي مجلس الوزراء)...

□ تعتبر الحكومة مستقيلة إذ فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها...».

اتسس الاتفاق الثلاثي لحكم من طبقتين، طبقة وزراء الدولة اصحاب السلطة الفعلية وطبقة الوزراء العاديين. ومعلوم ان وزراء الدولة هم اصحاب

الاتفاق، اي ارباب الميليشيات، وبديهي ان يكون الحكم لهم، فهم الأدوات الفعلية للحكم والسيطرة. إن الوضوح في الاتفاق الثلاثي لجهة تسليم الدولة إلى الميليشيات هو الذي يعطي تطبيق اتفاق الطائف اليوم معناه الفعلي الحقيقي. لقد استولت الميليشيات على الحكم وكان الذي يُنفذ هو الاتفاق الثلاثي وليس اتفاق الطائف. ولم يُقم الاتفاق الثلاثي وزناً فعلياً لتركيب مجلس الوزراء جاعلاً الاهتمام بوزراء الدولة، اي امراء الميليشيات والحرب، الذين نصبهم حكاماً فعليين في مجلس وزاري يتولى جميع الصلاحيات الأساسية. اما التوازن الوطني في مجلس الوزراء الذي أُنيطت به السلطة الإجرائية فلم يهتم بها الاتفاق الثلاثي ولذلك كان اتخاذ القرارات فيه إجماعياً في المجلس الوزاري (مجلس الأمراء) وعادياً في مجلس الوزراء، كما ان الحكومة تعتبر مستقيلة إذا استقال نصف اعضائها. اما اتفاق الطائف فقد حرص على المساواة بين جميع الوزراء وعلى تعزيز صلاحية الوزير الذي لا يقال إلّا بقرار من اكثرية ثلثي اعضاء مجلس الوزراء بخلاف الاتفاق الثلاثي الذي جعل إقالة الوزراء بيد المجلس الوزاري اي بيد ارباب الميليشيات. وفرض اتفاق الطائف، حرصاً منه على التوازن والوفاق الوطنيين، اكثرية الثلثين لاتخاذ القرارات في الأمور الأساسية، واكتفى، لاعتبار الحكومة مستقيلة، استقالة ثلث اعضائها فقط لا نصفهم كما حدد الاتفاق الثلاثي.

أُعطي الحكم في الاتفاق الثلاثي إلى مجلس وزاري مؤلف من وزراء الدولة اي إلى ارباب الميليشيات وامراء الحرب الذين وضعوا الاتفاق، اما اتفاق الطائف فاعطاه مبدئياً لممثلي الشعب عبر مجلس للوزراء، وافترض برئيس الجمهورية عند تاليف الحكومة وتشكيل مجلس الوزراء الحرص الواعي على تمثيل جميع قوى الشعب اللبناني وتياراته الأساسية والتيارات الوطنية الأساسية وفق اكثريات تمنع الثلثين عن اي منها منعاً للتسلط والهيمنة، ومنعاً لعودة الهيمنة الطائفية التي كان همّ الاتفاق الأساسي إلغاءها ومنع إمكانية تجددها، ومنعاً للتفرد بالأمور الوطنية الأساسية لأن التفرد فيها يعيد تجديد الصراع ويعيد توليد اسباب الحرب. اهمية الاتفاق الثلاثي لهذه الجهة انه يكشف النوايا

الفعلية ويظهر الحقيقة المتسترة اليوم بنصوص اتفاق الطائف. فهنا ايضاً النص نص اتفاق الطائف والتطبيق للاتفاق الثلاثي.

٧ـ الاختلاف بالنسبة للسلطة التشريعية

النص في الاتفاق الثلاثي

«□ يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ١٩٨، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً...

□ إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل... يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للتشريع في كافة المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة...

□ حق الانتخاب... لجميع المواطنين عند إكمالهم سن الثامنة عشرة...

□ إستحداث مجلس للشيوخ يتولى مع مجلس النواب السلطة الاشتراعية في القضايا المصيرية...».

النص في اتفاق الطائف:

«□ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٠٨، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية: بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، نسبياً بين طوائف كل من الفئتين، نسبياً بين كل المناطق.

□ مع انتخاب أول مجلس على أساس وطني ولا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية...».

رصد الاتفاق الثلاثي عدداً مضاعفاً من النواب وحدد الرقم بمئة وثمانية وتسعين نائباً بينما اصر اتفاق الطائف على العدد مئة وثمانية. وقد يبدو الاختلاف بين العددين لصالح الاتفاق الثلاثي باعتبار ان العدد الأكبر من

الممثلين يحقق تمثيلاً شعبياً افضل. والحقيقة ان العدد الأكبر يقارب التمثيل الأفضل في الديموقراطيات المسطحة، وعندما لا يُطلبُ من العدد غرض آخر غير غَرَض التمثيل الأفضل. لم يكن التمثيل الشعبي الأفضل هو الغاية المرجوة من العدد الكبير بقدر ما كانت الغاية الحقيقية هي إغراق المناطق والطوائف باعداد كبيرة من الممثلين المنتخبين عن المناطق التي للميليشيات فيها او عليها تاثير حاسم.

اما مجلس الشيوخ الذي نص عليه الاتفاق الثلاثي فلا علاقة له بالمجلس الذي نص عليه اتفاق الطائف؛ الأول تكرار غير مفيد لمجلس النواب، الغاية منه إعطاء الدروز منصب رئاسة (رئاسة مجلس الشيوخ) بناء لإصرار وليد جنبلاط، بينما الثاني غايته المحافظة على خصوصية العيش المشترك والمحافظة على بعض مميزات الكيانية اللبنانية المتعلق بها وجود الطوائف والتي أُسميت «عائلات روحية» بعد انتفاء الهيمنة عن الصلاحيات المعطاة لممثليها، والصلاحيات المعطاة لمجلس الشيوخ حصرت اهتمامه في حماية الحدود الكيانية اي حدود الصيغة والحرية والنظام والكيان والهوية.

VII ـ التباين والاختلاف حول شؤون الحريات العامة وخاصة حرية التعليم والإعلام بين الاتفاق الثلاثي واتفاق الطائف

النصوص في الاتفاق الثلاثي

«□ العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا: في مجال العلاقات التربوية: إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

□ العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا: في المجال الإعلامي: إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة

كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادىء والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المتفق عليه.. مع احترام حرية التعبير عن الرأي..».

والفرق لا يقاس بين ما نص عليه اتفاق الطائف وهذه النصوص.

النصوص في اتفاق الطائف

«□ إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية والمسؤولية بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

□ توفير التعليم للجميع...

□ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون...

□ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة...

□ إصلاح التعليم الرسمي...

□ إعادة النظر في مناهج التعليم بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية...».

حدود الحرية التي وضعها اتفاق الطائف للإعلام تقتصر على وجوب التزام التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب، وفي ما عدا ذلك فالحرية تامة في إطار القانون. ومعلوم ان القانون اللبناني (قانون المطبوعات) قانون متقدم لجهة الحريات الصحفية والإعلامية وحمايتها. اما في التربية فالمطلوب توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية وفي ما عدا ذلك فالحرية هي الأساس والمبدا والنهج.

تقف الحرية في الاتفاق الثلاثي عند حدود العلاقات اللبنانية السورية المميزة وما ينتج عنها، اما الحرية في اتفاق الطائف فلا حدود لها سوى الوفاق الوطني وإنهاء حالة الحرب، وهي حدود حرص الإعلام اللبناني وخاصة

الصحافة منه على احترامها دون طلب. واهم ما في الاختلافات ان الاتفاق الثلاثي اورد الكلام عن الإعلام والتربية في إطار العلاقات مع سوريا بينما أوردها اتفاق الطائف في إطار الاصلاح الداخلي اللبناني ووضعها في إطار السيادة اللبنانية.

الاختلافات التي احصينا بين اتفاق الطائف والاتفاق الثلاثي، تجاوز عددها الثلاثين وتتمحور حول ركائز تسع: الهوية والكيان، الصيغة، السيادة، التحرير، صلاحيات رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء ورئيس الوزراء، السلطة التشريعية، الحريات.

ماساة لبنان اليوم ان الاتفاق الثلاثي يطبق فيه تحت ستار اتفاق الطائف. والماساة مضاعفة بما لحق الاتفاق الثلاثي من تعديل لجهة استبدال الميليشيا المسيحية فيه باي طرف قد يساعد استخدامه على تثبيت المطلوب، والطرف المعتمد مؤقتاً اليوم كبديل للميليشيا المسيحية هو الميليشيا المالية السنية المتمثلة بقوة رفيق الحريري المالية، مما اعاد الهيمنة إلى الحكم مجدداً وإنما بصورة معكوسة، فبعد ان كانت هيمنة طائفية مسيحية اضحت اليوم هيمنة إسلامية مستجدة. كانوا يريدون بالاتفاق الثلاثي تركيز حكم الميليشيات الحليفة التابعة فجاء تنفيذه تحت ستار الطائف تركيزاً لحكم الميليشيات ولتجدد حكم الهيمنة وإنما بصورة معكوسة.

٦ - ما نحن مختلفون عليه مع السوريين وما نحن عليه متفقون

لا مشروعية لأية رغبة او إرادة تتعلق بلبنان خارج الإرادة اللبنانية. لن تكفي السيطرة الراهنة على مؤسسات الحكم ولا استمرارها، مهما طال بها الزمن، لتحويلها إلى قناعة. يستحيل انتزاع قناعة اللبنانيين خارج إطار السيادة والاستقلال. وفي إطارهما كل التعاون والتنسيق ممكن ومرغوب فيه. السيادة تعني بسط سيادة القانون اللبناني على كامل الأرض اللبنانية وعلى جميع المقيمين عليها بواسطة القوات اللبنانية الذاتية المحضة. والاستقلال يعني حرية القرار السياسي وأي قرار في مستوى الحكم من موقع المصلحة الوطنية

المحضة دون إكراه او تدخل من قِبَلِ اية سلطة غير لبنانية او اية قوة سياسية تابعة لسلطة غير لبنانية او تتأثر بها.

إطار العلاقات الوحيد المقبول هو الإطار الذي وضعه اتفاق الطائف والمتمثل بحدّي السيادة والاستقلال كما سبق تحديدهما.

اساس العلاقات الثابتة بواقعية وموضوعية، هو في المصلحة المشتركة بين البلدين وفقاً لما جاء ايضاً في اتفاق الطائف: «وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وتجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما». وحدها المصلحة المشتركة تبني علاقات ثابتة متكافئة.

المصالح الحياتية المشتركة، المرفقة بإيجابياتِ مُمكناتِ المعطيات الجغرافية، والمدعمة بإيجابياتِ مُمكناتِ العلاقات البشرية (كمثل وحدة اللغة وخلافها)، هي وحدها التي يمكن ان تُبنى عليها علاقات راسخة ثابتة تحوّل العلاقات السياسية (المبنية في إطار السيادة والاستقلال) إلى علاقات مميزة فعلاً لا قولاً. اما إذا تُركت العلاقات إلى مسار طبيعة الأشياء وإلى ما هو مكتوب ومحفور في الجغرافيا والتاريخ، فاغلب الظن اننا مقدمون، عاجلاً ام آجلاً، على تجدد لعلاقات العداء. فواقع العلاقات اليوم يولّد ويعيد تجديد اسباب العداء بين البلدين، ولا بد من معالجة سريعة وعاجلة لوقف هذه العملية المتمادية والخطيرة إذا كنا صادقين وجادين فعلاً في إقامة علاقات صادقة واخوة مميزة على قاعدة المصلحة المشتركة. إنقاذ العلاقات مكتوب في الشراكة السياسية والقرارات السياسية المبنية عليها والنابعة من المصلحة المشتركة وليس مكتوباً في التاريخ ولا في الجغرافيا ولا في جذور القربى. الشراكة هي وحدها الصيغة الممكنة والمقبولة، اما الإجارة فلا يرتضيها حُرّ. هل تمكن الشراكة بين السوريين واللبنانيين؟ نعم هي ممكنة، بل هي الصيغة

الوحيدة الممكنة والمقبولة. والشراكة عمل حر بين حرين متساويين في الاستقلال والسيادة ولكل منهما في ربحها بقدر ما يقدم. إنها شراكة في القرار وشراكة في الغرم والغنم. نريد شراكة سياسية سوية مع سوريا لا إجارة لديها.

وإمكان الشراكة السوية يتوقف على فهم صريح وواضح لما نحن حوله مختلفون مع السوريين وما نحن عليه متفقون.

نحن كوطنيين لبنانيين، نختلف مع السوريين حول إعادة الانتشار العسكري وفقاً لاتفاق الطائف. ونختلف معهم حول تعاطيهم وحول تدخلهم في الشان الداخلي اللبناني. اما ذريعة عدم الانسحاب إلّا بموازاة الانسحاب الاسرائيلي، فمُقَرٌّ بها ومُتفقٌ عليها في اتفاق الطائف. التزامن والارتباط بين الانسحاب السوري والاسرائيلي يتعلق بالمواقع الواجب الانسحاب إليها في إثر المرحلة الأولى، اي المواقع في البقاع وضهر البيدر حيث يبقى السوريون في البقاع وضهر البيدر وبعض المواقع الأخرى، كقوات عسكرية دفاعية لحماية مدخل دمشق، إلى ان يصبح الجيش اللبناني قادراً وحده على تحمل هذه المسؤولية او إلى ان تنتج مفاوضات السلام اتفاقاً.

وإن كان انتشار القوات السورية ما يزال ضرورياً حيث هو فلا بد من شرعنة هذا الانتشار واخراجه من نطاق الأمر الواقع ومخالفته للاتفاق.

موضوع الاختلاف الثاني يتعلق بطريقة التعاطي مع لبنان عبر بعض القوى اللبنانية والذي يتم على حساب السلطة اللبنانية وللتاثير في قرارها، وبطريقة التعاطي في الشان الداخلي اللبناني وعلى المستويات كافة، السياسية والأمنية والعسكرية والإدارية. وهي طريقة للتعاطي لا يمكن اي يقر السوريون بمثلها للحكم اللبناني، وبالتالي فهي وسائل غير مشروعة ومن اسباب تعطيل التفاهم السوري اللبناني، وتعتبر تدخلاً مباشراً في الشان الداخلي اللبناني بما لا تقره اعراف بين الدول ولا تقره علاقات اخوة او صداقة اياً كان تميزها.

اما ما نحن متفقون عليه فلزوم العمل المشترك والمنسّق في مواجهة العدو المشترك (الإسرائيلي) والأعداء المشتركين. ووجوب العمل المشترك والمنسق

على تحقيق التعاون التام في شؤون الدفاع والأمن والسياسية الخارجية. وجوب العمل المشترك والمنسق في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي يخدم مصلحة البلدين ومصلحة قدراتهما المشتركة التنافسية في المجال العربي الأسوغ، وبخاصة بعد قيام السلام (!!) الوافد والمزاحمة الإسرائيلية المريرة المرتقبة. التعاون المشترك هذا في مختلف المجالات مطلوب ومرغوب فيه على أساس من الشراكة السوية المتكافئة القادرة وحدها على بناء علاقات صداقة حقيقية وثابتة تنتج تقارباً ومودة، لا عداء وكراهية كما تنتج علاقات اليوم.

اما القرار السياسي فعملية وعي وإدراك للمصلحة الوطنية. واصحاب المصلحة في تعاطي الشان العام من موقع المصلحة الوطنية اليوم هم المغلوبون المتحسسون من العلاقات الراهنة، الواعون لمخاطرها ولما تولده من تجديد للعداء بين البلدين ومن تحضير لتجديد الصراع ولو بعد حين. إن إعادة قراءة لاتفاق الطائف بعين العقل والمصلحة الوطنية لا بعين العصبية والمكابرة (اي بما هو عليه اتفاق الطائف فعلاً)، وسعياً مع الرئيس الأسد على اساسها بهدف التوصل إلى مفاهمة جادة وصريحة حول العلاقات بين البلدين ومستقبلهما، يمكن ان يؤديا إلى تصحيح جدي للخلل الحاصل والمتمادي في علاقات البلدين، خاصة إذا شعر السوريون بصدق المسعى وكان هو بالفعل صادقاً.

إن مفاوضات مباشرة وصريحة بين الوطنيين اللبنانيين (جميع اولئك الذين يشعرون الخطر الداهم على سيادة لبنان واستقلاله، واولئك الذين يتحسسون من الهيمنة المعكوسة التي تُركز في الحكم وهم ضحيتها) وبين رئيس سوريا العربي والصديق والأخ، من شانها ان ترجع بهم من دمشق القريبة والشقيقة حاملين معهم استقلال لبنان وسيادته وإعادة التوازن إلى حكمه كما رجع اسلافهم من قبلهم من باريس البعيدة بعد مقابلة كليمنصو الفرنجي الغريب وغير المعني، حاملين معهم كيانه ووحدته.

الفصل الثالث

مصير الوطن

١ ـ مصير مقومات الوطن الكيانية: مصير العيش المشترك والديموقراطية والحرية

ا ـ في الواقع الراهن

ب ـ في احتمالات المصير

٢ ـ مصير مكونات الوطن الحياتية: مصير الاقتصاد

ا ـ في الواقع الراهن

ب ـ في احتمالات المصير

٣ ـ لبنان ورفض السلام في ظل التوازن الراهن، وسبيل الإنقاذ

«ما من شيء يُفرض إلّا بقدر ما نستسلم».

لكل وطن مقومات ومصيره من مصير مقوماته. ومقومات الوطن نوعان: مقومات كيانية ومقومات حياتية. ومصير لبنان من مصير مقوماته الكيانية والحياتية.

يُبحث المصير في ضوء التوقعات، توقعات تطوّر وتحوّل العناصر المكونة في تفاعلها مع توقعات الآتي في السياسة من احداث ومتغيرات. ومتوقع الآني على لبنان: عملية سلام مع إسرائيل وما يترتب من نتائج. تفاعل خطين: خط نموّ وتحولِ المقومات وخط المتوقع من احداث.

مقومات لبنان الوطن الكيانية اثنان: العيش المشترك، والديموقراطية والحريات. ومقومات لبنان الوطن الحياتية ثلاثة: الخبرات والإمكانات والنظام الاقتصادي.

البحث في مصير الوطن يكون في الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو مصير العيش المشترك؟

ما هو مصير الحرية والديموقراطية؟

ما هو مصير الخبرات والإمكانات اللبنانية؟

ما هو مصير هذه العناصر المكونة في ضوء السلام القادم؟

ما هو مصير لبنان ومستقبله السياسي؟

ما هو مصير لبنان ومستقبله الاقتصادي؟

اسئلة ستة نجيب عليها بتحاليل توقعية ثلاثة. واحد حول المقومات الكيانية اي حول مصير العيش المشترك والديموقراطية، وثانٍ حول المقومات الحياتية اي حول مصير الاقتصاد اللبناني، واخيرٌ حول لبنان والسلام وسبل الخلاص وإمكانها.

١ - مصير مقومات الوطن الكيانية: مصير العيش المشترك والديموقراطية والحرية

مسالتان تواجهان، اليوم، الباحث في مصير لبنان: مسالة الديموقراطية ومسالة العيش المشترك. إن مصير الديموقراطية ومصير العيش المشترك يشكلان اليوم المسالتين الحقيقيتين المطروحتين في مواجهة حاضر لبنان ومستقبله. والعيش المشترك المقصود هو العيش المشترك السياسي دون سواه (اي علاقة المساواة الحقوقية والفعلية نسبة إلى الحكم والسلطة بين المواطنين على اختلاف دينهم)؛ التعايش الاجتماعي عرفته وجرّبته مجتمعاتنا منذ الف وخمسمائة سنة، كما عرفت قواعده واصوله، وتفاوت العدل والتسامح فيها بتفاوت المراحل السياسية وتقلباتها. لقد قام التعايش الاجتماعي واستمر ودام منذ الف وخمسمائة سنة، اما العيش المشترك السياسي فلم يُعرف إلّا في مرحلة متاخرة محددة، وفي مناطق معينة. لقد عرفته نسبياً مصر وسوريا في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وحتى قيام إسرائيل، وعرفه لبنان وما يزال. حجبته الأنظمة العسكرية (التقدمية) الحديثة في كل من مصر وسوريا، وتحاول اليوم إلغاءه في لبنان قوى التعصب والتخلف والهيمنة. والديموقراطية المقصودة هي مجموع الحريات العامة (السياسية منها بصورة خاصة) واصول اختيار الحكام وتناوبهم واصول ممارسات الحكم وممارسة احترام المرجعيات من قضاء وإعلام ومقامات دينية.

والمسألتان تُطرحان بإلحاح بعد الانقلاب الذي حصل على اتفاق الطائف والانحراف في تنفيذه، وبعد الإمعان المزدوج في إضاعة القرار اللبناني المستقل، وبعد العمل على إعادة تركيز هيمنة طائفية (معكوسة) تحت ستار كثيف من الكلام الاستهلاكي عن المطالبة بإلغاء الطائفية السياسة. الديموقراطية والعيش المشترك، اي لبنان بجوهر خصوصيته، يتعرضان لهجمة جدية من الخارج ومن الداخل، تستهدف بوسائل مختلفة جميع مواقعهما، مواقع الحريات والمساواة وتوزيع السلطات والمرجعيات ومواقع العيش المشترك والجمهورية المدنية والوحدة الوطنية.

تتعرض الديمقراطية اليوم، كما يتعرض العيش المشترك، إلى هجمات من داخل ومن خارج، كما هما معرضان بمستقبل الآتي من التطورات وبخاصة تلك المتعلقة منها بالسلام الوافد. فما هو وضعهما الراهن وما هو مستقبلهما؛ ما هو واقعهما وما هو مصيرهما؟

أ ـ في الواقع الراهن

هجمة من خارج وهجمتان من داخل. من خارج: هجمة تفتيت وإلغاء من عدوّ، ومن داخل: محاولات تفتيت وإلحاق تمارسها، برعاية وتشجيع، قوى حزبية وميليشيويّة احتلت الساحة السياسية منذ الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢ وانصاعت للحالة الصهيونية التي عمل الاحتلال على ترسيخها على مدى الساحة اللبنانية. تهديد للوحدة الوطنية وللعيش المشترك من قبل إسرائيل، وتهديد للسيادة والاستقلال من قبل الجماعات التابعة ومن قبل نهج الاستسلام والتبعية عند اهل الحكم. تهديم للعيش المشترك ولقواعد الوحدة الوطنية من قبل جميع الأحزاب الدينية والطائفية والمذهبية، وإلغاء للاستقلال الوطني وللسيادة الوطنية وتجرّؤ على الديموقراطية والحريات من قبل الأحزاب والميليشيات التابعة. الحريات ترعبها قوى التزمت والعصبية والإرهاب، المتسترة بإيديولوجيات التحرير، والديمقراطية تمسخها قوى التبعية والإلحاق، وتفرغها النزوات الشعبوية من مضمونها ومحتواها.

حاولت إسرائيل بشتى وسائل التدخل، من الاحتلال العسكري إلى العمل المخابراتي، ضرب الوحدة الوطنية اللبنانية ونسف قاعدة العيش المشترك التي تستند إليها. شجعت القوى الطائفية والمذهبية، وحثت على الاقتتال الطائفي، دبرته احياناً ورعته احياناً اخرى. سعت بالاجتياح، من ضمن ما سعت إليه، إلى تركيز حكم الهيمنة الطائفية وإلى استثارة العصبيات الطائفية المقابلة. ثم انسحبت واورثت الأرض إلى القوى الطائفية الميليشيوية المرعية وتركت لها ان تقوم بالدور الصهيوني على افضل مما تقوم به إسرائيل نفسها. وهي ما تزال، باستمرار الاحتلال (في الجنوب والبقاع الغربي)، ترهن لبنان وتمنع عنه الانطلاق؛ تربط مصيره بمصير السلام في المنطقة، وتحاول تحميله جزءاً إضافياً من العبء الناجم عن الصلح المرتقب، بهدف توطين قسم من الفلسطينيين على ارضه، وبهدف وضع اليد على بعضٍ من مياهه.

اما هجمات الداخل فمصدرها ثنائي الميليشيات والقوى الدينية والطائفية والمذهبية.

عملت الميليشيات خلال خمس عشرة سنة من الحرب على الفتك بالديموقراطية وبالحريات. كما ركزت في اذهان اتباعها ومحازبيها، مشروعية التبعية لجهات غير وطنية، شرط الإفادة والربح الآني. وقد غلّفت التبعية بواجهة «التحالف»، فإذا بالميليشيات، المسلحة، «حليفة» دول وانظمة. كما غُلّف التسطي على السيادة بـ«التحالف» مع الأنظمة المنتصرة، فانحجبت الرؤيا وانعقلت الألسن وانفرض «ان نرى حسناً ما ليس بالحسن». إنّ الاستهتار بالحريات واستسهال قمعها وردعها المتستر بوشاح الانتصار، هو الذي رُكّز في الحكم كنموذج اقتداء، بعد ان كوفئ ارباب الميليشيات بتسليمهم الحكم إثر الانقلاب على اتفاق الطائف وتنفيذ الاتفاق الثلاثي بدلاً منه.

في جذور وقواعد الميليشيات المسلحة التابعة وفي حضنها نشأت قاعدة الانتماء الطائفي والمذهبي كبديل للعمل الحزبي والسياسي. ومع الميليشيات الطائفية المتسترة بالوطنية، نتيجة اغتصاب وسرقة مواقع الوطنيين التي

هدمتها إسرائيل في اجتياح ١٩٨٢، انتشرت الحال الصهيونية ووُضعت الأسس الثابتة لتفتيت المجتمع من داخله. كما ان الهزيمة التي الحقت بالمواقع الوطنية بفعل الاجتياح الإسرائيلي والتي تزامنت مع صعود الإيديولوجيات الدينية الحديثة المعروفة بالأصولية، افسحت في المجال لنشوء الأحزاب والميليشيات الدينية، مما اعطى الحالة الصهيونية عمقاً ورسوخاً كبيرين. إن تعميم الحالة الإسرائيلية الصهيونية باعتماد العقائدية الدينية في الأغراض السياسية بات يشكل اليوم التهديد الأكبر للمجتمع، التهديد بالتفتيت والتفسخ، والتهديد بضرب الوحدة الوطنية وقاعدة العيش المشترك. كل عقيدة سياسية تميّز بين المواطنين على اساس ديني هي في واقع بلادنا، واياً كان سندها العقائدي، عقيدة صهيونية بالغاية والنتيجة إن لم تكن بالنية والقصد. وليست تكفي عدائيتُها لإسرائيل ومقاومتُها الاحتلال لغسل صهيونيتها، فالنية الحسنة وانية الأعمال، لا تكفيان لمعادلة وإلغاء النتائج المدمرة البعيدة المدى والتي مؤداها تفتيت المجتمعات الوطنية وتمزيقها إلى اديان وطوائف ومذاهب، اي تعميم المجتمعات الدينية والنموذج الإسرائيلي الصهيوني كما ترغب وتامل إسرائيل.

إن الهجمات الداخلية والخارجية هذه التي يتعرض لها المجتمع اللبناني، تُعَرِّض مواقع الديموقراطية ومواقع الخصوصية اللبنانية، اي ثوابت الكيان وقاعدة العيش المشترك. وتَستخدم هذه الهجمات وسائل فكرية وإيديولوجية متعددة إضافة إلى وسائل القمع والسيطرة السياسية. فالمساواة التي هي اساس وقاعدة العمل الديموقراطي، يحاول ضربها بالتشديد على اهمية العدد وارجحيته في العمل الديموقراطي، وبالتالي محاولة النفاذ من قاعدة العدد الديموقراطية إلى إلغاء الديموقراطية في جوهرها اي إلغاء المساواة. وتوسل الأساليب الديموقراطية لضرب الديموقراطية، احتيال قديم، مارسته النازية ونجحت فيه، وتحاوله اليوم القوى المناهضة للديموقراطية في جميع انحاء العالم وعلى راسها القوى والأحزاب الدينية على اختلافها. كما أن تعميم الفكر السياسي المستغل للدين او المستند إليه، وما ينتج عنه من استسلام ذهني

وتعطيل للراي المستقل الفردي، يهدد بإلغاء الحريات التي اساسها ومنطلقها حرية المعتقد والراي الشخصي والإرادة الفردية الحرة. فان يخضع الفرد المواطن خضوعاً استسلامياً اعمى في الشان السياسي لمن يُفكر عنه، ويُقرر بدلاً منه، ويامره بقرار إلهي لا مراجعة فيه، فهو إلغاء للديموقراطية بإلغاء العقل وإلغاء الحرية وإلغاء الإرادة الفردية اي إلغاء الفرد والكيان الإنساني الفردي.

كما ان المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية من منطلق العدد وتغليبه، اي من موقع طائفي مغلف بالوطنية، يمهد لحكم اكثرية «لاديموقراطية» تلغي الأقلية وتدثرها تحت غطاء من الديموقراطية الظاهرية المسطحة. وسيلة الحكم الاحتيالي هذا، قانون انتخاب اكثري وعلى دورة واحدة (كما هي عليه الحال اليوم)، يُبَدِّد الأقلية تبديداً. وقد يكون مطلب إلغاء الطائفية السياسية، التمهيد الفعلي لتعميم النظام العربي الواحد، نظام القمع، الذي حال ويحول دونه بفعالية كبرى نظامُ الديموقراطية التناصفية المركبة (خاصة بعد ان أزيلت شوائبه بإزالة الهيمنة الطائفية منه).

واما المواجهة بطلب الفدرالية والتقسيم او الأوطان الدينية فإمعان في التمزق والصهينة وإغراق في الضياع وتجدد للانتحار في صراعات دموية لا نهاية لها.

إن الصراع للسيطرة بالعدد بدل الإقبال على المشاركة بالسوية والرضى هو وجه الصراع الراهن حول العيش المشترك، والصراع بين حكم الميليشيات والتوابع من جهة وبن الاستقلاليين والوطنيين من جهة ثانية هو وجه الصراع حول الديموقراطية. فصراع العيش المشترك اتخذ وجه الصراع حول الصيغة والكيان، والصراع حول الديموقراطية والحريات اتخذ وجه الصراع من اجل السيادة والاستقلال. وكلما اشتد الصراع من اجل السيادة والاستقلال دُفع بالصراع حول الصيغة والكيان واثير موضوع إلغاء الطائفية السياسية وفقاً لمنطق الاتفاق الثلاثي او طرح موضوع الفدرالية والتقسيم، فتهديد العيش المشترك اصبح يستعمل وسيلةً لصرف النظر عن السيادة وعن استقلالية القرار الوطني. فاللبنانيون اليوم حيال معادلة قوامها التالي: الارتضاء بالإقلال

من السيادة واستقلالية القرار على غرار الحاصل، او المطالبة بتغيير الصيغة وبتحكيم العدد، او بتهديم الوحدة وتغييب الكيان.

مواجهة هذا الوضع والخيار، تقتضي سعياً جدّياً للتفاهم مع سوريا على قاعدة إعادة قراءة عقلانية لاتفاق الطائف. كما تقتضي ان يعزز هذا السعي بمعارضة وطنية جدّية تُعطي السعي مصداقيته وتُعطي المطلب قاعدته وتُعطي النجاح امله، معارضة وطنية وشاملة للوضع الراهن حكماً وممارسةً على قاعدة ما سبق واقترحنا من برنامج. فنجاح السعي يمنع الأخطار، وعدم نجاحه يَحُول بالمعارضة الجادّة دون تحقيقها.

ب ـ في احتمالات المصير

السلام الوافد عبر المفاوضات مع إسرائيل قد يُغَيّر في مصير هذه المقومات ويعطي الصراع منحىً جديداً يُبَدّل في المواقع فيعيد تركيب التحالفات بما يُغَيّر في موازين القوى والنتائج والمصير.

إن التحالف القائم اليوم بين القوى والأحزاب الدينية الإسلامية وبين النظام السوري مباشرة وعبر النظام الإيراني قد يتفتح عن تناقضات مستقبلية بين القوى القابلة بالسلام على اساس القرارات الدولية وبين القوى الرافضة له من منطلق ديني. إن اهمية هذا التناقض تتوقف على القدر من الاستقلالية لدى الأحزاب الدينية حيال كل من سوريا وإيران.

إن السلام الوافد على اساس قرارات الأمم المتحدة قد يلقى رِضىً من قبل سوريا وإيران، والرضى المزدوج هذا قد يحدّ ويخفف من قدر التناقضات الوافدة بنتيجة السلام، خاصة وان قدر الاستقلالية الظاهر للأحزاب الدينية عن مراجعها في إيران وسوريا يبدو ضنيلاً جداً.

فإذا انعدمت استقلالية الأحزاب الدينية يتبعُ المصيرُ مسارَ السلام وشروطه التي قد تكون استنتاجاً مما سبق وشهدنا في المفاوضات مع إسرائيل في محاولة السابع عشر من ايار، هي التالية: ـ ترتيبات امنية في الجنوب اللبناني

مع تخلّ عن الفلسطينيين الموجودين فيه لمصلحة توطينهم في ارض، هي في الغالب الأرض التي هم عليها، ـ إشتراط إسرائيل ضماناً سورياً لتنفيذ الاتفاق من قبل لبنان. ونتيجة هذا الاشتراط، تمديدٌ لبقاء الجيش السوري في لبنان طيلة المدة التي تقتضيها ترتيبات ضمان التنفيذ. فيكون لبنان قد دفع ثمن السلام مضاعفاً؛ إتفاق السابع عشر من ايار مضافاً إليه توطين الفلسطينيين ومعززاً بفقدان قدر من استقلالية قراره الوطني، ثمناً مضاعفاً إلى ذاك المدفوع من قدر السيادة، واحد من حساب الوحدة والتوازن الوطنيين وآخر من حساب الاستقلال والقرار الوطني المستقل. إن الاحتمال هذا يفقد لبنان مبرر وجوده ويهدد مصيره بزوال محتم.

اما إن بقيت للأحزاب الدينية بعضُ استقلالية، او تباينت المواقف حيال السلام بين سوريا وإيران، او تباينت المواقف بين التيارات الدينية نفسها بين معارض بالعنف والإرهاب، وبين معارض بالسياسة، وبين معارض على قدر التطبيع الذي يحمله السلام، فالصراع القادم على لبنان مرير وصعب وقد تغير احتمالاته في المواقع والتحالفات.

فإن كان التحرك المواكب لعملية السلام سببه التباين بين إيران وسوريا فالصراع سريع وقريب، طرفاه القوى الدينية من جهة تدعمها إيران، وسوريا ولبنان من جهة ثانية. وقد تدفع الأحزاب الدينية بنتيجة الصراع ثمناً باهظاً وتتحول في المدى الأطول إلى الاحتمال الثاني اي إلى احتمال التحرك من موقع استقلاليتها لا من موقع التبعية لإيران والرفض الإيراني. وفي احتمال الصراع هذا بين إيران وسوريا، قد يتعزز التحالف السوري اللبناني ويمدد لبقاء الجيش السوري في لبنان إلى امد غير منظور. قد تلتقي نتائج هذا الاحتمال مع نتائج الاحتمال الأول مع فارق إمكان صون العيش المشترك ولو على حساب بعض من السيادة والاستقلالية في القرار.

اما وإن كان التحرك المواكب لعملية السلام سببه الاستقلالية الجدّية للأحزاب الدينية عن مراجعها الظاهرة في كل من سوريا وإيران، فنحن على

ابواب مرحلة من الصراع المديد. ستتوجه التيارات الدينية، في ردة طبيعية، إلى التعرض للأنظمة التي تسببت بالصلح والسلام مع إسرائيل متهمة إياها بالخيانة. وستعم الدعوة بالعودة إلى اصول الدين وإلى الجمهوريات الدينية وإلى الحكم الديني الكفيل وحده باستعادة فلسطين والقدس. وعلى اساس هذا الفرز الجديد في المواقع ستتغير التحالفات. فالنظام السوري الأقرب بطبيعته إلى العلمانية منه إلى الدينية بسبب فهمه وتربيته القوميين، سيضطر إلى التحالف مع القوى القومية والوطنية في مواجهة التيار الديني، وستواجه المنطقة مرحلة من الصراع المديد ومرحلة من عدم الاستقرار والقلق السياسي، هي اشبه بتلك التي عرفتها بعد نشوء دولة إسرائيل وتقلبات الأنظمة والانقلابات والصراعات التي نتجت عنها. المتغير الوحيد بالنسبة للبنان عدم إمكان بقائه خارج دائرة الصراع كما فعل في مرحلة الصراع الأولى التي عرفتها المنطقة بعد نشوء إسرائيل. فوجود الأحزاب الدينية على ارضه يحول دون إمكان بقائه خارج الصراع. والخطر الذي يتهدد لبنان في هذه الحال خطر مزدوج: خطر تهديد العيش المشترك لأن القوى الدينية ستصعد من الصراع الطائفي لاستقطاب المؤيدين، وخطر تهديد الديموقراطية لأن تصعيد الصراع سيفرض اللجوء إلى وسائل قمع وحدٍّ من الحريات قد تطيح بالديموقراطية وتحوّل النظام اللبناني من ديموقراطي برلماني إلى برلماني ظاهراً عسكري فعلاً. ومع موت العيش المشترك وموت الديموقراطية لا يبقى من لبنان سوى ارضٍ وذكرى، ويتحول إلى شاطىء مضاف على غير لزوم وحاجة.

وإذا اضفنا إلى إمكان الاحتمالات هذه إمكان الإقدام على تشجيعها واستثاراتها من قبل إسرائيل نفسها، نتبين مدى خطرها وضررها. ومصلحة إسرائيل في استثاراتها مزدوجة. فالتيارات الدينية تعطي لوجود إسرائيل ولصهيونيتها ولتسلحها النووي والمتقدم مبرراً هاماً في نظر العالم الغربي، وتبقى وحدتها الوطنية الداخلية متيقظة لمواجهة العدائية المستجدة. كما انها، بتضخيم خطرها وشانها، تعطي إسرائيل فرصة مستجدة، بعد زوال بعبع الاتحاد السوفياتي وطيفه عن المنطقة، للتذرع بالبعبع الجديد من اجل العودة

إلى لعب دور القاعدة الأميركية والأوروبية المتقدمة في مواجهة الخطر الجديد الداهم.

ففي مطلق حال وفي ظل الاحتمالات التي اوردنا، جميعها، ان السلام الوافد على المنطقة في ظل التوازن الراهن مُضرٌّ بلبنان ومسيء إلى مستقبله ودوره ومصيره الوطني. وهو مضرٌّ بقدر ما يحمل معه من تطبيع. فكلما كبر قدر التطبيع الذي يحمله معه كان ضرره كبيراً بالنسبة إلى لبنان ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية. فكلما كبر قدر التطبيع زادت عدائية رافضيه وقويت حجتهم وكان الضرر الاقتصادي اللاحق بلبنان من جزائه كبيراً وسريعاً.

مصلحة لبنان ان يرفض هذا السلام، وان يرفض توقيته، وان يتوقف عن متابعة المفاوضات بشانه. وفرصة الرفض مؤاتية بعد نكول الولايات المتحدة بتعهداتها لجهة اعتبار القرار ٤٢٥ اساساً لهذه المفاوضات وتراجعها عمّا وعدت به خطياً قبل البدء بها.

مصلحة لبنان ان لا يعقد اي اتفاق سلام مع إسرائيل في الوقت الراهن ولو اقدمت عليه جميع الدول العربية دون استثناء. إن جزءاً من إنقاذ لبنان يتوقف على رفض عملية السلام في ظل التوازن الراهن.

وبديل التفاوض المؤدي من اجل الحصول على سلام مُضِرٍ، السعيُ لقيام جبهة معارضة داخلية على قاعدة رفض الصلح والسلام، وعلى قاعدة استعادة السيادة والقرار الوطني المستقل وفق اتفاق الطائف، وعلى قاعدة مصالحة وطنية شاملة تعيد تركيب المؤسسات على اساس المشاركة الفعلية، وعلى قاعدة شراكة وتعاون صادقين وكريمين مع سوريا. معارضة تحمل البرنامج الذي اقترحنا عند بحث اصول المعارضة، مضافاً إليه رفض السلام والصلح مع إسرائيل في ظل التوازن الراهن. لسنا على عجلة للاعتراف بإسرائيل، كما لسنا على عجلة للدخول في مستقبل افضله الاقتتال الطائفي وتدمير الخصوصيتين: خصوصية العيش المشترك وخصوصية الديموقراطية والحريات العامة.

واما من يعتقد ان الصلح مع إسرائيل قد يعود بالخير على لبنان وقد يمكّنه من استعادة سيادته على ارضه ومن استعادة قراره المستقل، فواهم وحالم. إن الصلح مع إسرائيل، في ظل توازن القوى الراهن والمعادلة الدولية والإقليمية الراهنة، سيؤدي بلبنان إلى الوقوع في خيارات افضلها مدمر لكيانه ولخصوصياته. فإما الصراع مع القوى الدينية وتصعيد الاقتتال وتدمير العيش المشترك، وإما الانجراف في منحى القمع العسكري والتخلي عن الديموقراطية والحريات، وفي كلا الحالين استمرار لفقدان السيادة واستمرار لفقدان القرار المستقل. إما التمسك بالعيش المشترك والتضحية بالديموقراطية والتسليم للعسكر من أجل مواجهة التيارات الدينية ودعوات الجمهوريات الدينية، وإما التمسك بالديموقراطية فالوصول إلى التخلي عن العيش المشترك ومنه إلى نحر الديموقراطية في ظل الحكم الديني. خيار تاعس بين ظلم العسكر وظلمة بعض رجال الدين، آمل، من منطلق الإيمان بمثلث الوطنية والعقل والحرية، ان لا نقع فيه فنحكم بأحد حدّيه.

وقد يعتقد البعض ان الوقوع في الثنائية التاعسة هذه ليس حتمياً، وانّ محاربة التيارات الدينية ودعواتها السياسية ممكنة بالوسائل الديموقراطية، وانّ اضطرار اللجوء إلى العسكر لمواجهتها ليس حتمياً. وانا اقرب إلى هذا الاعتقاد إذا تحقق شرطان: شرط عدم إتمام الصلح مع إسرائيل وشرط استعادة السيادة الكاملة والقرار الوطني المستقل. واما في غياب هذين الشرطين فقد تستحيل مواجهة التيارات السياسية الدينية بغير القمع العسكري. فمادة العداء لإسرائيل رافعة هائلة للقوى التي تحملها والقوى السياسية الدينية ستكون الوحيدة في حملها بعد الصلح والسلام. وغياب القرار المستقل عن السياسة والحكم اللبنانيين سيمنع استخدام الإمكانات اللبنانية كاملة لدحر التيارات السياسية الدينية وفق الأصول الديموقراطية ووفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية اللبنانية.

لذلك، وبعد استعراض بعض من الاحتمالات المرجّحة، علماً ان التحليل والتخيل يقصران دائماً عن اللحاق بإمكانات الواقع، يبقى في اعتقادي ان السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان هو في قيام معارضة وطنية شاملة للحكم ونهجه، على

قاعدة تنفيذ اتفاق الطائف وفقاً لأصوله وقواعده وروحه، وعلى قاعدة رفض الصلح والسلام مع إسرائيل، والامتناع عن البحث فيه قبل ان يستعيد لبنان عافيته السياسية وقدارته الاقتصادية التنافسية.

٢ ـ مصير مكوّنات الوطن الحياتية: مصير الاقتصاد

مكونات لبنان الحياتية ثروته البشرية والمالية الخاصة وبعض من موقع جغرافي وبقايا من نظام خدمات. واقعه الراهن مؤلم، واشد إيلاماً منه مصيره القادم على هدي السلام الوافد.

أ ـ في الواقع الراهن

عرف لبنان قبل الحرب ازدهاراً في قطاع خدماته وتطوراً كبيراً في تقنيات هذا القطاع، واكبت التقنيات العالمية في البنية التحتية الهامة التي عرفها لبنان وخاصة في الاتصالات مع العالم وبين مناطقه، وفي بنية اليد العاملة الماهرة التي تراكمت نتيجة نظامه التعليمي وتطوره. ومعلوم ان لبنان اعتمد في إنتاجه على قطاع الخدمات الذي كان ينتج وحده اكثر من ثلثي الناتج الوطني، بينما لم تكن الصناعة والزراعة كلتاهما تشاركان باكثر من ثلثه. وازدهر من قطاع الخدمات قطاع المصارف، وقطاع السياحة بفروعه المتعددة من الفنادق إلى المطاعم إلى شركات النقل والسفر والسياحة والمهرجانات، وقطاع التجارة بجوانبه المتعددة من داخلية وخارجية ومثلثة، وقطاع النقل والترانزيت، وقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المكتبية، وقطاع الطباعة والنشر والصحافة، وقطاع الخدمات الطبية، وقطاع الخدمات العامة من كهرباء وماء وهاتف وصحة، وقطاع الإنتاج الفني. ثم اتت الحرب على كامل هذا القطاع فلم يسلم منه سوى بعض القطاع المصرفي وبعض الهوامش من القطاعات الأخرى. دُمرت البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة ودُمرت معها سائر القطاعات الأخرى واستمرت الحياة على بعض من إنتاج صناعي وزراعي وبعض من تجارة داخلية وعلى إنفاق مدخرات ايام البحبوحة وتراكم دين عام على دولة بدون موارد.

ورافق هذا التدمير المعني للاقتصاد اللبناني هجرة تقنية كبيرة افرغته من الخبرات والطاقات الأصلية، وهجرة بشرية ونزوح حَجَبا عنه طاقات المستقبل واجياله. لبنان يعاني اليوم من فراغ مريع في الثروة البشرية: هجرت الكفاءات في اغلبها، وانقطع التواصل والتجدد في عملية إعادة إنتاجها وتوالدها. اجيال المثقفين والفنيين الذين هاجروا وتعلموا خلال الحرب استوعبتهم بلدان الهجرة واحتضنتهم مستفيدة من طاقاتهم، والذين عادوا من بينهم او هم في طريق العودة اقلية ضئيلة ممن ضاق بهم الكساد الاقتصادي الراهن. اما الأغلبية، فلا ضمورُ اولِيّات الحياة اليومية يشجعها على العودة ولا انعدام إمكانات العمل والعيش الكريم. اما جحافل الجُهَّل الذين خرّجتهم جامعات الحرب فعبء يثقل كاهل الاقتصاد بدل ان يكون عوناً لإطلاقه.

ومع هجرة البشر هجرت رؤوس الأموال. فما تراكم منها في لبنان إنتاجاً وكسباً قبل الحرب وما تجمع فيه نزوحاً من بلدان المحيط والجوار هَجَرَت كلها طلباً للأمان والأمن. وانهارت العملة اللبنانية مع هرب رؤوس الأموال، ومع تراكم الدين العام نتيجة الإنفاق منه طيلة فترة الحرب على رواتب الموظفين وعلى بعض بقايا القطاع العام، ومع انعدام الواردات والضرائب والرسوم. ورؤوس الأموال التي هجرت، والتي هي قادرة على إعادة الإعمار وإطلاق الحياة من جديد، لم تعد بعد، ولا يبدو انها تتهيا للعودة في المدى القريب. فهي مرتبطة بالاستقرار السياسي اي بمصير الوطن على ضوء مصير تنفيذ اتفاق الطائف واستعادة السيادة والاستقلال، وعلى ضوء عملية السلام ونتائجها وما سيُترك فيها للبنان من دور وموقع.

اما المساعدات التي وُعد لبنان بها مع اتفاق الطائف فلن تاتي، لأن اتفاق الطائف لم يطبق ولأن المساعدات قُررت لدعم تنفيذ اتفاق الطائف لا لدعم تنفيذ الاتفاق الثلاثي مبتوراً. وتنفيذ الاتفاق الثلاثي يعني تفرداً سورياً بالشان اللبناني ونفياً للمشاركة العربية ونفياً تابعاً بالتالي للمساعدات العربية. لن يُساعد لبنان وعملية السلام لم تحدد بعد مسار المصير، ولن يُطلق اسره

قبل ان تنطلق يد إسرائيل في العالم العربي صلحاً وغزواً اقتصادياً غير قابل لأية منافسة.

البنية الإنتاجية مهدمة بفعل الحرب وهي غير قابلة للانطلاق السريع بسبب انعدام القوى العاملة الفنية المتخصصة وإحجام الراسمال القابل للاستثمار. بنية الخدمات العامة التحتية مهدمة تهديماً مادياً بفعل الحرب، كما انها ليست قابلة للاستعادة السريعة بسبب انهيار الإدارة الكفوءة القادرة على المواكبة. الخبرات والرساميل التي هجرت لن تعود قبل الاطمئنان السياسي، اي قبل استعادة السيادة والاستقلال، وقبل وضوح مؤشرات السلام والصلح. المساعدات لن تُعطى قبل الاطمئنان السياسي إياه. هذه هي صورة الوضع الاقتصادي بحالته الراهنة وقبل البحث بمصيره على ضوء مؤشرات السلام الوافد.

ب - في احتمالات المصير

إن عملية السلام مع إسرائيل، في حال نجاحها دون مضاعفات سياسية، ستؤدي إلى انحسار السوق الاقتصادية اللبنانية إلى حدها الأدنى. فالخليج وما يتعداه اصبح منذ حرب الخليج محمية اميركية. وسوقا الأردن وفلسطين ستضافان إلى السوق الإسرائيلية ليتشكّل مثلث وحدة اقتصادية متكاملة واساسية إن لجهة موقعها التجاري بين اوروبا وآسيا عبر القنال والبحر الأحمر، وإن لجهة موقعها بين العرب واوروبا عبر شواطىء وموانىء فلسطين وإسرائيل. ومعلوم ان موانىء وشواطىء هذا المثلث اكثر قرباً إلى الخليج والجزيرة والعراق وافضل تجهيزاً من الموانىء والشواطىء اللبنانية والسورية. إن السلام الوافد دون مضاعفات سيحصر السوق اللبنانية بالمدى السوري وبالقدر الذي ستبيحه العلاقات السياسية بين البلدين. المدى الاقتصادي السوري هو المدى الوحيد الباقي للاقتصاد اللبناني ومصيره مرتبط بالعلاقات السياسية بين البلدين. فالتاثير السوري على القرار السياسي اللبناني، مضافاً إلى انحصار الاقتصاد اللبناني بالمدى السوري وحده، قد يحوّل لبنان إلى سوق متممة ومكملة للاقتصاد السوري وفق مقتضيات نمو هذا الاقتصاد ومقتضيات تطوره. والانحصار هذا قد يعرض النظام اللبناني إلى العدوى من

النظام المهيمن، يشجعها الوهن الاقتصادي المتمادي والمستمر الذي يعانيه لبنان. إنه الاختناق والدور الصغير وباب الهجرة الدائمة، سنوات المنحدر والهبوط المقابلة لسنوات الصعود والنهوض التي عرفها لبنان ما قبل، يوم كان مصرف العرب ومركزهم المالي ومصدرهم التجاري وبوابتهم الوحيدة على اوروبا والعالم. إن الشرط الوحيد لعدم الوقوع في هذا المنزلق المميت، قبل الإقدام على اية خطوة اقتصادية وقبل القيام باية عملية صلح او سلام، هو في استعادة السيادة التامة.

اما إذا اضحت عملية السلام عرضة للمضاعفات السياسية التي سبق وتوقعنا، فلا مجال للبحث في الاقتصاد، فلن يبقى من اقتصاد سوى ذاك المُبقي على الحياة من قلّة الموت. إن احتمال استمرار الصراع من قِبَل الأحزاب الدينية رفضاً للسلام القادم، سيُبقي لبنان ساحاً له، وستستمر الإعاقة الاقتصادية حتى دنوّ ساعة الانهيار. وهنا ايضاً سبيل الإنقاذ الوحيد يكمن في استعادة السيادة والقرار المستقل، وفي رفض عملية السلام القادم حتى يُسعى إلى تعديل توازن القوى بما يُمكن لبنان من منع تحقيق السلام على حسابه وعلى حساب كيانه ووجوده.

٣ ـ لبنان ورفض السلام في ظل التوازن الراهن، وسبيل الإنقاذ

إرتبطت الحروب اللبنانية بمراحل التسوية مع إسرائيل، بدءاً بمحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية من قبل الميليشيات اللبنانية الطامحة إلى إحكام الهيمنة، مروراً بتولي السوريين مهمة ضبط الوضع اللبناني للتحكم بمعطيات الصراع، وصولاً إلى التدخل الإسرائيلي المباشر بقصد تصفية المقاومة ومحاولة فرض تسوية منفردة على لبنان. ويبدو ان السلام فيه قد ارتبط ايضاً بمسار التسوية. فبعد محاولة فك الارتباط بين القضية اللبنانية وقضية المنطقة بموجب اتفاق الطائف، فإذا بتنفيذه على انه اتفاق ثلاثي مطوّر ومشوّه يعيد الربط بين القضيتين ويجمّد المسار إلى حين حلول ساعة التسوية الشاملة في المنطقة. إن الوقت الضائع، نتيجة التأخير في تنفيذ اتفاق الطائف والوقت المسروق نتيجة سوء تطبيقه، ضيّعا فرصة الإنقاذ الوحيدة

التي سنحت والتي كان يمكن من خلالها وبنتائجها المرجوة مواجهة السلام الوافد بمقومات تنافسية تحفظ المصلحة الوطنية وتصون المصير والمستقبل. اما وقد ضاعت الفرصة فلا بد من الخروج من عملية السلام وإعادة التحصن من جديد على امل فرصة ثانية وتوازن جديد يُمكّنان من سلام عادل. إن عملية السلام في ضوء المعطيات الراهنة تعني بالنسبة للبنان استسلاماً إلى سوء المصير. ليس بمقدور بلد لا سيادة له على ارضه، ولا قرار مستقلاً لأهل الحكم فيه، ان يقدم على عملية مصيرية بهذا الحجم وبهذه الأهمية دون ان يترك فيها بعضاً من كيانه وكثيراً من ذاته. ولسنا على عجلة من امرنا كي نتخلى عن جزء من سيادتنا او استقلالنا او من مقومات وجودنا من اجل ان نعترف بإسرائيل ونكسب سلاماً وهمياً. الصلح اليوم يُضر بمصالحنا الوطنية، والإقدام عليه إغفال للمخاطر الكبيرة المترتبة على نتائجه.

لقد تحول لبنان، بفعل الحرب، إلى ورقة في يد المفاوضين الإقليميين، بعد ان سبق وحولوه إلى ساحة صراع، وبعد ان بناه اهله وطناً وجمهورية وكياناً. فمن جمهورية في وطن تحوّل إلى ساحة، ثم تحوّل بعد ان توقف الصراع، إلى ورقة على طاولة المفاوضات في لعبة التفاوض. ويُطلب منه، وهو على ما هو عليه من وهن وضعف، ان يُقدم على صلح وان يصنع سلاماً، كمن يُساق إلى حتفه وهو ملزمٌ بشكر جلاده.

لبنان المحبط، لبنان الهيمنة الطائفية المعكوسة المستجدة، لبنان اتفاق الطائف المستبدل بالاتفاق الثلاثي المطور (بعد إخراج الميليشيا المسيحية من ثلاثيته واستبدالها اليوم بالميليشيا المالية الحريرية)، لبنان حكم الميليشيات الحليفة، لبنان السيادة المنتقصة والقرار المصادر، لبنان المهدّم والمعاق اقتصادياً، لبنان هذا، ليس مؤهلاً للسلام ولا مستعداً له، وفرض السلام عليه يقارب الخيانة إن كان الفارضون من اهله ويقارب القتل المتعمد إن كان الفارضون من غيرهم.

إن المستجد بعد اتفاق الثالث عشر من ايلول بين منظمة التحرير وإسرائيل، هام ومقلق. فبعد التفلت الفلسطيني والأردني من المفاوضات الشاملة لم يبقَ لمتابعة المفاوضات سوى سوريا ولبنان. مصلحة سوريا في مفاوضات شاملة ولبنان معها، ومصلحة لبنان في وقف المفاوضات ولو كانت شاملة.

عند توقيع اتفاق الطائف فَهِمنا مصلحة لبنان في تنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته، وفي فصل قضيته عن قضية المنطقة، لا طلباً لحل منفرد وإنما خروجاً من التفاوض والبقاء في وضع الهدنة، حتى يستحق السلام الشامل، فيُقدم عليه وقد استُعيدت سيادة الدولة واستقلالية قرارها واستعيد معها بعضُ العافية الاقتصادية.

ومع عرقلة اتفاق الطائف وسوء تنفيذه اعيد الربط بين قضية لبنان وقضية المنطقة بإصرار وداب. فتصعيد المقاومة اصبح المطلب الأساسي الأول، واضحى السعي لتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته هدفاً ثانوياً منسياً ومجرد ذريعة لتصعيد المقاومة. لقد رُفِضَ للبنان ان يتصرف كسائر الدول العربية المحتلة ارضها، ومنعت إسرائيل اتفاق الطائف من دخول الجنوب والبقاع فدخل عوضاً عنه الاتفاق الثلاثي. فُرض على لبنان ان يدفع من امنه وسيادته من اجل ان يبقى الاهتمام بمفاوضات السلام الشامل مثاراً. هذه هي ماساة لبنان الحقيقية منذ ان امتنع غُلاةُ اهل النظام فيه عن دفع مترتبات العروبة على غرار ما فعلت سائر الدول العربية. فلتخلفه مرة واحدة عن دفع المترتب عليه في حينه، أُلزم الوطن الصغير، من موضع الضعف، بواجب التكفير الدائم عن خطايا الآخرين وواجب الإنفاق الدائم على العرب اجمعين. إنه الظلم الذي أُلحق بلبنان والذي يُسعى إلى تكريسه اليوم عبر فرض صلح الاستسلام عليه.

إن اي اتفاق للسلام اليوم، وبعد اتفاق الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل واتفاق تشرين الأول ١٩٩٤ بين الاردن وإسرائيل، هو

بالنسبة للبنان قتلاً عمداً. فهو لن يغير من وضع السيادة واستقلالية القرار فيه شيئاً بل سيضيف إليها عبء ترتيبات امنية معيقة جديدة، كما انه سيعيد تحويل ارضه إلى ساحة صراع بين من هم مع السلام ومن هم ضده، وسيلقي على عاتقه عبء توطين الفلسطينيين، وسيفرض عليه ترتيب اوضاعه الاقتصادية وفق مقتضيات نمو الاقتصاد السوري. مجموعة مصائب تكفي واحدة منها لقتل بلد بعافيته الكاملة فكيف بها مجتمعة وفي بلد يفتقد العافية والقرار والسيادة؟

السلام اليوم هو قتل متعمد للبنان، وواجب الإنقاذ يفرض على الجميع رفضه والتهيؤ لمواجهة مرحلة الرفض بالإعداد لقيام معارضة وطنية شاملة تسعى، بعد رفض السلام اليوم، إلى استعادة سيادة لبنان كاملة فوراً على جميع الأراضي اللبنانية رافضةً جميع ابواب التحايل للحد منها، وتعمل على استعادة القرار المستقل تنفيذاً دقيقاً وصحيحاً لاتفاق الطائف، وتطلق عملية اقتصادية بهدف استعادة بعض العافية آخذة بالاعتبار مترتبات السلام العائد. ومترتبات السلام العائد تفرض الأخذ بالاعتبار ان مستقبل لبنان في فهم واعٍ ومنفتح لعلاقاته المميزة بسوريا على قاعدة المشاركة السوية معها في السراء والضراء.

خلاص لبنان في قيام جبهة وطنية معارضة لنهج الحكم الحالي المتمادي في الاستسلام والغياب، تحقق الأهداف التالية:

- رفض السلام المفروض اليوم، والخروج من مفاوضاته، والتمسك بتنفيذ القرار ٤٢٥ وملحقاته ورفض البحث بأي امر سواه. لسنا على عجلة من امرنا للصلح مع إسرائيل، ولا نخشى ان نُترك وحدنا دون صلح معها، فالانفراد في عدم الصلح لا يُضيرنا بشيء وقد يخدم وحدتنا ووفاقنا الوطنيين ويبعد عنا نتائج السلام الحالي المدمرة.

- السعي المباشر والفوري مع السوريين لتصحيح العلاقات على قاعدة تنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً صحيحاً.

فإن اثمر السعي، فحلٌ للمجلس النيابي، وانتخاباتٌ نيابية جديدة بعد تجريد الميليشيات جميعها من سلاحها، ومشاركةٌ فعليةٌ في حكم وفاق وطني يطلق عملية إنماء وإعمار حقيقية.

وإن لم يثمر فنضالٌ لتحرير الأرض واستعادة السيادة وإسقاط حكم الميليشيات، واستعادة للقرار الوطني المستقل بفرض تنفيذ اتفاق الطائف وفق اصوله، وإسقاط لحكم الهيمنة الطائفية الجديدة وإعادة تركيز حكم المشاركة السوية، ومن ثم إطلاق عملية استعادة العافية الاقتصادية.

ـ الحرص في ظل الاحتمالات جميعها على عروبة لبنان، وعلى علاقاته المميزة بسوريا على قاعدة المشاركة السوية والعادلة معها، وعلى تجنب الوقوع في سهولة الانعزال وتيهه وجموح العداء وغرائزيته. الخسارة بالعروبة مع سوريا خير للبنان من الربح بالانعزال ضدها. إلّا ان لبنان هذا، الذي يُفضّل الخسارة بالعروبة مع سوريا على الربح ضدها، هو لبنان السيد والمستقل فعلاً وقولاً، لأن لبنان التبعية الراهنة ليس هو لبنان ولا قيمة لموقفه ورغبته بل ولا قيمة له.

اما ماذا لو لم تقم معارضة موحدة شاملة؟

إن استمرار الوضع الراهن في حال الارتهان بدون تقدم في مسار السلام قد يؤدي إلى تصعيد في التازم الاقتصادي والاجتماعي، وقد تُطلّ من خلاله عملية استعادة السيادة والقرار المستقل. إلّا انه طريق طويل شاق، وقد تُطلّ ايضاً من خلاله العدوى السياسية في النظام، فيقضي الوطن الصغير في الانتظار الواهم، انتظار إنقاذٍ من خارج، لن ياتي.

وإن صح توقع البعض من ان انسحاباً إسرائيلياً بنتيجة السلام سيؤدي حتماً (وإن كنت غير مؤمن بالحتمية هذه) إلى انسحاب سوري مقابل، فالاستقلال والسيادة الناجمان لن يلقيا من يستقبلهما وقد يضيعان لبقائهما

من غير اهل. شرطُ نجاح الاحتمال المفرط بالتفاؤل هذا، قيامُ وضع وطني وجبهة وطنية قادرين على تلقي النتائج بما يضمن الإفادة منها والحؤول دون إضاعتها. لن يتحقق تحرير إن لم يُناضل لتحقيقه، ولن تستعاد سيادة ولا استقلالية قرار إن لم يُطالب باستعادتهما، ولن تلغى هيمنة إن لم يُطالب بإلغائها، ولن تتحقق مشاركة إن لم يُسع لتحقيقها. فلن يتكرم بها احدٌ على احدٍ، ولن تُستنتج استنتاجاً آلياً من افتراض عملية انسحاب ليس وراءه مُطالب. وكل حتمية غير مقرونة بمطالبة وسعي وبمطالب ومساعٍ هي حتمية تخدير ووهم.

كلمة أخيرة

جمهوريات ثلاث: الجمهورية الأولى والجمهورية التي سبقتها والجمهورية التي تلتها. جمهورية الاستقلال (جمهورية دستور ١٩٤٣) هي الأولى تسميةً وإن لم تكن الأولى ترتيباً زمنياً، وجمهورية الانتداب (جمهورية دستور ١٩٢٦) هي ما قبل الأولى تسميةً ولا اسم لها وإن كانت الأولى ترتيباً زمنياً، وجمهورية اتفاق الطائف (جمهورية دستور ١٩٩٠) هي التي تلت الأولى تسميةً وترتيباً زمنياً.

التي سبقت الأولى لا تستاهل تكنية بذاتها فتكنّى بالتي لحقتها، لأنها جمهورية انتداب، وجمهورية الاستقلال هي الأولى تقديراً ومعنىً.

ورثتها جمهورية أُريدَ لها أن تكون ثانية، فإذا بها ما تزال جمهورية ما بعد الأولى، لأنها لم تعرف أن تستعيد الاستقلال، ولا أن تستعيد السيادة. وهي لن تصبح ثانية، أي مُكتناةً بذاتها، إلّا بعد استعادتهما. ماتت الجمهورية ولم تبلغ وريثتها بعد. فنحن في مرحلة سياسية غير قابلة للتحديد والتسمية وإن كانت من حيث الدستور جمهورية صحيحة.

ضعفت الجمهورية الأولى بسبب قليلٍ من وهنٍ داخلي وكثيرٍ من تعدٍّ خارجي. إلّا أنها ماتت من بعض انتحار ومن قتل عمد.

جمهورية افسحت للحريات، وبنت مؤسسات دولة ونظام، وحملت صيغة عيش فريدة، إلّا أنها ضاقت بالسلطة مشاركة ومارستها احتكاراً، وضاقت بالعيش فهماً فمارسته هيمنةً، واخلفت مع العروبة وعدها فاضطرت إلى

الاستعراب يوم رجع الآخرون، فدفعت مضاعفاً، وقضت ولم تنجُ. وما زال مَن وَرِثَها يدفع، عن تحكم وظلم، رِبا دينها المتراكم.

بناها رجالٌ لهم علينا اصلاً حق الاحترام والتقدير، واحترامهم مضاعفٌ لدينا اليوم بكثير دعاء ووفير ترحّم، بعد ان شهدنا وخبرنا الذين وُرِّثوا من بعدهم. مغفورة خطاياهم، وهي كثيرة، بعد ان شهدنا مآثر من خلفهم. تشفع بهم وطنيتهم، وتصغُر كبائرهم اياً كانت، عندما تُنسب إلى تبعية الخلف وقلة محاسنه.

لا يعرف للحرية معنىً إلّا من ذاق طعمها. ولا يرفع للكرامة قدراً إلّا من مارسها. ولا ينحني للسيادة وقاراً إلّا من عاشها. ولا يعطي للاستقلال قيمة إلّا من تربى في ظلاله. ولا يقيم للمساواة وزناً إلّا من نشا عليها. ولبنان الجمهورية الأولى الذي عرفنا، عرف الحرية والكرامة والسيادة والاستقلال والعيش المشترك على قاعدة مساواة رضية وسوية. ولبنان اليوم جمهورية ماتت وجمهورية لم تولد بعد، ووطن معلّق المصير، علينا ان نثبّت مقوماته وان نعطيه الجمهورية التي يستحق. ليس بيدنا ان نرتضي له مقومات اقل من تلك التي عرفنا وعشنا لأنه بدونها ليس هو لبنان.

ملاحق

١ ـ البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية

٢ ـ مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

٣ ـ النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي

٤ ـ صورة الوثيقة التي يعترف العماد عون في بندها الثاني بشرعية الرئيس الهراوي (راجع صفحة ٢٢٦).

البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره أزمة عامة لم تكن الأحداث التي تتابعت انطلاقاً من استشهاد المناضل الوطني معروف سعد مروراً بمجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥، سوى تعبير صارخ عن بلوغها طوراً من الاحتدام بات يفرض بإلحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الأحداث إلى العوامل الكامنة وراءها.

■ **فعلى الصعيد الوطني** تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى خطورة النهج الانعزالي القائم على محاولة فصل لبنان عن المنطقة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه، وهو النهج الذي تدفع البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هدراً لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الإسرائيلي المستمر وأزمات دورية في علاقات لبنان بأشقائه العرب واقتتالاً داخلياً فجرته وتفجره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية.

إن تفاقم النتائج السلبية المدمرة التي يولدها النهج الانعزالي المذكور، كان وما يزال في أساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع إسرائيل، وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كأمر واقع في أحسن الأحوال إلى صعيد احتضانها رسمياً كقوّة عربية لا تقاتل من أجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب، بل تقاتل دفاعاً عن لبنان أيضاً، ثم المطالبة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبيّة مع ما يتطلبه ذلك من سياسة إنماء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لأبنائه.

■ **وعلى الصعيد الاقتصادي** تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المترتبة

على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوماً بنظام لم يعد له شبيه بين الأنظمة الرأسمالية المعاصرة في العالم، وبات يشكل تحت ستار المحافظة على «الاقتصاد الحر» مصدراً للفوضى والأزمات المتكررة وقاعدة لنشوء الاحتكارات مع ما يُرافقها من موجات غلاء متصاعدة، وأساساً لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

ويشكل النهج الانعزالي هنا أيضاً سبباً للتأزم في أوضاع الاقتصاد اللبناني، لأن هذا النهج بإضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان إلى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي، ويحد من إمكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الأمراض المتلازمة معها.

■ **وعلى الصعيد الاجتماعي** تتركز أكثر فأكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين أيدي قلّة ضئيلة بينما تعيش الأكثرية الساحقة أوضاعاً تتّسم بالتدهور المستمرّ في مستوى المعيشة وبضيق فرص العمل، مما يدفع بالآلاف كل عام في هوة البطالة أو الهجرة، كما تتسم بالحرمان من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل إلى جانب العمال الفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف نتائج الأزمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي.

■ **وعلى الصعيد السياسي** يعيش لبنان خلف واجهة من الديمقراطية البراقة، في ظل نظام سياسي يأخذ بأشد أشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفاً ويتنكر لأبسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية موروثة عن عهود الإقطاع والانتداب.

هذه الأزمة التي تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة إلى تعديلات أساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي، وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو أكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ إذا قلنا إنها تمثل الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد أن تبادر إلى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من

أجل لبنان عربي وطني ديمقراطي متقدم. وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الأول: تحقيق الإصلاح الديمقراطي في النظام السياسي، على أن تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الآخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية من ناحية ثانية.

إن اختيار الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الإصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلاً أول لطرح برنامجها، تمليه في الواقع الأولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد. فلقد بات واضحاً أن الحاجة إلى التغيير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطدم أساساً بتخلف النظام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن أن يشكل إطاراً لعملية التطور الديمقراطي المطلوب.

الطائفية السياسية السمة الرئيسية للنظام

إن الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعاكسة مع المصالح الحقيقية للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المتخلف ومنها تنبع وعليها تترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام. وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في حماية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية، وتسليط طبقة من الإقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان الرأسمالي. يضاف إلى ذلك كله أن النظام الطائفي المتبع، بما ينشره من عصبيات ويكرسه من علاقات عشائرية متخلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسلم مقاليد الأمور فانحدرت الدولة إلى مستوى من العجز أضحى يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والإنتاجية. كما أن قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد أسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجبها عن الظهور.

برلمان موصد الأبواب

هكذا تتحدّد وتتضح عوامل التخلف والتأزم في تركيب السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الأبواب في وجه القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية يشكل مرآة للبنان الطائفي الإقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض كمصدر لكل سلطة، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيداً عن

قواعد الديمقراطية البرلمانية الحقيقية وأصولها، مما يولد جنوحاً نحو السلطة الفردية تزداد معه أزمة النظام السياسي وضوحاً وتفجراً كما كانت الحال خلال السنوات الماضية. ذلك أن انعدام التوازن بين السلطات قد أدى عملياً إلى تقويض مفاهيم الديمقراطية وإلى قيام ممارسات كيفية في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد.

أساس الازمة

وإذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الإقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطية في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هو أساس الأزمة اللبنانية الراهنة، فإن هذا التناقض كان لا بد أن يتحول إلى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها هذا النظام إلى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة المشروعة بالتغيير والتي باتت تستقطب الأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

إن استعمال السلاح في وجه التحرك المطلبي الاجتماعي للصيادين في صيدا، ثم استعماله لضرب الإرادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه، إن ذلك كان في أساس الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام. ولا نبالغ إذا قلنا إن استمرار تحجر النظام السياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنياً واقتصادياً واجتماعياً، كما أن استمرار نهج القوى الرجعية والانعزالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح، سوف يدفع بالبلاد إلى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار.

ما هو البديل؟

إننا نطرح بديلاً لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية. ومن هنا وكي لا تتفجر الأزمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع إلى اقتتال داخلي متكرر، وكي تنفتح أمام لبنان آفاق التطور باتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية أبنائه، لا بد من إحداث تعديلات ديمقراطية أساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية.

إن هذه التعديلات ترمي أولاً وفي الأساس إلى تحديث النظام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الإقطاعية المتخلفة نحو نظام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن التطور الرأسمالي للبنان، وقادر أيضاً على الوفاء بالحد الأدنى من موجبات انتماء لبنان العربي على الصعيدين الوطني والقومي.

إن هذه التعديلات المقترحة لا تقيم بالطبع نظام الديمقراطية المتكاملة الذي يفترض تغييراً جذرياً في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسلطة السياسية، لكنها تؤمن الحد الأدنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الإقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طفيلية يعيقُ استمرارُ هيمنتها على السلطة السياسية كلَّ تطور، وفتح أبواب المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها أمام القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الأدنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات إلى إطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الأساسية في هذه المرحلة من تطور البلاد.

برنامج الإصلاح السياسي

إنطلاقاً من هذه الحقائق جميعاً تطرح الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان البرنامج التالي للإصلاح السياسي:

١ ـ إلغاء الطائفية السياسية

لقد بات مستحيلاً قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن أو الإبقاء عليه بعد أن نخرته مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث أصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن أن الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بإلغاء الأساس الطائفي للنظام اللبناني أصلاً، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية إلى نظام وطني ديمقراطي متقدم. لذا فإن الأحزاب التقدمية تعتبر إلغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الأهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان، وذلك من أجل الوصول إلى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وإزالة كل أثر للصيغة في مختلف مجالات الجبهة اللبنانية.

وترى الأحزاب التقدمية، في هذا الطور من نضالها المستمر لإلغاء الطائفية السياسية، أن الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش.

إن تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الأولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من أثقال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الإنسانية والوطنية.

٢ ـ إصلاح ديمقراطي للتمثيل الشعبي

أ ـ في مجال التمثيل الشعبي النيابي

إعتماد قانون جديد للانتخاب على الأسس التالية:

إلغاء الطائفية السياسية ـ جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة ـ الأخذ بنظام التمثيل النسبي ـ نائب لكل عشرة آلاف ناخب ـ تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً ـ اعتماد البطاقة الانتخابية ـ تأمين مراكز الاقتراع في أماكن السكن ـ الاستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني ـ إنشاء لجنة قضائية للإشراف على الانتخابات وبت الطعون ـ إلغاء الضمانة المالية ـ إخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الإثراء غير المشروع ـ وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين.

ب ـ في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الإداري للدولة

١ ـ وضع تنظيم إداري جديد للدولة أكثر تطابقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان إلى عشر محافظات.

٢ ـ إنشاء مجالس تمثيلية إقليمية في المحافظات والأقضية منتخبة لأربع سنوات يكون من صلاحياتها إقرار الموازنات المحلية وتنفيذها بواسطة لجنة دورية يعاونها المحافظ أو القائمقام في عملها هذا، وتتمثل في هذه المجالس الهيئات والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمعنوية. ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء أو المحافظة.

٣ ـ إعادة النظر بأوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة

التمثيل النسبي، وتعديل نظام الوصاية عليها باتجاه تعزيز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية.

٣ ـ إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها

ينطلق الإصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شورى وحكماً للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين إلى أية فئة اجتماعية انتموا وإلى أية عائلة روحية انتسبوا.

لذا فإن اقتراحات الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تتوخى في هذا المجال ترسيخ جملة مبادىء: تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدراً لكل السلطات، العودة إلى الأصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الأطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيراً للتوازن المطلوب في هذا المجال، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية.

وانطلاقاً من هذه المبادىء العامة ترى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أنه لا بد، في سبيل إصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها، من الأخذ بالأسس التالية:

أ ـ على صعيد السلطة التشريعية

١ ـ حصر صلاحية التشريع في مجلس النواب.

٢ ـ تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بثلاث: امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية، رده الموازنة برمتها، وإسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة.

٣ ـ إحداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى «مجلس النشاطات اللبنانية الأساسية» ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب النهائي بمشاريع القوانين.

٤ ـ جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية.

٥ ـ فصل صفة الوزارة عن النيابة وإسقاط صفة النيابة حكماً عن كل وزير.

٦ ـ إنشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة للنظر في شكاوى النواب والمواطنين.

ب ـ على صعيد السلطة التنفيذية

١ ـ يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات اللبنانية الأساسية.

٢ ـ يُسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقاً بذلك على اختيار المجلس.

٣ ـ يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيينهم بالاشتراك مع رئيس الوزراء، وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور أو للقوانين، كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة إقالة الحكومة على أن يصار في هذه الحالة إلى إجراء انتخابات نيابية عامة.

٤ ـ يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضوره المناقشات، أما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة وللبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الأهمية الخاصة.

٥ ـ يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء. وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن إصدارها يجري اعتماد المبدأ بأن كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذاً خلال مدة معينة.

٦ ـ يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية أن يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز أموراً محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد أن يوافق عليها ثلثا أعضاء مجلس الوزراء.

ج ـ على صعيد السلطة القضائية

١ ـ الانطلاق من مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات.

٢ ـ جعل مجلس القضاء الأعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والإشراف الفعلي على أعماله، وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة، وتخويل مجلس القضاء الأعلى صلاحية اقتراح القوانين

والأنظمة الآيلة إلى رفع مستوى القضاء وإعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة العليا إلى جانب المتضررين من أشخاص القانون العام والأشخاص الطبيعيين.

٣ ـ إختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل أفراد الجسم القضائي مرة كل سنتين.

٤ ـ إنشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين.

٥ ـ إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

٦ ـ حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء العدلي وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته وأجهزته. وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في حالة الحرب فقط.

٧ ـ إعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن، وإعطاء كل مواطن حق إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي ارتكبها هؤلاء أو يرتكبونها إبان ممارستهم للأحكام، بما في ذلك جريمة الإثراء غير المشروع. ويكون للادعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى.

٨ ـ وضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

٤ ـ إصلاح الإدارة

١ ـ إعادة تنظيم الإدارة لتبسيط أجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الإثراء غير المشروع بين جميع القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين.

٢ ـ إحداث أمانة عامة تقنية وإدارية من ذوي الاختصاص التقني والإداري إلى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لأجل ذلك.

٣ ـ إناطة تعيين جميع موظفي الإدارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وأمناء سر الدولة والسفراء وقادة وضباط وأفراد القوات المسلحة.

٤ ـ إنشاء هيئة للرقابة العليا من رؤساء مجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة مهمتها رفع كفاية الإدارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنوياً من العناصر الفاسدة.

٥ ـ إلزام الإدارة بتنفيذ القرارات القضائية لمجلس الشورى تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير.

٥ ـ إعادة تنظيم الجيش

إن إعادة النظر بأوضاع المؤسسة العسكرية، والتي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية وتقوية الدفاع الوطني، تتطلب إدخال تعديلات أساسية على تنظيم الجيش باتجاه:

١ ـ حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية، ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد.

٢ ـ خضوعه كلياً للسلطة السياسية، وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة.

٣ ـ إزالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب إليه أمام جميع اللبنانيين دون تمييز، وإلغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش.

٤ ـ إنشاء مجلس دفاع أعلى يرئس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير المالية، وزير البريد والبرق والهاتف، قائد الجيش، رئيس الأركان.

يتولى مجلس الدفاع الأعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد وجهة استخدام الجيش وإعداد خطط الدفاع والتعبئة والإشراف عليها، وتحديد دور مختلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني.

٥ ـ إنشاء مجلس قيادة من: قائد الجيش، رئيس الأركان، قادة الأسلحة، والمفتش العام، يتولى مجلس القيادة صلاحيات اقتراح: ترقية الضباط، والدورات الدراسية، والمكافآت والأقدمية، وتشكيل مجالس التأديب ومجالس الامتحانات. ويقدم اقتراحاته بهذا الخصوص لوزير الدفاع. ويعود له حق البت بترقية الرتباء والأفراد.

٦ ـ يجري تعيين قائد الجيش، ورئيس الأركان، وقادة الألوية، وقادة المناطق العسكرية، وقادة الأسلحة، ومديري وزارة الدفاع، ورؤساء المحاكم العسكرية، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية، بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء وفقاً لاقتراح وزير الدفاع الوطني.

٧ ـ تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيادة المباشرة لهيئات أركان الحرب وقوى الجيش البرية والجوية والبحرية والألوية والوحدات المقاتلة. ويضطلع بمسؤولية العمليات الحربية وإعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة لها.

٦ ـ تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة

١ ـ تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٢ ـ اعتبار شرعة حقوق الإنسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها.

٣ ـ إزالة كل أشكال التمييز في معاملة المرأة على جميع الأصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال.

٤ ـ وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية من كل قيد سياسي ترسيخاً للحريات العامة.

٥ ـ إقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حداً لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسي التنظيم النقابي على أساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة.

٦ ـ إعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي.

٧ ـ إصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضماناً للحريات الشخصية وإلغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح.

٨ ـ إلغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر وخصوصاً لجهة فرض الموافقة المسبقة لأجهزة الأمن على إصدار النشرات.

٩ ـ تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة إزالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها، وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كأداة إعلام للرأي العام الشعبي.

١٠ ـ وضع قانون عصري للجنسية يكفل إعطاء الجنسية اللبنانية لمستحقيها بمعزل عن أي اعتبار عنصري أو فئوي أو سياسي.

١١ ـ جعل حق السلطة التنفيذية في إعلان حالة الطوارىء محصوراً بحالة الحرب واقتصارها على وضع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامة الأساسية.

٧ ـ الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية

إن الصيغة الأفضل لتنظيم عملية الوصول إلى هذا الإصلاح الديمقراطي للنظام السياسي

تكون بالاحتكام إلى إرادة الأكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين إلى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضواً على أساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حواراً وطنياً واسعاً بشأن الإصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

تبقى قضية أخيرة لا بد من الإشارة إليها هنا وهي أن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج المرحلي: مشروع الدستور المعدّل، ومشروع قانون الأحزاب والجمعيات، ومشروع قانون الانتخاب، وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام.

إن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من أجل إصلاح ديمقراطي للنظام السياسي، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه بإصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل إصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان، تدعو الجماهير اللبنانية إلى التكتل حول هذا البرنامج وإلى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بإرادة الأكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع إلى جانب هذه الدعوة إلى التغيير على طريق بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد.

المجلس السياسي المركزي للأحزاب
والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان
بيروت في ١٨ - ٨ - ١٩٧٥

مذكرة المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية حول أسس تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

إذ تجتاز الأزمة اللبنانية اليوم أحد أكثر منعطفاتها خطورة وترتفع الأصوات الداعية إلى توحيد العمل الوطني، تجد الحركة الوطنية اللبنانية من واجبها أن تطرح أمام الرأي العام الوطني بمختلف القوى السياسية المعبرة عنه وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن وما تتطلبه من جهود في سبيل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي.

حقائق الوضع اللبناني الراهن: المشروع التقسيمي الطائفي مصدر الخطر الرئيسي على لبنان

منذ اندلاع الحرب قبل أكثر من عامين والحركة الوطنية تلح على كشف وإبراز مصدر الخطر الرئيسي على المصير الوطني اللبناني ككل متمثلاً بالمشروع التقسيمي الطائفي الذي فجر أربابه هذه الحرب وما زالوا يتابعون نهج تصعيد الأزمة اللبنانية وتعقيدها من أجل بلوغ أهدافهم.

ولم تعد الوقائع الدامغة تترك اليوم مجالاً لأي شك حول وجود المشروع المذكور وكونه يتوخى تحقيق جملة أهداف مترابطة متكاملة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١ - نزع عروبة لبنان وسلخه فعلياً عن العالم العربي.

٢ - التنكر للقضية القومية والانسحاب الكلي من دائرة المصير القومي المشترك للأقطار العربية بإنهاء التناقض اللبناني الإسرائيلي وفتح أول ثغرة من نوعها في جدار المواجهة العربية للعدو الصهيوني.

٣ ـ تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان كواحدة من حلقات المخطط الإمبريالي الصهيوني الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية من أساسها.

٤ ـ تحويل لبنان إلى كيان طائفي عنصري من خلال تفكيك الوحدة اللبنانية وإعادة تركيبها بشكل يؤمن سيادة أقلية طائفية على مجموع الشعب اللبناني ويحتفظ بالكثير من عناصر التقسيم الفعلي القائم اليوم مقترناً بالدعوة إلى اللامركزية السياسية وافتعال التعددية الحضارية.

٥ ـ الإطاحة بمقومات التطور الديمقراطي اللبناني وإخضاع البلاد إلى قبضة نظام فاشي يرسخ القهر الطائفي للأكثرية الشعبية الساحقة ويحمي الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة والتي تضغط بثقلها على الجماهير اللبنانية الكادحة.

إن هذا المشروع التقسيمي الطائفي الذي تعتبره الحركة الوطنية أساس اندلاع الحرب ومنبع تعقيد الأزمة اللبنانية، ليس مشروعاً مجهول الهوية السياسية أو مؤامرة غامضة الملامح، بل هو مشروع ينتسب إلى قوى فعلية موجودة ذات هوية محددة لا تتردد عن الجهر بأهدافها وإعلان مخططاتها، بحيث لم يعد هناك مجال لتجهيل الفاعل على هذا الصعيد لأن المواقف المعلنة والممارسات المتمادية من جانب «الجبهة اللبنانية» تقطع بكونها الجهة التي تحمل المشروع المذكور وتسعى إلى تحقيقه كاملاً في نهاية المطاف. ولقد كشفت وقائع الفترة التي مضت على صدور قرارات قمتي الرياض والقاهرة مخطط «الجبهة اللبنانية» الرامي إلى إبقاء الأزمة مفتوحة وصولاً إلى فرض أهدافها على لبنان واللبنانيين وعلى العرب جميعاً وفي آن معاً.

١ ـ أشعلت «الجبهة اللبنانية» معركة الجنوب معطلة بذلك إجراءات إنهاء القتال المقررة في مؤتمري الرياض والقاهرة، وفاتحة أخطر الصفحات في تاريخ الحرب اللبنانية على الإطلاق عبر التنسيق الواضح بين قواتها والقوات الإسرائيلية والذي أتى يكشف المؤامرة المبيتة على عروبة الجنوب والتوجه الانعزالي نحو التعامل مع إسرائيل كحليف والتطلع إلى إجراء تغييرات ديموغرافية مشبوهة في الخارطة اللبنانية تخترقها من الشمال إلى الجنوب، فضلاً عن استهداف إلغاء اتفاقية القاهرة في الجانب المتعلق منها بحق المقاومة الفلسطينية في الوجود والعمل في منطقة الجنوب.

٢ ـ ورفضت «الجبهة اللبنانية» إخلاء المواقع التقسيمية التي بنتها خلال الحرب في مختلف الميادين العسكرية والإدارية والاقتصادية والثقافية ضاربة عرض الحائط بقرارات

الرياض والقاهرة والقاضية بتسليم المؤسسات والمرافق العامة إلى قوات الردع العربية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥.

٣ ـ وقاومت «الجبهة اللبنانية» إجراءات الرئيس الياس سركيس الهادفة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة الموحدة مؤكدة رفضها للإجراءات المذكورة إلّا إذا اقترنت بشرطين:

الأول ـ أن تكون مجرد غلاف شكلي للتقسيم الفعلي المفروض على لبنان.

والثاني ـ أن تكون فاقدة لأي توازن وطني وأن تتلخص وظيفتها في تكريس الامتيازات الطائفية، الموروثة والمستحدثة، التي تعتبر «الجبهة اللبنانية» نفسها قيمة عليها.

٤ ـ وعطلت «الجبهة اللبنانية» برنامج الحل المتوازن لقضية المهجرين معلنة رفضها مبدأ عودتهم جميعاً إلى مناطقهم وأماكن إقامتهم الأصلية وطارحة القضية من زاوية وحيدة الجانب، زاوية إعادة مهجريها إلى بعض مناطق الشوف، في امتداد سعيها إلى اكتساب ميزات جديدة تساعدها على إكمال الصراع من موقع أقوى.

٥ ـ وحصرت «الجبهة اللبنانية» حملة المطالبة السياسية الواسعة التي نظمتها بجانب وحيد من الأزمة اللبنانية هو الجانب المتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة. وفي هذا المجال ظهر الافتعال واضحاً لتظهر من خلاله حقيقة النوايا الانعزالية المبيتة تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان. فبعد سبعة أشهر من المطالبة المتكررة بتنفيذ اتفاقية القاهرة، رغم أن الأحكام الأساسية للاتفاقية المذكورة كانت قد نفذت فعلاً، كشفت «الجبهة اللبنانية» عن حقيقة موقفها في هذا المجال فإذا بها ترفض معالجة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية في إطار الحل السياسي اللبناني والاتفاقات المعقودة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنتهي إلى إعلان عدم اعترافها بشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان والدعوة إلى تصفيته.

هكذا عملت «الجبهة اللبنانية» على إبقاء الأزمة مفتوحة على أخطر الاحتمالات. وها هي تمضي اليوم في مخططها المرسوم متطلعة إلى ظروف أكثر ملاءمة لنقل مشروعها التقسيمي الطائفي إلى حيز التنفيذ المتكامل.

ـ فهي تمارس ضغطاً متمادياً على القوى العربية في لبنان تحت مطلب «تنفيذ اتفاقية القاهرة» بأمل دفعها إلى تصفية الوجود الفلسطيني.

ـ وهي تسعى في تعاملها مع العرب لتكريس نفسها ناطقاً وحيداً باسم لبنان واللبنانيين والتصرف على أنها السلطة اللبنانية الفعلية التي ينبغي التوجه إليها وتقرير مصير لبنان بالاتفاق معها.

ـ وهي تصر على التحصن خلف خطوط التقسيم الفعلي المفروض على لبنان اليوم كي تكون لها قاعدة آمنة تنكفىء إليها إذا ما سارت موازين القوى الداخلية والخارجية لغير صالح سيطرتها الكاملة على لبنان، وتنطلق منها لفرض هذه السيطرة الكاملة لدى أي خلل في الموازين المذكورة يسمح لها بالانتقال إلى صعيد الهجوم الشامل.

ـ وهي تخطط لاستئناف القتال من أجل فرض مشروعها الخاص كأمر واقع إدراكاً منها بأن مثل هذا المشروع الخطير لا يمكن أن يمر سلماً أو أن يحظى بالقبول الطوعي من جانب سائر الأطراف الفاعلة في الأزمة لبنانياً وعربياً.

ـ وهي تتطلع أخيراً إلى التدويل بوصفه المحطة التي يمكن عندها تحويل الصراع اللبناني الدائر حول وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي إلى لون من النزاع الخارجي تنتحل فيه «الجبهة اللبنانية» لنفسها صفة تمثيل لبنان واللبنانيين بأمل انتزاع اعتراف دولي وعربي بالكيان الطائفي العنصري الذي تعمل على إقامته.

وتتضاعف مخاطر هذا المشروع التقسيمي الطائفي حين نرى الصلة العميقة بينه وبين مجمل التطورات الجارية على صعيد الصراع العربي الصهيوني. وإذا كانت سيطرة «الليكود» على مقاليد الحكم في إسرائيل تشكل أساساً لتصعيد ندر مثيله في التصلب الإسرائيلي حيال مصير الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني، فإن هذه السيطرة عينها تنطوي على أخطر الاحتمالات بالنسبة للأزمة اللبنانية. ولا يصعب التنبؤ في هذا المجال بازدياد وتيرة التدخل الإسرائيلي في الجنوب ـ وفي الوضع اللبناني ككل بالتالي ـ وبتصاعد الدعم الإسرائيلي لمشروع تحويل لبنان إلى كيان طائفي عنصري في سياق المخطط الصهيوني الشامل في هذا المجال: مخطط تبديد الهوية القومية العربية لأقطار المشرق وزرع الكيانات الطائفية على امتداد المنطقة العربية.

خط الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي

لقد اعتمدت الحركة الوطنية، طيلة مراحل تصديها للأزمة اللبنانية، خطاً سياسياً كان وما يزال يتمحور حول الاتجاهات الرئيسية الآتية:

١ ـ إن مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي، الذي عرضنا خطوطه العامة فيما سبق، تشكل الخيار الوحيد أمام الوطنيين والديمقراطيين اللبنانيين، وهي مواجهة ذات طبيعة وطنية وجوهر ديمقراطي وبعد قومي يتوقف عليها مصير لبنان الوطني ـ وحدته وعروبته

وتطوره الديمقراطي ـ كما تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصير القومي المشترك للعالم العربي.

٢ ـ إن «البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» الذي حددت من خلاله الحركة الوطنية خطها السياسي العام في مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي وقواه، ليس مشروعاً للإصلاح السياسي فحسب بل هو أولاً وفي الأساس برنامج تحقيق وحدة لبنان وتكريس عروبته وتوفير الإطار السياسي الملائم لتطوره الديمقراطي ولمعالجة قضاياه الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ انتائمه القومي العربي والوفاء بموجبات هذا الانتماء على كل صعيد. إنه بكلمة برنامج بناء لبنان عربي ديمقراطي متقدم يتجاوز موروثات النظام السياسي الطائفي شبه الإقطاعي الذي يشكل منبع الانعزال عن العروبة ومصدر التفكك في الوحدة اللبنانية وأساس ديمومة الامتيازات المركبة الطائفية ـ الاجتماعية والقاعدة التي يستمد منها المشروع التقسيمي الطائفي زخمه وذرائعه. وإذ تتمسك الحركة الوطنية بالبرنامج المرحلي فلأنها ترى فيه برنامج الخلاص الوطني للبنان واللبنانيين والرد الحاسم على المشروع التقسيمي الطائفي.

٣ ـ ورغم تمسكها بالبرنامج المرحلي إطاراً لمعالجة نتائج الحرب الأهلية وبناء لبنان الجديد، فإن الحركة الوطنية لم ترهن يوماً موافقتها على إنهاء القتال وإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي بتحقيق البرنامج المذكور كاملاً. فلم تكن الحركة الوطنية هي الطرف الذي اختار القتال سبيلاً لتحقيق أهدافه، بل إن «الجبهة اللبنانية» هي التي صممت على فرض الحرب الأهلية اختياراً وحيداً على اللبنانيين. فهي التي خططت لتفجيرها وهي التي تابعتها وهي التي ما تزال تصر حتى الآن على الاحتفاظ بمقاليدها وتكريس عواملها لأنها لا تنوي التراجع عنها دون تحقيق أهدافها كاملة. أما الحركة الوطنية فكانت وما تزال في وضعية الدفاع وفي موقع الطرف المجبر على المواجهة القتالية والذي لم ينفك يعلن رغبته في الاحتكام لقوانين التطور الديمقراطي السلمي بديلاً للحرب الأهلية.

لقد ظلت الحركة الوطنية تؤكد، رغم تمسكها ببرنامجها المرحلي سبيلاً لخلاص لبنان واللبنانيين، استعدادها الدائم لقبول تسوية سياسية تنهي القتال وتعيد إلى البلاد لحمتها المفقودة كي تتوفر الأجواء السلمية الملائمة لفتح ملفات الاختيارات الوطنية الأساسية التي ينبغي تجديد بناء لبنان على قاعدتها والتي يشكل البرنامج المرحلي ـ في رأي الحركة الوطنية ـ أكثر صيغها تقدماً واتصالاً بحاجات لبنان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولم تضع الحركة الوطنية يوماً شروطاً لهذه التسوية السياسية سوى تلك الشروط البديهية التي تؤمن بقاء لبنان بلداً عربياً موحداً لجميع أبنائه أي: وحدة لبنان وعروبته وسلامة الوجود الفلسطيني على أرضه وتكريس الحريات الديمقراطية لشعبه. لكن «الجبهة اللبنانية» هي التي أصرت في مواقفها المعلنة وممارساتها على سد الآفاق أمام أية تسوية سياسية متوازنة للصراع الجاري، وهي التي تتنكر اليوم لكل مشاريع الحوار السياسي مصرة على إلحاق مجموع اللبنانيين بمشروعها التقسيمي الطائفي وعلى انتهاج سبيل القتال وسيلة لتحقيق هذا الإلحاق.

إن الخبرة الطويلة التي جنتها الحركة الوطنية من معايشتها لمختلف أطوار الأزمة اللبنانية - والتي نأمل أن تكون قد توفرت لدى سائر الأطراف - هي وراء اقتناعها بأن مداراة المشروع التقسيمي الطائفي بالمرونة اللفظية وبالتهالك على الحوار مع أصحابه بأي ثمن بات أسلوباً عقيماً، وأنه لا مفر من تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع المذكور وللقوى التي تحمله كي يصبح ممكناً الأمل بإنقاذ لبنان من أخطاره.

ضرورة المواجهة الوطنية المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي

إذا كانت المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي تشكل النهج الوحيد المجدي في دفع الأخطار المحدقة بالمصير الوطني اللبناني، فإن تنظيم المواجهة المذكورة يجب أن ينطلق من استيعاب الحقيقة القائلة إن الخلل الحاصل في التوازن السياسي الداخلي كان وما يزال أساس إفلات المشروع التقسيمي الطائفي من عقاله والإطار الذي سمح «للجبهة اللبنانية» أن تبدي هذا القدر من التصلب وأن تجرؤ على متابعة مخططها الرامي إلى تحقيق أهدافها كاملة. وإذا كانت هناك عوامل عديدة قد تضافرت لتجعل من الخلل المذكور في التوازن السياسي الداخلي أمراً واقعاً، فإن هذا الأمر الواقع لا يعكس إطلاقاً ميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته. إن القوى الوطنية والديمقراطية الحريصة على وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي تظل هي المعبرة عن الإرادة الوطنية الأصيلة للأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني بمختلف انتماءاته الطائفية. كما أن التيارات الليبرالية التي يخنقها اليوم الإرهاب الفاشي في المناطق الخاضعة للسيطرة الانعزالية يبقى لها من الوزن ما يؤكد غلبة المصالح الوطنية والشعبية المعاكسة للمنطق الطائفي العنصري الانتحاري عندما يتاح لها أن تمارس فعلها المؤثر بحرية.

لقد تأكدت هذه الحقيقة خلال أطوار عديدة من الأزمة اللبنانية حين استطاع التيار الوطني والديمقراطي العريض في صفوف الأكثرية الشعبية المسيحية - التي صادرت «الجبهة اللبنانية» تمثيلها بالإرهاب زوراً - أن يظهر على حقيقته متمسكاً بالوحدة الوطنية متطلعاً إلى تجاوز التركيبة الطائفية العشائرية التي تحجز التطور اللبناني وتبدد نتائجه على الدوام.

ولا شك أن انحسار العوامل التي فرضت على تلك القوى الوطنية والديمقراطية والليبرالية لوناً من ألوان الانكفاء الجبري سوف يعيد جلاء ميزان القوى الفعلي في البلاد ليظهر معه بوضوح أن المتمسكين بالمشروع التقسيمي الطائفي والمقاتلين في سبيله هم مجرد أقلية تحاول فرض نفسها قسراً على مجموع اللبنانيين.

ولا نبالغ إذا قلنا إن استمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي على ما هو عليه يشكل في الواقع أقصر الطرق إلى إبقاء شبح الحرب الأهلية مخيماً على البلاد ومعه احتمالات تجدد القتال في أية لحظة. لذا فإن كل القوى الحريصة على طي صفحة الصراع اللبناني المسلح وإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي واستئناف مسيرة تطورها الديمقراطي السلمي، مدعوة إلى صب كل جهودها في العمل على تصحيح ذلك الخلل في التوازن السياسي الداخلي بما يضع حداً لأحلام الذين يخططون لاستئناف القتال بأمل فرض مشروعهم كاملاً على سائر الأطراف.

وفي هذا المجال تشدد الحركة الوطنية على ضرورة التحرك السريع بالاتجاهات الرئيسية الآتية:

١ - إن الخطوة الأولى المطلوبة نحو إعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد على حقيقته تتمثل في التقاء جميع أطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد التشخيص المشترك لحقيقة المشروع التقسيمي الطائفي والتصميم المشترك على مواجهته والتصدي له بحزم. فليس كمثل بقاء الصف الوطني مفككاً ومشدوداً إلى التعارضات الثانوية سبيلاً لاستمرار الخلل الراهن في التوازن السياسي الداخلي مهما يستتبع من انفلاتٍ للمشروع التقسيمي الطائفي من كل عقال.

٢ - أما الخطوة الثانية المطلوبة على هذا الصعيد فتتعلق بدور القوى العربية التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ قرارات الرياض والقاهرة على الساحة اللبنانية. وفي تقدير الحركة الوطنية أن هذا الدور يمكن أن يثمر عوناً فعالاً للبنانيين على طي صفحة الحرب الأهلية

نهائياً إذا هو انطلق من حقيقة أساسية مؤداها أن مواجهة المشروع التقسيمي الطائفي لا بد أن تنهض أولاً وفي الأساس على أكتاف القوى اللبنانية المؤمنة بوحدة لبنان وعروبته والحريصة على تطوره الديمقراطي، وأنه بقدر ما تستند الجهود العربية إلى فعل هذه القوى اللبنانية وتسعى لتمكينها من التعبير عن وزنها الحقيقي في الصراع الذي يعيشه لبنان بقدر ما يكون إسهامها كبيراً في توفير المناخ الملائم للوصول إلى تسوية سياسية تنقذ لبنان من أخطار التقسيم وشرور الأحلام الطائفية لتبقى المنطقة العربية محصنة ضد المخطط الصهيوني الهادف تفتيتها وتفكيك كياناتها الوطنية وتبديد هويتها القومية العربية.

٣ - ولا تستقيم عملية تصحيح الخلل القائم في التوازن السياسي الداخلي اليوم إلّا إذا اقترنت بدور فعال يؤديه رئيس الجمهورية على هذا الصعيد.

إن وجود رئيس واحد لكل البلاد، رغم مظاهر الانقسام المفروضة عليها، هو أحد العناصر الأساسية التي ما تزال تجعل إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية في الأفق المنظور إمكانية مطروحة أصلاً. وإذا كان رئيس الجمهورية قد أكد في أكثر من مناسبة تمسكه بنهج إعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فرقاء البلاد، فإن هذا النهج لم يجد طريقه إلى الواقع الملموس حتى الآن. ولا شك أن «الجبهة اللبنانية» شكلت وتشكل العقبة الرئيسية المنتصبة في طريق نهج الرئيس الياس سركيس والعنصر المعطل للإجراءات المفترضة تطبيقاً له.

بينما لم تنفك القوى الأخرى، ومنها الحركة الوطنية، عن إعلان تأييدها له واستعدادها لتسهيله. لكن هذا التأييد لا يمكن أن يكون في الواقع تأييداً بلا حدود ولا بد أن يرتهن بالمدى الذي يستطيع رئيس الجمهورية الذهاب إليه في الانتقال بنهجه التوحيدي المستقل إلى صعيد الواقع العملي. ولن يكون هذا النهج أساساً لتسوية سياسية متوازنة وقادرة على لجم المشروع التقسيمي الطائفي فعلاً إذا هو لم يتجه بحزم وفي مجمل إجراءاته: ضد دعوة اللامركزية السياسية وبقاء أي شكل من أشكال التقسيم الفعلي أولاً، وضد خط الانسلاخ الكامل عن العالم العربي، خط إنهاء التناقض اللبناني الإسرائيلي والانسحاب من المصير القومي المشترك للأقطار العربية ثانياً، وضد خطة تفكيك أجهزة الدولة المركزية وتفتيتها وفرض الازدواج عليها وتوزيعها على المناطق ثالثاً، وضد الصيغة التي تتطلع إلى نظام سياسي طائفي صاف يجري في ظله إلحاق طوائف قهراً بأقلية طائفية سائدة رابعاً، وضد محاولة إبقاء لبنان مخرباً وبنيانه الاقتصادي الاجتماعي معلّقاً كي تظل مقاليد الحرب

الأهلية في أيدي العازمين على متابعتها خامساً، وضد إلغاء الحريات الديمقراطية وسد آفاق التطور الديمقراطي اللبناني بالعنف الانعزالي الفاشي سادساً، وضد مخطط تصفية المقاومة الفلسطينية والتنكر لحقوقها ولشرعية الوجود الفلسطيني في لبنان سابعاً وأخيراً.

من ذلك كله تود الحركة الوطنية الانتهاء إلى الخلاصة التالية: إن التقاء جميع أطراف الصف الوطني على صعيد واحد هو صعيد المواجهة المشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي وللقوى التي تحمله، واتجاه الجهود العربية وجهة السماح لميزان القوى الحقيقي في البلاد بأن يعبر عن نفسه، وانتقال نهج رئيس الجمهورية - الداعي إلى إعادة بناء الدولة اللبنانية الموحدة وتجديد التسوية السياسية بين فرقاء البلاد - إلى حيز الفعل الحازم الملموس، إن ذلك كله من شأنه أن يشكل حاجزاً فعالاً في وجه احتمالات تجدد الحرب الأهلية وإطاراً أكثر ملاءمة للوصول إلى تسوية سياسية متوازنة في نهاية المطاف.

ولا شك أن مبادرة أطراف الصف الوطني إلى اللقاء على الجوامع المشتركة القائمة فيما بينها تبقى العنصر الرئيسي المحرك لمختلف العوامل الفاعلة في الأزمة اللبنانية باتجاه إيجابي. لذا تلح الحركة الوطنية على ضرورة نقل هذه المبادرة المفترضة إلى حيز الجهد الجماعي الناشط بأسرع وقت. وهي تطرح في هذا السبيل مجمل تصوراتها أمام سائر القوى السياسية العاملة في الساحة الوطنية.

أسس التنسيق المطلوب بين أطراف الصف الوطني

إن الحركة الوطنية اللبنانية، إيماناً منها بضرورة الإسهام في توضيح أسس وأشكال التحرك التي تعطي للصف الوطني كامل وزنه في الصراع المصيري الذي تعيشه البلاد، تطرح أمام سائر القوى السياسية الممثلة للرأي العام الوطني الأفكار والاقتراحات الآتية:

١ - إن السعي لتنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي يجب أن ينطلق من الإلمام بالواقع الفعلي للقوى السياسية القائمة والمتحركة على الساحة الوطنية. إن هذه القوى التي يتألف منها الصف الوطني تضم جبهات وتجمعات وتشكيلات تدخل في أساس تكوين كل منها جملة اعتبارات سياسية واجتماعية وبرنامجية لم تفرض نفسها افتعالاً أو بمحض الصدفة.

لذا يبدو من قبيل تجاهل الواقع أو القفز فوقه أن يتصور البعض إمكانية إلغاء كل تلك الجبهات والتجمعات والتشكيلات واختزالها في تشكيل سياسي واحد. بل إن الاستمرار في بذل هكذا محاولة مستحيلة لا يؤدي فقط إلى ضياع الوقت والجهد على غير طائل بل إنه

يمكن أن يتحول إلى مبعث سجالات لا تنتهي بين أطراف الصف الوطني تؤدي إلى التركيز على الفوارق والتعارضات فيما بينها بدل أن تبرز ما يجمعها من نقاط لقاء ومصالح وطنية مشتركة.

٢ ـ إن الصيغة التي تراها الحركة الوطنية مجدية وفعالة في تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للمشروع التقسيمي الطائفي هي صيغة التنسيق بين أطراف الصف الوطني مع احتفاظ كل طرف بتشكيله الخاص وموقعه المستقل.

وكي تستقيم صيغة التنسيق هذه لا بد أن تتوفر لها جملة مقومات أهمها:

أ ـ التصور المشترك لحقائق الوضع اللبناني الراهن والتحديد المشترك لطبيعة المشروع التقسيمي الطائفي بصفته مصدر الخطر الرئيسي على لبنان مثلما هو أساس تفجير الحرب ومنبع تعقيد الأزمة اللبنانية، ثم التصميم المشترك على مواجهة هذا المشروع والتصدي للقوى التي تحمله. وقد طرحت الحركة الوطنية فيما سبق إيراده مجمل تصوراتها في هذا الصدد لعلها بذلك تسهم في توفير قناعة سياسية موحدة لدى أطراف الصف الوطني حول طبيعة الأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي وسبل مواجهتها.

ب ـ إقامة الإطار التنظيمي الملائم لولادة ونمو أشكال من العمل المشترك بين أطراف الصف الوطني بما يمكنه من أن يخوض نضالات سياسية وشعبية متكاملة ويوفر الحد الأقصى من وحدة التحرك لمختلف القوى المكونة له.

إن إنشاء هيئة باسم «هيئة تنسيق العمل الوطني» تضم ممثلين عن جميع الجبهات والتجمعات والتشكيلات القائمة في الساحة الوطنية، يمكن أن يشكل الخطوة الأولى على طريق تحقيق التنسيق المطلوب وصولاً إلى إرساء الأسس المتكاملة لخطة عمل مشتركة ولتعاون منظم ومنتج بين جميع القوى الممثلة للرأي العام الوطني.

ج ـ الاتفاق على موقف سياسي مشترك ينطوي على تحديد واضح لأسس التسوية السياسية المتوازنة للأزمة اللبنانية والتي يجب أن تصب جهود الصف الوطني ونضالاته، بمختلف أطرافه، في إطار العمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيقها في سبيل إخراج البلاد من دوامة الصراع المسلح وفتح سبل التطور السلمي أمامها في إطار الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته ومقومات حياته الديمقراطية.

وفي هذا الصدد تطرح الحركة الوطنية المشروع السياسي التالي من أجل تسوية متوازنة للأزمة اللبنانية.

أولاً ـ استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية

وذلك يتطلب:

١ ـ إلغاء كافة مظاهر وأدوات السلطة السياسية التقسيمية القائمة الآن فعلياً في بعض المناطق اللبنانية.

٢ ـ التصدي لدعوات اللامركزية السياسية والتعددية الكيانية في المجتمع اللبناني أو أي شكل من أشكال التقسيم المعلن أو المقنع واعتبارها ماسة بكيان البلاد ووحدتها واستقلالها وبأمن الشعب والوطن.

٣ ـ معالجة قضية المهجرين وفق مبدأ عودتهم جميعاً إلى مناطقهم وأماكن إقامتهم الأصلية.

٤ ـ عودة المؤسسات الدستورية والتنفيذية إلى ممارسة وظائفها بما في ذلك استئناف المجلس النيابي لدوره التشريعي والسياسي.

٥ ـ حصر السلطة التنفيذية مبدئياً وعلى صعيد الممارسة بالمراجع المسؤولة وحدها في هذا المجال أي: رئاسة الجمهورية والحكومة، وشمول صلاحياتها كافة الميادين وجميع المناطق اللبنانية.

٦ ـ إلغاء كل مظاهر وإجراءات التفكيك والتفتيت والازدواج المفروضة الآن على أجهزة الدولة الإدارية وإعادة توحيدها ودعوتها إلى العمل سريعاً.

٧ ـ عودة الجسم القضائي موحداً إلى استئناف أعماله وبعث الحياة في السلطة القضائية.

٨ ـ توحيد الجامعة اللبنانية.

٩ ـ الشروع بإعادة توحيد قوى الأمن الداخلي وتجهيزها وبدء إشرافها على الأمن وصولاً إلى حلولها محل قوات الردع في حفظ وتوطيد الأمن الداخلي للبلاد.

١٠ ـ الشروع بإعادة بناء جيش لبناني متوازن وطنياً يمارس مهمته الأصلية في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها وحماية حدودها ضد المطامع الصهيونية في الجنوب خاصة وفي لبنان عامة.

ثانياً ـ تكريس عروبة لبنان الفعلية واستقلاله الوطني

وذلك يتطلب:

١ ـ تثبيت عروبة لبنان أرضاً وشعباً والتمسك باستقلاله الوطني.

٢ ـ التزام لبنان الرسمي، وجميع اللبنانين، بموجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني.

٣ ـ إقفال الجسور المفتوحة الآن بين بعض مناطق الحدود الجنوبية وبين إسرائيل.

٤ ـ تصفية البؤر المتعاونة مع العدو الإسرائيلي في بعض مناطق الحدود الجنوبية.

٥ ـ إعادة الاعتبار إلى القوانين الخاصة بالمقاطعة العربية لإسرائيل وبجرائم التجسس للعدو والتعامل معه. وعودة العمل بها في المحاكم المختصة.

٦ ـ تولي الجيش اللبناني بإشراف السلطة الشرعية مسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة الحدود الجنوبية.

ثالثاً ـ إقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة

وذلك يتطلب:

١ ـ الأخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتمثيل الشعبي والإدارة وسائر أجهزة الدولة أمام جميع الفئات اللبنانية.

٢ ـ تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها.

رابعاً ـ إعمار لبنان اقتصادياً واجتماعياً

وذلك يتطلب:

١ ـ وضع وتنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وإمكانية إعادة إعمار البلاد.

٢ ـ تمكين الاقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن أمامه.

٣ ـ معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الحرب والتي تطال أوسع الفئات الشعبية، وفي طليعتها مشكلة المهجرين.

٤ ـ إعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وتخفيض الأسعار.

خامساً ـ إعادة الحريات الديمقراطية

وذلك يتطلب:

١ ـ إلغاء الرقابة المفروضة على الصحف والأخذ بتنظيم ديمقراطي للصحافة اللبنانية.

٢ ـ الإفراج عن سائر الحريات الديمقراطية والمحافظة عليها وتعزيزها.

سادساً ـ توطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية

وذلك يتطلب:

الاعتراف بحق المقاومة الفلسطينية في النشاط والعمل فوق الساحة اللبنانية وعدم المس بالوجود الفلسطيني في لبنان كي تستمر المقاومة في الاضطلاع من جانبها بواجب المشاركة في الدفاع عن لبنان ضد العدو الصهيوني وكي تتوفر العناصر الملائمة لتوطيد العلاقات اللبنانية الفلسطينية وتنقيتها.

سابعاً ـ نحو تحقيق الإصلاح الديمقراطي

يتولى رئيس الجمهورية، في إطار استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية وعودة السلطة الشرعية إلى ممارسة مسؤولياتها في كافة المجالات وعلى جميع الأراضي اللبنانية، تنظيم حوار سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الرأي العام الشعبي اللبناني من أجل الوصول إلى برنامج حد أدنى مشترك لتحقيق الإصلاح الديمقراطي بما يفتح أمام لبنان آفاق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسبل الإفادة من دروس الحرب ويسهل إعادة إعماره.

* * *

إن الحركة الوطنية اللبنانية على يقين من أن احتشاد جميع أطراف الصف الوطني قوة موحدة ضاغطة وراء مثل هذا المشروع السياسي سوف يشكل عنصراً فعالاً من عناصر إعادة الاعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد، ومنطلقاً جدياً لترجيح احتمالات التسوية السياسية المتوازنة التي تفتح أمام اللبنانيين ـ في مواجهتهم لقضايا تطور لبنان وطناً وشعباً ـ اختياراً آخر غير اختيار الحرب الأهلية.

وتأمل الحركة الوطنية أن تشكل مبادرتها هذه لطرح وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن إسهاماً جدياً في الحوار الدائر ضمن أطراف الصف الوطني حول سبل تنظيم مواجهة وطنية مشتركة للأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي.

المجلس السياسي المركزي للأحزاب
والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان
بيروت في ٢٨ ـ ٦ ـ ١٩٧٧

النص الرسمي لمشروع الاتفاق الثلاثي

(٨ كانون أول ١٩٨٥)

مقدمة

في ظل الظروف الاستثنائية المأسوية التي تعصف بلبنان، وضع المجتمعون مشروع حل وطني يرتكز على تطلعات شعبنا في تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي وفي عودة الأمن والسلام إلى الوطن وقيام النظام الديمقراطي الصحيح فيه، بتكريس العدل والمساواة سياسياً واجتماعياً وتحقيق طموحات اللبنانيين في كل المجالات. ويحتاج هذا الحل إلى التزام وطني شامل وإلى تحصين قومي يتمثل بترجمة العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، التي لم توفر ولا توفر جهداً، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، لإنقاذ لبنان وحماية استقلاله ووحدته وانتمائه العربي ودفعه نحو الحل الديمقراطي لصراعاته المختلفة.

الفصل الأول
مبادىء عامة

- هوية لبنان

لبنان بلد سيّد حرّ مستقلّ وواحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليّاً، وهو عربي الانتماء والهويّة وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها. وتجسّد الدولة هذه المبادىء في كل الحقول والمجالات من دون استثناء. وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم ميثاقها.

- وحدة لبنان

التمسك المطلق بوحدة لبنان ورفض مشاريع التقسيم وكل أشكال التمايز وطروحات

اللامركزية السياسية، كالفدرالية والكانتونات واللامركزية الإنمائية والأمنية، وهذا الموقف يحتّم رفض الأمن الذاتي، وكذلك التوطين في أي بقعة من أرض لبنان وأياً يكن شكله أو مدته.

ـ النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى مبدإ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل، في نظام اقتصادي حرّ، يستند إلى التخطيط العلمي والإنمائي الشامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير، بلد الكرامة الإنسانية والطموح الحضاري.

ـ تحرير لبنان

١ ـ الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة، ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه.

٢ ـ توفير كل الإمكانات وحشد كل الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب، بشرياً ومادياً، باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

٣ ـ دعم صمود الجنوبي وثباته في أرضه عبر توفير أدوات الإنماء البشرية والمادية والاقتصادية.

٤ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة، ورفض أية قيود أو شروط إسرائيلية.

٥ ـ التمسك باتفاق الهدنة الموقّع في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

الفصل الثاني
مبادىء النظام السياسي

إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية تؤمّن مشاركة الشعب وتمثيله في سلطة سياسية قادرة على التعبير عن تطلعات هذا الشعب وطموحاته، على المستوى الوطني وعلى صعيد الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والإنماء والأمن...

من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد وإقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتّم إلغاء النظام الطائفي، وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترسّخ وحدة الوطن واستقلاله وانتماءه العربي وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرّس المساواة التامة بين المواطنين.

وستُعتمد في وضع هذا الدستور، خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادىء الأساسية والأحكام الآتية:

١ ـ النظام اللبناني جمهوري ديمقراطي برلماني.

٢ ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبيّن في الدستور العتيد.

٣ ـ اللبنانيون متساوون أمام القانون، وهم يتمتعون على السواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون تمييز بينهم.

٤ ـ لا ميزة للبناني على آخر في تولّي المناصب والوظائف العامة إلّا من حيث الكفاية والأهلية، ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

٥ ـ إعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون، وحماية حرية الاعتقاد، (وفي هذا المجال تأكيد نص المادة التاسعة من الدستور الحالي)، وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والتعليم والأحزاب والجمعيات والمسكن والإقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي، كل ذلك ضمن الأصول التي يحدّدها القانون، أسوة بالدول الديمقراطية.

٦ ـ إعتبار النظام الاقتصادي حراً ومنظماً ويكفل المبادرة الفردية في كل ما لا يتعارض مع النظام العام والمصلحة العامة. ويستند هذا النظام إلى التخطيط العلمي الإنمائي الشامل لمختلف الطاقات والحاجات في كل الميادين ويرتكز على الخطط الإنمائية الطويلة المدى والمتكاملة، باعتبار وحدة لبنان وحدة إنمائية لا تتجزأ.

٧ ـ تعميم العدالة الاجتماعية واعتبار التكافل الاجتماعي التزاماً وطنياً، واعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم، والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة.

٨ ـ وضع قانون انتخاب جديد يؤمّن أوسع وأفضل تمثيل، على أساس وطني ومع

اعتماد المحافظة دائرة انتخابية، صوناً للانصهار الوطني وللتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك. ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند إكمالهم سن الثامنة عشرة، ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

٩ - استحداث مجلس للشيوخ يتولّى، مع مجلس النواب، السلطة الاشتراعية في القضايا المصيرية وهي، على وجه الحصر: تعديل الدستور، الحرب والسلام، المعاهدات والاتفاقات الدولية، أنظمة الأحوال الشخصية المذهبية، قانون الجنسية ونظام انتخابات مجلس الشيوخ.

١٠ - تشكّل الحكومة الجديدة فوراً لجنة تحضيرية لصياغة الدستور الجديد للبلاد، تمهيداً لإقراره.

- مرحلة الانتقال والتدرج نحو اللاطائفية التامة:

إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمرّ في مرحلة انتقال وتدرّج نحو اللاطائفية التامة، تعتمد خلالها الإصلاحات والإجراءات ذات الطابع الدستوري والنظامي والقانوني الواردة في هذه الوثيقة، وفقاً للأصول التي تؤمن تطبيقها.

١ - يتم تشكيل حكومة جديدة فوراً، ويكون بدء المرحلة الانتقالية من تاريخ تشكيل هذه الحكومة.

٢ - تحدد مرحلة إنهاء حال الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، وفق ما هو وارد في الفصل الخامس من هذا الاتفاق.

٣ - يتمّ توسيع المجلس النيابي الحالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك بتعيين نواب جدد وفقاً لمبدإ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى وعلى أساس العدد المحدّد في هذا الاتفاق. كما تطبّق، في مهلة أقصاها سنة، جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة.

٤ - تنتهي المرحلة الانتقالية عند اتخاذ مجلس النواب قراراً بتحديد تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية كلياً، وفقاً لما يأتي:

أ) بعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد، تدعو الحكومة إلى انتخاب مجلس نيابي

جديد على أساس قانون انتخابات جديد، وفقاً للمبادىء الواردة في هذا الاتفاق.

ب) تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس نيابي منتخَب، مشروعاً تحدِّد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النيابي.

ج) إذا لم يُقَرّ المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ في المئة، ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني.

د) إذا لم يقر المشروع عندئذ يتقرر حكماً إلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها، وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث.

الفصل الثالث

قواعد المرحلة الانتقالية

خلال المرحلة الانتقالية، ومن أجل إقامة التوازن الصحيح في الصلاحيات بين السلطتين الاشتراعية والإجرائية، مع ضمان استقلالية القضاء في ظل النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي، تُعتمد القواعد الآتية وتصدر أو تعلّق أو تعدّل المواد والقوانين الدستورية أو التنظيمية التي تؤمن تطبيقها:

- في السلطة الإجرائية

أولاً: رئاسة الجمهورية

١ - انتخاب الرئيس:

بعد إصلاح أوضاع السلطة الاشتراعية وفقاً للمبادىء الواردة لاحقاً، يعتمد في انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية الـ ٥٥ في المئة من العدد القانوني لمجلس النواب في الدورات التي تلي الدورة الأولى، ويكون النصاب القانوني لإجراء الانتخاب في كل دوراته سبعة أعشار عدد أعضاء مجلس النواب.

٢ - صلاحيات رئيس الجمهورية:

أ) يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن، ويتولّى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وعلى

الوحدة الوطنية، ويؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية.

ب) يُعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش.

ج) يوقّع رئيس الجمهورية كل المراسيم ويُصدر القوانين ضمن المهل المحددة وبعد مصادقة الجهات المعنية، كما يحيل مشاريع القوانين على السلطة الاشتراعية ويحتفظ بحق الاعتراض والردّ، وفق الأصول المدرجة في هذه الوثيقة وضمن المهل المحددة فيها.

وكذلك ينشر رئيس الجمهورية خلال مهلة الأربعين يوماً القوانين التي يحيلها مجلس الوزراء على مجلس النواب بصفة المعجل المكرر.

د) يسمي رئيس الحكومة ويصدر مراسيم تشكيل الحكومة وفق الأصول المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا الفصل، كما يصدر مرسوم اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات المدرجة في هذه الوثيقة، وإلى أن يتم إصلاح السلطة الاشتراعية بزيادة عدد النواب وفق هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج.

هـ) يرئس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشة من دون حق التصويت، الجلسات الآتية:

ـ مجلس الدفاع الأعلى؛

ـ إجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة هي حصراً تلك المخصصة لإقرار البيان الوزاري الذي يحدد سياسة الحكومة ولإعلان الحرب والسلم أو التعبئة العامة أو حال الطوارىء، وكذلك حل مجلس النواب وإقرار مشروع قانون دستوري وقانون الانتخاب وقانون الموازنة والعفو العام؛

ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات التي يُعتبر فيها وضع البلاد مهدداً بمخاطر أساسية.

ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد مرةً في الشهر على الأكثر،لمناقشة وبتّ مشاريع مراسيم قوانين قد يكون ردّها، على ألّا يتضمّن جدول أعمال هذه الجلسة أية مواضيع أخرى.

و) يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الديبلوماسيين ويرئس الحفلات الرسمية.

ز) يمنح أوسمة الدولة.

ح) لا يتحمّل تبعة ممارسة سلطاته إلّا في الحالات المنصوص عليها في الدستور (خيانة عظمى).

ط) يمنح العفو الخاص ويقترح قانون العفو العام ويصدره.

ي) يصدر مرسوم قبول استقالة أي من الوزراء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أما الإقالة فتتمّ بعد موافقة المجلس الوزاري.

ك) يستطيع، عندما تقتضي الحالة، توجيه رسائل إلى مجلس النواب والوزراء، عندما يرى ذلك ضرورياً.

ل) يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الملاك الإداري للدولة.

ثانياً: مجلس الوزراء

١ ـ يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء الذين يتولون الحقائب، ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

٢ ـ تكون السلطة الإجرائية منوطة بمجلس الوزراء، الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والإدارية ويضع السياسة العامة للدولة، كونه المسؤول وحده أمام السلطة الاشتراعية والشعب، ومن هذه الصلاحيات:

أ) وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والإنمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات.

ب) وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة وإضفاء صفة المعجل المكرر على مشاريع القوانين، عندما يرى ذلك ضرورياً.

ج) تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما فيها العسكرية.

د) إقرار حالة الطوارىء وإلغاؤها، كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، مع مراعاة صلاحيات السلطة الاشتراعية.

هـ) توجيه وتنسيق أعمال الوزارات وجميع أعمال الوزارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

و) وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة ووضع الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى.

ز) حل مجلس النواب بقرار معلل، ودعوة المجلس إلى العقود الاستثنائية.

ح) تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها وإقالتهم أو قبول استقالتهم وفقاً للأصول القانونية.

ثالثاً: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

ويتولى هذا المجلس:

١ ـ متابعة تحقيق أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات.

٢ ـ متابعة تنفيذ خطة إنهاء الحرب ضمن المهل المحددة لها.

٣ ـ متابعة تأمين شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد.

٤ ـ إقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية وعرضها على مجلس الوزراء.

٥ ـ التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه.

٦ ـ الموافقة على كل المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء، بما في ذلك إقالة وزير أو أكثر.

٧ ـ أعضاء المجلس الوزاري هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى.

٨ ـ تضم الأمانة العامة لمجلس الوزراء عدداً من الأمناء المساعدين والمستشارين والاختصاصيين يشكلون جهازاً خاصّاً للمجلس الوزاري، يرتبط برئيس الحكومة ويقدم للمجلس الوزاري ما يطلبه منه من أعمال.

رابعاً: رئيس مجلس الوزراء

١ ـ يرئس مجلس الوزراء في كل الحالات إلّا تلك المحددة حصراً في مكان آخر من هذه الوثيقة، ويدير الجلسات حصراً ويطرح جدول الأعمال ويشارك في المناقشة حيث له حق التصويت.

٢ ـ يرئس في كل الحالات اجتماعات المجلس الوزاري.

٣ ـ يقبل استقالة وزير أو أكثر ويرفع المرسوم إلى رئيس الجمهورية.

٤ ـ يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الأعلى.

٥ ـ يشرف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوزاري وقرارات مجلس الوزراء ويتابع أعمال الوزارات والإدارات.

خامساً: تشكيل الحكومة واستقالتها ومهل إصدار القوانين والمراسيم

١ ـ يتم تشكيل الحكومة وفق الإجراءات الآتية:

أ) يُجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية وسياسية ملزمة ويصدر في ضوئها مرسوماً بتسمية رئيس مجلس الوزراء المكلّف.

ب) بعد إجراء الاستشارات النيابية والسياسية يشكل رئيس مجلس الوزراء المكلف الحكومة ويعرض لائحة بأسماء أعضائها على رئيس الجمهورية. فإذا وافق يصدر المراسيم.

جـ) إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي. فإذا نالت وجهة نظره غالبية ٥٥ في المئة من أعضاء المجلس، على رئيس الجمهورية إصدار المرسوم حكماً، أما إذا رفض المجلس التشكيلة الحكومية فيُعتبر رئيس مجلس الوزراء معتذراً ويعاد فتح باب الاستشارات.

د) إذا امتنع رئيس مجلس الوزراء عن عرض لائحة أعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه، يعتبر ذلك بمثابة اعتذار عن عدم التشكيل ويفتح باب الاستشارات مجدداً.

٢ ـ بعد هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ويستمر ذلك حتى إصلاح أوضاع السلطة الاشتراعية بزيادة عدد النواب وفقاً لهذا الاتفاق.

٣ ـ على الحكومة أن تنال ثقة مجلس النواب.

٤ ـ جميع المراسيم ومشاريع القوانين تحمل توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص، مع مراعاة صلاحيات المجلس الوزاري، ما عدا مراسيم تسمية رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات الآتية:

أ) إذا استقال رئيسها.

ب) إذا حجب المجلس عنها الثقة.

جـ) إذا استقال نصف أعضاء الوزارة.

٥ ـ تحدَّد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم إحالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردّها خلال هذه المدة لأسباب معللة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ إيداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وعند انقضاء المهلة من دون توقيع أو ردّ معلل يصبح المرسوم نافذاً حكماً، أما إذا رده فيصار إلى عرضه على مجلس الوزراء مجدّداً، وإن أصرّ مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم. وتسري هذه المهل أيضاً بالنسبة إلى المراسيم العادية؛ ففي حال الخلاف، وإذا أصرّ رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع، يحال على مجلس الوزراء لبتّه، وتحدَّد المهلة نفسها لرئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري من تاريخ إيداع المشاريع لدى أمانتها العامة. أما بالنسبة إلى القوانين التي يقرّها مجلس النواب فتطبق على مِهَل نشرها المادة ٥٦ من الدستور الحالي.

ـ في السلطة الاشتراعية

١ ـ خلال المرحلة الانتقالية يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ١٩٨، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً ووفق التزام مبادىء هذه الوثيقة إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

٢ ـ في صورة موقتة، حتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة، أو التي يمكن أن تشغر، والمستحدثة، من قبل مجلس الوزراء.

٣ ـ ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

٤ ـ يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للاشتراع في كل المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد.

ـ في الوظائف العامة

١ ـ تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية. وصوناً لعدالة تطبيق هذا المبدإ، تسوى خلال مهملة ستة أشهر حقوق الطوائف المغبونة.

٢ ـ تستثنى من هذا الإلغاء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الإدارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة والقضاء، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين

المسيحيين والمسلمين، من دون أن يعني ذلك تخصيص أية وظيفة حكراً على أية طائفة.

٣ ـ تشرف الحكومة، خلال المرحلة الانتقالية، على تطهير مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وإصلاحها وفق المبادىء الواردة في هذه الوثيقة.

ـ في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية

ـ يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المنصوص عليه في الدستور، وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين وبتّ كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

ـ يُعيّن رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

ـ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ـ يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية، على أن يحدّد القانون مجالات اختصاصه.

ـ في اللامركزية الإدارية

إعادة النظر في التنظيم الإداري المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٦، تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، في اتجاه تعزيز اللامركزية الإدارية:

١ ـ بزيادة وإعادة توزيع المحافظات في شكل يؤمّن مصالح المواطن والانصهار الوطني.

٢ ـ بتعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

٣ ـ باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

٤ ـ بتحويل أكبر عدد من المهمّات والمسؤوليات الإدارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، بما يؤمّن سهولة الخدمات للمواطنين وسرعتها.

٥ ـ إصلاح القضاء بمَا يؤمّن الخدمات المباشرة للمتقاضين.

ملاحظة: تعتمد صلاحيات المؤسسات الواردة في هذا الاتفاق في الدستور الجديد.

ـ في الإصلاح الاقتصادي والتنمية

١ ـ ضرورة وضع سياسة إعمار وإعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تتحدّد في برنامج متناسق، واضح، تشرف على تنفيذه الدولة أساساً، مما يستتبع إصلاحاً سريعاً في إداراتها

ورفع مستوى أدائها وإيجاد الإدارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته، على أساس الانسجام في ما بينها وتكاملها، مع أخذ ضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة في الاعتبار، على أن يكون كل ذلك مبنياً على أن النظام الاقتصادي حرّ.

٢ ـ إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي طاولتها أحداث الحرب، وتلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين، ووضع خطة إنمائية لهذه المناطق بحيث يتأمن توزيع أفضل للدخل والثروة بين المواطنين والمناطق وتحقيق التوازن الإنمائي العادل والمتكامل للوطن.

٣ ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الموازنة، واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي، بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

٤ ـ المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألّا تسيء إلى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

٥ ـ وضع برنامج إسكاني شامل، مع إعطاء الأولوية للمهجّرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الإسكانية.

٦ ـ وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية، خصوصاً مشروع الليطاني.

ـ في التربية والتعليم

١ ـ وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية، وتثمير ثروته البشرية.

٢ ـ تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته وإلزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي، خصوصاً توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية.

٣ ـ دعم التعليم الرسمي في كل المراحل، وتأكيد دور الجامعة اللبنانية الوطني وإعطاؤها الدعم اللازم والكافي، خصوصاً في كلياتها التطبيقية، لتقوم بدورها في عملية

توحيد المجتمع اللبناني، وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ ـ التشديد على دور التعليم المهني والتقني، لجهة إعطائه الأولية وربطه بالخطة الإعمارية الشاملة للبنان.

٥ ـ المحافظة على نظام التعليم الخاص.

٦ ـ تعزيز البحث العلمي، عبر توفير الدعم اللازم للمؤسسات العاملة في هذا الحقل.

ـ في الجنسية

١ ـ وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي هي قيد الدرس، وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة وبتّها.

٢ ـ إلغاء ذكر المذهب على الهوية.

ـ في المجال العسكري الأمني

١ ـ الجيش: إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي، وبخاصة مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. ويكون الدور الأهمّ للجيش في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية ـ وطنية يلتزمها جميع أفراده، وترتكز على المبادىء التي تحدد هوية لبنان وانتماءه إلى محيطه العربي، ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان إلى التنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا.

إنطلاقاً من هذا المفهوم تعتمد الأسس الآتية:

أ) مهمات الجيش تُحدَّد داخل مجلس الدفاع الأعلى ووفق قانون الدفاع.

ب) بغية إعادة التأهيل، يتم سحب الجيش إلى ثكنه وفقاً لخطة أمنية شاملة تقرّها حكومة الاتحاد الوطني، التي تطلب مساعدة سورية في أثناء إعادة التأهيل في المجالات الآتية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

جـ) تقوم حكومة الاتحاد الوطني باتخاذ القرارات والإجراءات لبرمجة إعادة بناء الجيش وتأهيله، وفق المبادىء المقررة في هذه الوثيقة، بما في ذلك وضع قانون جديد للدفاع.

د) إبقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية والسياسية.

هـ) التطبيق الفوري لقانون خدمة العلم.

و) يقتصر عمل مخابرات الجيش على الأمن العسكري والتكتي فقط.

٢ ـ قوى الأمن الداخلي: يعهد في مهمات حفظ الأمن على الأراضي اللبنانية إلى قوى الأمن الداخلي، وتبعاً لذلك يجري تعزيز هذه القوى عدة وعدداً، مع إعادة تنظيم أجهزتها المركزية وسراياها الإقليمية في السرعة المرجوة، ويحتم ذلك فتح باب التطوع، مما يفسح في المجال أمام استعمالها بفاعلية لحماية أمن المواطن، في كل المناطق اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تعزيز لأجهزة جمع المعلومات أو الاستقصاء.

٣ ـ الأمن العام: تعزيز الأمن العام بحيث يستطيع القيام بمهمة أساسية هي ضبط الحدود الدولية، إضافة إلى مهماته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات التي ترعى عمله، مثل إصدار جوازات السفر والاهتمام بالرعايا الأجانب. هذا الأمر يقتضي مفارز تابعة له تسهر على أمن الحدود البرية والبحرية والمرافىء والمطارات، باستثناء الحدود مع إسرائيل التي يتسلمها الجيش.

٤ ـ تعدل قوانين الدفاع وقوى الأمن الداخلي والأمن العام تأميناً لتنفيذ المبادىء الواردة في هذه الوثيقة.

الفصل الرابع
العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها.

من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا، مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في كل المجالات.

ونرى أن يكون التميز في علاقات لبنان مع سوريا تمييزاً حقيقياً، بحيث يتكرس كل ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الأهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية والدولية.

إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:

أولاً: في مجال السياسية الخارجية

إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية وإقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تباعاً وحسب القضايا والمواضيع المطروحة، لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها؛ ولا بد في هذا المجال من أن تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السرية مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً: في مجال العلاقات العسكرية

إن الصراع المصيري الذي تخوضه سوريا مع إسرائيل في سعيها لإقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة، منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً، يحتم على لبنان ألّا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله إسرائيل من تسديد أية ضربة إلى سوريا أو تهديدها.

لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان، تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ريثما تتم إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية. وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، من خلال دوره على أرضه اللبنانية.

ثالثاً: في مجال العلاقات الأمنية

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة، ولا بدّ من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني ـ سوري يعبر عنه بالآتي:

أ) تحديد مشترك للأخطار الرئيسية التي تهدّد أمن البلدين واستقلالهما ونظامهما.

ب) توحيد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة، وتتولاها الأجهزة المحلية المختصة في كل من البلدين.

ج) إقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية، كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها.

رابعاً: في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال، على رغم تباين الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحدّدها لجنة خبراء من البلدين، تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً: في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته؛ ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة.

وفي هذا الإطار، ووفقاً لمبادىء الإصلاح التربوي في لبنان، يحافَظ على حرية التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً: في المجال الإعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش إعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان. ويقتضي ذلك ارتقاء الإعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادىء والأهداف المقررة في إطار التوجه الوطني المتّفق عليه والمكرس دستورياً وقانونياً، مع احترام مبدأ حرية التعبير والرأي.

سابعاً: في التنفيذ العملي

فور البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية من مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً.

الفصل الخامس
آلية إنهاء الحرب

تحدّد مرحلة إنهاء الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة؛ يتم خلال هذه السنة إقرار تطبيق كل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة

بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة، وترتكز آلية إنهاء الحرب على القواعد والمبادىء الآتية:

١ ـ وقف إطلاق نار شامل وفوري بمساعدة سوريا، وفتح المعابر والطرق ووقف الإمداد بالأسلحة والذخائر برّاً وبحراً وجوّاً.

٢ ـ تعزيز دور اللجنة الأمنية وتوسيع بقعة صلاحياتها إلى كامل الأراضي اللبنانية، وضم ممثلين من قوى الأمن الداخلي وضباط سوريين إليها، وتبعاً لذلك تتمركز قوات سورية في نقاط يتفق عليها، مما يسمح بدعمها المعنوي ومساندتها العسكرية لقوى الأمن الداخلي، خلال مرحلة إنهاء الحرب، وذلك وفق خطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني.

٣ ـ تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام وفتح باب التطوع وتسليم قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن في جميع المناطق اللبنانية، لبسط سلطة الدولة عليها من دون استثناء.

٤ ـ حل الميليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على اختلاف أنواعها، والعمل على انصهار عناصرها وطنياً وانخراطها في مؤسسات الوطن.

٥ ـ جمع الأسلحة تمهيداً لشرائها من قبل الدولة، وذلك من جميع الأفرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين من دون استثناء.

٦ ـ تأمين حرية انتقال اللبنانيين وعملهم وإقامتهم في كل المناطق اللبنانية.

٧ ـ إيجاد الحل الجذري لمشكلة المهجرين اللبنانيين وإقرار حق كل مهجّر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله، ووضع الاشتراعات اللازمة التي تكفل ضمان هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير، على أن تبدأ عودة المهجرين خلال ثلاثة أشهر من تأليف الحكومة الجديدة وتستمرّ تدريجياً في ضوء توافر الظروف الأمنية، وتنتهي كلياً خلال ثلاث سنوات.

وثيقة اعتراف العماد عون بشرعية الرئيس الهراوي

1- Levée du blocus.

2- Reconnaissance de HRAOUI.

3- Démission des deux Gouvernements AOUN et HOSS simultanément.

4- Formation d'un gouvernement d'union nationale crédible et représentatif à négocier d'un commun accord.

5- Dissolution des milices,

Puis

6- Unification de l'Armée.

7- Abstention de la nomination de nouveaux députés.

8- Elections législatives libres sous contrôle international. (ex: [illegible])

9- Ratification des réformes constitutionnelles

Baabda, le 12 octobre 1990

[signature]

Le Général Michel AOUN

فهرس تحليلي

الفصل الثالث

لبنان الحكم: المؤسسات والقانون

الباب الثاني

الانهيار

الفصل الأول

ضياع الحكم

الفصل الثاني

الحركة الوطنية اللبنانية

الفصل الثالث

انهيار الدولة

الفصل الرابع

موت الجمهورية

الباب الثالث

مصير الوطن

الفصل الأول

محاولة الإنقاذ ومصيرها

الفصل الثاني

العلاقات اللبنانية ـ السورية

الفصل الثالث

مصير الوطن

كلمة أخيرة

ملاحق

قصة الجمهورية الأولى، الأولى سياسياً والثانية دستورياً، هي موضوع هذا الكتاب. أرويها من مواقع عدّة: من موقع الناقل أحكي ولادتها ومن موقع المعايش أحكي نهوضها ومن موقع الشاهد أروي موتها وولادة التي تلتها. مواقع ثلاثة غير سياسية يُكتفى بها عادةً لِما تستوفيه من شروط المحايدة والموضوعيّة. أمّا وإنّي أمتهن السياسة وأنتمي عن قناعة ورغبة إلى أهلها فواجبُ الأمانة يقتضيني الإعلان عن الموقع السياسي الذي أحكي منه حياةً هذه الجمهورية وموتَها وعن الوجعِ المُلازمِ هذا النوعَ من الكتابة.

ألبير منصور: من مواليد رأس بعلبك، ١٩٣٩ ● أستاذ جامعي حتى سنة ١٩٧٨ ● شارك في قيادة الحركة الوطنيّة منذ تأسيسها ● نائب عن دائرة بعلبك - الهرمل بين ١٩٧٢ و١٩٩٢ ● وزير الدفاع الوطني بين ١٩٨٩ و١٩٩١ ● شارك في مؤتمر الطائف وفي وضع الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني.

التوزيع



مكتبة بيسان

✆ : ٣٥١٢٦٩ • ٣٥٣٧٩٦



9782910355210

ISBN: 2-910355-11-x